The Islamic Universityof Gaza
Deanship of Research and Graduate Studies
Faculty of Religion basics

PhD of Hadith and its sciences

الجامعـــــــة الإســـلاميـة بغــزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــة أصـــــول الديـــــــن
دكتوراه في الحديث الشريف وعلومه

الصِّنَاعَةُ الحَدِيثِيَّةُ عِند الإمامِ ابنِ عبدِ البرِ في كِتَابِهِ جَامِعِ بَيَانِ العِلمِ وَفَضْلِهِ

دِرَاسَةٌ تَطبِيقِية

Hadiths determination of validity by Abdul Bir in his book Jami Bayan al-llm wa-Fadlih

إِعدَادُ البَاحِثِ

محمود عماد عطية عيسى

إِشرَافُ الدكتور

رائد طلال عبد القادر شعت

قُدمَ هَذا البحث اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الدكتوراه
فِي (قسم الحديث الشريف) بِكُلِيةِ (أصول الدين) فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

شوال ١٤٤٣هـ / مايو ٢٠٢٢ م

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الصِنَاعَةُ الحَدِيثِيَّةُ عِند الإمامِ ابنِ عبدِ البرِ في كِتَابِهِ جَامِعِ بَيَانِ العِلمِ وَفَضْلِهِ
دِرَاسَةٌ تَطبِيقِية

Hadiths determination of validity by Abdul Bir in his book Jami Bayan al-llm wa-Fadlih

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	محمود عماد عطية عيسى	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
Islamic University of Gaza

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

هاتف داخلي: ١١٥٠

الرقم ج س غ/٣٥/.....

التاريخ Date ...../...../.....

م

نتيجة الحكم على أطروحة دكتوراة

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **محمود عماد عطية عيسي** لنيل درجة الدكتوراة في كلية **أصول الدين**/ قسم **الحديث الشريف وعلومه** وموضوعها:

الصناعة الحديثية عند الإمام ابن عبد البر في كتابه جامع بيان العلم وفضله دراسة تطبيقية

Hadiths Determination of Validity by Abdul Bir in his Book Jami Bayan Al-llm Wa-Fadlih

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم هـ الموافق م الساعة **الثامنة والنصف صباحاً**، في **قاعة مؤتمرات مبنى القدس** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. رائد طلال شعت	**مشرفاً ورئيساً**	.....
أ. د. رأفت منسي نصار	**مناقشاً داخلياً**	.....
أ. د. زكريا صبحي زين الدين	**مناقشاً داخلياً**	.....
أ.د. محمد مصطفى نجم	**مناقشاً خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الدكتوراة في **كلية أصول الدين/قسم الحديث الشريف وعلومه**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. يوسف ابراهيم الجيش

Deanship of Research and Graduate Studies

ملخص الرسالة

تناولت هذه الدراسة الصناعة الحديثية عند الإمام ابن عبد البر في كتابه جامع بيان العلم وفضله، حيث قام الباحث بالاستقراء التام لكتاب الإمام ابن عبد البر واستنباط الصناعة الحديثية من خلال كتابه؛ لما لهذا الكتاب من أهمية بالغة في كتب السنة النبوية.

وبينت خلال الدراسة صناعة الإمام ابن عبد البر الحديثية المتعلقة بالأسانيد من حيث إيراد للأسانيد وتعليقاته على الأسانيد.

كذلك أظهرت الدراسة صناعة الإمام ابن عبد البر الحديثية المتعلقة بالمتون، وذلك ببيان منهجه في عرض الأحاديث وترتيبها، والتعليقات عليها، إضافة إلى بيان الفوائد المتعددة التي كان الإمام ابن عبد البر يسطرها في ثنايا كتابه المبارك.

إضافة إلى بيان صناعة الإمام ابن عبد البر في نقد الأحاديث والحكم عليها، وأقواله في الرواة جرحاً وتعديلاً، وبيان الموارد النصية التي اعتمد عليها الإمام ابن عبد ابر في كتابه.

ثم ختمت الدارسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج منها: أن الإمام ابن عبد البر كان متساهلاً في تصحيح الأحاديث في فضائل الأعمال، وكذلك كان متساهلاً في توثيق الرواة، وأما التوصيات: فأوصي بدراسة منهج الإمام ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال هذا الكتاب، واستنباط مسائل مصطلح الحديث المتضمنة لكتابه، ثم ذيلت البحث بفهارس علمية.

Abstract

This study dealt with the Hadith industry of Imam Ibn Abd al-Bar in his book *Jāmi‘ bayān āl‘lm wa fḍlih*, where the researcher fully extrapolated the book of Imam Ibn Abd al-Bar and deduced the Hadith industry through his book, because of the great importance of this book in the books of the Prophetic Sunnah.

The study showed Imam Ibn Abd al-Bar's Hadith industry related to chains of transmission in terms of references to chains of transmission and his comments on chains of transmission.

The study also showed Imam Ibn Abd al-Bar's Hadith industry related to the text, by explaining his method in presenting and arranging hadiths, and the comments on them, in addition to clarifying the multiple benefits that Imam Ibn Abd al-Barr was writing in the folds of his blessed book.

In addition, the study explained Imam Ibn Abd al-Bar's industry in criticizing and judging hadiths and his sayings in the narrators by discrediting and endorsement, and pointing out the textual resources that Imam Ibn Abd al-Barr relied on in his book.

The study finished with a conclusion that included the most important results and recommendations, then the research was appended with scientific indexes.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى سيدي ومولاي رسول الله صلى الله عليه وسلم ....

إلى العلماء الربانيين، والدعاة الصادقين ....

إلى صاحب الفضل العظيم عليّ بعد الله تعالى، تاج رأسي، وعزتي وعزوتي والدي الحبيب، أطال الله في عمره ومتعنا الله ببره ...

إلى صاحبة القلب الحنون، التي ما انقطعت دعواتها إليّ في الصباح والمساء والدتي الحبيبة ....

إلى أخي الحبيب الذي أشرف به في كل مكان المهندس محمد وزوجه وأولاده ....

إلى أخواتي الفاضلات المحببات إلى قلبي أم عطايا، وأم عادل ...

إلى نصفي الثاني، التي شاركتني فرحي وحزني، وتعبي وراحتي زوجتي الفاضلة أم حمزة وعائلتها الكريمة....

إلى ثمرة فؤادي، وقرة عيني، أبنائي الأعزاء (حمزة، وحبيبة) جعلهم الله من الصالحين المباركين ...

إلى جميع أحبابي وإخواني ومن لهم حق عليّ

أهدي لهم جميع هذا البحث المتواضع

شكر وتقدير

قال الله تعالى ﴿**وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ**﴾[1]، انطلاقاً من هذه الآية الكريمة، فإنني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان، والمحبة والمودة، إلى أستاذي الفاضل، وشيخي الحبيب فضيلة الدكتور/ رائد طلال شعت، عميد كلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية ومشرفي على رسالة الدكتوراه، والذي كان نعم الموجه، بتعليقاته السديدة، وآرائه الفريدة، حتى تخرج هذه الرسالة على أكمل وجه، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأجزل له المثوبة والعطاء، وعوضه الله خيراً في الدنيا والأخرة.

كما وأتقدم بجزيل الشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور/ زكريا زين الدين المناقش الداخلي، والأستاذ الدكتور/ رأفت نصار المناقش الداخلي، والأستاذ الدكتور/ محمد نجم المناقش الخارجي؛ لما تفضلوا عليّ بقراءة هذا البحث قراءة دقيقة حتى يخرج بإذن الله على أكمل وجه، فجزاهم الله خير الجزاء.

كما وأتقدم بخالص الشكر والعرفان لهذا الصرح العلمي العظيم الجامعة الإسلامية ممثلة برئيسها وأساتذتها الأفاضل وأخص بالذكر منهم أساتذتي في قسم الحديث الشريف، جعلهم الله منارة للعلم والدعوة.

ولا يفوتني أن أشكر كل من ساهم معي حتى أصل إلى هذه المرحلة المباركة، وإلى كل من دعمني مادياً ومعنوياً، فلا أجد ما أرد لهم الجميل سوى أن أدعوا الله لهم أن يتقبل منا ومنهم صالح الأعمال.

ختاماً فإنني أتقدم بجزيل الشكر لكل من دعا لنا دعوة في ظهر الغيب سائلاً المولى عز وجل أن يبارك لنا فيما علمنا وأن يعلمنا ما ينفعنا وأن يزيدنا علماً.

والحمد لله رب العالمين

---

[1] لقمان: (١٢).

فهرس المحتويات

إقـــرار.....ب
صفحة الحكم.....ت
ملخص الرسالة.....ث
Abstract..... ج
الإهداء ..... خ
شكر وتقدير.....د
فهرس المحتويات.....ذ
المقدمة ١
أولاً: أهمية الموضوع وأسباب اختياره: ١
ثانياً: أهداف الدراسة:.....٢
ثالثاً: حدود الدراسة وتساؤلاتها أو مشكلاتها:.....٢
رابعاً: الدراسات السابقة:.....٣
خامساً: منهج البحث: ٣
سادساً: خطة البحث:.....٤
الفصل الأول ترجمة الإمام ابن عبد البر، والتعريف بكتابه ٨
المبحث الأول: ترجمة الإمام ابن عبد البر..... ١١
المطلب الأول: عصر الإمام ابن عبد البر ١١
أولاً: الحالة السياسية:..... ١١
ثانياً: الحياة الاجتماعية:..... ١٢
ثالثاً: الحالة العلمية:..... ١٢
المطلب الثاني: اسمه ونسبه وكنيته ١٣
المطلب الثالث: مولده، نشأته، رحلاته..... ١٣
المطلب الرابع: شيوخه، وتلاميذه..... ١٤
المطلب الخامس: ثناء العلماء عليه..... ١٥
المطلب السادس: آثاره العلمية ومصنفاته..... ١٦
المطلب السابع: وفاته ١٨
المبحث الثاني: تعريف بكتاب (جامع بيان العلم وفضله)..... ٢١

المطلب الأول: اسم الكتاب، وصحة نسبته إليه..... ٢١
المطلب الثاني: أهمية الكتاب، وموضوعه..... ٢١
المطلب الثالث: سبب تأليفه للكتاب..... ٢٢
المطلب الرابع: المنهج العام للكتاب..... ٢٢
المطلب الخامس: العناية بالكتاب..... ٢٣
أولاً: طبعات الكتاب:..... ٢٣
ثانياً: مؤلفات حول الكتاب:..... ٢٤
الفصل الثاني الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد..... ٢٥
المبحث الأول: طريقته في إيراد الأسانيد..... ٢٨
المطلب الأول: الصناعة الحديثية في بيان أسماء شيوخه..... ٢٨
أولاً: إيراد أسماء شيوخه مع نسبهم وكناهم:..... ٢٨
ثانياً: إفراد اسم شيخه بدون كنية، والاقتصار على ذكر اسمه واسم أبيه:..... ٢٩
ثالثاً: إفراد اسم شيخه، حيث يذكر اسمه الأول فقط:..... ٢٩
رابعاً: إفراد شيخه بالكنية:..... ٢٩
المطلب الثاني: الصناعة الحديثية في معرفة مهن شيوخه ومذاهبهم الفقهية..... ٣٠
أولاً: بيان مهن شيوخه ومن فوقهم:..... ٣٠
ثانياً: بيان مذاهب شيوخه الفقهية:..... ٣٠
المطلب الثالث: الصناعة الحديثية في بيان مكان التحديث وسنة السماع..... ٣١
أولاً: بيان مكان التحديث:..... ٣١
ثانياً: بيان سنة السماع:..... ٣٢
المطلب الرابع: الصناعة الحديثية في عرض الأسانيد..... ٣٣
الطريقة الأولى: عرض الحديث الواحد بأسانيده المتعددة في سياق واحد، إما بحاء التحويل، أو العطف بين الشيوخ، أو الجمع بين الطريقتين..... ٣٣
أولاً: حاء التحويل (ح):..... ٣٣
ثانياً: العطف بين الشيوخ:..... ٣٧
ثالثاً: الجمع بين الطريقتين (تحويل الإسناد، والعطف بين الشيوخ):..... ٣٩
أولاً: الإحالة على إسناد الحديث الأول:..... ٤١
ثانياً: الإحالة على متن الحديث الأول:..... ٤٣

ثالثاً: الإحالة على إسناد الحديث الأول ومتنه:..... ٤٤
الطريقة الثالثة: ذكر الأحاديث المشهورة بدون إسناد؛ للاختصار:..... ٤٤
المطلب الخامس: الصناعة الحديثية في صيغ التحمل والأداء ٤٥
أولا: بيان طرق التحمل عند الإمام ابن عبد البر في الجامع:..... ٤٦
الطريقة الأولى: السماع من لفظ الشيخ:..... ٤٦
الطريقة الثانية: القراءة على الشيخ: ٤٦
الطريقة الثالثة: الإجازة: ٤٧
الطريقة الرابعة: الوجادة:..... ٤٧
الطريقة الخامسة: المكاتبة:..... ٤٨
ثانياً: بيان طرق التحمل عند شيخ الإمام ابن عبد البر ومن فوق شيخه:..... ٤٨
الطريقة الأولى: السماع والإملاء:..... ٤٨
الطريقة الثانية: القراءة على الشيخ: ٤٩
الطريقة الثالثة: الاجازة: ٤٩
ثالثاً: التفريق بين التحديث والإخبار:..... ٤٩
المبحث الثاني: الصناعة الحديثية في المتابعات والشواهد ٥١
المطلب الأول: المتابعات (التامة، والناقصة)..... ٥٢
المطلب الثاني: الشواهد..... ٥٤
المبحث الثالث: الصناعة الحديثة في الفوائد الإسنادية..... ٥٦
المبحث الثالث: الصناعة الحديثة في الفوائد الإسنادية ٥٧
المطلب الثاني: رواية الأقارب بعضهم عن بعض..... ٥٩
أولاً: رواية الأبناء عن الآباء:..... ٥٩
ثانياً: رواية الأبناء عن الآباء عن الأجداد:..... ٥٩
ثالثاً: رواية الأخ عن أخيه:..... ٦٠
رابعاً: رواية الأبناء عن الأعمام:..... ٦٠
خامساً: رواية الأبناء عن الأعمام عن الأجداد:..... ٦٠
سادساً: رواية الأبناء عن الأجداد:..... ٦١
المطلب الثالث: بيان الموالي من الرواة..... ٦١
المبحث الرابع: الصناعة الحديثية في التعليق على الأسانيد..... ٦٢

المطلب الأول: تعليقات الإمام ابن عبد البر على الأسانيد ٦٣
أولاً: بيان الراوي المبهم:..... ٦٣
أولاً: المواضع التي بين فيها ابن عبد البر الراوي المبهم:..... ٦٣
ثانياً: المواضع التي لم يبين فيها ابن عبد البر الراوي المبهم:..... ٦٤
ثانياً: بيان تفرد الراوي الضعيف في الحديث:..... ٦٥
ثالثاً: بيان معرفته بالرواة وأحوالهم:..... ٦٧
رابعاً: يضعف الأحاديث لعلة في إسناده:..... ٦٩
خامساً: يضعف الحديث لجهالة أحد الرواة:..... ٧٢
سادسًا: يبين صحة الحديث:..... ٧٣
المطلب الثاني: تعليقات منقولة عن علماء آخرين على الأسانيد ٧٤
أولاً: ينقل عن العلماء دون تسميتهم:..... ٧٤
ثانياً: بيان أقوال العلماء في الرواة:..... ٧٥
ثالثًا: ينقل ثناء العلماء على غيرهم:..... ٧٧
رابعاً: ينقل أقوال العلماء في الجرح والتعديل:..... ٧٧
خامساً: ينقل أقوال العلماء في الحكم على الآثار:..... ٧٨
سادساً: ينقل أقوال العلماء في بيان طرق الرواية:..... ٨٢
الفصل الثالث الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتون..... ٨٣
المبحث الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمرفوع والموقوف والمقطوع ٨٦
المطلب الأول: الصناعة الحديثية في الحديث المرفوع..... ٨٦
أولاً: تعريف الحديث المرفوع لغة واصطلاحًا:..... ٨٦
ثانياً: صناعة الحديث المرفوع عند الإمام ابن عبد البر:..... ٨٦
أولاً: أنواع المرفوع:..... ٨٦
ثانياً: يرجح أن الحديث مرفوع وليس بموقوف:..... ٨٧
ثالثاً: يورد للحديث الموقوف أحاديث مرفوعة: ٨٨
رابعاً: يورد للحديث المرسل أحاديث موصولة:..... ٨٩
المطلب الثاني: الصناعة الحديثية في الحديث الموقوف..... ٩٠
أولاً: تعريف الحديث الموقوف لغة واصطلاحاً:..... ٩٠
ثانياً: صناعة الإمام ابن عبد البر في الحديث الموقوف:..... ٩٠

القسم الأول: الموقوف الأصلي الذي ليس له حكم المرفوع:..... ٩٠
أولاً: الموقوف القولي: ٩٠
ثانياً: الموقوف الفعلي: ٩١
القسم الثاني: الموقوف الأصلي الذي له حكم المرفوع: ٩١
المطلب الثالث: الصناعة الحديثية في الحديث المقطوع..... ٩٣
أولاً: تعريف الحديث المقطوع لغة واصطلاحًا:..... ٩٣
ثانياً: صناعة الإمام ابن عبد البر في الحديث المقطوع:..... ٩٣
أولاً: المقطوع القولي:..... ٩٣
ثانياً: المقطوع الفعلي:..... ٩٤
المبحث الثاني: الصناعة الحديثية في إيراد المتون: ٩٥
المطلب الأول: إيراد الحديث كاملاً بسنده ومتنه دون اختصار..... ٩٦
المطلب الثاني: اختصار متن الحديث..... ٩٨
أولاً: إيراد الحديث الأول كاملًا بسنده ومتنه، ثم يُتبعه بذكر السند الآخر دون المتن ويتبعه بكلمة (مثله سواء)، (فذكره حرفًا بحرف)، (فذكره) وما شابه ذلك من الألفاظ:..... ٩٨
ثانياً: إيراد الحديث الأول كاملاً بسنده ومتنه، ثم يتبعه بذكر السند الآخر دون المتن ويتبعه بكلمة (بلفظه، أو بنحوه، أو كما قال) ٩٩
ثالثاً: إيراد جزء من الحديث وإتباعه كلمة تدل على باقيه:..... ١٠٠
المطلب الثالث: تكرار متون الحديث ١٠١
أولاً: تكرار المتن باللفظ نفسه: ١٠٢
ثانياً: تكرار المتن بألفاظ مختلفة والمعنى واحد:..... ١٠٢
ثالثاً: تكرار المتون بألفاظ مختلفة وزيادات عليها:..... ١٠٣
المطلب الرابع: تفسير الألفاظ وبيان غريبها..... ١٠٤
أولاً: أقوال ابن عبد البر في بيان الغريب ومعاني الكلمات:..... ١٠٥
ثانياً: أقوال شيوخ ابن عبد البر ومن وفوقهم في بيان الغريب ومعاني الكلمات:..... ١٠٦
المطلب الخامس: تعليق ابن عبد البر على متون الأحاديث..... ١٠٨
أولاً: التعليق على المسائل الفقهية المستنبطة من الأحاديث:..... ١٠٨
ثانياً: شرح الأحاديث النبوية:..... ١٠٨
ثالثاً: تعليق ابن عبد البر على الآثار:..... ١١١

المبحث الثالث: بيان الفوائد الفقهية والحديثية والتربوية والعقدية..... ١١٢
المطلب الأول: الفوائد العقدية..... ١١٤
الفائدة الأولى: معرفته برؤوس الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة:..... ١١٤
الفائدة الثانية: ذم الجدال في العقائد، ومدحه في الأحكام:..... ١١٤
الفائدة الثالثة: أهل الكلام ليسوا بعلماء:..... ١١٦
الفائدة الخامسة: عقيدة الإمام ابن عبد البر في الأسماء والصفات: ١١٧
الفائدة السادسة: يرى وجوب الأخذ بأخبار الآحاد في العقائد:..... ١١٨
الفائدة السابعة: يرد على من يقول بخلق القرآن:..... ١١٩
المطلب الثاني: الفوائد الحديثية ١٢١
الفائدة الأولى: أسباب كراهية كتابة الحديث، مع ذكر العلماء الذي كرهوا ذلك:..... ١٢١
الفائدة الثانية: التساهل في رواية الحديث في الفضائل، والتشدد في الأحكام:..... ١٢٢
أولاً: من أجاز رواية الضعيف في الفضائل:..... ١٢٢
ثانياً: من منع رواية الحديث الضعيف في الفضائل:..... ١٢٣
الفائدة الثالثة: بيان من كان يلحن في الرواية من الرواة:..... ١٢٥
الفائدة الرابعة: يسمي الحديث بالعلم والفقه:..... ١٢٥
الفائدة الخامسة: كراهة طلب الحديث دون فهم:..... ١٢٦
الفائدة السادسة: الرد على الذين لا يقبلون بأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم: ١٢٦
الفائدة السابعة: أهمية دراسة علم الرجال والجرح والتعديل:..... ١٢٩
الفائدة الثامنة: لا يُفَرَّق بين التحديث والإخبار في أدوات التحمل والأداء: ١٣١
الفائدة التاسعة: مكانة السنة والأدلة على حجيتها: ١٣١
الفائدة العاشرة: بيان أقسام السنة من حيث ورودها إلينا، مع بيان حكم من رد السنة المتواترة:
..... ١٣٣
المطلب الثالث: الفوائد الفقهية والأصولية..... ١٣٤
أولاً: المسائل الفقهية:..... ١٣٤
الفائدة الأولى: متى يُجْلس في الصلاة للتشهد في كل ركعة؟..... ١٣٤
الفائدة الثانية: حكم الدعاء للإمام أو السلطان؟..... ١٣٥
ثانياً: المسائل الأصولية: ١٣٦
الفائدة الأولى: بيان مصادر التشريع الإسلامي: ١٣٦

الفائدة الثانية: تعريف القياس وبيان العلماء الذين أثبتوه: ١٣٧
الفائدة الثالثة: بيان العلماء الذين نفوا القياس، والرد عليهم..... ١٣٨
الفائدة الرابعة: أدلة جواز القياس..... ١٣٩
الفائدة الخامسة: حكم خطأ المجتهد، وهل يأثم عند الخطأ..... ١٤٠
الفائدة السادسة: جواز وقوع الخلاف بين العلماء..... ١٤١
الفائدة السابعة: عدم جواز تتبع رخص العلماء..... ١٤٣
الفائدة الثامنة: حكم تقليد العوام للعلماء..... ١٤٤
الفائدة التاسعة: القرآن والسنة مقدم على الرأي. ١٤٤
الفائدة العاشرة: شروط المفتي..... ١٤٥
المطلب الرابع: الفوائد الدعوية والتربوية..... ١٤٦
الفائدة الأولى: التحذير من مخالفة القول للفعل. ١٤٦
الفائدة الثانية: الطريقة الصحيحة في استخدام المال..... ١٤٦
الفائدة الثالثة: الزهد في الدنيا: ١٤٧
الفائدة الرابعة: ذم صراع الأقران:..... ١٤٨
الفائدة الخامسة: حفظ القرآن شرط لطلب العلم..... ١٤٩
الفائدة السادسة: مراتب طلب العلم. ١٥٠
الفائدة السابعة: أهمية اللغة العربية في طلب العلم. ١٥١
الفائدة الثامنة: يستنبط معاني متعددة من الحديث..... ١٥١
المطلب الخامس: الفوائد العامة..... ١٥٣
الفائدة الأولى: المقصود بحاطب الليل:..... ١٥٣
الفائدة الثانية: ضرورة الإنصاف في العلم. ١٥٣
الفائدة الثالثة: معنى قولهم: "الأصاغر في العلم"..... ١٥٤
الفائدة الرابعة: في الرد على المبتدعة. ١٥٤
الفائدة الخامسة: فوائد المناظرة وآدابها..... ١٥٥
الفائدة السادسة: دفاعه عن الإمام أبي حنيفة. ١٥٦
الفائدة السابعة: التعامل مع السلطان. ١٥٦
المبحث الرابع: الصناعة الحديثية في مختلف الحديث..... ١٥٨
المطلب الأول: تعريف مختلف الحديث..... ١٥٩

المطلب الثاني: منهج المحدثين في مختلف الحديث..... ١٦٠
المطلب الثالث: صناعة الإمام ابن عبد البر في مختلف الحديث..... ١٦٤
المسألة الأولى: التعارض في كتابة الحديث: ١٦٤
المبحث الخامس: الصناعة الحديثية المتعلقة بتراجم الأبواب..... ١٦٧
المطلب الأول: الترجمة الظاهرة بصيغة خبرية عامة..... ١٦٩
المطلب الثاني: الترجمة بصيغة الاستفهام..... ١٦٩
المطلب الثالث: الترجمة بنص الحديث النبوي ١٧٠
الفصل الرابع الصناعة النقدية عند ابن عبد البر..... ١٧١
المبحث الأول: معرفته بأحوال الرواة..... ١٧٣
المطلب الأول: معرفته بأسماء الرواة وألقابهم..... ١٧٤
الطريقة الأولى: يعرف بالراوي بعد ذكره للحديث: ١٧٤
الطريقة الثانية: يعرف بالراوي أثناء ذكره للسند:..... ١٧٥
الطريقة الثالثة: يعرف بالراوي مع بيان مكان التحديث:..... ١٧٥
الطريقة الرابعة: يعرف بالراوي مع بيان حاله:..... ١٧٥
ثانياً: معرفته بالألقاب:..... ١٧٦
المطلب الثاني: معرفته بالمهمل والمبهم من الرواة..... ١٧٦
أولاً: صناعته في المهمل:..... ١٧٦
ثانياً صناعته في المبهم: ١٧٨
المطلب الثالث: معرفته بالصحابة..... ١٧٩
أولاً: تعريف الصحابة:..... ١٧٩
ثانياً: إثبات من له صحبه: ١٨٠
ثالثاً: معرفته بأحوال الصحابة:..... ١٨١
المبحث الثاني: نقد الرواة..... ١٨٤
المطلب الأول: معرفته بأحوال الرواة الثقات..... ١٨٤
أولًا: بيانه حال الراوي أثناء سياقه للإسناد: ١٨٥
ثانياً: بيانه حال الراوي بعد ذكره للإسناد:..... ١٨٦
المطلب الثاني: معرفته بأحوال الرواة الضعفاء ١٨٧
أولًا: يبين حال الراوي بعد حكمه على الحديث:..... ١٨٧

ثانياً: يبين حال الراوي عند ذكر المتابعات:..... ١٨٨
ثالثاً: يبين حال الراوي بعد ذكره للحديث:..... ١٨٨
المطلب الثالث: ألفاظ الجرح والتعديل ١٨٩
ثانياً: ألفاظ الجرح:..... ١٩٣
اللفظ الأول: (لا يحتج به، لا يحتج بهما، ليس ممن يحتج به): ١٩٣
اللفظ الثاني: (ليس بالقوي، ليسا بالقويين):..... ١٩٥
اللفظ الثالث: (متروك الحديث):..... ١٩٦
اللفظ الرابع: (ضعيف):..... ١٩٧
اللفظ الخامس: (مجهول):..... ١٩٩
اللفظ السادس: (ينسب إلى الكذب، ووضع الحديث): ٢٠٠
المطلب الرابع: ينقل أقوال العلماء في الجرح والتعديل..... ٢٠١
أولاً: نقله لأقوال العلماء في التوثيق:..... ٢٠١
ثانياً: ينقل قول للعلماء في بيان المعاصرة:..... ٢٠٣
المبحث الثالث: نقد المرويات وبيان عللها..... ٢٠٥
المطلب الأول: مقدمة في علم العلل ٢٠٧
أولاً: العلة في اللغة:..... ٢٠٧
ثانياً: العلة في اصطلاح المحدثين:..... ٢٠٧
ثالثاً: طرق معرفة العلة:..... ٢٠٧
المطلب الثاني: بيان العلل المتعلقة بالأحاديث..... ٢٠٩
أولاً: بيان تفرد الراوي الضعيف: ٢٠٩
ثانياً: بيان علة المخالفة: ٢١١
ثالثاً: بيان علة الخطأ في الرواية:..... ٢١٢
المبحث الرابع: الموارد النصية للإمام ابن عبد البر ٢١٣
المطلب الأول: مقدمة في علم الموارد..... ٢١٤
أولًا: تعريف الموارد لغةً واصطلاحاً:..... ٢١٤
ثانيًا: نشأة الموارد وتطورها:..... ٢١٤
ثالثًا: أنواع الموارد:..... ٢١٥
فالنوع الأول: الموارد من حيث الأخذ والتلقي:..... ٢١٥

والنوع الثاني: الموارد من حيث الوجود:..... ٢١٥
المطلب الثاني: الموارد المطبوعة ٢١٦
ثانياً: كتاب "الاستذكار" لابن عبد البر: ٢١٧
ثالثاً: كتاب "الصحيح" للإمام البخاري:..... ٢١٨
رابعاً: كتاب "التاريخ الكبير" للطبري:..... ٢١٩
خامساً: كتاب "السنن" للإمام أبي داود:..... ٢٢٠
سادساً: كتاب "الجامع"، لابن وهب:..... ٢٢١
سابعاً: كتاب "التمييز" للإمام مسلم:..... ٢٢١
ثامناً: كتاب "تهذيب الآثار" للطبري: ٢٢٣
تاسعاً: كتاب "الضعفاء الكبير" للعقيلي: ٢٢٣
المطلب الثالث: الموارد المفقودة..... ٢٢٦
أولاً: كتاب "المعرفة" للحلواني: ٢٢٦
ثانياً: كتاب "جامع القراءات" لابن مجاهد:..... ٢٢٧
ثالثاً: كتاب "المُغْرِب عن المَغْرِب" للحسين بن سعيد:..... ٢٢٨
خامساً: كتاب "القياس" لعبيد الله الشافعي:..... ٢٣٠
سادساً: كتاب "المبسوط" لأبي إسحاق القاضي:..... ٢٣١
سابعاً: كتاب "أدب القضاة" للشافعي:..... ٢٣٢
ثامناً: كتاب "الخلاف" لابن خُويز المالكي:..... ٢٣٢
تاسعاً: كتاب "فضائل سُحنون" للخُشَنيُّ:..... ٢٣٣
عاشراً: كتاب "الضعفاء" للموصلي: ٢٣٤
الحادي عشر: كتاب "العلل" للساجي:..... ٢٣٤
الخاتمة..... ٢٣٦
النتائج:..... ٢٣٦
التوصيات:..... ٢٣٧
قائمة المصادر والمراجع..... ٢٣٨

المقدمة

الحَمدُ للهِ الذي لا يُحِيطُ العادُّ لنَعْمَائِهِ بِطَرَف، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له إقرار من لاح له الهدى فَعَرَف، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله منتهى الكرم والشرف، صلوات ربي وسلامه عليه، وعلى آله وصحبه ومن قفى أثرهم ومن بحار علومهم اغترف، وبعد:

فإنه لا يخفى على طالبِ علمٍ، أنَّ علماء الإسلام قدَّموا تراثًا علميًّا كبيرًا، في التفسير وعلوم القرآن، والحديث وعلومه، والفقه وأصوله، والعقيدة وفروعها، وغير ذلك من فنون علوم الإسلام المتعددة.

ولا شكَّ أن أكثر جهودهم كانت في خدمة السنة النبوية المطهرة وعلومها، والتي هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وهي محفوظة بحفظ الله تعالى لها، ومن حِفْظِها أَنْ جعلَ الله لها من الرجال الحافظين المتقنين، من يحفظها في صدره، وفي كتابه وسطره، ويُميِّز بين صحيحها وضعيفها.

فقد جعل الله تعالى للعلوم والفنون خزانتين: إحداهما في الصدور، والأخرى في السطور، وكان علم سلف الأمة من الصحابة والتابعين في خزانة الحفظ في الصدور؛ لقلة من يعرف القراءة والكتابة، وقلة وسائل الكتابة يومئذ، فلمَّا أخذ الحفظ يتناقص في الأمة دُوِّنت الكتبُ والمصنفاتُ، واتَّكلوا عليها.

ومن هذه الكتب التي دُوِّنت في خزانة السطور: كتاب جامع بيان العلم وفضله، للحافظ ابن عبد البر، وهو من الكتب المليئة بالفوائد الحديثية، التي خدمت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد لاحظت بصمات الإمام ابن عبد البر واضحة في الصناعة الحديثية من خلال تعليقاته السديدة على الأحاديث النبوية والآثار الواردة في هذا الكتاب.

وبعد استخارتي لله تعالى، ثم مشورتي لمشايخي الأفاضل، أحببت أن أقدم شيئًا في خدمة السنة النبوية بشكل عام، وفي خدمة هذا الكتاب بشكل خاص، فاخترت أن أدرس كتاب جامع بيان العلم وفضله وأستنبط منه الصناعة الحديثية، سائلًا المولى جل وعلا أن يكتب لي التوفيق والسداد والرشاد، وأن يجعل ما أقدمه من خدمة للسنة النبوية في ميزان حسناتي يوم القيامة، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.

أولاً: أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- إن هذا الموضوع من الأهمية بمكان، كيف لا وهو يبحث في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستخرج من ثنايا حديثه الفوائد والدرر.

٢- إن دراسة الصناعة الحديثية تجعل طالب العلم على دراية واسعة، واطلاع شامل لجميع جزئيات علم الحديث وتفاصيله (كمصطلح الحديث، والجرح والتعديل، وعلل الحديث، ومناهج المحدثين) وغيرها من أقسام علم الحديث.

٣- إن الإمام ابن عبد البر أحد العلماء الراسخين في العلم، خاصة وأنه جمع بين الفقه والحديث، وصنف كتابه على طريقة المحدثين الأوائل، فروى الأحاديث التي في كتابه بأسانيده إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

٤- تكمن أهمية هذا الكتاب في اشتماله على جملة كبيرة من الأحاديث النبوية التي هي بحاجة إلى دراسة وبيان المقبول منها والمردود.

٥- بيان منهج الإمام ابن عبد البر في تصنيفه لهذا الكتاب، واستنباط جملة جديدة من المصطلحات التي كان يستخدمها في كلامه على الأحاديث.

٦- إثراء المكتبة الإسلامية بشيء جديد يخدم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك طلبة العلم.

ثانياً: أهداف الدراسة:

١- إبراز مكانة الإمام ابن عبد البر العلمية، وخاصة الحديثية منها.

٢- التعرف إلى الجهود المباركة التي بذلها الإمام ابن عبد البر في رحلته العلمية خاصة في تصنيفه لهذا الكتاب المبارك.

٣- إظهار معالم الصناعة الحديثية في كتاب جامع بيان العلم وفضله، سواء كانت في الأسانيد أو المتون.

٤- مقارنة منهج الإمام ابن عبد البر بمنهج غيره في باب الصناعة الحديثية.

٥- بيان أهمية كتاب جامع بيان العلم وفضله؛ خاصة وأنه من الكتب الأصلية التي تروي الأحاديث بالأسانيد والمتون.

ثالثاً: حدود الدراسة وتساؤلاتها أو مشكلاتها:

تتناول هذه الدراسة كتاب جامع بيان العلم وفضله للإمام ابن عبد البر من أول الكتاب حتى آخره، ومن ثَمَّ الإجابة عن بعض التساؤلات المتعلقة بالدراسة، وهي كالآتي: هل كانت صناعته الحديثية وطريقته في عرض الأحاديث على طريقة المتقدمين من المحدثين أو المتأخرين؟ وهل كان يحكم على أسانيد أحاديثه ومتونها على غرار بعض المحدثين أو لا؟ وهل تعد أسانيد الإمام ابن عبد البر عالية أو نازلة؟ وهل كان متساهلاً في رواية الحديث أو متشدداً؟

رابعاً: الدراسات السابقة:

بعد البحث والتنقيب وسؤال أهل العلم والاختصاص، لم أقف على رسالة علمية تكلمت عن الصناعة الحديثية عند ابن عبد البر في كتابه جامع بيان العلم وفضله، غير أنني وجدت بعض الدراسات المتعلقة بهذا الكتاب، ولكنها لم تتحدث عن الجانب الحديثي للكتاب، وهي:

١_ "الآراء التربوية للإمام القرطبي من كتاب جامع بيان العلم وفضله" للأستاذة: سمر إبراهيم محمود، وهو عبارة عن بحث علمي ركز على الجوانب التربوية المستنبطة من الكتاب.

٢_ "آداب العالم والمتعلم كما ذكرها ابن عبد البر الأندلسي في كتابه جامع بيان العلم وفضله" للدكتورة: زكية حسن إبراهيم، والدكتور: فلاح علي حمود، وهو عبارة عن بحث علمي غير أنه لم يأت على الغرض المطلوب من دراستي لهذا الكتاب.

خامساً: منهج البحث:

أما عن منهجي خلال البحث والدراسة، فإنني استعملت المنهج الإستقرائي الإستنباطي وذلك أنني قمت باستقراء كتاب جامع بيان العلم وفضله كاملًا مرات عدة؛ حتى أستنبط منه الصناعة الحديثية، ورتبت ذلك على فصول الدراسة، وتمثل منهجي في النقاط التالية:

١_ وضعت لكل مبحث أو مطلب توطئة على حسب الحاجة؛ لكي أمهد للدراسة، وكنت في غالب الأحيان أعلق على المسائل والأمثلة التي أوردها خلال الفصول والمطالب.

٢_ قمت بتخريج جميع الأحاديث والآثار الواردة في الأمثلة، فإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالإشارة إلى ذلك، وإلاَّ فإنني أتوسع في تخريجه من باقي كتب السنة بحسب مقتضى الدراسة، مقدِّمًا الكتب التسعة على غيرها.

٣_ اكتفيت في عزو التخريج بذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة ورقم الحديث، وفي حالة تكرار الحديث في موضع آخر اكتفيت بقولي: "سبق تخريجه" مع ذكر الموضع الذي تم تخريجه فيه.

٤_ حكمت على الأحاديث التي تحتاج إلى حكم، واستأنست بأقوال العلماء الذين حكموا على الحديث.

٥_ عرفت بالألفاظ الغريبة والبلدان والألقاب وغيرها الغير مشهورة، وذلك بالرجوع إلى الكتب التي عنيت بذلك.

٦_ ختمت بحثي بخاتمة، فيها: أهم النتائج التي توصلت إليها خلال دراستي، ووضعت فيها عدة فهارس علمية كفهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث والآثار، وفهرس المصادر والمراجع.

سادساً: خطة البحث:

تتكون من: مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة، وفهارس، وهي على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها أهمية البحث، وسبب اختياره، وأهدافه، وحدود الدراسة، والدراسات السابقة، ومنهج البحث.

الفصل الأول: ترجمة الإمام ابن عبد البر والتعريف بكتابه

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة الإمام ابن عبد البر.

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته.

المطلب الثاني: ولادته ونشأته.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه.

المطلب الخامس: آثاره العلمية.

المطلب السادس: وفاته.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب جامع بيان العلم وفضله.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب، وصحة نسبته إليه.

المطلب الثاني: أهمية الكتاب، وموضوعه.

المطلب الثالث: سبب تأليفه للكتاب.

المطلب الرابع: المنهج العام للكتاب.

المطلب الخامس: العناية بالكتاب.

الفصل الثاني: الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: طريقته في إيراد الأسانيد.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: الصناعة الحديثية في بيان أسماء شيوخه.

المطلب الثاني: الصناعة الحديثية في معرفة مهن شيوخه ومذاهبهم الفقهية.

المطلب الثالث: الصناعة الحديثية في بيان مكان التحديث وسنة السماع

المطلب الرابع: الصناعة الحديثة في عرض الأسانيد.

المطلب الخامس: الصناعة الحديثة في صيغ التحمل والأداء.

المبحث الثاني: الصناعة الحديثة في المتابعات والشواهد.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المتابعات (التامة، والناقصة).

المطلب الثاني: الشواهد.

المبحث الثالث: الصناعة الحديثة في الفوائد الإسنادية.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: رواية المدبج والأقران.

المطلب الثاني: رواية الأقارب.

المطلب الثالث: رواية الموالي.

المبحث الرابع: الصناعة الحديثة في التعليق على الأسانيد.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعليق الإمام ابن عبد البر على الأسانيد.

المطلب الثاني: التعليقات المنقولة عن شيوخه ومن فوقهم على الأسانيد.

الفصل الثالث: الصناعة الحديثة المتعلقة بالمتون

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الصناعة الحديثة المتعلقة بالمرفوع والموقوف والمقطوع.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الصناعة الحديثة في المرفوع.

المطلب الثاني: الصناعة الحديثة في الموقوف.

المطلب الثالث: الصناعة الحديثة في المقطوع.

المبحث الثاني: الصناعة الحديثة في إيراد المتون:

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: إيراد الحديث كاملاً بسنده ومتنه دون اختصار.

المطلب الثاني: اختصار متن الحديث.

المطلب الثالث: تكرار متون الحديث.

المطلب الرابع: بيان تفسير الألفاظ وغريبها.

المطلب الخامس: تعليق ابن عبد البر على متون الأحاديث.

المبحث الثالث: بيان الفوائد الفقهية والحديثية والتربوية والعقدية

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: الفوائد العقدية.

المطلب الثاني: الفوائد الحديثية.

المطلب الثالث: الفوائد الفقهية والأصولية.

المطلب الرابع: الفوائد الدعوية والتربوية.

المطلب الخامس: الفوائد العامة.

المبحث الرابع: الصناعة الحديثية في مختلف الحديث.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف مختلف الحديث.

المطلب الثاني: منهج المحدثين في مختلف الحديث.

المطلب الثالث: صناعة الإمام ابن عبد البر في مختلف الحديث.

المبحث الخامس: الصناعة الحديثية المتعلقة بتراجم الأبواب.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الصناعة الحديثية في الترجمة الظاهرة بصيغة خبرية عامة.

المطلب الثاني: الصناعة الحديثية في الترجمة بصيغة الاستفهام.

المطلب الثالث: الصناعة الحديثية في الترجمة بنص الحديث النبوي.

الفصل الرابع: الصناعة النقدية عند ابن عبد البر

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: معرفته بأحوال الرواة.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معرفته بأسمائهم وألقابهم.

المطلب الثاني: معرفته بالمهمل والمبهم من الرواة.

المطلب الثالث: معرفته بالصحابة.

المبحث الثاني: نقد الرواة.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: معرفته بأحوال الرواة الثقات.

المطلب الثاني: معرفته بأحوال الرواة الضعفاء.

المطلب الثالث: ألفاظ الجرح والتعديل.

المطلب الرابع: ينقل أقوال العلماء في الجرح والتعديل.

المبحث الثالث: نقد المرويات.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مقدمة في علم العلل.

المطلب الثاني: بيان العلل المتعلقة بالأحاديث.

المبحث الرابع: معرفته بالموارد النصية.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مقدمة في علم الموارد.

المطلب الثاني: الموارد المطبوعة.

المطلب الثالث: الموارد المفقودة.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها خلال بحثي وكذلك الفهارس العلمية.

أولاً: فهرس المصادر والمراجع.

ثانياً: فهرس الآيات القرآنية.

ثالثاً: فهرس الأحاديث النبوية.

رابعاً: فهرس الآثار.

خامساً: فهرس الرواة.

الفصل الأول

ترجمة الإمام ابن عبد البر والتعريف بكتابه

توطئة

يُعد الإمام ابن عبد البر من الأئمة الأعلام الذين خدموا الكتاب والسنة خدمة عظيمة مباركة، حيث جمع بين الفقه والحديث، كعادة كثير من العلماء الذين سبقوه كالإمام مالك، والإمام الشافعي، والإمام أحمد، فإنهم جمعوا بين الحديث والفقه؛ ولأن الفقه لا تصح دراسته بعيداً عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمن الجميل أن يجمع طالب العلم بين الفقه والحديث.

وبالنظر إلى مصنفات الإمام ابن عبد البر ندرك تماماً: أنه من الأئمة القلائل الذين جمعوا بين الفقه والحديث، فإن له بصمات واضحة في علم الحديث، ومن خلال الاستقراء التام لكتابه "جامع بيان العلم وفضله" نجد صنعته الحديثية واضحة جلية، خاصة وأنه يروي الأحاديث في كتابه بالسند المتصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لذلك سنرى خلال هذه الدراسة صناعته الحديثية التي تميز بها عن كثير من أقرانه.

ولكن قبل الحديث عن تفاصيل صناعته الحديثية، لا بد لنا أن نتعرف على حياة الإمام ابن عبد البر، والعصر الذي عاش فيه، وعن مكانته العلمية وثناء العلماء عليه، إضافةً إلى آثاره العلمية التي تركها خلفه بعد وفاته.

كذلك لا بد من الحديث عن كتابه (جامع بيان العلم وفضله) وصحة نسبته إليه، ومنهجه العام في تصنيف الكتاب، وما يتعلق بهذا الكتاب المبارك.

المبحث الأول: ترجمة الإمام ابن عبد البر

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: عصر الإمام ابن عبد البر

المطلب الثاني: اسمه ونسبه وكنيته.

المطلب الثالث: ولادته ونشأته.

المطلب الرابع: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الخامس: ثناء العلماء عليه.

المطلب السادس: آثاره العلمية.

المطلب السابع: وفاته.

المبحث الأول: ترجمة الإمام ابن عبد البر

المطلب الأول: عصر الإمام ابن عبد البر

من المعلوم يقيناً أن الإنسان يتأثر بتكوين بيئته التي عاش فيها، فالذي يعيش مثلاً في عصر مليء بالمحن والابتلاءات تجده قويًّا صابرًا، والذي يعيش في عصر كثر فيه العلم والعلماء تجده نابغةً نهل من علومهم.

لذلك من الواجب أن نتعرف على شيئاً من عصر الإمام ابن عبد البر الذي عاشه ونشأ فيه؛ حتى يتبين لنا حاله تمامًا.

أولاً: الحالة السياسية:

فتحت بلاد الأندلس في عهد بني أمية عام (٩٢هـ)، وفي هذا الوقت كانت دمشق هي عاصمة الخلافة الإسلامية؛ لذلك عاشت بلاد الأندلس في هذه الفترة صراعاتٍ مريرةً حتى جاء إليها عبد الرحمن الناصر[١]، فحكم البلاد حكمًا عادلًا، فضبط إدارة بلاده، وقرب إليه العلماء وأصحاب الفهم السديد، إضافة إلى اهتمامه بالثقافة والمعرفة والعلوم المختلفة، وظل هكذا حتى جاء حكم ولده المستنصر، فكان على نهج والده[٢].

ثم تولى الحكم ابنه هشام، فنشأ الصراع في ذلك الوقت على الحكم[٣]، إلى أن سيطر بعد ذلك المنصور بن أبي عامر على بلاد الأندلس، وذلك في الفترة الواقعة ما بين (٣٨٤-٣٩٢)[٤]، ففي هذه الفترة استطاع المنصور أن يدير البلاد إدارة ناجحة، حتى إن بعض المؤرخين عد هذه الفترة من أفضل الفترات التي عاشتها بلاد الأندلس من الناحية الاجتماعية، والاقتصادية، والعلمية، وغيرها من جوانب الحياة في ذلك الوقت، حتى إنهم خاضوا عدة غزوات بينهم وبين النصارى فانتصروا فيها كلها، منها ست وخمسون غزوة شارك فها بنفسه، مما جعل الإمام ابن حيان القرطبي يصنف فيه كتاباً (أخبار الدولة العامرية)[٥]، ثم جاء بعده ابنه عبد الملك[٦]، وقد نهج منهج أبيه إلا أنه كان أفضل منه في التعامل مع الرعية.

---

[١] انظر: الكامل في التاريخ، ابن الأثير (٢٣٣/٧).

[٢] الحكم بْن عَبْد الرَّحْمَن النَّاصِر لدين الله بْن مُحَمَّد بْن الْأَمِير عَبْد الله بْن مُحَمَّد بْن عَبْد الرَّحْمَن الْأَوْسَط بْن الحكم الربضي بْن هِشَام الرضي بْن عَبْد الرَّحْمَن الدَّاخِل بْن مُعَاوِيَة بْن هِشَام بن عَبْد الْملك بْن مَرْوَان بْن الحكم أَبُو العَاصِي الْمُسْتَنْصر بِالله أَمِير الأندلس. (التكملة لكتاب الصلة، القضاعي ٢٢٦/١).

[٣] انظر: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، المراكشي (٢٥٣/٢).

[٤] انظر: المرجع السابق (٢٥٦/٢).

[٥] وقد طبع هذا الكتاب كرسالة دكتوراه في جامعة وهران بالجزائر للطالبة: هاجر بوباية.

[٦] انظر: بغية الملتمس، الضبي (ص: ٣٧٣).

ثم جاء آخرهم وهو عبد الرحمن[١]، وقد حكم بلاده مدة زمنية يسيرة، حتى ثار عليه أهل الأندلس في ثورة كبيرة قُتل فيها، ثم تولى الحكم بعدها ابن عبد الجبار؛ ففرح به أهل قرطبة فرحًا شديدًا[٢].

حتى عصفت بأهل الأندلس الفتن الشديدة، والاقتتال بينهم، وكان الصراع في ذلك على تولي الحكم، وتفرقت الأندلس إلى دويلات صغيرة، فكانت قرابة ست وعشرين دويلة، تشتت الأندلس بعدما كانت وحدة واحدة، فطمع بها الأعداء والحاسدون، ففي هذه الفترة فسدت أخلاق الناس، وتراجع التزامهم بأوامر الله تعالى، مما جعل العلماء يفرون بدينهم وأنفسهم من هذه الفتن التي عصفت ببلادهم[٣].

ثانياً: الحياة الاجتماعية:

تميز المجتمع الأندلسي قبل الفتنة التي عصفت بقرطبة، بأنه مجتمع متداخل مع جميع الأجناس والأعراق، والديانات المختلفة، فكان منهم العرب والأسبان والبربر، وغير ذلك من الأجناس المختلفة، وكانت اللغة السائدة في ذلك عصر هي اللغة العربية، لأنها لغة القرآن والحديث، لذلك فإن المجتمع في هذه الفترة تميز بجميع أشكال الأخلاق الحميدة، والتي من خلالها تم نشر دعوة الإسلام لغير المسلمين من النصارى وغيرهم.

وانقسم المجتمع آنذاك إلى طبقات عدة، الطبقة العليا: متمثلة بالأمراء والملوك، والطبقة الوسطى: متمثلة بالتجار والموظفين، والطبقة الدنيا: متمثلة بالمزارعين والعمال وغيرهم.

إلى أن اشتعلت الفتنة في البلاد، فبدأ ظهور الفساد، والظلم، كل ذلك تصارعًا على المنصب والحكم، فقتلوا بعضهم بعضًا، مما جعل كثيراً من علماء الأندلس وعلى رأسهم الإمام ابن عبد البر أن يترك بلاده إلى غيرها من البلدان في طلب العلم، والفرار من هذه الفتن التي عصفت ببلاده، كعادة كثير من العلماء في الأزمنة المختلفة[٤].

ثالثاً: الحالة العلمية:

بعد انتهاء الفتن التي عصفت ببلاد الأندلس، ظهرت حركة علمية كبيرة في بلاد الأندلس عامة وفي قرطبة بشكل خاص، ويرجع ذلك إلى أسباب عدة، منها: اهتمام الخلفاء الأمويين بالعلماء وتقريبهم منهم، كذلك رحلة كثير من طلاب العلم إلى المشرق، ووفود جماعة

---

[١] انظر: بغية الملتمس، الضبي (ص: ٣٥٦).

[٢] للمزيد، من التفصيل انظر: جذوة المقتبس، الحميدي (ص: ١٨).

[٣] انظر: بغية الملتمس، الضبي (ص: ٢٢).

[٤] انظر: المنهج الحديثي عند الإمام ابن حزم (ص: ٢٢).

منهم إلى الأندلس، وكذلك فتح المكتبات العلمية أمام الجميع، إضافة إلى مخالطة علماء الأندلس بعلماء المشرق، وغيرهم من أهل الثقافات المتعددة، مما أدى إلى ازدهار وإشراق من الناحية العلمية في هذا العصر.

فلما وقعت الفتن في بلاد الأندلس، فقد لوحظ تراجع للعلم؛ ما أدى إلى ارتحال جماعة من علماء الأندلس إلى بلدان متعددة فرارًا بدينهم، وبحثهم عن العلم، فأغلقت المدارس والمساجد التي كانت مأرزًا لنشر العلم والثقافات المختلفة، إلا أن الإمام ابن عبد البر ظل متمسكًا بعلمه وتعليمه للكتاب والسنة، ونشره للخير بين الناس حتى توفاه الله عز وجل[١].

المطلب الثاني: اسمه ونسبه وكنيته

هو الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الفقيه المحدث المؤرخ حَافِظُ المَغْرِبِ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أَبُو عُمَرَ يُوْسُفُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ البَرِّ بنِ عَاصِمٍ النَّمَرِيُّ[٢]، الأَنْدَلُسِيُّ، القُرْطُبِيُّ، المَالِكِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ الفَائِقَة[٣].

المطلب الثالث: مولده، نشأته، رحلاته

ولد الإمام ابن عبد البر في مدينة قرطبة، وقد اختُلف في تحديد السنة التي ولد فيها، فقيل: ولد سنة ٣٦٢ هـ، وقيل: سنة ٣٦٨ هـ، والراجح في ذلك: أنه ولد يوم الجمعة، في الخامس من شهر ربيع الآخر، لعام ثمانية وستين وثلاث مائة للهجرة النبوية[٤].

وقد نشأ وترعرع في بيت العلم والتقوى والورع، فأجدادُه عُرفوا واشتهروا بالصلاح والتقوى والدين؛ ما أهله أنْ يكون بعد ذلك حافظ المغرب بلا منازع.

---

[١] انظر: ابن عبد البر وجهوده في التاريخ (ص: ٧٥)، والمنهج الحديثي عند الإمام ابن حزم (ص: ٢٣).

[٢] هذه النسبة إلى النمر، وهو النمر بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمي بن جديلة ابن أسد بن ربيعة بن نزار. انظر: الأنساب، للسمعاني (١٧٩/١٣).

[٣] انظر: جمهرة أنساب العرب، لابن حزم (ص: ٣٠٢)، وجذوة المقتبس، لأبي عبد الله الحميدي (ص: ٣٦٧)، وترتيب المدارك، للقاضي عياض (١٢٧/٨)، والصلة في تاريخ أئمة الأندلس (ص: ٦٤٠)، وبغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضبي (ص: ٤٨٩)، ووفيات الأعيان، لابن خلكان (٦٦/٧)، والمختصر في أخبار البشر (٢/ ١٨٨)، وطبقات علماء الحديث (٣٢٤/٣)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١٥٣/١٨)، وتاريخ الإسلام، للذهبي (١٩٩/١٠)، والعبر في خبر من غبر (٢/ ٣١٦)، وتذكرة الحفاظ، للذهبي (ص: ٢٧٥)، وتاريخ ابن الوردي (١/ ٣٦٣)، والوافي بالوفيات (٩٩/٢٩)، توضيح المشتبه (٦٥/٢)، وتذكرة الحفاظ، لابن المبرد (ص: ٢٧٥)، وطبقات الحفاظ، للسيوطي (ص: ٤٣١)، والتاريخ المعتبر في أنباء من غبر (٣/ ٣٥٩)، وشذرات الذهب (٥/ ٢٦٦).

[٤] سير أعلام النبلاء (١٥٣/١٨).

فهذا جده محمد بن عبد البر بن عاصم النمري كان من العباد المنقطعين المعروفين بالتهجد المبرزين فيه[١]، وأما أبوه فهو عبد الله بن محمد من فقهاء قرطبة المعروفين، حيث نشأ أبو عمر في كنف أبيه الزاهد العابد، وروى عنه جملة من الأحاديث في كتابه جامع بيان العلم وفضله، فقال: "وجدت في أصل كتاب أبي"[٢].

لذلك فإن الإمام ابن عبد البر تأثر بأهله من الناحية العلمية والدعوية، فسار على خطاهم في طلب العلم وتحصيله وتعليمه فذاع صيته بين الناس، حتى أصبح حافظ المغرب.

ولم يحز الإمام ابن عبد البر على شرف الرحلة في طلب العلم والحديث خارج بلاده، ولكنه تنقَّل بين أرجاء الجزيرة الأندلسية شرقًا وغربًا، طالبًا للعلم، ومعلِّمًا للناس الخير[٣]، قال الحميدي: "كثير الشيوخ على أنه لم يخرج عن الأندلس، لكنه سمع من أكابر أهل الحديث بقرطبة وغيرها، ومن الغرباء القادمين إليها"[٤].

المطلب الرابع: شيوخه، وتلاميذه

عاصر الإمام ابن عبد البر عشرات العلماء الذين نهل من علومهم وفقههم، حيث تتلمذ على يد أكثر من مائة عالم من كبار العلماء في الأندلس، ومن هؤلاء العلماء والمشايخ الذين تتلمذ على أيديهم: خلف بن القاسم بن سهل بن الدباغ الأندلسي توفي سنة (٣٩٣هـ). وعبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، كبير المحدثين بالأندلس توفي سنة (٣٩٠هـ). ومحمد بن عبد الملك بن ضيفون الرصافي، من الأعلام المشهورين توفي سنة (٣٩٤هـ). وسعيد بن نصر بن خلف الأندلسي، الحافظ. وأحمد بن قاسم بن عبد الرحمن التاهرتي. وعبد الوارث بن سفيان بن جبرون القرطبي، توفي سنة (٣٩٥هـ). وأحمد بن عبد الملك بن هاشم الإشبيلي توفي سنة (٣٢٤هـ). ويونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث بن محمد، ابن الصفار توفي سنة (٤٢٩هـ). والحسين بن عبد الله بن الحسين بن يعقوب الأندلسي توفي سنة (٤٢١هـ).

وغيرهم من العلماء ممن تلقى عنهم الإمام ابن عبد البر علمه، وانتفع بهم في حياته، وتأثر بهم، وسار على دربهم[٥].

---

[١] انظر: التكملة لكتاب الصلة (١/ ٢٩٨).

[٢] جامع بيان العلم وفضله (٤٢٨/١).

[٣] انظر: ترتيب المدارك، القاضي عياض (١٢٨/٨).

[٤] جذوة المقتبس (ص: ٣٦٧)،

[٥] انظر: سير أعلام النبلاء (١٥٤/١٨).

وأما تلاميذه:

فقد تتلمذ على يده العشرات من طلاب العلم المميزين، الذين نشروا علمه ومصنفاته المتنوعة، منهم: الحسين بن محمد بن أحمد الجياني، أبو على الغساني. وعبد الرحمن بن محمد بن منتاب بن محسن القرطبي. وطاهر بن مفوز بن أحمد المعافري، الشاطبي. وعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي. ومحمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الأندلسي. وسليمان بن أبي القاسم نجاح، وأحمد بن محمد بن رزق القرطبي، توفي سنة (٤٧٧هـ). ومحمد بن علي بن عبد العزيز التغلبي، توفي سنة (٥٠٨هـ).

وغيرهم العشرات من التلاميذ الذين تفرقوا في الأمصار، ونشروا علم الإمام ابن عبد البر، ما بين علوم الحديث، والفقه، والسير وغير ذلك، فكتب الله له القبول والرفعة بين العلماء وأقران زمانة، فبارك الله له في علمه وعمله[١].

المطلب الخامس: ثناء العلماء عليه

لقد بلغ الإمام ابن عبد البر مكانة عظيمة، ومنزلة سامية بين أقرانه من العلماء الأجلاء حتى ذاع خبره، وأثنى عليه جمعٌ كبير من أهل العلم. فقال أبو عبد الله الحميدي: "فقيهٌ حافظٌ مكثرٌ، عالمٌ بالقراءات وبالخلاف في الفقه، وبعلوم الحديث والرجال، قديمُ السماع، كثيرُ الشيوخ، على أنه لم يخرج عن الأندلس"[٢]. وقال أبو القاسم بن بشكوال: "ابن عبد البر إمام عصره، وواحد دهره"[٣]. وقال السمعاني: "الحافظ، كان إماماً فاضلاً كبيراً جليلُ القدر، صنف التصانيف"[٤]. وقال الذهبي: " كَانَ إِمَاماً دينّاً، ثِقَة، مُتْقِناً، علاَّمَة، مُتَبَحِّراً، صَاحِبَ سُنَّةٍ وَاتِّبَاع، وَكَانَ أَوَّلاً أَثرِياً ظَاهِرِيَّاً فِيْمَا قِيْلَ، ثُمَّ تَحَوَّلَ مَالِكِيّاً مَعَ مَيْلٍ بَيّنٍ إِلَى فَقه الشَّافِعِيّ فِي مَسَائِل، وَلاَ يُنكر لَهُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ مِمَّنْ بلغَ رُتْبَة الأَئِمَّة المُجْتَهِدين، وَمَنْ نَظَرَ فِي مُصَنَّفَاتِهِ، بانَ لَهُ مَنْزِلَتُهُ مِنْ سعَة العِلْم، وَقُوَّة الفَهم، وَسَيَلاَن الذّهن"[٥]. وقال ابن فرحون: "حافظٌ، شيخُ علماءِ الأندلس، وكبيرُ محدّثيها في وقته، وأحفظُ من كان فيها لسنةٍ مأثورة"[٦]. وقال ابن العماد: "ليس لأهل

---

[١] انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٥٥).

[٢] جذوة المقتبس (ص: ٣٦٧).

[٣] الصلة في تاريخ أئمة الأندلس (ص: ٦٤٠).

[٤] الأنساب، للسمعاني (٣٧٤/١٠).

[٥] سير أعلام النبلاء (١٥٧/١٨).

[٦] الديباج المذهب، ابن فرحون (٢/ ٣٦٧).

المغرب أحفظ منه، مع الثقة، والدّين، والنزاهة، والتبحّر في الفقه، والعربية، والأخبار"[١]. وقال الفتح بن خاقان: "إمام الأندلس وعالمها، الذي التاحت به معَالِمُها، صحَّح المَتن والسَّند وميّز المُرسل، وفرّق بين الموصول والقاطع، وكسا المِلَّة منه نور ساطع، حصر الرّواة، وأحصى الضعفاء منهم والثقات، وجدّ في تصحيح السقيم، وجدّد منه ما كان كالكهف والرقيم، مع معاناة العلل، وإرهاف ذلك العَلل، والتثقيف للمؤتلف، والتنبيه على المختلف، وشرح المقفل، واستدراك المغفل، وله فنون هي للشريعة رِتَاج، وفي مفرق الملّة تاج، أشهرت للحديث ظُبى، وفرعت لمعرفته رُبَى، وهبّت لتفهمّه شمالًا وصبا، وكان ثقة، وكانت الأنفس على تفضيله متّفقه، وأما أدبه فلا تُعبَر لُجَّتُه، ولا تُدحَض حُجَّته، له من الصفات والمزايا ما يجعله أحد الأئمة الأعلام"[٢]. وقال ابن كثير: "الإمام الحافظ الكبير البحر العلم، وشيخ تلك البلاد في زمانه ومحدثها، سمع الكثير وتبحر في علوم شتى، وصنف الكتب المفيدة النافعة، وقد أثنى عليه في إمامته وجلالته المشايخ والأئمة والعلماء، ولم يزل العلماء بعده عيلة على كتبه في مصنفاتهم ومباحثهم في مناظراتهم يعني المصنفات"[٣]. وقال ابن خلكان: "إمام عصره في الحديث والأثر وما يتعلق بهما"[٤]. وقال أبو الحسن الأندلسي: "إِمَام الأندلس فِي علم الشَّرِيعَة وَرِوَايَة الحَدِيث لَا أستثني من أحد وحافظها الَّذِي حَاز قصب السَّبق وَاسْتولى على غَايَة الأمد"[٥].

وغير ذلك من الأقوال الكثيرة في المدح والثناء على الإمام ابن عبد البر، فجميعها تدل على إمامته، ورسوخ قدمه في شتى علوم الشريعة، وعلى رأسها علما الحديث والفقه.

المطلب السادس: آثاره العلمية ومصنفاته

أما عن مصنفاته والآثار العلمية التي تركها الإمام ابن عبد البر بعد وفاته، فمن الملاحظ أن الإمام ابن عبد البر كان موفقاً في مصنفاته، بورك له في قلمه وجمعه، قال ابن حزم: "ولصاحبنا ابن عبد البر كتب لا مثيل لها"[٦]، وقد فاقت مصنفاته الخمسين مصنفاً منها في التاريخ، والفقه، والحديث، والسير، والآداب، ومنها ما هو مطبوع، منها ما هو مخطوط، ومنها ما هو مفقود، وهذا من بركات الله عليه، وسأذكر هنا جملة من مصنفاته:

---

[١] شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي (٢٦٧/٥).

[٢] مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس، ابن عبد الله الأشبيلي (ص: ٢٩٥).

[٣] طبقات الشافعيين، ابن كثير (ص: ٤٥٩).

[٤] وفيات الأعيان، ابن خلكان (٦٦/٧).

[٥] المغرب في حلي المغرب (٤٠٧/٢).

[٦] نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، التلمساني (١٦٩/٣).

١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، وهو مرتب على أسماء الشيوخ على حروف المعجم، ويعد هذا الكتاب من أهم الكتب والمراجع في الفقه الإسلامي، وهو كتاب مطبوع بطبعات عدة، منها: طبعة وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، سنة ١٣٨٧هـ. وطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، سنة ٢٠١٢م،

٢- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، وهو كتاب عظيم في شأنه، شرح فيه أقاويل الصحابة والتابعين، مع بيانه لقول الإمام مالك بن أنس وما بنى عليه من فتاوى وآثار عن أهل المدينة، وهو كتاب مطبوع وقد حققه: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، وقد نشرته: دار الكتب العلمية – بيروت، بتاريخ ٢٠٠٠م.

٣- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، وهو من الكتب المعدودة في بيان تراجم الصحابة رضي الله عنهم، وذكر مناقبهم، رتبه بترتيب حروف المعجم، وهو كتاب مطبوع، وقد حققه: علي محمد البجاوي، وقد نشرته: دار الجيل، بيروت، بتاريخ ١٩٩٢م.

٤- جامع بيان العلم وفضله، وهو كتابنا الذي ستكون الدراسة حوله، وسيأتي الكلام عن منهجه فيه، وهو كتاب مطبوع، وقد حققه: أبو الأشبال الزهيري، وطبعته: دار ابن الجوزي بالمملكة العربية السعودية، بتاريخ ١٩٩٤م.

٥- الإنباه على قبائل الرواة، وقد ذكر ابن عبد البر في كتابه هذا أمهات قبائل العرب التي روت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجعله عمدة لمعرفة الأنساب، وهو كتاب مطبوع، وقد حققه: إبراهيم الأبياري، وقد طبعته: دار الكتاب العربي، بيروت، بتاريخ: ١٩٨٥م.

٦- الكافي في فقه أهل المدينة، ويعتبر من الكتب الأصلية في المذهب المالكي، جمع فيه المسائل الفقهية وبسط فيها الكلام، ورتب كتابه على أبواب الفقه الإسلامي، واجتهد فيه اجتهاداً كبيراً، حتى أصبح عمدة في الفقه المالكي، وهو كتاب مطبوع، وقد حققه: محمد محمد أحيد ولد ماديك الموريتاني، وقد طبعته: مكتبة الرياض الحديثة، بالرياض، بتاريخ ١٩٨٠م.

٧- الأجوبة عن المسائل المستغربة من كتاب البخاري، وهو عبارة عن كتاب قيم فيما أشكل من الأحاديث في صحيح البخاري، وقد بلغت واحداً وعشرين حديثاً، وهو كتاب مطبوع، وقد حققه: عبد الخالق بن محمد ماضي، وطبعته: وقف السلام الخيري بالرياض، بتاريخ ٢٠٠٤م.

٨- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، وهذا الكتاب تحدث فيه ابن عبد البر عن سير الأئمة الثلاثة، فبدأ بالحديث عن الإمام مالك وفضائله، وذكر أصحابه، ثم ذكر الإمام الشافعي وسيرته وشيء من مناقبه وذكر أصحابه، ثم

ذكر الإمام أبا حنيفة وبعض مناقبه وبيان أصحابه، وهو كتاب مطبوع، لم أقف على محققه، وقد طبعته: دار الكتب العلمية بلبنان.

٩- الدرر في اختصار المغازي والسير، ذكر فيه غزوات رسول الله صلى الله عليه وسلم على وجه الاختصار، كما عبر عن ذلك في عنوانه، وقد ذكر أنه اختصرها من كتب ابن إسحاق وموسى بن عقبة وابن أبي خيثمة وغيرهم، وهو كتاب مطبوع، بتحقيق: د. شوقي ضيف، وقد طبعته: دار المعارف بالقاهرة، بتاريخ : ١٩٨٤م.

١٠- الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب. تحدث فيه عن مسألة قراءة البسملة في الفاتحة، وجمع فيه أقوال أهل العلم وبسط القول في الآراء ومناقشتها والأدلة التي اعتمد عليها الفقهاء في بيان هذه المسألة، وهو كتاب مطبوع، بتحقيق: عبد اللطيف بن محمد الجيلاني المغربي، وقد طبعته: أضواء السلف بالسعودية، بتاريخ ١٩٩٧م[١].

المطلب السابع: وفاته

توفي في مدينة شَاطِبَة، وبها دفن[٢]، وصلى عليه أبي الحسن المعافري، وكان ذلك في ليلة الجمعة سنة ثلاث وستين وأربعمائة، عن خمس وتسعين سنة قضاها في رحاب العلم وأهله، رحمه الله، وأسكنه فسيح جناته[٣].

---

[١] للمزيد من معرفة مصنفات ابن عبد البر، انظر: ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ، للأستاذ ليث سعود جاسم.

[٢] مدينة في شرقي الأندلس وشرقي قرطبة، وهي مدينة كبيرة قديمة، قد خرج منها خلق من الفضلاء. ينظر: معجم البلدان، للحموي (٣٠٩/٣).

[٣] وفيات الأعيان (٦٦/٧)، وسير أعلام النبلاء (١٥٩/١٨)، والوافي بالوفيات، للصفدي (٩٩/٢٩).

المبحث الثاني: تعريف بكتاب (جامع بيان العلم وفضله)

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب، وصحة نسبته إليه.

المطلب الثاني: أهمية الكتاب، وموضوعه.

المطلب الثالث: سبب تأليفه للكتاب.

المطلب الرابع: المنهج العام للكتاب.

المطلب الخامس: العناية بالكتاب.

توطئة

من عادة العلماء الذين صنفوا كتبهم، أنهم جعلوا لهذه المصنفات منهجاً علمياً، وملامح واضحة، يسيرون عليها في تصانيفهم، وقد ينصون على هذا المنهج في مقدمة كتبهم، أو أنها تستنبط استنباطًا من خلال الاستقراء التام لهذا الكتاب، إضافة إلى إطلاق الاسم على الكتاب فقد يكون للكتاب الواحد عدة مسميات مختلفة، كذلك نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه، فقد ينسب الكتاب إلى غير مؤلفه، أو لا يعرف مصنف الكتاب، فكل ذلك جائز وقوعه؛ ما يستوجب على الباحث التدقيق في مثل هذه الأمور المهمة.

لذا سأقوم في هذا المبحث بدراسة هذه الجوانب العلمية لكتاب الإمام ابن عبد البر من حيث الاسم الصحيح له، ونسبة الكتاب إليه، ومنهجه العام، إضافة إلى الدراسات العلمية التي كتبت حول هذا الكتاب المبارك، حتى يكون بمثابة مقدمة بين يدي الدراسة التطبيقية لبيان الصناعة الحديثية للإمام ابن عبد البر في كتابه.

المبحث الثاني: تعريف بكتاب (جامع بيان العلم وفضله)

المطلب الأول: اسم الكتاب، وصحة نسبته إليه

"جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله"، وقد صحَّتْ تسميةُ هذا الكتاب ونسبتُه إلى مؤلفه الإمام الحافظ ابن عبد البر، وقد نصَّ محقِّقُ الكتاب: أنه وجد في أصل النسخة المخطوطة التي اعتمد عليها، أنه كُتب على صفحة الغلاف: "كتاب العلم لابن عبد البر المسمى: جامع بيان العلم وفضله"، كما أحال هو نفسُه إلى كتابه هذا في كتبه الأخرى، مثل: كتاب التمهيد[١]، وكتاب الاستذكار[٢]، وكذلك أحال إلى كتابه هذا غيرُ واحدٍ من أهل العلم[٣].

المطلب الثاني: أهمية الكتاب، وموضوعه

يُعدُّ هذا الكتاب مرجعًا مهمًا في بابه، لا يستغني عنه طالب العلم في كل زمان ومكان، ومن نظر في هذا الكتاب وجد مادةً علميةً غزيرةً؛ فالكتاب من الكتب النافعة، ومن المراجع المهمة التي يُستفاد منها في شتى العلوم المختلفة، فحُقَّ له أن يعنى بدراسة علمية مستقلة تخدم هذا الكتاب المبارك.

ويُعرف موضوعُ الكتاب من عنوانه، فهو مختص بما يتعلق بالعلم وفضائله، وما ينبغي على طالب العلم من الآداب والضوابط، وغيرها من الفوائد، بالإضافة إلى النظر في اختلاف العلماء والمنهج العلمي المتبع في ذلك، وقد اهتم الإمام ابن عبد البر في هذا الكتاب بأن يورد فيه الأحاديث والآثار بأسانيدها إلى قائلها كعادة علماء عصره في ذكر الأحاديث والآثار.

وتظهر جملة من الملامح العامة لكتابه من خلال الاستقراء التام لموضوعات الكتاب القيمة، ويمكن تلخيص هذه الملامح في نقاط عدة[٤]:

أولاً: مبادئ التربية عند الإمام ابن عبد البر من خلال كتابه: وهي وجوب التعليم وحرمة كتمانه، وجوب طلب العلم، العمل بما تعلم، الإخلاص في طلب العلم وإرادة الخير به، مجانية التعليم، نشر العلم وتبليغه، الأمانة العلمية والصدق في نقل العلم، إصلاح اللحن والخطأ.

ثانياً: جملة من الآداب التي ينبغي على طالب العلم أن يتحلى بها: التواضع وترك المفاخرة، الترحيب بالصغار والتلطف معهم، احترام الطالب للعالم والتأدب بحضرته، أن يجعل علمه حيث ينفع الناس.

---

[١] انظر: (٢٨/٢).

[٢] انظر: (٤٢/٢).

[٣] كشف الظنون، لحاجي خليفة (٥٦٥/١)، الرسالة المستطرفة، للكتاني (ص ٥٦).

[٤] انظر: من أعلام التربية العربية الإسلامية (٢٩٩/٢-٣١٨).

ثالثاً: أصول العلم وحقيقته وتقسيم العلوم: فذكر المصادر التي يستفاد منها العلم الشرعي كالقرآن الكريم، والسنة النبوية، وأقوال الصحابة، وغير ذلك من الأصول التي ذكرها، ثم بين حقيقة العلم التي ينبغي للطالب المجتهد أن يعلمها، ثم قارن بين الرأي والعلم وذمه للرأي المخالف لأصول الدين، كذلك ذكر أنواع العلوم والمعرفة كالعلوم الشرعية، والأدبية، وعلوم الحياة كالطب، والفلك والحساب وغيرها من العلوم المتنوعة.

ويلاحظ من هذا كله أن الإمام ابن عبد البر تحت كل عنوان من هذه العناوين المتعددة كان يورد جملة من الأحاديث النبوية والآثار عن الصحابة والعلماء الأجلاء بما يخدم فكرته في هذا الجانب، ويعلق ما شاء له في ذلك، سواء أكان التعليق لبيان فائدة، أم لبيان حكم شرعي، أم لإظهار صناعته الحديثية في هذا الباب.

المطلب الثالث: سبب تأليفه للكتاب

بين المؤلف سبب تأليفه للكتاب: أنه جاء تلبيةً لطلبٍ وُجِّه إليه، فقال في المقدمة: "أما بعد، فإنك سألتني رحمك الله عن معنى العلم، وفضل طلبه، وحمد السعي فيه، والعناية به، وعن تثبيت الحجاج بالعلم، وتبيين فساد القول في دين الله بغير فهم، وتحريم الحكم بغير حجة، وما الذي أجيز من الاحتجاج والجدل، وما الذي كره منه؟ وما الذي ذم من الرأي وما حمد منه؟ وما يجوز من التقليد وما حرم منه؟ ورغبت أن أقدم لك قبل هذا من آداب التعلم وما يلزم العالم والمتعلم التخلق به والمواظبة عليه، وكيف وجه الطلب، وما حُمد ومدح فيه من الاجتهاد والنصب، إلى سائر أنواع آداب التعلم والتعليم، وفضل ذلك وتلخيصه بابًا بابًا مما روي عن سلف هذه الأمة رضي الله عنهم أجمعين؛ لتتبع هديهم وتسلك سبيلهم، وتعرف ما اعتمدوا عليه من ذلك مجتمعين أو مختلفين في المعنى منه، فأجبتك إلى ما رغبت، وسارعت فيما طلبت رجاء عظيم الثواب، وطمعًا في الزلفى يوم المآب، ولما أخذه الله – عز وجل– على المسؤول العالم بما سئل عنه من بيان ما طلب منه، وترك الكتمان لما علمه، قال الله عز وجل: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلا تَكْتُمُونَهُ**﴾[1]."[2]

المطلب الرابع: المنهج العام للكتاب

لقد قسم الإمام ابن عبد البر كتابه إلى أبواب، وترجم لكل باب من هذه الأبواب، وأورد فيه جملةً من الأحاديث النبوية المسندة بروايته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو الآثار

---

[1] آل عمران: (١٨٧).

[2] جامع بيان العلم وفضله (٢/١).

إلى الصحابة أو التابعين أو غيرهم من أقوال للعماء السابقين بما يخدم هذا الباب، ولا يخلو ذلك من ذكر جملة من الفوائد، التي كان الإمام ابن عبد البر يسطرها في ثنايا روايته للأحاديث والآثار، والتي تخدم الباب، سواء أكانت هذه الفائدة حديثية أم فقهية أم تربوية أم أصولية، فالكتاب مليء بمثل هذه الفوائد الجمة، والأهم من ذلك أن صنعته الحديثية ظاهرة جلية في كتابه، وهذا ما نصَّ عليه الأستاذ ليث سعود جاسم، فقال: "ولكنه مع هذا كان يقف في بعض المواضع ناقدًا ومحللًا وموضِّحاً ومستخلِصاً للقواعد العامة من النصوص، ويُحيل فيه إلى كتبه الأخرى"[1].

وكان الحافظ ابن عبد البر بعدما يورد الأحاديث؛ فإنه يذكر بعدها جملة من المتابعات والشواهد، التي تخدم هذا الحديث، كما ورتب كتابه على ترتيب الأبواب، وبلغ عددها ما يقرب من ثمانين باباً من أبواب العلم المتفرقة، وبلغ عدد الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة ما يقرب من ألفي حديث.

ومن خلال الاستقراء التام لكتابه، فقد ظهرت صناعة الإمام ابن عبد البر الحديثية ظهوراً واضحاً لا شك فيه، وهذا ما أبينه خلال هذه الدراسة الطيبة التي تخدم هذا الكتاب خدمة علمية دقيقة، سائلاً المولى التوفيق والسداد.

المطلب الخامس: العناية بالكتاب

لقد خُدم كتاب الإمام ابن عبد البر خدمة جليلة من أهل العلم، سواء كان ذلك بتحقيق الكتاب، أو اختصاره، أو استنباط الفوائد منه وغير ذلك من الدراسات، وسأبين شيئاً من ذلك في هذا المطلب.

أولاً: طبعات الكتاب:

طبع كتاب الجامع عدة طبعات بمصر، والمدينة المنورة، وهي كالآتي:

١- فقد طُبع في المطبعة المنيرية، سنة ١٣٢٠هـ.

٢- ثم طُبع بتحقيق عبد الرحمن عثمان، وصدر عن المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، سنة ١٩٦٨م.

٣- ثم طُبع بمراجعة وتصحيح عبد الرحمن حسن محمود، وقدَّم له عبد الكريم الخطيب، وصدر عن دار الكتب الحديثة بالقاهرة، سنة ١٣٩٥هـ.

٤- ثم طبع في دار الفكر، ودار الكتب الإسلامية، سنة ١٤٠٢هـ.

---

[1] ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ (ص ٢٣٠).

٥- ثم طُبع بتحقيق أبي الأشبال الزهيري، وصدر عن دار ابن الجوزي، سنة ١٤١٤هـ[١].
٦- ثم طُبع بتحقيق أبي عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، وصدر عن: مؤسسة الريان، ودار ابن حزم، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤هـ.

ثانياً: مؤلفات حول الكتاب:

ومن خدمة أهل العلم لهذا الكتاب المبارك، أنهم اعتنوا به اعتناءً كبيرًا، ما بين مختصرٍ ومستنبطٍ للفوائد وغير ذلك.

فقد اختصره الشيخ: أحمد بن عمر المحمصاني البيروتي الأزهري، وقد طبع هذا المختصر بعنوان (مختصر جامع بيان العلم وفضله)، وقد طبعته: مطبعة الموسوعات بمصر سنة ١٣٢٠هـ.

وكتب الباحث علي بن سليمان الربيع، من جامعة أم القرى، قسم التربية رسالة ماجستير بعنوان (ابن عبد البر وآراؤه التربوية)، وقد اعتمد اعتمادًا كبيرًا في رسالته على كتاب (جامع بيان العلم وفضله)، واستنبط جل الآراء التربوية من الكتاب، فقال في مقدمة رسالته: "فالدراسة الحاليَّة تبحث عن آراء عالمٍ من علماء المسلمين الذين قدَّموا آثارًا تربوية إسلاميَّة، وهو ابن عبد البر النمري، وكان التركيز في هذه الدراسة على كتاب "جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله"؛ لأنَّه ناقش فيه آراء تربويَّة لا يستغني عنها المعلِّم والمتعلِّم، مع الرُّجوع إلى بعض كتبه الأخرى، والتي لها صلةٌ بموضوع الدراسة"[٢].

وكتب الباحث ماجد سعيد الجهني، من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة رسالة ماجستير بعنوان (المضامين التربوية عند الإمام ابن عبد البر)، ويظهر أنه أفاد كثيرًا من كتاب (جامع بيان العلم وفضله) واستنبط أغلب هذه المضامين من خلال هذا الكتاب.

---

[١] وهي أفضل الطبعات وأجودها، وهي المعتمدة خلال بحثي.

[٢] ملخص رسالة (ابن عبد البر وآراؤه التربوية).

الفصل الثانـي
الصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد

توطئة

إن مما تميزت به أمة الإسلام ميزة الإسناد، وهذا الإسناد لم يكن لأمة من الأمم السابقة، فقد خصنا الله تعالى بخاصية الإسناد، بل إن هذا الإسناد من الدين كما قال سفيان الثوري: "الإسناد من الدين"[١]، والإسناد هو سلاح المؤمن الذي يعرف به صدق الكلام من كذبه، قال سفيان الثوري: "الْإِسْنَادُ سِلَاحُ الْمُؤْمِنِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ سِلَاحٌ، فَبِأَيِّ شَيْءٍ يُقَاتِلُ"[٢].

وقد تكفل الله تبارك وتعالى بحفظ السنة النبوية، كما تكفل بحفظ القرآن الكريم، قال تعالى ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[٣]، فالذكر هنا في الآية يشمل القرآن والسنة، ومن حفظ الله للسنة أن جعل لها رجالاً يذودون عن أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيميزون بين الصحيح والسقيم.

ومن أشرف العلوم التي ينشغل بها المسلم، أن يعمل على دراسة أسانيد السنة النبوية فيبحث فيها، ويتعمق في معرفة أحوال الرواة الذين نقلوا هذه الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وإن المتتبع لأحوال العلماء السابقين يجد أنهم أفنوا حياتهم وأعمارهم في دراسة هذه الأسانيد، بل إن الواحد منهم كان يرتحل من بلد إلى آخر متحملًا آثار السفر، مع صعوبته في ذلك الوقت؛ للبحث فقط عن إسناد هنا أو هناك، بل لا يكتفون بذلك بل كانوا يتخيرون أعالي الأسانيد، وذلك لشرف قربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن العلماء الأجلاء الذين كان لهم شرف العمل في سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم الإمام ابن عبد البر، فتميز في دراسته لأسانيد الأحاديث النبوية، وهذا ما سأبينه في هذا الفصل المبارك.

---

[١] شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي (ص:٤١).

[٢] المصدر السابق (ص:٤٢).

[٣] الحجر: (٩).

المبحث الأول: طريقته في إيراد الأسانيد

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: الصناعة الحديثية في بيان أسماء شيوخه

المطلب الثاني: الصناعة الحديثية في معرفة مهن شيوخه ومذاهبهم الفقهية

المطلب الثالث: الصناعة الحديثية في بيان مكان التحديث وسنة السماع

المطلب الرابع: الصناعة الحديثية في عرض الأسانيد

المطلب الخامس: الصناعة الحديثية في صيغ التحمل والأداء

المبحث الأول: طريقته في إيراد الأسانيد

المطلب الأول: الصناعة الحديثية في بيان أسماء شيوخه

مما تميز به علماء الحديث الاهتمام البالغ في بيان معرفة أسماء الشيوخ وكناهم وألقابهم وما شابه ذلك، بل قد عدَّه جماعة من أهل العلم أنه من أهم العلوم وأدقها[١]، حتى أن بعض العلماء صنف فيه مصنفات متعددة في بيان أسماء الرواة وأنسابهم، كابن القيسراني في كتابه "إيضاح الإشكال"[٢]، وإن الهدف الأسمى من معرفة هذا الفن الدقيق، هو التمييز بين الرواة المتشابهة أسماؤهم، وكذلك الدقة في معرفة المدلسين وغير ذلك مما قد يؤثر على الحكم على صحة الحديث.

لذلك تميز الإمام ابن عبد البر بسعة علمه واطلاعه ورحلته الداخلية، فإن الذي ينظر إلى أسانيده في هذا الكتاب العظيم يجد ذلك الأمر واضحًا، فمن صناعته الحديثية في ذلك أنه كان يورد أسماء شيوخه بطرق مختلفة، فمن ذلك أنه يذكر اسم الشيخ تارة، ويذكر لقبه تارة أخرى، ويذكر حرفته أيضًا، وسأبين هنا كل ذلك بالأمثلة من كتابه.

أولاً: إيراد أسماء شيوخه مع نسبهم وكناهم:

إن المتأمل في كتاب ابن عبد البر يلحظ من ذلك أنه كان يورد أسماء شيوخه مع نسبهم وكناهم.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٢) قال: "حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ". وما ورد في حديث رقم (١١) قال: "وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ". وما ورد في حديث رقم (٤٥) قال: "وَقَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ قَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ". وما ورد في سند رقم (١٤٦٧) قال: "حَدَّثَنَا أَبُو ذَرٍّ عَبْدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَرَوِيُّ"[٣]. وما ورد في سند رقم (١٧٤) قال: "أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ، وَسِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ". وما ورد في سند رقم (٦٠٢) قال: "وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكَرْخِيُّ"[٤].[٥]

---

[١] انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي (٧٤٦/٢).

[٢] إيضاح الإشكال، لابن القيسراني ٥٠٧ هـ، وقد طبع هذا الكتاب في مكتبة المعلا بتحقيق الدكتور/ باسم الجوهرة، بتاريخ ١٤٠٨ هـ.

[٣] الهروي بفتح الهاء والراء وبعدها واو هذه النسبة إلى هراة، وهي إحدى مدن خراسان المشهورة (اللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير٣٨٦/٣).

[٤] الكرخي بفتح أولها وسكون الراء وفي آخرها خاء معجمة هذه النسبة إلى الكرخ (اللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير٩١/٣).

[٥] للمزيد، انظر: كتاب الجامع، ابن عبد البر (٣٠/١).

وغيرها من الأسانيد التي كان يذكر فيها كنية شيخه ويذكر نسبه أيضًا، وهذا دليل على سعة اطلاعه ومعرفته أنساب شيوخه وكناهم.

ثانياً: إفراد اسم شيخه بدون كنية، والاقتصار على ذكر اسمه واسم أبيه:

كذلك من صنعة الإمام ابن عبد البر في هذا الجانب أنه يقتصر على ذكر اسم شيخه واسم أبيه فقط، دون ذكر الكنية أو النسب.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٦٠) قال: وَحَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ قَاسِمٍ. وما ورد في حديث رقم (٦١) قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ. وما ورد في حديث رقم (٧٣) قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ.

وغيرها من الأمثلة في الكتاب الدالة على أنه كان يذكر اسم الشيخ واسم أبيه، وذلك مه على سبيل التفنن والتنوع، ومن هذا القبيل يورد اسم هذا الشيخ في موضع آخر كاملًا بتفصيل[1].

ثالثاً: إفراد اسم شيخه، حيث يذكر اسمه الأول فقط:

فمن أمثلة ذلك أنه يذكر اسم شيخه مفردًا، ففي حديث رقم (٦٥) قال: وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، وقد ذكر اسمه كاملًا في موضع آخر مثال ذلك حديث رقم (١١) قال: وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، وإنما أورد ذلك لكثرة ما روى عن شيخه عبد الوارث فما أراد التكرار إنما أراد في ذكر ذلك الاختصار. ومثاله أيضًا: ما ورد في حديث رقم (٣٦٨) قال: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وقد بين اسم شيخه في حديث رقم (٤٥٠) قال: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، وهذا دليل على سعة علمه وكثرة اطلاعه.

رابعاً: إفراد شيخه بالكنية:

فمن ذلك أنه كان يذكر اسم شيخه بالكنية دون الاسم، مثال ذلك في حديث رقم (٢٣٢٠) قال: أَخْبَرَنَا أَبُو ذَرٍّ قَالُ: أنا أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ، فقد ذكر شيخه هنا بالكنية دون الاسم، وفي موضع آخر بين أن شيخه أبا ذر هو عبد بن أحمد، كما في حديث رقم (٢٣١٤) قال: أَخْبَرَنَا أَبُو ذَرٍّ عَبْدُ بْنُ أَحْمَدَ، إِجَازَةً.

وهذا ما يدل على سعة اطلاعه وعلمه، ولعله قصد بهذا الفعل الاختصار وعدم الإكثار من ذكر الأسماء حتى لا يمل القاريء، إضافة إلى أنه نَوّعَ في طرق ذكر أسماء شيوخه؛ لبين للقارئ أن هذا الشيخ له عدة أسماء، فيتبين له عند دراسة الحديث أن الشيخ واحد ولكن اختلفت أسماؤه، وهذا دأب كثير من المحدثين الذين سبقوا ابن عبد البر فنحا نحوهم.

---

[1] للمزيد، انظر: كتاب الجامع لابن عبد البر (١/١١٤، ١٨٦، ٣٣٩، ٤٩١).

المطلب الثاني: الصناعة الحديثية في معرفة مهن شيوخه ومذاهبهم الفقهية

أولاً: بيان مهن شيوخه ومن فوقهم:

فمن صنعته أنه كان يذكر مهن الرواة سواء كان الراوي شيخه المباشر أو من فوقه، وسواء كانت هذه المهنة من المهن المتعلقة بالعلم، أو المتعلقة بالحرفة والصنعة، ومن أمثلة ذلك حديث رقم (٣٢٧) قال: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ سَعِيدٍ الْمُقْرِئُ[١]. وما ورد في حديث رقم (٢٢) قال: وَأَخْبَرَنَا يَعِيشُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبُو الْقَاسِمِ الْوَرَّاقُ[٢]. وما ورد في سند رقم (٦٠٢) قال: وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكَرْخِيُّ الْقَاضِي[٣]. وما ورد في حديث رقم (٨٦٤) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ نا الْعَائِذِيُّ، نا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ زَكَرِيَّا الْبَاذِنْجَانِيُّ[٤].

وغيرها من المواضع التي كان الإمام ابن عبد البر يذكر ويبين مهن شيوخه، وهذا دليل على سعة اطلاعه ومعرفته بأحوال شيوخه[٥].

ثانياً: بيان مذاهب شيوخه الفقهية:

فعند الاستقراء نجد أن الإمام ابن عبد البر يذكر مذاهب شيوخه الفقهية، فمن ذلك ما جاء في حديث رقم (١٤٣٥) قال: وَمَنْ دُونَهُمْ مِثْلُ شَيْخِنَا عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْفَرَجِ الْمَالِكِيِّ [٦].

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (١٤٢٠) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فَتْحٍ قَالَ: أنا أَبُو أَحْمَدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَاصِحٍ الْفَقِيهُ الشَّافِعِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْمُفَسِّرِ فِي دَارِهِ بِمِصْرَ[١].

---

[١] هذه النسبة إلى قراءة القرآن وإقرائه، واختص بهذه النسبة جماعة من المحدثين. الأنساب للسمعاني (٤٠٠/١٢).

[٢] بفتح الواو وتشديد الراء وفي آخرها القاف، هذا اسم لمن يكتب المصاحف وكتب الحديث وغيرها، وقد يقال لمن يبيع الورق. الأنساب للسمعاني (٣٠٠/١٣).

[٣] بفتح القاف وضاد معجمة بعد الألف، هذه النسبة إلى القضاء بين الناس والحكومة. الأنساب للسمعاني (٣٠٣/١٠).

[٤] بلفظ الباذنجان الذي يطبخ: قرية من قرى مصر من كورة قوسنيّا، وإليها فيما أحسب، ينسب محمد بن الحسن الباذنجاني النحوي المصري، كان في أيام كافور. انظر: الأنساب للسمعاني (٢٢/٢)، معجم البلدان (٣١٨/١).

[٥] للمزيد، انظر: كتاب الجامع لابن عبد البر (٧٠/١، ١٢٠، ١٤٧، ١٦٠، ١٨٨، ٢٦٣، ٦١٥).

[٦] بفتح الميم وكسر اللام وفي آخرها الكاف، هذه النسبة إلى رجلين وقرية، أما أبو عبد الله مالك بن أنس بن أبى عامر الأصبحي إمام دار الهجرة، فجماعة كثيرة لا يحصون ينسبون إلى مذهبه، يقال لكل واحد منهم: "المالكي"، وجميع أهل المغرب إذا جاوزت مصر إلى مغرب الشمس كلهم مالكية إلا ما شاء الله. الأنساب للسمعاني (٤٦/١٢).

وقد ذكره السبكي في طبقات الشافعية مما يؤكد كلام الإمام ابن عبد البر في ذلك[٢].

ومن الفوائد المترتبة على معرفة مذاهب الرواة الفقهية، فقد تجد الراوي أضبط للرواية الموافقة لمذهبه، أو تجده يذكر طرقًا أخرى للرواية، أو بعض الألفاظ المختلفة التي تخدم مذهبه الفقهي، لذلك تجد العلماء عند ذكرهم للرواة ينسبونهم لمذاهبهم الفقهية حتى يتبين للقارىء حالهم.

المطلب الثالث: الصناعة الحديثية في بيان مكان التحديث وسنة السماع

إن معرفة مكان التحديث وسنة السماع من أهم العلوم المتعلقة بعلوم الحديث ودراسة الأسانيد ومعرفة المرويات، قال السيوطي: "هُوَ فَنٌّ مُهِمٌّ بِهِ يُعْرَفُ اتِّصَالُ الْحَدِيثِ وَانْقِطَاعُهُ، وَقَدِ ادَّعَى قَوْمٌ الرِّوَايَةَ عَنْ قَوْمٍ، فَنُظِرَ فِي التَّارِيخِ فَظَهَرَ أَنَّهُمْ زَعَمُوا الرِّوَايَةَ عَنْهُمْ بَعْدَ وَفَاتِهِمْ بِسِنِينَ"[٣]، ومن أجمل ما قيل في ذلك، ما قاله سفيان الثوري: "لَمَّا اسْتَعْمَلَ الرُّوَاةُ الْكَذِبَ، اسْتَعْمَلْنَا لَهُمُ التَّارِيخَ"[٤]، فهذا علم جليل، وفن دقيق؛ لمعرفة صحة الحديث من عدمه، وقد صنف جماعة من أهل العلم كتبًا خاصة في بيان تواريخ مواليد العلماء ووفياتهم، وأماكن التحديث، فمنهم: محمد بن عبد الله الربعيُّ صنف كتابًا أسماه "تاريخ مولد العلماء ووفياتهم"[٥]، فهذا العلم تميزت به أمة الإسلام دون غيرها من الأمم.

لذلك تميز الإمام ابن عبد البر في كتابه بذكر وبيان مكان التحديث وسنة السماع، وكان ينص على ذلك في أثناء سياقه للأسانيد، وسأبين ذلك فيما يلي:

أولاً: بيان مكان التحديث:

فمن صنعة الإمام ابن عبد البر في كتابه أنه كان يبين مكان التحديث، وهذا دليل على دقة روايته للأحاديث، وقد ورد ذلك في كثير من المواضع في كتابه، منها:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٢٩) قال: وَحَدَّثَنِي خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نا أَبُو طَالِبٍ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْمَقْدِسِيُّ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ. وما ورد في حديث رقم (٢٠) قال: وَقَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ

---

[١] بفتح الشين المعجمة المشددة وكسر الفاء والعين المهملة، هذه النسبة إلى الجد الأعلى للإمام محمد بن إدريس الشافعي صاحب المذهب الفقهي المشهور. الأنساب للسمعاني (٢٠/٨).

[٢] انظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٣١٤/٣).

[٣] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي (٨٦٦/٢).

[٤] الكفاية في علم الرواية (ص: ١١٩).

[٥] طبع هذا الكتاب بدار العاصمة بتحقيق/ عبد الله أحمد الحمد، بتاريخ ١٤١٠ هـ.

خَلَفِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ سَهْلٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ الْعَبَّاسِ بْنِ وَصِيفٍ الْأَبْزَارِيَّ حَدَّثَهُ بِغَزَّةَ[1]. وما ورد في حديث رقم (٥٣٧) قال: وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، نا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ بِبَغْدَادَ.

وغيرها من الأمثلة كثير، وهذا دليل على سعة علمه واطلاعه ورحلته، وأنه كان دقيقًا في طريقة الراوية، فيؤكد روايته بذكر المكان الذي سُمِع فيه الحديث، وهذا يعطي القارئ انطباعًا أن هذا الراوي مدرك تمامًا لروايته ولما يروي[2].

ثانياً: بيان سنة السماع:

كذلك من صناعة الإمام ابن عبد البر في بيان سنة السماع، فقد كان يبين السنة التي تم التحديث والسماع فيها، وهذا دليل على دقة روايته في سماع الأسانيد، وهذا الأمر كان يقع منه ومن شيوخه وشيوخ شيوخه أيضًا.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٩٢) قال: وَقَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ خَلَفِ بْنِ الْقَاسِمِ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ سَعِيدَ بْنَ عُثْمَانَ بْنِ السَّكَنِ، حَدَّثَهُمْ ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ الْخَرَّازُ، سَنَةَ سِتٍّ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ. وما ورد في حديث رقم (١٦٩) قال: قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَى، وَأَحْمَدَ بْنَ فَتْحٍ، أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَهُمْ إِمْلَاءً بِمِصْرَ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ. وما ورد في حديث رقم (١٧٤) قال: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ، وَسِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ الضَّرَّابُ بِمِصْرَ إِمْلَاءً عَلَيْنَا مِنْهُ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَهْزَادَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقِ بْنِ دِينَارٍ الْبَصْرِيُّ سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ[3].

يظهر هنا أن الإمام ابن عبد البر كان دقيقًا في بيان سنة السماع والتحديث، وهذا فنٌ عظيم من فنون علم الحديث، والفائدة منه: في حال اختلاط الراوي، معرفة السنة التي حدث فيها وبيان أن هذا الحديث كان قبل الاختلاط أو بعده؟، كذلك معرفة الاتصال والانقطاع بين الرواة، ففي ذكر سنة التحديث والسماع يتبين إمكانية الاتصال بين الرواة؛ مما يؤثر في الحكم على الحديث قبولًا أو ردًّا.

---

[1] مدينة في أقصى الشام من ناحية مصر، بينها وبين عسقلان فرسخان أو أقلّ، وهي من نواحي فلسطين غربي عسقلان. معجم البلدان (٢٠٢/٤).

[2] للمزيد، انظر: (٧٠/١، ٩١، ١١١، ١٢٠، ١٦٨، ٢٠١، ٢٣٨، ٢٤٢، ٥٠٣)

[3] للمزيد، انظر: كتاب الجامع لابن عبد البر (٢٣/١، ٢٧، ١٠١، ١٦٠، ٦٢٤)، (١٠٩٥/٢).

المطلب الرابع: الصناعة الحديثية في عرض الأسانيد

سلك الإمام ابن عبد البر مسلك علماء الحديث السابقين، وذلك في عرض الأحاديث كاملة بأسانيدها ومتونها من شيوخه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا واضح من خلال كتابه الجامع، ليس ذلك فقط وإنما توسع في ذكر الحديث الواحد أكثر من طريق وإسناد، وهذا ما يدلل على سعة علمه وكثرة اطلاعه، مع بيانه لاختلاف الروايات وبيان الألفاظ المتعددة، وكذلك بيان المتابعات والشواهد، وتمييز المرفوع من الموقوف من المقطوع وغير ذلك من فنون علم الحديث، وأود هنا أن أبين الطرق المتعددة التي سلكها ابن عبد البر في عرض الأسانيد في جامعه، مع بيان صنعته الحديثية في هذا الجانب مع ذكر الأمثلة والفوائد على ذلك، وطرق عرض الأسانيد كالآتي:

الطريقة الأولى: عرض الحديث الواحد بأسانيده المتعددة في سياق واحد، إما بحاء التحويل، أو العطف بين الشيوخ، أو الجمع بين الطريقتين.

أولاً: حاء التحويل (ح):

وقبل الحديث عن صناعة الإمام ابن عبد البر في استخدام حاء التحويل، لابد من معرفة هذه المسألة المتعلقة بمسائل الإسناد، وهذه الحاء هي كما قال الإمام النووي: "وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر، كتبوا عند الانتقال من الإسناد إلى إسناد، وهى حاء مهملة مفردة، والمختار أنها مأخوذة من التحول؛ لتحوله من الإسناد إلى إسناد، وأنه يقول القارىء: إذا انتهى إليها ويستمر في قراءة ما بعدها، وقيل: أنها من حال بين الشيئين، إذا حجز؛ لكونها حالت بين الإسناد، وأنه لا يلفظ عند الانتهاء إليها بشيء، وليست من الرواية، وقيل: إنها رمز إلى قوله الحديث، وإن أهل المغرب كلهم يقولون إذا وصلوا إليها: الحديث، وقد كتب جماعة من الحفاظ موضعها صح؛ فيُشعر بأنها رمز صح، وحسنت ها هنا كتابة صح؛ لئلَّا يتوهم أنه سقط متن الإسناد الأول، ثم هذه الحاء توجد في كتب المتأخرين كثيرًا، وهى كثيرة في صحيح مسلم، قليلة في صحيح البخاري"[1]. وقال الإمام العراقي في ألفيته:

وَكَتَبُوْا عِنْدَ انْتِقالٍ مِنْ سَنَدْ ... لِغَيْرِهِ (ح) وَانْطِقَنْ بِهَا وَقَدْ
رَأَى الرَّهَاوِيُّ بِأَنْ لاَ تُقْرَا ... وَأَنَّهَا مِنْ حَائِلٍ، وَقَدْ رَأَى
بَعْضُ أُوْلِي الْغَرْبِ بِأَنْ يَقُوْلاَ ... مَكَانَهَا: الْحَدِيْثَ قَطْ، وَقِيْلاَ
بَلْ حَاءُ تَحْوِيْلٍ وَقَالَ قَدْ كُتِبْ ... مَكَانَهَا: صَحَّ فَحَا مِنْهَا انْتُخِبْ[2].

---

[1] المنهاج شرح مسلم بن الحجاج (٣٧/١).

[2] ألفية العراقي (ص: ١٤٦).

فيتبين: أن لفظة (ح) في وسط الإسناد، تعني: أنه سيحول القاريء إلى إسناد آخر، للمتن ذاته الذي سيسوقه، وهذا لبيان تعدد طرق الحديث.

ومما تميز به الإمام ابن عبد البر في كتابه أنه كان دائما ما يستخدم (ح) التحويل بين الأسانيد فتتميز هذه الأسانيد عن غيرها.

ومن صور التحويل بين الأسانيد في كتابه الجامع ما يلي:

١_ **التحويلة المنفردة في الإسناد:** وذلك بأن يرمز في الإسناد بلفظة (ح) ليبين للقاريء أن هذا الحديث له طريقان.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (١٥) قال: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ خَلَفِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ سَهْلٍ الْحَافِظِ، أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحِ بْنِ عُمَرَ الْمَغْرِبِيَّ حَدَّثَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ، **ح** وَأنا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، ثنا أَبُو صَالِحٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَالِحٍ بِمِصْرَ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ أَحْمَدَ السَّمَرْقَنْدِيُّ قَالَا جَمِيعًا: أنا جَعْفَرُ ابْنُ مُسَافِرٍ التِّنِّيسِيُّ قَالَ: أنا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ الضَّبِّيُّ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ**"[(١)].

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (١٥٢) قال: حَدَّثَنِي خَلَفُ بْنُ سَعِيدٍ نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ نا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ نا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ح وَأَخْبَرَنَاهُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسَدٍ، نا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَامِعٍ السُّكَّرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، ثنا عَنْبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيُّ، عَنْ عَلَّاقِ بْنِ أَبِي مُسْلِمٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**يَشْفَعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةٌ: الْأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ الْعُلَمَاءُ، ثُمَّ الشُّهَدَاءُ**"[(٢)].

[(١)] أخرجه ابن ماجه في سننه، أبواب السنة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (٨١/١) ح (٢٢٤)، من طريق ابن سيرين، وأخرجه البزار في مسنده (٤٥/١٤) ح (٧٤٧٨) من طريق إبراهيم النخعي، كلاهما عن أنس بن مالك. **والحديث إسناده ضعيف.** فقد روي من أوجه، لا يخلو أحدها من ضعف، رغم شهرة المتن. انظر: العلل المتناهية، لابن الجوزي (٦٢/١)، ومقدمة ابن الصلاح (ص٣٧٠)، والمقاصد الحسنة، للسخاوي (ص١٢١ح١٢٥)، والتيسير بشرح الجامع الصغير، للمناوي (١١٥/٢). وحسنه الزركشي في التذكرة في الأحاديث المشتهرة (٤٢).

[(٢)] أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة (١٤٤٣/٢) ح (٤٣١٣)، من طريق سعيد بن مروان عن أحمد بن يونس به. **والحديث إسناده ضعيف.** انظر: الضعفاء الكبير، للعقيلي (٣٦٧/٣)، وذخيرة الحفاظ، لابن القيسراني (٢٧٨٦/٥)، ومصباح الزجاجة، للبوصيري (٢٦٠/٤)، وحاشية السندي على سنن

فيتبين لك أن الإمام ابن عبد البر إنما ساق هنا إسنادين مختلفين لحديث واحد، فذكر في المثال الأول الحديث من طريق عبد الله بن سليمان بن الأشعث، والإسناد الثاني من طريق عبد الجبار السمرقندي كلاهما من طريق جعفر بن مسافر التنيسي. وكذلك في المثال الثاني، ذكر الإسناد الأول من طريق أحمد بن خالد والثاني أحمد بن إبراهيم السكري كلهما من طريق علي بن عبد العزيز، وهذا كله إنما يبين سعة علم الإمام وكثرة اطلاعه على الأسانيد المختلفة للحديث الواحد، وتعدد طرقه، ومن فوائد ذلك بيان المتابعات، والأمثلة في كتابه كثيرة[1].

٢_ التحويلة المتعددة في الإسناد: وذلك بأن يذكر في الإسناد الواحد عدة تحويلات ويرمز لها بحرف (ح)؛ وذلك لبيان أن للحديث طرقاً متعددة.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (١٣٦٣) قال ابن عبد البر: مَا حَدَّثَنَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي غَالِبٍ بِمِصْرَ، نا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بَدْرٍ الْبَاهِلِيُّ، نا رِزْقُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، نا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، نا وَرْقَاءُ بْنُ عُمَرَ، **ح** وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، نا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، نا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ **ح**، وَحَدَّثَنَا سَعِيدٌ، نا قَاسِمٌ، نا مُحَمَّدٌ، نا أَبُو بَكْرٍ، نا ابْنُ عُيَيْنَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **"لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ إِنَّمَا الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ"**[2].[3]

فيلاحظ هنا في هذا المثال أن الإمام ابن عبد البر ذكر هذا الحديث بثلاثة طرق وليس بطريق واحد، وجعل لكل إسناد ح تحويل، فذكر الطريق الأول من رواية ورقاء بن عمر، والطريق الثاني من رواية محمد بن إسحاق، والطريق الثالث من رواية ابن عيينة، جميعهم عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، فذكر هذه الطرق مجتمعة تقوي بعضها بعضًا.

ابن ماجه (٥٨٥/٢)، وسلسلة الأحاديث الموضوعة، للألباني (٤٤٥/٤). وحسنه المناوي في التيسير بشرح الجامع الصغير (٥٠٨/٢).

[1] للمزيد، انظر: كتاب الجامع لابن عبد البر (٢٣/١، ٦٣، ٦٥، ٧٠، ١١٢، ٢٣٣، ٣٣٧، ٤٢٥، ٤٧٦، ٤٨٦).

[2] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب الغنى عن النفس (٩٥/٨) ح (٦٤٤٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ليس الغنى عن كثرة العرض (٧٢٦/٢) ح (١٠٥١)، كلاهما من حديث أبي هريرة.

[3] للمزيد، انظر: كتاب الجامع لابن عبد البر (٨٢٢/٢، ١٢١١/٢)

٣_ الإشارة في التحويلة إلى اختلاف اللفظ بين الرواة:

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (١٠٠٦) قال ابن عبد البر: وَأَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، ثنا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ، نا الْحُمَيْدِيُّ، نا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، **ح** وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ، نا مُسَدَّدٌ، نا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، **ح** وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نا عُمَرُ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْجُمَحِيُّ، نا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نا عَارِمٌ، نا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، **ح** وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، نا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، نا الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ الْقَاضِي بِالْبَصْرَةِ نا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، **ح** وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نا الْقَعْنَبِيُّ، نا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ، **ح** وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، نا عَمْرُو ابْنُ أَبِي تَمَّامٍ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، نا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، قَالُوا كُلُّهُمْ: أنا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ قُلُوبِ الرِّجَالِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُهُ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، فَإِذَا لَمْ يَتْرُكْ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا فَسَأَلُوهُمْ فَأَفْتَوْهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**"، وَهَذَا لَفْظُ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ[١].

ففي هذا المثال روى ابن عبد البر هذا الحديث من ستة طرق، الطريق الأول: من رواية سفيان بن عيينة، والطريق الثاني والثالث: من رواية حماد بن زيد، والطريق الرابع: من رواية حماد بن سلمة، والطريق الخامس: من رواية عبد العزيز الدراوردي، والطريق السادس: من رواية أنس بن عياض، جميع هذه الطرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو، وبعدما ذكر جميع هذه الطرق قد بين أن اللفظ الذي ساقه إنما هو من رواية سفيان ابن عيينة، ويفهم من هذا أنه ميز رواية ابن عيينة عن غيرها من الروايات؛ لاختلاف الألفاظ الموجود بين الروايات.

٤_ الإشارة في التحويلة إلى اتفاق اللفظ بين الرواة:

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (١٠٧٧) قال ابن عبد البر: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نا قَاسِمٌ، نا أَبُو بَكْرٍ، نا مُسَدَّدٌ، ثنا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ مَوْلًى لِأُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **ح** وَحَدَّثَنَا سَعِيدٌ نا قَاسِمٌ، نا التِّرْمِذِيُّ، نا الْحُمَيْدِيُّ، نا سُفْيَانُ،

---

[١] أخرجه البخاري في صحيحه كتاب العلم، باب كيف يقبض العلماء (٣١/١) ح (١٠٠)، ومسلم في صحيحه كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن آخر الزمان (٢٠٥٨/٤ح٢٦٧٣)، كلاهما من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

نا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّوْرِيُّ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ مَوْلًى لِأُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ: "**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا، وَرِزْقًا طَيِّبًا، وَعَمَلًا مُتَقَبَّلًا**"، وَلَفْظُ الْحَدِيثَيْنِ سَوَاءٌ[1].

فهذا الحديث رواه ابن عبد البر بطريقين، الطريق الأول: من طريق أبي عوانة، والطريق الثاني: من طريق عمر بن سعيد الثوري، كلاهما اتفق في الرواية عن موسى بن أبي عائشة، وقد نبه الإمام ابن عبد البر بعدما ذكر الحديث أن كلا اللفظين من الطريقين سواء[2].

ثانياً: العطف بين الشيوخ:

كما هي عادة كثير من المصنفين، فإنهم عند عرضهم للأسانيد يجمعون في الإسناد الواحد بين شيوخهم بواو العطف، فكذلك دأب الإمام ابن عبد البر في كتابه للجمع بين شيوخه في الأسانيد، وقد تعددت صور الجمع أو العطف بين شيوخه في عرض الأحاديث، منها:

١ـ العطف بين الشيوخ مع تحديد مكان سماع الرواية وسنة التحديث:

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (١٦٩) قال ابن عبد البر: قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَى، وَأَحْمَدَ بْنَ فَتْحٍ، أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَهُمْ إِمْلَاءً بِمِصْرَ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، ثنا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْمُثَنَّى، ثنا غَسَّانُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ رَجَاءِ بْنِ حَيْوَةَ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ قَيْسٍ، أَنَّ رَجُلًا جَاءَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَهُوَ بِدِمَشْقَ فَسَأَلَهُ عَنْ حَدِيثٍ فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ: مَا جَاءَتْ بِكَ حَاجَةٌ وَلَا جِئْتَ فِي طَلَبِ التِّجَارَةِ وَلَا جِئْتَ إِلَّا فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: بَلَى، فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ: أَبْشِرْ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "**مَا مِنْ عَبْدٍ يَخْرُجُ يَطْلُبُ عِلْمًا إِلَّا وَضَعَتْ لَهُ الْمَلَائِكَةُ أَجْنِحَتَهَا، وَسُلِكَ بِهِ طَرِيقٌ إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّهُ لَيَسْتَغْفِرُ لِلْعَالِمِ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ، حَتَّى الْحِيتَانُ فِي الْبَحْرِ، وَإِنَّ فَضْلَ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، إِنَّ الْعُلَمَاءَ**

---

[1] أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يقال بعد التسليم (٢٩٨/١) ح (٩٢٥)، وأحمد في مسنده (١٤٠/٤٤) ح (٢٦٥٢١)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب نوع آخر (٤٤/٩) ح (٩٨٥٠)، جميعهم من طريق موسى بن أبي عائشة عن مولى أم سلمة عن أم سلمة. وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه الحاكم في المستدرك (٦٤٦/١ح١٧٣٩)، وقال: "حديث صحيح الإسناد إِنْ سَلِمَ مِنَ الْجَارُودِيِّ، وَلَمْ يُخَرِّجَا"، وصححه ابن الملقن في البدر المنير (٣٠٢/٦). **والحديث إسناده ضعيف؛** لإبهام مولى أم سلمة مبهم، لا يُعرف حالُه، انظر: مصباح الزجاجة، للبوصيري (١١٤/١)، وتحقيق حاشية السندي على سنن ابن ماجه (٢٩٧/١)، ونيل الأوطار، للشوكاني (٣٥٨/٢). بينما صححه الألباني في صحيح الجامع (١٠٧٩/٢).

[2] للمزيد، انظر: كتاب الجامع لابن عبد البر (٩٩٩/٢).

هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، وَلَكِنَّهُمْ وَرَّثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ"[1].

فالملاحظ أن الإمام ابن عبد البر قد أورد هذا الحديث وجمع بين شيوخه في هذا الإسناد وقد بين فيه مكان التحديث وسنة السماع، وهذا يدل على سعة علمه واطلاعه.

٢_ العطف بين الشيوخ بذكر بعضهم، وإبهام آخرين:

ومثاله: ما ورد في سند رقم (٢٤١٥) قال ابن عبد البر: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، وَخَلَفُ بْنُ أَحْمَدَ، وَغَيْرُهُمْ، قَالُوا: نا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ حَزْمٍ، ثنا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامَةَ الطَّحَاوِيُّ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ أبي عِمْرَانَ، قَالَ: " كُنْتُ عِنْدَ أَبِي أَيُّوبَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شُجَاعٍ وَقَدْ تَخَلَّفَ فِي مَنْزِلِهِ فَبَعَثَ غُلَامًا مِنْ غِلْمَانِهِ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَعْرَابِيِّ صَاحِبِ الْغَرِيبِ يَسْأَلُهُ الْمَجِيءَ إِلَيْهِ، فَعَادَ إِلَيْهِ الْغُلَامُ فَقَالَ: قَدْ سَأَلْتُهُ ذَلِكَ فَقَالَ لِي: عِنْدِي قَوْمٌ مِنَ الْأَعْرَابِ فَإِذَا قَضَيْتُ أَرَبِي مِنهُمْ أَتَيْتُ، قَالَ الْغُلَامُ: وَمَا رَأَيْتُ عِنْدَهُ أَحَدًا إِلَّا أَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ كُتُبًا يَنْظُرُ فِيهَا فَيَنْظُرُ فِي هَذَا مَرَّةً وَفِي هَذَا مَرَّةً، ثُمَّ مَا شَعَرْنَا حَتَّى جَاءَ فَقَالَ لَهُ أَبُو أَيُّوبَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ، تَخَلَّفْتَ عَنَّا وَحَرَمْتَنَا الْأُنْسَ بِكَ، وَلَقَدْ قَالَ لِيَ الْغُلَامُ إِنَّهُ مَا رَأَى عِنْدَكَ أَحَدًا، وَقُلْتَ: أَنَا مَعَ قَوْمٍ مِنَ الْأَعْرَابِ، فَإِذَا قَضَيْتُ أَرَبِي مَعَهُمْ أَتَيْتُ".

وهنا ذكر ابن عبد البر شيوخه وعطف بينهم دون أن يذكر الآخرون؛ لعدم وجود الفائدة في ذكر باقي الشيوخ، وإنما قد اكتفى بذكر اثنين وأبهم الباقي؛ حتى لا يطال في الإسناد، أو لربما لم يذكرهم لضعفهم في الإسناد فلا حاجة إلى ذكر هؤلاء الشيوخ.

٣_ العطف بين الشيخين، وقد اتفق لفظ حديثهما:

فإنه يذكر العطف بين الشيخين، دون أن يميز بين اللفظين، ويكتفي بذكر سياق السند والمتن؛ مما يُشعر بأنَّ لفظهما سواء، وإنْ لم يذكر ذلك؛ لأنه لو علم اختلافًا في ألفاظه بينهما لذكره وبيَّنه.

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (٣١)، قال ابن عبد البر: وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ وَعُبَيْدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَا.

---

[1] أخرجه أبو داود في سننه كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم (٣١٧/٣) ح (٣٦٤١)، والترمذي في سننه، أبواب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (٤٨/٥) ح (٢٦٨٢) كلاهما من طريق كثير بن قيس عن أبي الدرداء. **والحديث إسناد ضعيف**؛ لأن فيه جميل بن قيس، وهو ضعيف. انظر: تقريب التهذيب (ص: ٤٦٠). وأعله بالاضطراب: الدارقطني في العلل الواردة (٢١٦/٦)، وابن الملقن في التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣٢٢/٣). بينما صححه الألباني في صحيح الجامع (١٠٧٩/٢).

٤ _ العطف بين الشيخين، وقد اختلف لفظ حديثهما:

فإنه يميز صاحب اللفظ الذي روى عنه هذا الحديث؛ مما يؤكد أن لفظ الشيخين مختلف، سواء صنع ذلك في سياق إسناد الحديث، أو عقب الانتهاء من إسناده ومتنه.

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (٥٦٥) قال ابن عبد البر: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، أنا هُدْبَةُ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَاللَّفْظُ لِهُدْبَةَ، قَالَ: نا هَمَّامٌ، نا الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنهما قَالَ: بَلَغَنِي حَدِيثٌ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَابْتَعْتُ بَعِيرًا، فَشَدَدْتُ عَلَيْهِ رَحْلِي، ثُمَّ سِرْتُ إِلَيْهِ شَهْرًا، حَتَّى قَدِمْتُ الشَّامَ، فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُنَيْسٍ الْأَنْصَارِيُّ، فَأَتَيْتُ مَنْزِلَهُ وَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ: أَنَّ جَابِرًا عَلَى الْبَابِ، فَرَجَعَ إِلَى الرَّسُولِ، فَقَالَ: جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَخَرَجَ إِلَيَّ فَاعْتَنَقْتُهُ وَاعْتَنَقَنِي، قَالَ: قُلْتُ: حَدِيثٌ بَلَغَنِي عَنْكَ أَنَّكَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَظَالِمِ لَمْ أَسْمَعْهُ أَنَا مِنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ "**يَحْشُرُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْعِبَادَ**"، أَوْ قَالَ: "**النَّاسَ**"، شَكَّ هَمَّامٌ، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى الشَّامِ "**عُرَاةً غُرْلًا بُهْمًا**"، قَالَ: قُلْنَا "مَا بُهْمًا؟ قَالَ: "**لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ، فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ وَيَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ: أَنَا الْمَالِكُ أَنَا الدَّيَّانُ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَأَحَدٌ مِنْ أَهْلِ النَّارِ يَطْلُبُهُ بِمَظْلَمَةٍ حَتَّى اللَّطْمَةَ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَنْ يَدْخُلَ النَّارَ وَأَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَطْلُبُهُ بِمَظْلَمَةٍ حَتَّى اللَّطْمَةَ**"، قَالَ: قُلْنَا لَهُ: كَيْفَ وَإِنَّمَا نَأْتِي اللَّهَ عُرَاةً حُفَاةً غُرْلًا؟ قَالَ: "**مِنَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ**"[(١)].

بين الإمام ابن عبد البر هنا في هذه الرواية عندما جمع بين يزيد بن هارون وهدبة أن اللفظ لهدبة، وهذا يدل على أن هناك اختلافاً بين لفظي يزيد وهدبة، فقدم لفظ هدبة على لفظة يزيد، وقد سار على هذا المنوال في كثير من المواضع.

ثالثاً: الجمع بين الطريقتين (تحويل الإسناد، والعطف بين الشيوخ):

من الأساليب التي استخدمها الإمام ابن عبد البر في طريقة عرضه للأسانيد، أنه يجمع بين الطريقتين في الإسناد الواحد، فقد كان يجمع بين حاء التحويل، والعطف بين الشيوخ بواو

---

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص: ٥٤٠) ح (٩٧٠)، وأحمد في مسنده (٤٣١/٢٥) ح (١٦٠٤٢)، والطبراني في المعجم الكبير (١٣٢/١٣) ح (٣٣١)، جميعهم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما. **والحديث إسناده حسن.** حسنه المنذري في الترغيب والترهيب (٤٠٤/٤)، والهيثمي في مجمع الزوائد (٣٤٦/١٠)، وابن حجر في فتح الباري (١٧٤/١).

العطف، ويظهر ذلك واضحًا جليًّا من خلال أسانيده في هذا الكتاب، ومن صور الجمع بين الطريقتين:

١ _ التحويلة المنفردة المقرونة بالعطف بين الشيوخ:

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (٢٣٠٧) قال ابن عبد البر: وَحَدِيثُ حُذَيْفَةَ حَدَّثَنَاهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، ثنا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ثنا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ ثنا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ الْكُوفِيُّ ثنا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ **ح**، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ وَسَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَا: نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي نا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ: أنا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مَوْلًى لِرِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **"اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ وَاهْتَدُوا بِهَدْيِ عَمَّارٍ وَتَمَسَّكُوا بِعَهْدِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ"**[(١)].

فقد جمع ابن عبد البر في هذا الحديث بين ثلاثة طرق، الطريق الأول: أحمد بن قاسم، الطريق الثاني: عبد الوارث بن سفيان، والطريق الثالث: سعيد بن نصر، ثلاثتهم سمعوا هذا الحديث من قاسم بن أصبغ، فجمع ابن عبد البر بين حاء التحويل والعطف بين الشيوخ.

٢ _ التحويلة المتعددة المقرونة بالعطف بين الشيوخ:

ومثاله: ما ورد في سند رقم (١٥٤٣) قال ابن عبد البر: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نا أَحْمَدُ ابْنُ سَعِيدٍ، نا أَبُو سَعِيدِ بْنُ الْأَعْرَابِيِّ، **ح** وَأَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، وَسَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ قَالَا: أنا أَحْمَدُ بْنُ دُحَيْمٍ ثنا أَبُو عِيسَى يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ مِهْرَانَ، **ح** وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ قَالَ: نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ثنا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَلَّانُ قَالُوا: أنا عَبَّاسٌ الدُّورِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ثنا الْأَبَّارُ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ التَّيْمِيِّ قَالَ: "الْعُلَمَاءُ ثَلَاثَةٌ، عَالِمٌ بِاللَّهِ وَبِأَمْرِ اللَّهِ، وَعَالِمٌ بِاللَّهِ وَلَيْسَ بِعَالِمٍ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَعَالِمٌ بِأَمْرِ اللَّهِ وَلَيْسَ بِعَالِمٍ بِاللَّهِ، فَأَمَّا الْعَالِمُ بِاللَّهِ وَبِأَمْرِ اللَّهِ فَذَلِكَ الْخَائِفُ لِلَّهِ الْعَالِمُ بِسُنَّتِهِ وَحُدُودِهِ وَفَرَائِضِهِ، وَأَمَّا الْعَالِمُ بِاللَّهِ وَلَيْسَ بِعَالِمٍ بِأَمْرِ اللَّهِ فَذَلِكَ

[(١)] أخرجه الترمذي في سننه (٦٠٩/٥) ح (٣٦٦٢)، وابن ماجه في سننه (٣٧/١) ح (٩٧)، وأحمد في مسنده (٢٨١/٣٨) ح (٢٣٢٤٤)، جميعهم من طريق سفيان بن عيينة به، **والحديث إسناده حسن**. حسنه الترمذي، وابن الملقن في البدر المنير (٥٧٨/٩)، بينما صححه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي، المستدرك على الصحيحين (٧٩/٣-٨٠)، والعقيلي في الضعفاء الكبير للعقيلي (٩٤/٤)، والألباني في صحيح الجامع (٢٥٤/١).

الْخَائِفُ لِلَّهِ وَلَيْسَ بِعَالِمٍ بِسُنَّتِهِ وَلَا حُدُودِهِ وَلَا فَرَائِضِهِ، وَأَمَّا الْعَالِمُ بِأَمْرِ اللَّهِ وَلَيْسَ بِعَالِمٍ بِاللَّهِ، فَذَلِكَ الْعَالِمُ بِسُنَّتِهِ وَحُدُودِهِ وَفَرَائِضِهِ وَلَيْسَ بِخَائِفٍ لَهُ"[1].

فجمع ابن عبد البر في هذا الحديث بين أربعة أسانيد في إسناد واحد، سواء كان ذلك بحاء التحويل، أم بواو العطف بين الشيوخ، فقد سمع هذا الحديث من عبد الرحمن بن يحيى، وسعيد بن نصر، وسعيد بن عثمان، عبد الوارث بن سفيان، وجميع هذه الأسانيد مدارها على عباس الدوري، فجمع ابن عبد البر هنا بين الطريقتين من حاء التحويل وواو العطف بين الشيوخ، وهذا دليل على سعة علمه وكثرة اطلاعه.

الطريقة الثانية: عرض الحديث بإسناده ومتنه، ثم الإحالة عليه:

المقصود بذلك: أن الإمام ابن عبد البر سار في عرضه للأحاديث مسار الأئمة السابقين كالإمام مسلم والترمذي والنسائي والدراقطني وغيرهم، وذلك بذكر الحديث كاملًا، ثم يخرجه بإسناد آخر، ويحيل هذا الإسناد إلى مخرج الحديث الأول، قاصدًا في ذلك الاختصار وعدم الإطالة، حيث يذكر بعد ذكره للإسناد الثاني بمثله، أو نحوه، أو ما شابه ذلك من العبارات التي تدل على ذلك. وقد سلك الإمام ابن عبد البر في الإحالة مع الاختصار طرقًا عدة:

أولاً: الإحالة على إسناد الحديث الأول:

ولها صورتان:

١ـ الإحالة الجزئية: وهي أن يذكر طرفًا من الإسناد الآخر الذي يشترك مع الإسناد الأول في راوٍ منه أو أكثر، ثم يحيل باقيه على الإسناد الأول.

مثاله: ما ورد في سند رقم (١٥) قال ابن عبد البر: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ خَلَفِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ سَهْلٍ الْحَافِظِ، أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحِ بْنِ عُمَرَ الْمَغْرِبِيَّ حَدَّثَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ، ح وَأنا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، ثنا أَبُو صَالِحٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَالِحٍ بِمِصْرَ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ أَحْمَدَ السَّمَرْقَنْدِيُّ قَالَا جَمِيعًا: أنا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ التِّنِّيسِيُّ قَالَ: أنا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ الضَّبِّيُّ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **"طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ"**[2].

---

[1] أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن (ص: ٣٢٩) ح (٥٢٩)، وذكره ابن أبي حاتم في تفسيره (٣١٨٠/١٠) ح (١٧٩٨٠)، والسيوطي في الدر المنثور (٢٠/٧) عزاه لابن أبي حاتم من طريق سفيان عن أبي حيان، **والأثر إسناده صحيح**؛ لأن رواته ثقات.

[2] سبق تخريجه (ص: ٣٤).

ثم قال: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا مَسْلَمَةُ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَلَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ التِّنِّيسِيُّ فَذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

ففي هذا المثال ذكر ابن عبد البر الحديث الأول بسنده ومتنه كاملًا، ثم أحال في الإسناد الثاني إحالة جزئية، حيث ذكر السند الثاني من شيخه إلى أن وصل إلى منتصف السند ثم أحال إلى السند الأول عند التقاء الرواة، فمدار هذا الحديث على جعفر بن مسافر التنيسي، رواه عنه ثلاثة وهم عبد الله بن سليمان بن الأشعث، وعبد الجبار السمرقندي، علي بن الحسن، فظهرت هنا صنعة الإمام ابن عبد البر حيث اختصر الإسناد وما كرره وإنما أحال فيه إلى الإسناد الأول.

٢ـ الإحالة التامة: وهو أن يحيل الإسناد الثاني إلى الإسناد الأول بتمامه، ولا يذكر طرفاً منه، بصيغة تدل على ذلك كأن يقول: "بنحوه"، أو "بمثله" أو ما شابه ذلك من الصيغ، ثم يسوق المتن المشترك بينهما.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٢١٩) قال ابن عبد البر: وَأَخْبَرَنَا خَلَفُ بْنُ أَحْمَدَ، نا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، نا ابْنُ وَضَّاحٍ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو، ثنا ابْنُ أَبِي خَيْرَةَ، ثنا عَمْرُو بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**مَنْ جَاءَهُ الْمَوْتُ وَهُوَ يَطْلُبُ الْعِلْمَ لِيُحْيِيَ بِهِ الْإِسْلَامَ فَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ فِي الْجَنَّةِ دَرَجَةٌ وَاحِدَةٌ**"، ثم قال: وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى خُلَفَائِي**" ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالُوا: وَمَنْ خُلَفَاؤُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "**الَّذِينَ يُحْيُونَ سُنَّتِي وَيُعَلِّمُونَهَا عِبَادَ اللَّهِ**"[1].

يظهر هنا أن الإمام ابن عبد البر ذكر الحديث الأول كاملاً بسنده ومتنه، ثم ذكر بعده الحديث الثاني بمتنه دون أن يذكر الإسناد، وإنما اكتفى بذكر الإحالة بقوله بهذا الإسناد مختصراً لذلك؛ وسبب ذلك أنه إنما أراد أن يبين الاختلاف في الألفاظ، فهذا من صناعة الإمام ابن عبد البر الحديثية.

---

[1] أخرجه الدارمي في سننه (٣٦٨/١) ح (٣٦٦)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٢٠٠/١) ح (٣٦)، وابن عساكر في تاريخه (٦١/٥١) ح (٥٩١٦) جميعهم من طريق عمرو بن كثير عن الحسن مرسلاً، وابن شاهين الترغيب في فضائل الأعمال (ص: ٧٣) ح (٢١٤) من طريق عمرو بن كثير عن أبي العلاء به، **والحديث إسناده ضعيف.** وقال العراقي: "وقد اختلف فيه على عمرو بن أبي كثير فقصره بعضهم على الحسن وزاد بعضهم بعد الحسن ابن عباس وهو حديث مضطرب". تخريج أحاديث الإحياء (٦١/١)، وضعفه الألباني، مشكاة المصابيح (٨٣/١).

ثانياً: الإحالة على متن الحديث الأول:

ويقصد بذلك: إحالة المتن دون الإسناد، كأن يذكر المتن كاملًا بسنده ومتنه، ثم يذكر إسنادًا آخر يشترك مع الإسناد الأول في الراوي الأعلى، أو لم يشترك فيه، بصيغة تدل على اتفاق المعنى بين متن الحديثين، مثل أن يقول "بمثله"، أو "بنحوه"، أو غير ذلك من الصيغ التي تدل على هذا الأمر، وهذه لها صورتان:

١ـ اتفاق الراوي الأعلى في الحديثين (المُحال والمُحال عليه):

مثاله: ما ورد في حديث رقم (١٦٣) قال ابن عبد البر: وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: نا أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْبَغْدَادِيُّ بِمَكَّةَ، ثنا أَبُو مُزَاحِمٍ مُوسَى بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَاقَانَ، ثنا عَلِيُّ بْنُ سَهْلِ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْبَزَّارُ أَبُو الْحَسَنِ، ثنا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ قَالَ: " أَتَيْتُ صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ فَقَالَ: مَا جَاءَ بِكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: طَلَبُ الْعِلْمِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "**إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًا بِمَا يَطْلُبُ**"[(١)].

ثم قال: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ، نا مُسَدَّدٌ، ثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ قَالَ: أَتَيْتُ صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ فَذَكَرَ مِثْلَهُ بِتَمَامِهِ.

فقد أحال المتن الثاني على المتن الأول، وكلا الحديثين من حديث صفوان بن عسال، وقد أشار ابن عبد البر إلى اتفاق الروايتين تمامًا.

٢ـ اختلاف الراوي الأعلى في الحديثين (المُحال والمُحال عليه):

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٦٣) قال ابن عبد البر: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى نا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عُمَرَ بْنِ حَرْبٍ ثنا عَلِيُّ بْنُ حَرْبٍ الطَّائِيُّ ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَقُومُ بِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَهُوَ يُنْفِقُهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهَارِ"، ثم قال بعده: "وَرَوَى يَزِيدُ بْنُ الْأَخْنَسِ . وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ . عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ هَذَا سَوَاءً" [(٢)].[(١)]

[(١)] أخرجه الترمذي في سننه (٥٤٥/٥) ح (٣٥٣٥)، والنسائي في سننه (٩٨/١) ح (١٥٨)، وأحمد في مسنده (٩/٣٠) ح (١٨٠٨٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٥٦/٨)، (٧٣٥٢)، جميعهم من حديث زر بن حبيش. **والحديث إسناده صحيح**؛ قال الترمذي معقباً عليه: "حسن صحيح".

[(٢)] أخرجه البخاري في صحيحه (١٩١/٦) ح (٥٠٢٥)، ومسلم في صحيحه (٥٥٨/١) ح (٨١٥) كلاهما من حديث عبد الله بن عمر.

يظهر هنا أن الإمام ابن عبد البر قد أحال المتن الثاني على المتن الأول، على الرغم من أن الراوي الأعلى متغاير في الراويتين، فالحديث الأول من حديث عبد الله بن عمر، وأما الحديث الثاني فهو من حديث يزيد بن الأخنس، وقد عبر عن ذلك بقوله "مثل الحديث سواء".

ثالثاً: الإحالة على إسناد الحديث الأول ومتنه:

ويراد بذلك: الإحالة الكاملة للحديث إسنادًا ومتنًا، وصورتها: أن يسوق حديثًا بالإسناد والمتن، ثم يشرع في سياق الحديث الآخر، حتى يلتقي بالإسناد الأول ويشترك معه في أحد رواته، فيُحيل عليه باقي الإسناد، والمتن كاملًا؛ والغرض من هذا العرض هو بيان المتابعات.

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (٧٦) قال ابن عبد البر: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ، نا مُسَدَّدٌ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**تَجِدُونَ النَّاسَ مَعَادِنَ خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقُهُوا**"[٢].

ثم قال: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الْمَيْمُونُ بْنُ حَمْزَةَ، نا الطَّحَاوِيُّ، نا الْمُزَنِيُّ نا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، ثنا سُفْيَانُ، فَذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ سَوَاءً.

فيلاحظ أن ابن عبد البر ذكر في الإسناد الأول الحديث كاملًا بالسند والمتن، أما في الحديث الثاني فقد ذكر الإسناد إلى مدار الحديث والالتقاء في السند، فأتبعها بقوله: "بإسناده مثله سواء"؛ منعاً للتكرار الذي لا فائدة منه في ذكر باقي السند، ومتن الحديث[٣].

الطريقة الثالثة: ذكر الأحاديث المشهورة بدون إسناد؛ للاختصار:

مما جرت به عادة كثير من العلماء أنهم كانوا يعمدون إلى الاختصار في ذكر بعض الأسانيد، ويحذفون بعضها؛ خشية الإطالة، وكانوا يصونون مصنفاتهم عن ذلك، وهو ما سار عليه الإمام ابن عبد البر في كتابه.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (١٣٠٠) قال: "وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَّخِرُ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ صَفَايَاهُ مِنْ فَدَكٍ وَغَيْرِهَا قُوتَ سَنَةٍ لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ، وَيَجْعَلُ الْبَاقِي فِي الْكُرَاعِ

---

[١] للمزيد، انظر: جامع بيان العلم وفضله (١/١٧٧، ٤٣٩).

[٢] أخرجه البخاري في صحيحه (٤/١٤٩) ح (٣٣٨٣)، ومسلم في صحيحه (٤/١٩٥٨) ح (٢٥٢٦)، كلاهما من حديث أبي هريرة.

[٣] للمزيد، انظر: كتاب الجامع لابن عبد البر (١/١٢٢).

وَالسِّلَاحِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ"[1]. ثم قال ابن عبد البر: "وَهَذِهِ آثَارٌ مَشْهُورَةٌ كَرِهْتُ سِيَاقِهَا بِأَسَانِيدِهَا؛ خَشْيَةَ التَّطْوِيلِ"[2].

المطلب الخامس: الصناعة الحديثية في صيغ التحمل والأداء

توطئة

مما عرف عن علماء الحديث أنهم كانوا يستخدمون في روايتهم للأسانيد صيغًا معينة في كيفية تحمل الأحاديث وأدائها، وهو ما يُعرف عندهم بـ (صيغ التحمل والأداء)، وقد تميز العلماء الأوائل في استخدام هذه الصيغ ما بين التحديث والإخبار والعنعنة وما شابه ذلك، وقد جعلوا لهذا التحمل والأداء طرقًا عدة، لا يتسع المقام لعدها ولا سردها[3].

تعريفه لغة واصطلاحاً:

التحمل: لغة: مصدر مشتق من: تحمل بتشديد الميم، يقال: حمّله الأمر تحميلًا، وحِمَّالًا، فَتَحمَّلَهُ تَحَمُّلًا وتِحِمَّالًا[4].

وفي اصطلاح المحدثين: أخذ الحديث عن الغير، وهذا الغير يسمى في عرف المحدثين "شيخًا"، سواء كان ذلك بالمباشرة أو بالواسطة بطريق من طرق التحمل الثمانية التي تعارف إليها المحدثون.

مثال المباشرة: أخذ الصحابة الحديث المرفوع من الرسول صلى الله عليه وسلم، وأخذ التابعون الموقوف من الصحابة، وأخذ أتباع التابعين المقطوع من التابعين.

ومثال الواسطة: كل محدث تلقى عن شيخه ما تحمله عن شيخه، وهلمَّ جرًّا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم في المرفوع، أو إلى الصحابي في الموقوف، أو إلى التابعي في المقطوع[5].

والأداء لغة: مصدر، مشتق من: أدَّى إذا أوصل وقضى. يقال: أَدَّى دَيْنَهُ تأديةً أيْ قضاه[6].

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه (٣٨/٤) ح (٢٩٠٤)، ومسلم في صحيحه (١٣٧٦/٣) ح (١٧٥٧)، كلاهما من حديث عمر بن الخطاب.

[2] للمزيد، انظر: كتاب الجامع لابن عبد البر (٣٧٤/١).

[3] للمزيد، انظر: تدريب الراوي، للسيوطي (٨/٢)، و(التحمل والأداء عند علماء الحديث النبوي، للأستاذ الدكتور محمد مصطفى نجم).

[4] لسان العرب، ابن منظور (١٧٥/١١) مادة: حمل.

[5] الوسيط في علوم الحديث (ص:٩٤)، تيسير مصطلح الحديث (ص:١٩٤).

[6] لسان العرب (٢٦/١٤) مادة: أدا.

وفي اصطلاح المحدثين: روايةُ الحديث بعد تحمله، وإعطاؤه لمن يحمل عنه[1].

ومن صنعة الإمام ابن عبد البر في كتابه أنه نوع في استخدام هذه الطرق التحديثية، وهذا دليل على أهمية هذه الأدوات وهذه الصيغ، ومن طرقه في ذلك كالآتي:

أولا: بيان طرق التحمل عند الإمام ابن عبد البر في الجامع:

الطريقة الأولى: السماع من لفظ الشيخ:

السماع: عبارة عن سماع الطالب للمروي من لفظ الشيخ[2].

ويعد السماع من لفظ الشيخ من أقوى أدوات التحمل والأداء وأعلاها مرتبة عند المحدثين، ويتنوع التعبير عن هذه الطريقة بعدة ألفاظ، منها (حدثنا، أخبرنا، سمعت، قال لي) وغيرها، سواء كان ذلك بلفظ الجمع أو الإفراد، وقد استخدم الإمام ابن عبد البر في كتابه جميع هذه الصيغ، منها على سبيل المثال: ما ورد في حديث رقم (٩٧) قال: حَدَّثَنِي خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ. وما ورد في حديث رقم (٩٩) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ. وما ورد في سند رقم (٧٤) قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ. وما ورد في حديث رقم (١٨٠) قال: أَخْبَرَنِي خَلَفُ بْنُ أَحْمَدَ. وما ورد في حديث رقم (٢٦٩) قال: حَدَّثَنِيهِ أَبُو زَيْدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى.

فهذه كلها صيغ استخدمها الإمام ابن عبد البر في كتابه تدل على اهتمامه ودقته في بيان أدوات التحمل والأداء.

الطريقة الثانية: القراءة على الشيخ:

والقراءة على الشيخ، سواء أكانت من قراءة التلميذ على شيخه، أم قراءة أحد أقرانه على الشيخ وهو يسمع، فيقول: قُرئ على الشيخ وأنا أسمع، وسواء أكانت هذه القراءة من ضبط الصدر أم من الكتاب، وهذه الطريقة قد سماها بعض العلماء بالعرض[3].

وقد استعمل الإمام ابن عبد البر في جامعه من أدوات التحمل لفظة القراءة، ومن أمثلة ذلك ما ورد في حديث رقم (٢) قال: قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سُفْيَانَ. وما ورد في حديث رقم (٥٩) قال: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، قِرَاءَةً عَلَيْهِ. وكذلك في حديث رقم (٢٥٥) قال: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَشِيقٍ قِرَاءَةً عَلَيْهِ مِنِّي. وكذلك في حديث رقم (٦٦٥) قال: وَقَرَأْتُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ نَصْرٍ أَنَّ قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغَ، أَخْبَرَهُمْ[4].

---

[1] الوسيط (ص:٩٤)، تيسير مصطلح الحديث (ص:١٩٤).

[2] فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، السنيكي (٣٢/٢).

[3] انظر: تدريب الراوي، السيوطي (٤٢٣/١).

[4] وللمزيد، انظر: كتاب الجامع، لابن عبد البر (٤٣٨/١، ٤٤٨، ٤٥٦، ٤٨٠).

فيظهر من ذلك أن من صناعة الإمام ابن عبد البر، أنه كان يُكثر من القراءة على شيوخه، بل وينوع من طرق القراءة، فتارةً تكون القراءة من طالب آخر وهو يسمع، أو أن تكون القراءة منه على الشيخ مباشرة، وهذا كله يدل على دقة صناعة الإمام ابن عبد البر في رواية الأحاديث النبوية، بالصيغ التي تحملها الراوي عن شيخه.

الطريقة الثالثة: الإجازة:

الإجازة: قال القاضي عياض: إما مشافهة أو إذنًا باللفظ مع المغيب، أو يكتب له ذلك بخطه بحضرته أو مغيبه، والحكم في جميعها واحدٌ، إلاَّ أنه يُحتاج مع المغيب لإثبات النقل أو الخط[1].

وقد استخدم الإمام ابن عبد البر في جامعه من صيغ وأدوات التحمل والأداء الإجازة، سواء كان ذلك إجازة عامة أو إجازة بخط يد شيخه، وقد نص على ذلك في أسانيده، ومن الأمثلة: ما ورد في حديث رقم (٣٢٧) قال: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ سَعِيدٍ الْمُقْرِئُ، إِجَازَةً. وفي حديث رقم (٦٠٢) قال: وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكَرْخِيُّ الْقَاضِي، إِجَازَةً لَنَا بِخَطِّهِ.

وتارة يجمع بين شيخين من شيوخه بلفظ الإجازة، ومثال ذلك: في حديث رقم (١٠١١) قال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بِشْرٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، إِجَازَةً.

ومرة يذكر أن هذه الإجازة كانت كتابة، ومثال ذلك: ما ورد في حديث رقم (١٤٦٧) قال: حَدَّثَنَا أَبُو ذَرٍّ عَبْدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَرَوِيُّ، فِيمَا كَتَبَ بِهِ إِلَيَّ إِجَازَةً.

وتارة يبين أن شيخه قد أذن له بالرواية عنه إجازة، ومثال ذلك ما ورد في حديث رقم (١٥٩٥) قال: أَخْبَرَنَا أَبُو ذَرٍّ عَبْدُ بْنُ أَحْمَدَ الْهَرَوِيُّ، فِيمَا أَذِنَ لَنَا أَنْ نَرْوِيَهُ عَنْهُ إِجَازَةً[2].

فيتبين لك أن الإمام ابن عبد البر كان ممن يرى جواز الأخذ بالإجازة في رواية الحديث، وقد استعملها في كتابه، واحتج بها على صور عدة، كما ظهر لنا ذلك بالأمثلة السابقة.

الطريقة الرابعة: الوجادة:

الوِجادة: أن يجد كتابًا أو أحاديث بخط محدِّث يعرف خطه، سواء كان معاصرًا له ولم يلقه، أو لقيه ولم يسمع منه الأحاديث، أو ما في الكتاب، أو كان غير معاصر له ولم يجز صاحب الخط له رواية كتابه أو أحاديثه[3].

---

[1] الإلماع، للقاضي عياض (ص:٨٨).

[2] وللمزيد، انظر: كتاب الجامع لابن عبد البر (١١٧٠/٢، ١١٧٢، ١١٧٣).

[3] فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢٦/٢).

ومن صنعة الإمام ابن عبد البر في كتابه أنه كان يستخدم من صيغ التحمل والأداء الوجادة، ومن أمثلة ذلك ما ورد في حديث رقم (١٩٨) قال: وَجَدْتُ فِي أَصْلِ سَمَاعِ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ بِخَطِّهِ. وكذلك في حديث رقم (٢٩٢) قال: وَجَدْتُ فِي كِتَابِ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ بِخَطِّهِ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ[١].

الطريقة الخامسة: المكاتبة:

المكاتبة: أن يكتب الشيخ إلى الطالب شيئًا من حديثه، والطالب حاضر ببلده أو غائب عنها، سواء كانت الكتابة ابتداءً من الشيخ إلى الطالب، أو جوابًا لسؤال الطالب أن يكتب له الشيخ، وسواء كانت الكتابة بخط الشيخ نفسه، أو بخط غيره بأمره[٢].

وكذلك فإن الإمام ابن عبد البر قد بين أن شيخًا من شيوخه قد أجازه بحديث عن طريق المكاتبة، ففي حديث رقم (١٤٦٧) قال: حَدَّثَنَا أَبُو ذَرٍّ عَبْدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَرَوِيُّ، فِيمَا كَتَبَ بِهِ إِلَيَّ إِجَازَةً.

وهنا يتبين لنا أنه جمع في هذا الإسناد ما بين الإجازة والمكاتبة، وهذا من جميل صناعة الإمام ابن عبد البر أن يجمع بين طريقتين من طرق التحمل والأداء في إسناد واحد.

ثانياً: بيان طرق التحمل عند شيخ الإمام ابن عبد البر ومن فوق شيخه:

الطريقة الأولى: السماع والإملاء:

وبعد التتبع والاستقراء وجدت في أسانيد شيوخ الإمام ابن عبد البر كانوا يستخدمون صيغ الأداء والتحمل المختلفة ومنها الإملاء، علمًا أنهم كانوا يذكرون مكان الإملاء، ومثال ذلك: ما ورد في حديث رقم (٢٨) قال: وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عُبَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاضِي بِالْقُلْزُمِ[٣] إِمْلَاءً.

وكذلك ورد في حديث رقم (١٦٩) مكان الإملاء وبيان سنته فقال: قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَى، وَأَحْمَدَ بْنَ فَتْحٍ، أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَهُمْ إِمْلَاءً بِمِصْرَ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ.

وكذلك ورد في حديث رقم (١٧٤) قال: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ، وَسِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ الضَّرَّابُ بِمِصْرَ إِمْلَاءً عَلَيْنَا مِنْهُ.

---

[١] وللمزيد، انظر: كتاب الجامع لابن عبد البر (٢٣٧/١، ٤٢٨، ٧٣١).

[٢] فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢٠/٢).

[٣] بلدة على ساحل بحر اليمن قرب أيلة (العقبة) والطور ومدين، وإليها ينسب بحر القلزم: (هو البحر الأحمر). انظر: معجم البلدان (٣٨٧/٤)،

وكذلك ورد في حديث رقم (٤٣٤) قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، وَسَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ قَالُوا: نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ، إِمْلَاءً.

الطريقة الثانية: القراءة على الشيخ:

والمقصود هنا: قراءة شيخه على شيوخه، ومثال ذلك: ما ورد في حديث رقم (١٥٩٥) قال: أَخْبَرَنَا أَبُو ذَرٍّ عَبْدُ بْنُ أَحْمَدَ الْهَرَوِيُّ، فِيمَا أَذِنَ لَنَا أَنْ نَرْوِيَهُ عَنْهُ إِجَازَةً قَالَ: أَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى الْبَاغَنْدِيُّ بِجُرْجَانَ[١] قِرَاءَةً عَلَيْهِ. ولم أجد على غير هذا الموضع في كتابه.

الطريقة الثالثة: الاجازة:

والمقصود هنا: رواية شيخ الإمام ابن عبد البر عن شيخه إجازة، ومثال ذلك: ما ورد في ذلك حديث رقم (١٨٤١) قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ أَحْمَدَ إِجَازَةً عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْعُقَيْلِيِّ.

ثالثاً: التفريق بين التحديث والإخبار:

فإن المتتبع إلى منهجية الإمام ابن عبد البر وصنعته الحديثية في هذا الكتاب يجد أنه لا يفرق بين التحديث والإخبار، وهذا ما نص عليه بنفسه فقال: "هَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنْ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَخْبَرَنَا وَحَدَّثَنَا"[٢]. ولعل هذا صنيع كثير من العلماء الذين سبقوا ابن عبد البر في ذلك[٣]، وعلى رأسهم الإمام البخاري؛ حيث ترجم لحديث الشجرة في كتاب العلم، بقوله: "باب قول المحدث حدثنا وأخبرنا وأنبأنا"[٤].

وهذه المسألة من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين علماء الحديث قديمًا وحديثًا، فيما إذا كان هناك فرقٌ بين التحديث والإخبار في الإسناد أو أنه لا خلاف بين اللفظين؟ ومن جميل من تحدث في هذا الباب الإمام أبو جعفر الطحاوي في رسالة أسماها: "التسوية بين حدثنا وأخبرنا"[٥]، ويظهر من تسمية الرسالة أنه لا يفرق بين التحديث والإخبار، وهذا الصواب في هذه المسألة أنه لا فرق بين التحديث والإخبار وأنهما بمعنى واحد، وهذا ما دلت عليه جملة من الآيات والأحاديث التي ورد فيها ذكر الإخبار أو الإنباء أو التحديث.

---

[١] مدينة مشهورة عظيمة بين طبرستان وخراسان. انظر: معجم البلدان (١١٩/٢).

[٢] الجامع لابن عبد البر (١١٥٠/٢).

[٣] انظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص: ٢٤).

[٤] صحيح البخاري (٢٢/١) والحديث هو: "إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لاَ يَسْقُطُ وَرَقُهَا...".

[٥] وهي مطبوعة، بتحقيق: سمير بن أمين الزهيري، وقد طبعت في: مطابع التقنية، الرياض، بتاريخ: ١٤١٠ هـ.

قال الإمام الميانجي: "ثم اختلف العلماء من أهل الشأن في لفظ "حدثنا" و "أخبرنا"، هل هما بمعنى واحد أو بمعنيين مختلفينِ؟ فذهب أكثر العلماء إلى أنه لا فرق بين قول المحدث: حدثنا، وقوله: أخبرنا. وذهب أخرون إلى أن قوله: "حدثنا" دالٌ على أنه سمعه من لفظ مُحَدِّثِه، وأن قوله: "أخبرنا " دالٌ على أنه سمعه بقراءته أو بقراءة غير الشيخ"[١].

ويقول الدكتور سعد الحميد: "والمتقدمون وهم طبقة الصحابة والتابعين وتابعيهم لا يفرقون بين السماع والعرض والإجازة؛ فيقولون في كل هذا: أخبرنا أو أنبأنا أو حدثنا. أما بعد أن استقر الاصطلاح في طبقة مسلم؛ فيقول للسماع: سمعت، وللعرض: قرأت على فلان، أو أخبرني أو قرئ عليه وأنا أسمع، وللإجازة: أنبأني، ويجوز أن يقول: حدثنا فلان إجازةً وهكذا"[٢].

---

[١] ما لا يسع المحدث جعله (ص:٦).

[٢] شرح نخبة الفكر للشيخ سعد الحميد (ص: ١٦٧).

المبحث الثاني: الصناعة الحديثية في المتابعات والشواهد

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المتابعات (التامة، والقاصرة).

المطلب الثاني: الشواهد.

المطلب الأول: المتابعات (التامة، والناقصة)

وقبل الحديث عن الأمثلة التطبيقية من كتاب ابن عبد البر في المتابعات لا بد أن نعرف المتابعة.

لغة: هو اسم فاعل من "تابع" بمعنى وافق وهو أصل التُّلُوُّ وَالْقَفْوُ[١].

اصطلاحاً: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظًا ومعنى، أو معنى فقط، مع الاتحاد في الصحابي[٢].

التامة وبيانها:

أولًا: المتابعة التامة: أن يروي راويان حديث صحابي واحد عن شيخهما المباشر[٣]. والمقصود في ذلك أن يروي راويان الحديث عن نفس الشيخ، بشرط أن يكون الصحابي واحد، وتكون نقطة الإلتقاء مع نفس الشيخ[٤].

ومثاله ما ورد في حديث رقم (٧٦) قال ابن عبد البر: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ، نا مُسَدَّدٌ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**تَجِدُونَ النَّاسَ مَعَادِنَ خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقُهُوا**"[٥].

قال ابن عبد البر: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الْمَيْمُونُ بْنُ حَمْزَةَ، نا الطَّحَاوِيُّ، نا الْمُزَنِيُّ نا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، ثنا سُفْيَانُ، فَذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ سَوَاءً.

فهنا نجد أن هذا الحديث من رواية سفيان وقد رواه عنه كلا من مسدد والشافعي فهذه متابعة تامة والحديث في كلا الإسنادين صحيح.

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (١٥٠٢) قال ابن عبد البر: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: ثنا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ **ح**، وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ جَامِعٍ قَالَا: نا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ أَبُو النُّعْمَانِ ثنا الصَّعْقُ بْنُ حَزْنٍ الْعَيْشِيُّ، عَنْ عَقِيلٍ الْجَعْدِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ**" قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ،

---

[١] انظر: مقاييس اللغة، لابن فارس (٣٦٢/١).

[٢] انظر: تدريب الراوي، للسيوطي (٢٨١/١)، تحرير علوم الحديث، للجديع (٥٣/١)، تيسير مصطلح الحديث، الطحان (ص ١٧٦).

[٣] انظر: تدريب الراوي، للسيوطي (٢٨٣/١)، تيسير مصطلح الحديث، الطحان (ص ١٧٨).

[٤] انظر: قفو الأثر، ابن الحنبلي (ص: ٦٤).

[٥] سبق تخريجه (ص: ٤٤).

ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَ: "**تَدْرِي أَيُّ عُرَى الْإِسْلَامِ أَوْثَقُ؟**" قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: "**الْوَلَايَةُ فِي اللَّهِ، الْحَبُّ فِيهِ وَالْبُغْضُ فِيهِ**" ثُمَّ قَالَ: "**يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ**" قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثَلَاثَ مِرَارٍ قَالَ: "**أَتَدْرِي أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟**" قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: "**إِنَّ أَفْضَلَ النَّاسِ أَفْضَلُهُمْ عَمَلًا إِذَا فَقُهُوا فِي دِينِهِمْ**" ثُمَّ قَالَ: "**يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ**" قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثَلَاثَ مِرَارٍ قَالَ: "**أَتَدْرِي أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟**" قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "**أَعْلَمُ النَّاسِ أَبْصَرُهُمْ بِالْحَقِّ إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ وَإِنْ كَانَ مُقَصِّرًا فِي الْعَمَلِ**"[1].

قال ابن عبد البر: وَحَدَّثَنَاهُ سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نا ابْنُ وَضَّاحٍ، نا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، نا الصَّعْقُ بْنُ حَزْنٍ الْبَكْرِيُّ ثنا عَقِيلٌ الْجَعْدِيُّ، فَذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ سَوَاءً. إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي مَوْضِعٍ "أَفْضَلُهُمْ عَمَلًا"، "أَفْضَلُهُمْ عِلْمًا"، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: "وَإِنْ كَانَ مُقَصِّرًا فِي الْعَمَلِ وَإِنْ كَانَ يَزْحَفُ عَلَى اسْتِهِ".

فيلاحظ هنا في هذا المثال، أن مدار الحديث على الصعق بن حزن البكري، وقد روى عنه في الرواية الأولى محمد بن الفضل، وقد تابعه متابعة تامة في الرواية الثانية زيد بن الحباب، وما ذكر الإمام ابن عبد البر الرواية الثانية إلا ليبين الزيادة الحاصلة في الإسناد الثاني واختلاف بعض الألفاظ.

والخلاصة: قد تبين لنا أن الإمام ابن عبد البر يورد الحديث في بداية الباب ثم يتبعه بما تيسر له من متابعات وأسانيد جديدة لهذا الحديث زيادة وتأكيدًا لصحة الحديث[2].

ثانيًا: المتابعة القاصرة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي في أثناء الإسناد[3].

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (١٩٨) قال ابن عبد البر: وَجَدْتُ فِي أَصْلِ سَمَاعِ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ بِخَطِّهِ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ قَاسِمِ بْنِ هِلَالٍ حَدَّثَهُمْ، ثنا سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ، ثنا نَصْرُ بْنُ مَرْزُوقٍ، ثنا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، ثنا مُعَانُ بْنُ رِفَاعَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ بُخْتٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " **نَضَّرَ اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا، ثُمَّ بَلَّغَهَا غَيْرَهُ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرُ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى**

---

[1] أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (١/ ٢٩٥) ح (٣٧٦)، وابن أبي شيبة في مسنده (٢١٧/١) ح (٣٢١)، والحاكم في المستدرك (٥٢٢/٢) ح (٣٧٩٠)، جميعهم من طريق الصعق بن حزن به. **والحديث إسناده ضعيف؛** لأن فيه عقيل بن الجعد، وهو ضعيف. انظر: الضعفاء الكبير، للعقيلي (٣/ ٤٠٨)، ومجمع الزوائد، للهيثمي (١/ ١٦٣). بينما قال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، وتعقبه الذهبي بقوله: "ليس بصحيح".

[2] للمزيد، انظر كتاب الجامع لابن عبد البر (٣٤/١)

[3] انظر: قفو الأثر (ص: ٦٤)، تيسير مصطلح الحديث، الطحان (ص: ١٧٨).

مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، ثَلَاثٌ لَا يُغِلُّ عَلَيْهِنَّ صَدْرُ مُؤْمِنٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ وَمُنَاصَحَةُ أُولِي الْأَمْرِ، وَلُزُومُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ"[1].

ثم قال ابن عبد البر: وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ الْبَغْدَادِيُّ الْمَعْرُوفُ بِبُكَيْرٍ أَوِ ابْنِ بُكَيْرٍ الْحَدَّادِ بِمَكَّةَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ عَاصِمٍ، ثنا هَانِئُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَبْلَةَ، ثنا عُقْبَةُ بْنُ وَسَّاجٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **"نَضَّرَ اللَّهُ مَنْ سَمِعَ قَوْلِي لَمْ يَزِدْ فِيهِ وَأَدَّاهُ إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ، ثَلَاثٌ لَا يَغُلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ"** وَذَكَرَ مِثْلَهُ سَوَاءً.

المطلب الثاني: الشواهد

لغة: اسم فاعل من "الشهادة"؛ وسمي بذلك لأنه يشهد أن للحديث الفرد أصلًا، ويقويه، كما يقوي الشاهد قول المدعي، ويدعمه[2].

اصطلاحاً: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظا ومعنى، أو معنى فقط، مع الاختلاف في الصحابي[3].

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (٨٢) قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيفَةَ نا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، نا أَبُو مُسْلِمٍ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْكَشِّيُّ قَالَ: أنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الشَّاذَكُونِيُّ، نا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، نا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **"مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ"**. وَفِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ صَحِيحٌ أَيْضًا[4].

ثم ساق الإمام ابن عبد البر بعد ذكره لهذا الحديث الذي هو من رواية أبي هريرة، شاهداً آخر من رواية معاوية بن أبي سفيان فقال: في حديث رقم (٨٤) وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، ثنا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، ثنا سُحْنُونُ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ثنا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ، وَخَطَبَنَا، فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **"مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللَّهُ يُعْطِي وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الْأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ"**.

---

[1] أخرجه الترمذي في سننه، أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع (٣٤/٥) ح (٢٦٥٧)، وأحمد في مسنده (٢٢١/٧) ح (٤١٥٧). **والحديث إسناده صحيح**، قال الترمذي: "حسن صحيح".

[2] انظر: مقاييس اللغة، القزويني (٢٢١/٣).

[3] انظر: رسوم التحديث في علوم الحديث (ص: ٨٤)، وتيسير مصطلح الحديث، الطحان (ص ١٧٧).

[4] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب من يرد الله به خيراً يفقه في الدين (٢٥/١) ح (٧١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة (٧١٩/٢) ح (١٠٠) من حديث معاوية.

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (١٩٠) قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيُّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ بَكْرِ بْنِ عِمْرَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَزْدِيُّ الْمَوْصِلِيُّ الْحَافِظُ بِالْمَوْصِلِ ثنا أَبُو يَعْلَى أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ الْمَقْلُوجُ، ثنا عُبَيْدَةُ بْنُ الْأَسْوَدِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْوَلِيدِ الْهَمْدَانِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ الْعُكْلِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **"نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَحَفِظَهَا وَأَدَّاهَا فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرُ فَقِيهٍ وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ"**[١].

فهنا بعدما ذكر الإمام ابن عبد البر الرواية الأولى من حديث ابن مسعود قال بعدها: وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو بَكْرَةَ. فساق بإسناده الحديث رقم (١٩٢) فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، أَنَّ قَاسِمًا، أَخْبَرَهُمْ نا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، ثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: نُبِّئْتُ أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ، حَدَّثَ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِنًى فَقَالَ: **"أَلَا فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ مِنْكُمُ الْغَائِبَ؛ فَإِنَّهُ لَعَلَّهُ أَنْ يُبَلِّغَهُ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ أَوْ مَنْ هُوَ أَحْفَظُ لَهُ"**[٢].

---

[١] سبق تخريجه (ص: ٥٣).

[٢] للمزيد، انظر: جامع بيان العلم وفضله (١/٨، ١١، ٧٩، ١٣٣، ١٧٨، ١٨٤).

المبحث الثالث: الصناعة الحديثية في الفوائد الإسنادية

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: رواية المدبج والأقران.

المطلب الثاني: رواية الأقارب.

المطلب الثالث: رواية الموالي.

المبحث الثالث: الصناعة الحديثية في الفوائد الإسنادية

إن الناظر في كتاب الإمام ابن عبد البر، يجد فيه جملة كبيرة من الفوائد الإسنادية المتعددة، ومما تميز به الإمام ابن عبد البر أنه أبدع في عرضه للأسانيد، وهذا ما بينته من خلال الدراسة السابقة في المباحث الماضية، من طريقته لإيراد الأسانيد عن شيوخه، وطرق التلقي والأداء، وبيان المتابعات والشواهد، وغير ذلك من الفوائد الإسنادية المتعددة.

وفي هذا المبحث سأركز على بعض الفوائد الإسنادية التي لم أتطرق إليها في المباحث السابقة؛ لأبرز فيها تمام صنعة الإمام ابن عبد البر الحديثية المتعلقة بالفوائد الإسنادية.

المطلب الأول: رواية المدبج والأقران

الأقران: وهم المتقاربون في السن والإسناد[١]. **والمدبج:** أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر[٢].

وهذا من الفنون العزيزة، والمميزة من فنون مصطلح الحديث، وقد اهتم العلماء السابقين بمعرفة هذا العلم المبارك وببيانه؛ لأنه يترتب عليه جملة كبيرة من الفوائد كما ذكر ذلك الإمام السيوطي فقال: "وَمِنْ فَوَائِدِ مَعْرِفَةِ هَذَا النَّوْعِ: أَنْ لَا يُظَنَّ الزِّيَادَةُ فِي الْإِسْنَادِ أَوْ إِبْدَالُ عَنْ بِالْوَاوِ"[٣].

وقد صنف العلماء في هذا الباب جملة من المصنفات المباركة من هذه المصنفات: كتاب المُدَبَّج: للإمام الدَّارَقُطنيّ، في عشرة أجزاء[٤]. قال الإمامُ العراقيُّ: "وهو أولُ مَن سَمَّاهُ بذلك فيما أعلم، وصَنَّفَ فيه كتابًا حافلًا سمَّاهُ (المُدَبَّج)، في مجلدٍ، وعندي منهُ نسخة صحيحة"[٥]. وكذلك التَّعريج على التَّدبيج، ويُسمَّى أيضًا المُخَرَّج من المُدَبَّجِ: للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني[٦]. وكذلك كتاب الأقران: لابن حيَّانَ الأصبهانيّ[٧].

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (٨) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ثنا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، نا ابْنُ الْمُبَارَكِ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ

---

[١] انظر: معرفة علوم الحديث، للحاكم (ص: ٢١٥)، ومقدمة ابن الصلاح (ص:٤١٤).

[٢] المرجع السابق (ص:٤١٤).

[٣] تدريب الراوي، السيوطي (٧١٦/٢).

[٤] فهرسة ابن خير (ص: ١٨٦).

[٥] التقييد والإيضاح، ابن الصلاح (ص: ٣٣٤).

[٦] فتح المغيث، السخاوي (١٦٩/٤).

[٧] المصدر السابق (١٦٩/٤).

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **"مَنْ كَتَمَ عِلْمًا"**. فقال ابن عبد البر: "وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ بِإِسْنَادِهِ هَذَا مِثْلَهُ، وَهَذَا يُخَرَّجُ فِي رِوَايَةِ النَّظِيرِ عَنِ النَّظِيرِ[1]، وَالصَّغِيرِ عَنِ الْكَبِيرِ"[2].

وهذا ما نص عليه ابن عبد البر أن مثل هذه الرواية تعد من روايات الأقران بعضهما عن بعض، فقد روى هذا الحديث عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن وهب وهما قرينان، وهنا عبر عنها الإمام ابن عبد البر بقوله: "رواية النظير عن النظير"، وأما قوله: "رواية الصغير عن الكبير" فقصد بها رواية عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن وهب، علماً أن عبد الله بن المبارك[3]، أكبر سناً من عبد الله بن وهب[4]، ولكن هذا لا يمنع من الرواية عنه، وهذه تعتبر من اللطائف والفوائد الإسنادية.

---

[1] ويقصد هنا برواية النظير عن النظير القرين عن قرينه، وربما يراد بها: أخص من ذلك، وهي رواية العالم القرين عن العالم القرين. التذكرة في علوم الحديث، ابن الملقن (ص: ٢٤).

[2] أخرجه أبو داود في سننه (٣٢١/٣) ح (٣٦٥٨)، والترمذي في سننه (٢٩/٥) ح (٢٦٤٩)، وابن ماجه في سننه (٩٨/١) ح (٢٦٦)، وأحمد في مسنده (١٧/١٣) ح (٧٥٧٠). **والحديث إسناده صحيح**. قال الترمذي: حديث حسن، وقال الألباني: صحيح (مشكاة المصابيح ١/ ٧٧).

[3] ولد عبد الله بن المبارك سنة ١١٨ هـ، وتوفي سنة ١٨١ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٣٦٥/٧).

[4] ولد عبد الله بن وهب سنة ١٢٥ هـ، وتوفي سنة ١٩٧ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٨).

المطلب الثاني: رواية الأقارب بعضهم عن بعض

إن المتأمل لكتاب جامع بيان العلم وفضله للإمام ابن عبد البر يجده غزيرًا بالفوائد واللطائف المتعددة، ولا عجب في ذلك فهذا دأب العلماء السابقين، أنهم يتميزون بمصنفاتهم وتكون هذه المصنفات مليئة بالفوائد والعلوم المختلفة، ومن اللطائف المهمة التي أودعها الإمام ابن عبد البر في كتابه رواية الأقارب بعضهم عن بعض، والمقصود برواية الأقارب: رواية الابن عن أبيه، ورواية الأب عن ابنه، وكذلك رواية الابن عن أبيه عن جده، أو رواية الأبناء عن الأخوال أو الأعمام أو ما شابه ذلك من الأقارب، وهذا فن عزيز، وعلم دقيق، له من الفوائد والمقاصد المتنوعة.

قال السخاوي: "وَهُوَ نَوْعٌ لَطِيفٌ، وَفَائِدَةُ ضَبْطِهِ: الْأَمْنُ مِنْ ظَنِّ مَنْ لَيْسَ بِأَخٍ أَخًا لِلِاشْتِرَاكِ فِي اسْمِ الْأَبِ، أو ظن الغلط"[1].

وقد اهتم جماعة من أهل العلم بهذا الفن وأفردوا له مصنفات متعددة، فمنهم: الإمام الحافظ أبو نصر الوايلي له كتاب في معرفة رواية الأبناء للآباء[2]، وكذلك صنف الإمام علي ابن المديني، والنسائي في معرفة الإخوة والأخوات[3].

وكان من صنعة الإمام ابن عبد البر في كتابه أنه ينبه في غالب أسانيده على صلة القرابة بين الرواة إن وجد صلة للقرابة في ذلك، وهذا يكون في سياق الإسناد، وهو ما يُظهر عنايته الفائقة بمثل هذا الفن المميز.

أولاً: رواية الأبناء عن الآباء:

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (٧١٢) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، وَابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَالْأَخْنَسُ. وما ورد في حديث رقم (٩٤) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي ثنا زِيَادُ بْنُ خَيْثَمَةَ.[4]

ثانياً: رواية الأبناء عن الآباء عن الأجداد:

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (٣٨٨) قال: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ خَلَفِ بْنِ الْقَاسِمِ، أَنَّ أَبَا الْمَيْمُونِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عُمَرَ بْنِ رَاشِدٍ الْبَجَلِيَّ الدِّمَشْقِيَّ، حَدَّثَهُمْ بِدِمَشْقَ، نا أَبُو زُرْعَةَ

---

[1] فتح المغيث (١٧٢/٤).

[2] مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣١٥).

[3] المصدر السابق (ص: ٣١٠).

[4] للمزيد، انظر: ما ورد في حديث رقم (٢٢٨، ٣٢٥، ٣٦٩، ٤٦٥) وغيرها من المواضع.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو بْنِ صَفْوَانَ الدِّمَشْقِيُّ، نا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْوَهْبِيُّ قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ. وما ورد في حديث رقم (١٣٨٩) قال: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ، نا أَحْمَدُ بْنُ دُحَيْمٍ، نا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّيْبُلِيُّ، نا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ الْفَرَائِضِيُّ، نا الْحُنَيْنِيُّ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ[١].

ثالثاً: رواية الأخ عن أخيه:

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (١٠٧٥) قال: وَأَخْبَرَنِي خَلَفُ بْنُ جَعْفَرٍ، نا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الْحَسَنِ الدِّمَشْقِيُّ، نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَتَّابٍ، نا عِيسَى بْنُ حَمَّادٍ زُغْبَةُ فِي سَنَةِ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ وَيُكَنَّى أَبَا مُوسَى نا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَخِيهِ عَبَّادِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ ...). وما ورد في حديث رقم (١٢٤٦) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نا عُثْمَانُ بْنُ زُفَرَ قَالَ: سَمِعْتُ أَخِي مُزَاحِمَ بْنَ زُفَرَ، يَذْكُرُ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ[٢].

رابعاً: رواية الأبناء عن الأعمام:

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (١٠٣) قال: أَخْبَرَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نا سَعِيدُ بْنُ أَحْمَدَ الْفِهْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، نا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ التِّنِّيسِيُّ ثنا صَدَقَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ حَرَامِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وما ورد في حديث رقم (٣٩٥) قال: وَقَرَأْتُ عَلَى خَلَفِ بْنِ الْقَاسِمِ، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْحَرْبِيَّ حَدَّثَهُمْ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدَةَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ لُوَيْنٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ عَمِّهِ ثُمَامَةَ بْنِ أَنَسِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ[٣].

خامساً: رواية الأبناء عن الأعمام عن الأجداد:

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (٨٦٤) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ نا الْعَائِذِيُّ، نا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ زَكَرِيَّا الْبَاذِنْجَانِيُّ[٤]، نا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نا الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ، نا عَمِّي، عَنْ جَدِّي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُصْعَبٍ.

ولم أقف إلا على هذا الموضع في كتاب الجامع.

---

[١] للمزيد، انظر: ما ورد في حديث رقم (١٣٦٢، ١٥٠١، ١٨٦٥، ١٨٧٩، ١٩٠٢).

[٢] للمزيد، انظر: ما ورد في حديث رقم (١١٣٩، ٧٨٥، ١٥٥٢).

[٣] للمزيد، انظر: ما ورد في حديث رقم (٢٩٦، ١٤٦٩، ١٦٧٨، ٢١٩٧، ٢٣٣٢، ٢٣٩٨).

[٤] بلفظ الباذنجان الذي يطبخ: قرية من قرى مصر من كورة قوسنيّا، وإليها فيما أحسب ينسب محمد بن الحسن الباذنجاني النحوي المصري، كان في أيام كافور. انظر: الأنساب، للسمعاني (٢٢/٢)، معجم البلدان (٣١٨/١).

سادساً: رواية الأبناء عن الأجداد:

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (١١٥٥) قال: أَخْبَرَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، نا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الْمُنَادِي، نا جَدِّي.

المطلب الثالث: بيان الموالي من الرواة

تعد معرفة الموالي من الرواة من الفنون الهامة في علم الحديث، قال ابن الصلاح: "وأهم ذلك معرفة الموالي المنسوبين إلى القبائل بوصف الإطلاق، فإن الظاهر في المنسوب إلى قبيلة – كما إذا قيل: "فلان القرشي" أنه منهم صليبة، فإذا بيان من قيل فيه: "قرشي" من أجل كونه مولى لهم مهم"[١]. وقد صَنَّفَ فِي ذَلِكَ أَبُو عُمَرَ الْكِنْدِيُّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمِصْرِيِّينَ[٢]، والفائدة المرجوة من معرفة هذا العلم الدقيق، هو التمييز بين المولى الأصلي وبين المولى النسبي، وهذا أمر دقيق لا يعرفه إلا الجهابذة من العلماء.

إن المتتبع لكتاب الإمام ابن عبد البر يجد أنه كان يهتم ببيان هذا الفن العزيز من ذكر الموالي، ولكنه كان ينص على ذلك في سياقه للحديث، وهذا ظاهر جلي واضح في عشرات المواضع من كتابه، وسأذكر بعض المواضع من باب المثال:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (١١٥) قال ابن عبد البر: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، نا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ، نا يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ، نا الْحَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ، نا هِلَالُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَنَفِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ مَوْلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وما ورد في حديث رقم (١٥٥١) قال ابن عبد البر: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ جَعْفَرٍ الزَّيَّاتُ، ثنا يُوسُفُ بْنُ يَزِيدَ، ثنا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، ثنا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ مُقْبِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مِهْرَانَ، مَوْلًى لِأَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ[٣].

فهنا نجد أن الإمام ابن عبد البر كان يذكر ويبين من الرواة كان من الموالي وينص على ذلك في سياقه سرده للحديث، وهذا دليل على اهتمامه بمثل هذا الفن العظيم.

---

[١] مقدمة ابن الصلاح (ص: ٤٠٠).

[٢] تدريب الراوي (٩١٠/٢).

[٣] للمزيد، انظر: كتاب الجامع لابن عبد البر (٨٨٢/٢، ١٠٨٧، ١١٥٨، ١١٦٦).

المبحث الرابع: الصناعة الحديثية في التعليق على الأسانيد

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعليقات الإمام ابن عبد البر على الأسانيد.

المطلب الثاني: التعليقات المنقولة عن شيوخه ومن فوقهم على الأسانيد.

المطلب الأول: تعليقات الإمام ابن عبد البر على الأسانيد

بعد الاستقراء التام لكتاب الجامع للإمام ابن عبد البر، وقفت في كثير من المواضع التي كان يعلق فيها الإمام ابن عبد البر على الأسانيد، وتظهر صنعته الحديثية في هذا الجانب وتعليقاته العلمية، التي تثبت رسوخ قدمه في هذا العلم المبارك، وسأبين هنا بالأمثلة العملية تعليقاته المتنوعة في هذا الكتاب.

أولاً: بيان الراوي المبهم:

والمبهم: هو معرفة من أبهم ذكره في المتن أو الإسناد، من الرجال أو النساء، وقد صنف فيه جماعة من أهل العلم كالحافظ عبد الغني المصري، والخطيب البغدادي، وأبي القاسم بن بشكوال وغيرهم من العلماء الأجلاء[١].

ويعرف هذا الإبهام بوروده مسمى في بعض الروايات وذلك واضح، وبتنصيص أهل السير على كثير منهم، وربما استدلوا بورود حديث آخر أسند لذلك فيه لمعين ما أسند لذلك الراوي المبهم في ذلك[٢].

ولقد كان الإمام ابن عبد البر يهتم ببيان هذا الإبهام الذي يقع في أسانيده، وكان في بعض المواضع يذكر السند وفيه إبهام، دون أن يبين الراوي المبهم في ذلك.

أولاً: المواضع التي بين فيها ابن عبد البر الراوي المبهم:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (١) قال: قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سُفْيَانَ، أَنَّ قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغَ، حَدَّثَهُمْ قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ نا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ عَلِمَهُ فَكَتَمَهُ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ لِجَامٌ مِنْ نَارٍ**"[٣]، ثم قال بعده: "الرَّجُلُ الَّذِي يَرْوِيهِ عَنْ عَطَاءٍ يَقُولُونَ: إِنَّهُ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، وَلَيْسَ عِنْدِي كَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَالْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ مَشْهُورٌ أَيْضًا بِالتَّدْلِيسِ عِنْدَهُمْ[٤].

---

[١] تدريب الراوي، السيوطي (٨٥٣/٢).

[٢] المصدر السابق (٨٥٤/٢).

[٣] أخرجه أبو داود في سننه (٣/ ٣٢١) ح (٣٦٥٨)، والترمذي في سننه (٥/ ٢٩) ح (٢٦٤٩)، وابن ماجه في سننه (١/ ٩٦) ح (٢٦١) جميعهم من طريق علي بن الحكم عن عطاء عن أبي هريرة. **والحديث إسناده حسن**. قال الترمذي: "حديث حسن".

[٤] حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي أبو أرطاة الكوفي القاضي، ت ١٤٥هـ، انظر: تهذيب الكمال (٢١٧/٢)، وتقريب التهذيب (ص:١٥٢رقم١١١٩)، وعده ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب التدليس (طبقات المدلسين ص: ٤٩).

والصواب: أن عبد الوارث خالف جميع الروايات الصحيحة، فقد جعل بين علي بن الحكم وعطاء رجلًا ولم يسمه، والصحيح أن هذا الحديث من رواية علي بن الحكم عن عطاء دون ذكر ذلك الرجل. قال العقيلي: "وَالصَّوَابُ: مَا رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ عُمَارَةَ وَالصَّعَقُ بْنُ حَزْنٍ وَمَنْ تَابَعَهُمْ"[١]. وقال الدارقطني: "وكذلك رواه حماد بن سلمة، عن علي بن الحكم، عن عطاء، وهو المحفوظ"[٢]. وممن أعله برواية عبد الوارث وإدخاله رجلًا بين علي وعطاء أبو الحسن القطان، فقال: "وَقد قيل: أَنه حجاج بن أَرْطَاة"[٣]، فتعقبه الإمام العراقي فقال: "قد صح عن علي بن الحكم، أنه قال في هذا الحديث: "حدثنا عطاء"، وهي رواية ابن ماجه فاتصل إسناده"[٤]. وقال ابن حجر: "خالف عبد الوارث بن سعيد حماد بن سلمة فأدخل بين عطاء وعلي رجلًا لم يُسم"[٥].

وقد أورد الإمام ابن عبد البر بعده الرواية المحفوظة، وهي رواية حماد بن سلمة، فقال: وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَطَاءٍ، لَمْ يَقُلْ: عَنْ رَجُلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ نا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ نا أَبُو دَاوُدَ نا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **"مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللَّهُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"**.

ثانياً: المواضع التي لم يبين فيها ابن عبد البر الراوي المبهم:

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (١٠٢٩) قال ابن عبد البر: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نا قَاسِمٌ، نا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نا هَوْذَةُ بْنُ خَلِيفَةَ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ الْأَعْرَابِيُّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَابِرٍ الْهَجَرِيِّ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **"تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ وَعَلِّمُوهُ النَّاسَ، وَتَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ؛ فَإِنِّي امْرُؤٌ مَقْبُوضٌ، وَإِنَّ الْعِلْمَ سَيُقْبَضُ وَتَظْهَرُ الْفِتَنُ، حَتَّى يَخْتَلِفَ الِاثْنَانِ فِي الْفَرِيضَةِ، لَا يَجِدَانِ أَحَدًا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا"**[٦].

---

[١] الضعفاء، للعقيلي (١/ ٢٥٧).

[٢] العلل، للدارقطني (١٠/ ٦٨).

[٣] بيان الوهم والإيهام، ابن القطان (٢/ ٤٢٥).

[٤] شرح الإحياء (ص: ١٦٥).

[٥] تحفة الأشراف، المزي (٢٦٥/١٠).

[٦] أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (٣١٨/١) ح (٤٠٣)، والدارمي في سننه (٢٩٨/١) ح (٢٢٧)، والنسائي في السنن الكبرى (٩٧/٦) ح (٦٢٧١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٤٣/٦) ح (١٢١٧٣) جميعهم من طريق عوف به. **والحديث إسناده ضعيف جداً**، فيه علة الاضطراب، انظر: فتح الباري (٥/١٢)، وفيض القدير (٢٥٤/٣)، وفيه انقطاع بين عوف وسليمان، ومن ذكر بينهما لا يُعرف، انظر:

فذكر ابن عبد البر في هذا الموضع الرواية عن رجل، ولم يبين ولم يسم هذا الرجل[١].

ثانياً: بيان تفرد الراوي الضعيف في الحديث:

ويقصد بتفرد الراوي الضعيف في الحديث، "بالحديث المنكر"، وهذا ما نص عليه غير واحد من أهل العلم، قال ابن الصلاح وهو يتحدث عن الحديث المنكر: "وهو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده"[٢]. وقال ابن جماعة: "مَا تفرد بِهِ من لَيْسَ ثِقَة وَلَا ضابطا فَهُوَ المنكر"[٣].

ومن صنعة الإمام ابن عبد البر الحديثية أنه كان يعلق على الأحاديث التي تفرد بها الراوي الضعيف، وينص على ضعفه، لكنه لم يبين أن هذا الحديث منكر أو ما شابه ذلك، إنما كان يكتفي بتضعيف الحديث وبيان ضعف الراوي وتفرده بالرواية وهذا ما سأبينه في الأمثلة التالية ذكرها:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٩٣) قال: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نا ابْنُ السَّكَنِ، نا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ زَكَرِيَّا الْمُحَارِبِيُّ ثنا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، ثنا عُمَرُ بْنُ بُزَيْعٍ أَبُو سَعِيدٍ الطَّيَالِسِيُّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَبِي الْحَجَّاجِ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**مَنْ أَدَّى الْفَرِيضَةَ وَعَلَّمَ النَّاسَ الْخَيْرَ، كَانَ فَضْلُهُ عَلَى الْمُجَاهِدِ الْعَابِدِ، كَفَضْلِي عَلَى أَدْنَاكُمْ رَجُلًا، وَمَنْ بَلَغَهُ عَنِ اللَّهِ فَضْلٌ فَأَخَذَ بِذَلِكَ الْفَضْلِ الَّذِي بَلَغَهُ أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا بَلَغَهُ وَإِنْ كَانَ الَّذِي حَدَّثَهُ كَاذِبًا**". قَالَ ابن عبد البر: "هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ أَبَا مَعْمَرٍ عَبَّادَ بْنَ عَبْدِ الصَّمَدِ، انْفَرَدَ بِهِ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ بِجَمَاعَتِهِمْ يَتَسَاهَلُونَ فِي الْفَضَائِلِ فَيَرْوُونَهَا عَنْ كُلِّ وَإِنَّمَا يَتَشَدَّدُونَ فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ"[٤].

التلخيص الحبير، ابن حجر (١٧١/٣)، ونيل الأوطار، الشوكاني (٦٦/٦)، بينما قال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وله علة عن أبي بكر بن إسحاق، عن بشر بن موسى، عن هوذة بن خليفة، عن عوف"، ووافقه الذهبي. (المستدرك ٣٦٩/٤). وللحديث شاهد من حديث أبي سعيد الخدري، أخرجه الدارقطني في السنن (١٤٤/٥) ح (٤١٠٤) وقال ابن حجر: "أخرجه الدارقطني، وهو ضعيف" فتح الباري (٥/١٢)، وضعفه الألباني مشكاة المصابيح (٣١/١).

[١] للمزيد، انظر: كتاب الجامع لابن عبد البر (٦٠٩/١، ٧٥٦، ١١٦٧/٢).

[٢] مقدمة ابن الصلاح (ص: ٨٢).

[٣] المنهل الروي، الكناني (ص: ٥١).

[٤] ذكره السيوطي في اللآلئ المصنوعة (١٩٦/١)، وكذلك الشوكاني في الأحاديث الموضوعة (ص: ٢٨٣) وعزاه كلاهما لابن عبد البر بإسناده، وقد انفرد بروايته. **والحديث إسناده ضعيف.** فيه أبو معمر، قال البخاري: "منكر الحديث"، التاريخ الكبير (٤١/٦)، وقال أبو حاتم الرازي: "ضعيف الحديث جدًا، منكر الحديث، لا أعرف له حديثًا صحيحًا"، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨٢/٦)، وقال العقيلي: "عَبَّادُ بْنُ عَبْدِ

فيظهر هنا أن الإمام ابن عبد البر قد حكم على هذا الحديث بالضعف؛ وذكر سبب الضعف، وهو تفرد راوٍ متروك الحديث بإسناده، وقد تبين لنا من خلال الدراسة أن هذا الراوي مجمع على تركه، فلا يصح هذا الحديث من أي وجه من الوجوه، كما حكم عليه بالوضع الإمام الشوكاني فقال: "والقلب يشهد بوضع ما ورد في هذا المعنى وبطلانه"[١].

وما ورد في حديث رقم (١٠٧٩) قال: وَذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ مِقْسَمٍ الْبُرّيّ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**إِنَّ مِنَ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمًا لَمْ يَنْفَعْهُ اللَّهُ بِعِلْمِهِ**". حَدَّثَنَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، نا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، نا سُحْنُونُ، نا ابْنُ وَهْبٍ، فَذَكَرَهُ. وَهُوَ حَدِيثٌ انْفَرَدَ بِهِ عُثْمَانُ الْبُرّيُّ، لَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرُهُ وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ مُعْتَزِلِيُّ الْمَذْهَبِ فِيمَا ذَكَرُوا لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ[٢].

فيظهر هنا أن الإمام ابن عبد البر قد حكم على هذا الحديث أنه مما انفرد به عثمان ابن مقسم وهو ضعيف الحديث، وقد وافق قوله قول جماعة من أهل العلم، فقال الطبراني: "لَمْ يَرْوِهِ عَنِ الْمَقْبُرِيّ إِلَّا عُثْمَانُ الْبُرّيُّ"[٣].

وقال ابن عساكر: "وَالْحَدِيثُ غَرِيبٌ، وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ الْجَزَرِيُّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مِقْسَمٍ فَزَادَ فِي إِسْنَادِهِ أبا سعيد كيسان المقبري"[٤].

فيتبين من خلال التتبع والإستقراء أن من صنعة الإمام ابن عبد البر أن تفرد الراوي الضعيف بالرواية دليلٌ على الضعف والنكارة وإن لم يصرح بذلك.

الصَّمَدِ أَبُو مَعْمَرٍ عَنْ أَنَسٍ، أَحَادِيثُهُ مَنَاكِيرُ لَا يُعْرَفُ أَكْثَرُهَا إِلَّا بِهِ"، الضعفاء الكبير (١٣٨/٣)، **قلت**: مجمع على ترك حديثه.

[١] الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني (ص:٢٨٣).

[٢] أخرجه الآجري في أخلاق العلماء (ص: ٨٦)، وابن عدي في الكامل (٣/ ٤٧٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٢٧٣)، والخطيب في الكفاية (ص: ٦)، جميعهم من طريق عثمان بن مقسم البري، **والحديث إسناده ضعيف**؛ لأن فيه عثمان بن مقسم البري، أبو سلمة الكندي البصري، وقد انفرد به وهو ضعيف لا يحتج به، ضعَّفه ابن معين، وأحمد، وأبو حاتم، كما في الجرح والتعديل (١٦٨/٦)، والبخاري في التاريخ الكبير (٢٥٢/٦)، والنسائي في الضعفاء والمتروكون (ص:٧٥)، والدارقطني في سؤالات الحاكم (ص:١٦٩)، وذكره ابن حبان في المجروحين (١٠١/٢)، وقال: "كان ممن يروي المقلوبات عن الأثبات"، وقال ابن عدي: "وعامة حديثه مما، لا يُتابع عليه إسنادًا أو متنًا، وهو ممن يغلط الكثير، ونسبه قومٌ إلى الصدق، وضعفوه للغلط الكثير الذي كان يغلط، إلا أنه في الجملة ضعيف، ومع ضعفه يُكتب حديثه"، الكامل في ضعفاء الرجال (٢٦٩/٦)، وقال الذهبي: "أحد الائمة الأعلام على ضعف في حديثه"، ميزان الاعتدال (٥٦/٣).

[٣] المعجم الصغير للطبراني (١/ ٣٠٥).

[٤] ذم من لا يعمل بعمله، ابن عساكر (ص: ٣٣).

ثالثاً: بيان معرفته بالرواة وأحوالهم:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (١٢٩) قال: وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**بَيْنَ الْعَالِمِ وَالْعَابِدِ مِائَةُ دَرَجَةٍ، بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ حَضْرُ الْجَوَادِ الْمُضْمَرِ سَبْعِينَ سَنَةً**". قال ابن عبد البر: "وَمَنْ دُونِ ابْنِ عَوْنٍ لَا يُحْتَجُّ بِهِ"[١].

وهذا تصريح من الإمام ابن عبد البر على ضعف الحديث، وأن كل من روى هذا الحديث عن ابن عون فإنه لا يحتج به، وهذا تبين واضحاً جلياً بعد دراسة الحديث ووافق قول ابن عبد البر أقوال العلماء الآخرين.

وما ورد في حديث رقم (٥٢٦) قال ابن عبد البر: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ الْقُرَشِيَّ أَخْبَرَهُمْ، نا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي حَسَّانَ الْأَنْمَاطِيُّ، نا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، نا عَبْدُ الْحَمِيدِ، نا الْأَوْزَاعِيُّ، نا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، يُخْبِرُ أَنَّ رَجُلًا أَصَابَهُ جُرْحٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ أَصَابَهُ احْتِلَامٌ فَأُمِرَ بِالِاغْتِسَالِ فَقُرَّ فَمَاتَ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: "**قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَلَمْ يَكُنْ شِفَاءُ الْعِيِّ**[٢] **السُّؤَالَ؟**. هَكَذَا رَوَاهُ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ أَبِي الْعِشْرِينَ[٣]، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ سَوَاءً، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ أَثْبَتُ مِنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ وَزَادَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ عَطَاءٌ: بَلَغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**لَوِ اغْتَسَلَ وَتَرَكَ مَوْضِعَ الْجِرَاحِ**"[٤].

---

[١] رواه ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (ص٧١ح٢٠٩)، من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة، وذكره الديلمي في مسند الفردوس (٢/ ٢٦)، عن أبي هريرة. **والحديث إسناده ضعيف.** ضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة وقال: ضعيف جداً (١٦٢/٥)، وله شاهد من حديث ابن عمر، أخرجه الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٩٥/٣) ح (٢١٤٣)، وضعفه العراقي في المغني عن حمل الأسفار (ص: ١٤).

[٢] العي هو: الجهل. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٣٤/٣).

[٣] عبد الحميد هو بن حبيب بن أبي العشرين الدمشقي. وثقه أحمد في العلل ومعرفة الرجال (٣٦٣/٢)، وقال ابن معين: "ليس به بأس"، سؤالات ابن الجنيد (ص:٣٠٦)، وقال العجلي: "لا بأس به"، الثقات (ص:٢٨٦)، وذكره ابن حبان في الثقات (٤٠٠/٨)، وقال: "ربما أخطأ"، وقال البخاري: "ربما يخالف في حديثه"، التاريخ الكبير (٤٥/٦)، وقال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ"، تقريب التهذيب (ص:٣٣٣).

[٤] أخرجه أبو داود في سننه (٩٣/١) ح (٣٣٧)، والدارمي في سننه (٥٨٥/١) ح (٧٧٩) كلاهما من طريق الأوزاعي به، وابن ماجه في سننه (١٨٩/١) ح (٥٧٢) من طريق عبد الحميد ابن أبي العشرين به. **والحديث إسناده حسن.** وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي. انظر: المستدرك على الصحيحين (٢٧٠/١)، وقال الألباني: حسن لغيره مشكاة المصابيح (١٦٥/١).

فيظهر هنا أن الإمام ابن عبد البر رجح رواية عبد الرزاق على رواية ابن أبي العشرين؛ لأن عبد الرزاق أثبت في الراوية من أبي العشرين، وهذا ما بينته من خلال دراسة حال الراوي، وهذا ما يدلل على صناعة الإمام ابن عبد البر في معرفته بأحوال الرواة.

وما ورد في حديث رقم (٢٠٤) قال: أَخْبَرَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، ثنا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ بَكْرٍ، ثنا عَلِيُّ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ سُوَيْدٍ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْفِ بْنِ سُفْيَانَ الطَّائِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَثِيرِ بْنِ دِينَارٍ، ثنا بَقِيَّةُ، عَنِ الْمُعَلَّى، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**مَنْ حَمَلَ مِنْ أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقِيهًا عَالِمًا**". قَالَ أَبُو عُمَرَ: عَلِيُّ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ سُوَيْدٍ يَنْسِبُونَهُ إِلَى الْكَذِبِ وَوَضْعِ الْحَدِيثِ، وَإِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ كُلُّهُ ضَعِيفٌ[١].

فهذا الحديث ذكره ابن عبد البر في كتابه وحكم عليه بالضعف، وقد بين سبب الضعف؛ لأنه من رواية علي بن يعقوب وهو راوٍ ينسب إلى الكذب، وقد ذكر هذا الحديث ابن الجوزي في كتاب العلل المتناهية، وقال: "روي بإسناد مظلم"[٢]. وقال البيهقي: "هَذَا مَتْنٌ مَشْهُورٌ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ، وَلَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ"[٣]. وقال النووي: "واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه"[٤]. وقال ابن حجر: "رواه الحسن ابن سفيان في "مسنده" وفي "أربعينه" من حديث ابن عباس، وروي من رواية ثلاثة عشر من الصحابة، أخرجها ابن الجوزي في "العلل المتناهية" وبيَّن ضعفها كلَّها، وأفرد ابن المنذر الكلام عليه في جزء مفرد، وقد لخَّصت القول فيه في "المجلس السادس عشر" من الإملاء، ثم جمعتُ طرقه في جزء، ليس فيها طريق تسلم من علة قادحة"[٥].

فنجد هنا أن حكم ابن عبد البر بالضعف على الحديث جاء موافقًا لأقوال النقاد، ولم نجد من صحح هذا الحديث.

---

[١] أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (٢٤٨/١)، وأورده ابن الجوزي في العلل المتناهية (١١٨/١) ح (١٨٣)، **والحديث إسناده ضعيف جداً**، فيه علي بن يعقوب بن سويد الرباب الوراق المصري. قال ابن يونس: "كذاب يضع الحديث"، تاريخ ابن يونس (٣٦٠/١)، وعدَّه ابن الجوزي في الضعفاء ونقل عن أبي الوليد القاضي قوله: "كان يضع الحديث"، الضعفاء والمتروكون (٢٠١/٢).

[٢] العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (١١٨/١).

[٣] شعب الإيمان، البيهقي (٢٤٠/٣).

[٤] مقدمة الأربعين النووية، النووي (ص: ٣٨).

[٥] التلخيص الحبير، ابن حجر (٢٠٧/٣).

رابعاً: يضعف الأحاديث لعلة في إسناده:

مثاله: ما ورد في بَاب قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ**". قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا حَدِيثٌ يُرْوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ كُلُّهَا مَعْلُولَةٌ لَا حُجَّةَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ مِنْ جِهَةِ الْإِسْنَادِ. ثم قال في حديث رقم (٢٧): وَذَكَرَ أَبُو عَرُوبَةَ الْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي مَعْشَرٍ الْحَرَّانِيُّ، ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ سَلَمَةَ الْخَبَائِرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، نا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ**"[١].

قال ابن عبد البر: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَرْوِهِ عَنْ بَقِيَّةَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ إِلَّا الْخَبَائِرِيُّ وَهُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْخَبَائِرِيُّ الْحِمْصِيُّ ابْنُ أَخِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْخَبَائِرِيُّ وَلَيْسَ سُلَيْمَانُ هَذَا عِنْدَهُمْ بِالْقَوِيِّ وَأَكْثَرُ الرُّوَاةِ عَنْ بَقِيَّةَ يَرْوُونَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ بَقِيَّةَ، عَنْ حَفْصِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ شِنْظِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ، وَيَرْوُونَهُ عَنْ بَقِيَّةَ أَيْضًا، عَنْ أَبِي عَبْدِ السَّلَامِ الْوُحَاظِيِّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَلَا يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ سَلَمَةَ الْخَبَائِرِيِّ، عَنْ بَقِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ، عَلَى أَنَّ سُلَيْمَانَ الْخَبَائِرِيَّ قَدْ جَمَعَ هَذِهِ الْأَسَانِيدَ كُلَّهَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ بَقِيَّةَ".

فيلاحظ أن هذا الحديث له طرق متعددة، ذكر بعضها الإمام ابن عبد البر ولم يذكر بعضها الآخر، والظاهر من كلامه أن جميع هذه الروايات لا تسلم من علة قادحة[٢].

ومما يؤكد صحة كلام ابن عبد البر في هذا الحديث، أقوال بعض العلماء الذين حكموا عليه، فقال البزار: "وهذا الحديث إنما رواه عن كثير: حفص بن سليمان وحفص لين الحديث جدا وكل ما يروى عن أنس في طلب العلم فريضة فأسانيدها لينة كلها وإنما ذكرنا هذا الحديث لنبين العلة فيه وأنه قد رواه محمد، عن أنس"[٣]. وقال البيهقي: "هذا حديث متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة، لا أعرف له إسناداً يثبت بمثله الحديث والله أعلم"[٤]. وقال ابن القطان: "قَالَ: هَذَا أحسن إِسْنَاد يروي فِي هَذَا عَن أنس. وَرَوَاهُ من طَرِيق حَفْص بن سُلَيْمَان، عَن كثير بن شنظير، عَن مُحَمَّد بن سِيرِين، عَن أنس، عَن النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، مثله. قَالَ: وَحَفْص

---

[١] سبق تخريجه (ص: ٣٤).

[٢] روى هذا الحديث جماعة من الصحابة منهم أنس بن مالك، وعبد الله بن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وعلي، وجابر. وكل هذه الطرق معلولة لا تسلم من اعتراض ولا علة، وللمزيد، انظر: مجمع الزوائد (١١٩/١)، ففيه تفصيل جميل.

[٣] مسند البزار (٢٤٠/١٣).

[٤] المدخل إلى السنن الكبرى (ص: ٢٤١)، شعب الإيمان (١٩٣/٣).

ابن سُلَيْمَان لين الحَدِيث، وكل مَا يرْوى عَن أنس فِي هَذَا، فأسانيده لينَة"[1]، وقال الألباني: "باطل"[2].

وخلاصة القول في هذا الحديث: ما قاله ابن عبد البر أن جميع أوجه هذا الحديث لا تسلم من علة، فيبقى هذا الحديث على ضعفه، وإن كثرت طرقه.

وما ورد في حديث رقم (٧٦٩) قال: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي عُمَرَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عِيسَى حَدَّثَهُ، نا بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ[3]، نا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ[4]: ثنا رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ[5]، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعَمَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيٍّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ**﴾[6]؟ فَقَالَ: شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدَعَا أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ حِينَ أَرَادَ أَنْ يَبْعَثَنِي إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ: "**أَشِيرَا عَلَيَّ فِيمَا آخُذُ مِنَ الْيَمَنِ**" قَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْسَ قَدْ نَهَى اللَّهُ أَنْ يُتَقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ؟ فَكَيْفَ نَقُولُ وَأَنْتَ حَاضِرٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**إِذَا أَمَرْتُكُمَا فَلَمْ تَتَقَدَّمَا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ**"، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنْمٍ لِمُعَاذٍ: فَلِلرَّجُلِ الْعَالِمِ أَنْ يَقُولَ وَمَعَهُ عِدَادُهُ مِنَ النَّاسِ فِي الْأَمْرِ لَا بُدَّ بِهِ؟ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ قَالَ وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ حَتَّى يَكْفِيَهُ أَصْحَابُهُ فَذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ. قَالَ أَبُو عُمَرَ: "وَهَذَا حَدِيثٌ لَا يُحْتَجُّ بِمِثْلِهِ لِضَعْفِ إِسْنَادِهِ، وَلَكِنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ، رِجَالُهُ مَعْرُوفُونَ وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِهِمْ ضَعْفٌ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَدْفَعُهُ الْأُصُولُ، وَقَدْ نَقَلَهُ النَّاسُ وَذَكَرْنَاهُ؛ لِتَقِفَ عَلَى ذَلِكَ وَتَعْرِفَهُ"[7].

يُفهم من كلام الإمام ابن عبد البر أنه؛ يُضعف الحديث من جهة الإسناد وذلك لوجود ثلاثة رواة على الأقل في هذا السند ضعفاء، ولكنه استحسن الحديث كعادته على رغم ضعف

---

[1] بيان الوهم والإيهام، ابن القطان (١٢٤/٥).

[2] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٦٠٠/١).

[3] بكر بن سهل بن إسماعيل بن نافع الدّمياطيّ. نقل الذهبي عن النسائي تضعيفه، المغني في الضعفاء (١١٣/١)، وقال الذهبي: "مقارب الحال"، ميزان الاعتدال (٣٤٦/١)، ونقل ابن حجر عن مسلمة بن قاسم قوله: "تكلم الناس فيه ووضعوه"، لسان الميزان (٥٢/٢). **قلت:** ضعيف.

[4] نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي. قال ابن حجر: "صدوق يخطئ كثيرًا". تقريب التهذيب (ص: ٥٦٤).

[5] رشدين بن سعد بن مفلح المهري. قال ابن يونس: "كان صالحًا في دينه، فأدركته غفلة الصالحين؛ فخلط في الحديث"، تاريخ ابن يونس (١٧٨/١)، وقال ابن حجر: "ضعيف"، تقريب التهذيب (ص: ٢٠٩).

[6] الحجرات: (١).

[7] تفرد ابن عبد البر بتخريج هذا الحديث في كتابه جامع بيان العلم وفضله (١/ ٤٨٥)، ولم أعثر عليه عند غيره.

إسناده؛ لموافقة هذا الحديث للأصول العامة للشريعة الإسلامية، وقد ذكر ذلك وبين حكم الحديث أنه ضعيف، ولكن معناه حسن مقبول.

وما ورد في حديث رقم (١٣٨٥) قال: وَفِيمَا أَجَازَ لَنَا أَبُو ذَرٍّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ الْهَرَوِيُّ بِخَطِّهِ وَأَذِنَ لِي فِي رِوَايَتِهِ عَنْهُ نا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ الْكِلَابُيُّ بِدِمَشْقَ قَالَ: نا أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخُزَاعِيُّ , نا هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ أَبُو مَرْوَانَ الْقُرَشِيُّ، نا بَقِيَّةُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَرَأَى جَمْعًا مِنَ النَّاسِ عَلَى رَجُلٍ فَقَالَ: "**مَا هَذَا؟**" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَجُلٌ عَلَّامَةٌ قَالَ: "**وَمَا الْعَلَّامَةُ؟**" قَالُوا: أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَنْسَابِ الْعَرَبِ وَأَعْلَمُ النَّاسِ بِعَرَبِيَّةٍ، وَأَعْلَمُ النَّاسِ بِشِعْرٍ، وَأَعْلَمُ النَّاسِ بِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْعَرَبُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**هَذَا عِلْمٌ لَا يَنْفَعُ وَجَهْلٌ لَا يَضُرُّ**". قال أبو عمر: "فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ رَجُلَانِ لَا يُحْتَجُّ بِهِمَا، وَهُمَا: سُلَيْمَانُ، وَبَقِيَّةُ، فَإِنْ صَحَّ كَانَ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ عِلْمٌ لَا يَنْفَعُ مَعَ الْجَهْلِ بِالْآيَةِ الْمُحْكَمَةِ وَالسُّنَّةِ الْقَائِمَةِ وَالْفَرِيضَةِ الْعَادِلَةِ، أَوْ لَا يَنْفَعُ فِي وَجْهٍ مَا، وَلِذَلِكَ لَا يَضُرُّ جَهْلُهُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى وَشِبْهِهِ، وَقَدْ يَنْفَعُ وَيَضُرُّ فِي بَعْضِ الْمَعَانِي؛ لِأَنَّ الْعَرَبِيَّةَ وَالنَّسَبَ عُنْصُرَا عِلْمِ الْأَدَبِ"[1].

بعد دراسة كلا الرجلين اللذين قال عنهما ابن عبد البر: لا يحتج بهما، تبين أن سليمان ضعيف لا يحتج بروايته؛ لأنه ضعيف الرواية، ولم أجد أحدًا من العلماء ذكر فيه تعديلًا. وأما بقية فأمره فيه خلاف، فمن العلماء من وثقه، ومنهم من ضعفه، والصحيح في حاله أنه: إذا حدث عن الثقات وصرح بالتحديث فهو ثقة، وأما إذا حدث عن الضعفاء والمتروكين، أو إذا عنن في روايته فلا يحتج بحديثه. ولكن الإمام ابن عبد البر ضعفه دون أن يبين سبب الضعف ولا أن يفصل في أمره، وحاصل الأمر: أن الحديث ضعيف.

---

[1] انفرد ابن عبد البر بتخريجه في كتابه، ولم أعثر عليه عند غيره. **والحديث إسناده ضعيف؛** فيه ضعيفان، الأول: سليمان بن محمد بن إسماعيل بن محمد أبو أيوب الخزاعي. نقل ابن عساكر عن أبي أحمد الحاكم قوله: "فيه نظر"، تاريخ دمشق (٣٦١/٢٢)، وكذا قال ابن مندة في فتح الباب في الكنى والألقاب (ص: ٨٨). والثاني: بَقِيْة بِنْ الوَلِيْد بِنْ صَائِد بِنْ كَعْب بِنْ حَرِيْز أَبو يَحْمُد الحِمْيَرِي. انظر: تهذيب الكمال (١٩٦/٤_١٩٩)، قال ابن حجر: "صدوق كثير التدليس عن الضعفاء"، تقريب التهذيب (ص: ١٢٦). وعدَّه في المرتبة الرابعة من مراتب التدليس ولم يصرح بالتحديث، في طبقات المدلسين (ص: ٩٤). وضعف الحديثَ ابنُ حجر في فتح الباري (٥٢٧/٦).

وقد وافق قول ابن حجر قول ابن عبد البر في تضعيف هذا الحديث فقال ابن حجر: "وهذا الباطل لا يحتمله بقية وإن كان مدلسًا، فإن توبع سليمان عليه، احتُمل أن يكون بقية دلَّسه على ابن جريج، وما عرفت سليمان بعد"[١].

خامساً: يضعف الحديث لجهالة أحد الرواة:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (١٠٤٧) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ وَأَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ قَالَا: نا قَاسِمُ نا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ، نا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ عَبْدِ الْغَفَّارِ بْنِ أَبِي خُلَيْدَةَ الْبَصْرِيِّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: "إِنَّ الْقَرْنَ الْأَوَّلَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى مِنْهَاجِ مَنْ لَا يُتَّهَمُ، وَالْقَرْنَ الثَّانِيَ تَظْهَرُ فِيهِمُ الْحَيْفُ وَالْأَثَرَةُ، وَالْقَرْنَ الثَّالِثَ يَظْهَرُ فِيهِمُ الْفَسَادُ وَسَفْكُ الدِّمَاءِ وَالْقَرْنَ الرَّابِعَ يَنْتَقِلُونَ عَنْ دِينِهِمْ حَتَّى يَكُونَ أَعَزَّ كُلِّ قَبِيلَةٍ فَاسِقُهُمْ وَمُنَافِقُهُمْ وَأَذَلَّهُ عَالِمُهُمْ". قال ابن عبد البر: وَهَذَا أَيْضًا لَيْسَ بِالْقَوِيِّ[٢].

يلاحظ من صنعة الإمام ابن عبد البر في هذا الأثر أنه ضعفه وقال فيه: ليس بالقوي؛ لأن فيه رواة مجاهيل، منهم ذلك الرجل الذي لم يسمه، وهو الذي وقع بين عبد الغفار ونعيم، بالإضافة إلى أن عبد الغفار البصري لم أقف له على ترجمة. فتبين ذلك أن الإمام ابن عبد البر يضعف الحديث لجهالة الرواة.

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (١٧٦٠) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: نا عَبْدُ بْنُ أَحْمَدَ، ثنا عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ، ثنا الْقَاضِي أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوْحٍ، ثنا سَلَّامُ بْنُ سُلَيْمٍ، ثنا الْحَارِثُ بْنُ غُصَيْنٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ**". قَالَ أَبُو عُمَرَ: "هَذَا إِسْنَادٌ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ الْحَارِثَ بْنَ غُصَيْنٍ مَجْهُولٌ"[٣].

تبين هنا أن الإمام ابن عبد البر ضَعّفَ هذا الإسناد لوجود أحد الرواة المجهولين، وقد وافق هذا القول رأي جماعة من النقاد من أهل العلم، فقال الإمام أحمد: "لا يصح هذا الحديث"[٤]، وقال الحافظ أحمد بن عمرو البزار: "وَهَذَا الْكَلَام لم يَصح عَن النَّبِي صَلَّى الله عَلَيْهِ

---

[١] لسان الميزان، ابن حجر (٣/ ١٠٤).

[٢] لم أقف على تخريج لهذا الأثر.

[٣] أخرجه البيهقي في المدخل (ص: ١٦٣) ح (١٥٣)، **والحديث إسناده ضعيف،** فيه الحارث بْن غصين أَبُو وهب الثقفي. سكت عنه البخاري في التاريخ الكبير (٢٧٨/٢)، وذكره ابن حبان في الثقات (١٨١/٨). وعقب عليه البيهقي بقوله: "هذا حديث متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة، لم يثبت في هذا إسناد، والله أعلم".

[٤] المنتخب من علل الخلال (ص: ١٤٣).

وَسلم"[١]. وقال ابن حزم: "باطل مكذوب من توليد أهل الفسق لوجوه ضرورية"[٢]، وقال ابن الملقن: "جميع طرقه ضعيفة"[٣]، وقال الشوكاني: "وصرح أئمة الجرح والتعديل بأنه لا يصح منها شيء، وأن هذا الحديث لم يثبت عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وقد تكلم عليه الحفاظ بما يشفي ويكفي، فمن رام البحث عن طرقه وعن تضعيفها، فهو ممكن بالنظر في كتاب من كتب هذا الشأن، وبالجملة فالحديث لا تقوم به حجة به"[٤]، وقال الألباني: "موضوع"[٥].

وخلاصة القول في هذا الحديث: إنه حديث ضعيف جداً لا تقوم به حجة، وهذا ما أثبته الإمام ابن عبد البر موافقاً لأقوال العلماء والنقاد، وقد بين ابن عبد البر سبب تضعيفه لهذا الحديث وهو جهالة أحد الرواة الذين رووا هذا الحديث وهو الحارث بن غصين.

سادسًا: يبين صحة الحديث:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (١٩٢٨) قال: وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **"كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ"**. وَهُوَ حَدِيثٌ ثَابِتٌ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٦].

ومما يؤكد كلام ابن عبد البر في تصحيح الحديث، رواية الإمام مسلم لهذا الحديث في مقدمة صحيحه، إضافة إلى تصحيح جماعة من أهل العلم لهذا الحديث[٧].

---

[١] البدر المنير، ابن الملقن (٩/ ٥٨٧).

[٢] الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي (٥/ ٦٤).

[٣] البدر المنير، ابن الملقن (٥/٥٨٧).

[٤] الفتح الرباني، الشوكاني (٥/ ٢١٧٩).

[٥] سلسلة الأحاديث الضعيفة، الألباني (١/ ١٤٤).

[٦] أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/١٠)، وأبو داود في سننه (٤/٢٩٨) ح (٤٩٩٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/٢٣٧) ح (٢٥٦١٧)، جميعهم من طريق شعبة به.

[٧] انظر: السلسلة الصحيحة، للألباني (٥/٣٨).

المطلب الثاني: تعليقات منقولة عن علماء آخرين على الأسانيد

إن مما اعتاد عليه العلماء قديماً وحديثاً أنهم كانوا يفيدون من بعضهم بعضاً، وكان عندهم ما يعرف بالمذاكرة الحديثية، إضافة إلى أنهم يتعمدون نقل أقوال العلماء الآخرين في الرواة جرحاً أو تعديلاً، وإن أمانتهم العلمية تحتم عليهم ضرورة العزو في الأقوال للعلماء، فذلك من البركة والزيادة قال سفيان الثوري: " إِنَّ نِسْبَةَ الْفَائِدَةِ إِلَى مُفِيدِهَا مِنْ الصِّدْقِ فِي الْعِلْمِ وَشُكْرِهِ، وَإِنَّ السُّكُوتَ عَنْ ذَلِكَ مِنْ الْكَذِبِ فِي الْعِلْمِ وَكُفْرِهِ"[1].

ومما كان يؤكده ابن عبد البر ضرورة نسبة الأقوال إلى قائلها فقال: " إِنَّ مِنْ بَرَكَةِ الْعِلْمِ أَنْ تُضِيفَ الشَّيْءَ إِلَى قَائِلِهِ"[2].

فلذلك فإن الإمام ابن عبد البر كان مهتماً بنقل أقوال العلماء في كتابه وكان ينسب الأقوال كاملة كما رويت إلا أنه كان يتصرف في بعضها على حسب ما يتطلبه الأمر، وسأورد في هذا الباب بعضاً من نقولاته لأقوال العلماء.

أولاً: ينقل عن العلماء دون تسميتهم:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (١٦٧٣) قال: حَدَّثَنَاهُ عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، ثنا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثنا عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ شَرِيكٍ، ثنا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ قَالَ: نا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ حُرَيْزِ بْنِ عُثْمَانَ الرَّحَبِيِّ قَالَ: نا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى بِضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً أَعْظَمُهَا عَلَى أُمَّتِي فِتْنَةً، قَوْمٌ يَقِيسُونَ الدِّينَ بِرَأْيِهِمْ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ، وَيُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى**". قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ حَدِيثٌ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ حَمَلُوا فِيهِ عَلَى نُعَيْمِ ابْنِ حَمَّادٍ[3].

---

[1] مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٤/١).

[2] جامع بيان العلم وفضله (٩٢٢/٢).

[3] أخرجه البزار في مسنده (١٨٦/٧) ح (٢٧٥٥)، والطبراني في معجمه الكبير (٥٠/١٨) ح (٩٠)، وفي مسند الشاميين (١٤٣/٢) ح (١٠٧٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥١/٦٢)، وابن عدي في الكامل (٤٩٧/٤)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٤٥٠/١)، والبيهقي في المدخل (ص: ١٨٦) ح (٢٠٥)، والحاكم في المستدرك (٦٣١/٣) ح (٦٣٢٥)، وجميع هذه الطرق مدارها على نعيم بن حماد. **والحديث إسناده ضعيف**، عقب عليه البزار بقوله: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا حَدَّثَ بِهِ إِلَّا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، وَلَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ". بينما صححه الحاكم في المستدرك (٤٧٧/٤) ح (٨٣٢٥). وهو ما أشار إليه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٩/١).

وقد وافق قول ابن عبد البر قول جماعة من أهل العلم في تضعيفهم وردهم لهذا الحديث، قال البيهقي: "تَفَرَّدَ بِهِ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، وَسَرَقَهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الضُّعَفَاءِ، وَهُوَ مُنْكَرٌ، وَفِي غَيْرِهِ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّحَاحِ الْوَارِدَةِ فِي مَعْنَاهُ كِفَايَةٌ"[١]. وقال ابن عدي: "وهذا إنما يعرف بنعيم بن حماد، ورواه عن عيسى بن يونس؛ فتكلم الناس فيه مجراه، ثم رواه رجل من أهل خراسان، يقال له: الحكم بن المبارك، يكنى: أبا صالح الخواشتي، يقال: إنه لا بأس به، ثم سرقه قومُ ضعفاء ممن يُعرفون بسرقة الحديث، منهم: عبد الوهاب بن الضحاك، والنضر بن طاهر، وثالثهم: سويد الأنباري"[٢]. وقال الخطيب البغدادي: "وبهذا الحديث سقط نعيم بن حماد عند كثير من أهل العلم بالحديث"[٣]. وقال الزركشي: "هذا حديث لا يصح، مداره على نعيم بن حماد"[٤].

فتبين هنا في هذا الحديث أن الإمام ابن عبد البر حكى عن جماعة أهل العلم بالحديث تضعيفهم لهذا الحديث، وأنه وافقهم، دون أن يبين العلة الواضحة من تضعيفه له، غير أنه ذكر أنهم حملوا فيه على نعيم بن حماد، أي: أنه أتى الضعف من قبل نعيم، مع أنه ثقة، إلا أنه سُرق هذا الحديث ونُسب إليه، فأصبح الحديث ضعيفاً بذلك.

ثانياً: بيان أقوال العلماء في الرواة:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٩١) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نا أَبُو سُفْيَانَ السُّرُوجِيُّ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ مُطَرِّفِ ابْنُ عَمِّ وَكِيعٍ ثنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعُذْرِيُّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**خَيْرُ دِينِكُمْ أَيْسَرُهُ، وَخَيْرُ الْعِبَادَةِ الْفِقْهُ**"[٥]. قَالَ أَبُو سُفْيَانَ[١]: "وَيُكْرَهُ الْحَدِيثُ عَنِ الْعُذْرِيِّ".

---

[١] المدخل إلى السنن الكبرى (ص: ١٨٨).

[٢] الكامل في ضعفاء الرجال (٤٩٨/٤).

[٣] تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (٣١٢/١٣)

[٤] المعتبر، الزركشي (ص: ٢٢٧).

[٥] أخرجه الخطيب البغدادي في المتفقه (١٧/١) من رواية أبي عبد الله العذري به. وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير (٢٢٣/٢) ح (١٠٦٦)، من طريق قتادة عن أنس، دون الشطر الثاني من الحديث. وقال: "لَمْ يَرْوِهِ عَنْ قَتَادَةَ إِلَّا سَلَّامٌ تَفَرَّدَ بِهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَزِيدَ". وله شاهد من طريق أبي قتادة عن الأعرابي، أخرجه أحمد في مسنده (٢٨٤/٢٥) ح (١٥٩٣٦)، دون الشطر الثاني من الحديث. **والحديث إسناده ضعيف،** ضعفه العراقي في المغني عن حمل الأسفار (ص: ١٣)، والألباني في ضعيف الجامع الصغير (ص: ٦٦٥٤).

فهنا نقل ابن عبد البر كلامًا لأبي سفيان السروجي وهو أحد رواة الإسناد: أنه يكره الحديث عن العذري، وهو عبد الرحمن بن يحيى العذري[٢]، وهي إشارة إلى ضعفه.

وجاء كلام أبي سفيان السروجي موافقًا لأقوال علماء الجرح والتعديل في العذري، فذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: "لا يقيم الحديث من جهته"[٣]، وقال أبو أحمد الحاكم: "لا يعتمد عليه"[٤]، وقال الدارقطني: "وليس هو بالقوي"، وقال مرة أخرى: "ضعيف"[٥]، **قلت:** ضعيف الحديث.

وما ورد في حديث رقم (٢١٠) قال: وَحَدَّثَنِي خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نا أَبُو عَلِيٍّ سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ السَّكَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ، ثنا سَعْدَانُ بْنُ نَصْرٍ، ثنا خَالِدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَدَنِيُّ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَفَعَهُ قَالَ: "**من تَعَلَّمَ مِنْ أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا يَفْقَهُ بِهَا فِي دِينِهِ كَانَ فَقِيهًا عَالِمًا**"[٦]. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ السَّكَنِ[٧]: "خَالِدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبُو الْوَلِيدِ الْمَخْزُومِيُّ[٨] مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، رَوَى عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَجَمَاعَةٍ أَحَادِيثَ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا"، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: "وَلَيْسَ يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وَجْهٍ ثَابِتٍ".

وقد سبق الكلام عن هذا الحديث، وتبين لنا صحة ما قاله العلماء في تضعيف هذا الحديث، وأنه لا يثبت من أي وجه كان، وإن اختلفت ألفاظه وتعددت.

---

[١] هو عبد الرحيم بن مطرف بن أنيس بن قدامة الرواس أبو سفيان الكوفي السروجي ت ٢٣٢هـ. وثقه أبو حاتم الرازي كما في الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣٤١/٥)، وذكره ابن حبان في الثقات (٤١٣/٨)، والذهبي في الكاشف (٦٥٠/١)، وابن حجر في تقريب التهذيب (ص:٣٥٤).

[٢] الضعفاء الكبير، للعقيلي (٣٥١/٢).

[٣] المرجع السابق.

[٤] المغني في الضعفاء، الذهبي (٣٨٩/٢).

[٥] لسان الميزان، ابن حجر (٤٤٤/٣).

[٦] أخرجه ابن عدي في الكامل (٤٧٧/٣)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١١٤/١)، كلاهما من طريق خالد بن إسماعيل به، **والحديث إسناده ضعيف جداً**؛ لأنه فيه خالد بن إسماعيل وهو متروك الحديث.

[٧] هو أَبُو عَلِيٍّ سَعِيْدُ بنُ عُثْمَانَ بنِ سَعِيْدِ بنِ السَّكَنِ المِصْرِيُّ البَزَّازُ ٣٥٣ هـ. قال فيه الذهبي: "جمعَ وَصَنَّفَ، وَجرَّحَ وَعَدَّلَ، وَصحَّحَ وَعلَّلَ"، سير أعلام النبلاء (١١٧/١٦).

[٨] هو خالد بن إسماعيل المخزومي. قال فيه الدارقطني: "متروك"، سنن الدارقطني (٥٠/١)، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: "لا يجوز الاحتجاج به بحال، ولا الرواية عنه، إلا على سبيل الاعتبار"، المجروحين (٢٨١/١)، وقال ابن عدي: "يضع الحديث على ثقات المسلمين"، الكامل في ضعفاء الرجال (٤٧٥/٣)، وذكره أبو نعيم في الضعفاء (ص: ٧٧)، **قلت:** متروك الحديث.

ثالثًا: ينقل ثناء العلماء على غيرهم:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٩١٥)، حيث عقب عليه بما نقله عن الْحَوْطِيّ[١]، أنه قال: "كَانَ أَبُو الذَّيَّالِ[٢] يَتَكَلَّمُ بِالْحِكْمَةِ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ غَيْرَ هَذَا فِي الصَّمْت".

فهنا نجد أن الإمام ابن عبد البر نقل قولاً للحوطي دون أن يعقب عليه، ولعله لم يعلق عليه لعدم وجود أي فائدة من التعليق على هذا القول، وإنما ساقه في معرض حديثه عن حسن الصمت، والله أعلم.

رابعاً: ينقل أقوال العلماء في الجرح والتعديل:

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (١١١٣) قال ابن عبد البر: وَمِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُمَيْعٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**الْعُلَمَاءُ أُمَنَاءُ الرَّسُولِ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ مَا لَمْ يُخَالِطُوا السُّلْطَانَ**"، يَعْنِي: فِي الظُّلْمِ "**فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَقَدْ خَانُوا الرُّسُلَ، فَاحْذَرُوهُمْ وَاعْتَزِلُوهُمْ**"[٣]. ذَكَرَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْعُقَيْلِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدَوَيْهِ الْمَرْوَزِيُّ، نا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الْمَرْوَزِيُّ، نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ رُسْتُمَ، نا حَفْصٌ الْأَبَّرِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُمَيْعٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَهُ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: "حَفْصٌ هَذَا كُوفِيٌّ، حَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ"[٤].

فنجد هنا في هذا المثال أن الإمام ابن عبد البر نقل كلام الإمام العقيلي في أحد الرواة، وكأنه يؤيده فيما قال في هذا الراوي من الجرح والتضعيف، خاصة وأن حديثه هذا من الأحاديث المعلولة التي لا تصح.

---

[١] هو عبد الوهاب بن نَجْدَة الحَوْطي. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٧٣/٦).

[٢] زُهَيْرُ بْنُ هُنَيْدٍ الْعَدَوِيُّ. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٤٢٩/٣)، الكنى والأسماء، لمسلم (٣١٠/١).

[٣] أخرجه القضاعي في مسند الشهاب (١٠٠/١) ح (١١٥)، وابن الأعرابي في معجمه (٣٠٧/١) ح (٥٨٧)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢٦٢/١)، كلاهما من طريق محمد بن يزيد عن إسماعيل بن سميع به، وكذلك عزاه ابن عبد البر والعراقي للعقيلي في الضعفاء، غير أني لم أقف عليه في كتاب العقيلي. انظر: المغني عن حمل الأسفار (ص: ٥٩٣). **والحديث إسناده ضعيف**، قال أبو حاتم: "هذا حديث منكر؛ يشبه أن يكون في الإسناد رجل لم يسم، وأسقط ذلك الرجل". علل الحديث، لابن أبي حاتم (١٨٦/٥). وكذا عقب ابن الجوزي بقوله: "هَذَا حَدِيث لَا يَصح عَن رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

[٤] لم أقف على من ترجم له سوى العراقي في ذيل ميزان الاعتدال (ص: ٨٤). ولم أقف على هذه الترجمة من كتاب العقيلي. قال الألباني: "لم أجد هذه الترجمة ولا الحديث في الضعفاء للعقيلي من نسخة الظاهرية، ويظهر أن فيها خرمًا". سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١٨٨/٦).

خامساً: ينقل أقوال العلماء في الحكم على الآثار:

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (١٤١٥) قال ابن عبد البر: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، وَخَلَفُ بْنُ أَحْمَدَ، وَيَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نا ابْنُ الزَّرَّادِ، وَأَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ قَالَا: نا ابْنُ وَضَّاحٍ، نا يَعْقُوبُ بْنُ كَعْبٍ، وَقَاسِمُ بْنُ عِيسَى قَالَا: نا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَوْنٍ يَقُولُ: " ثَلَاثٌ أُحِبُّهُنَّ لِي وَلِإِخْوَانِي: هَذَا الْقُرْآنُ يَتَدَبَّرُهُ الرَّجُلُ وَيَتَفَكَّرُ فِيهِ فَيُوشِكُ أَنْ يَقَعَ عَلَى عِلْمٍ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ وَهَذِهِ السُّنَّةُ يَطْلُبُهَا وَيَسْأَلُ عَنْهَا، وَيَذَرُ النَّاسَ إِلَّا مِنْ خَيْرٍ"[١]. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ[٢]: "هَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ". وَكَانَ ابْنُ وَضَّاحٍ[٣] يُعْجِبُهُ الْخَبَرُ وَيَقُولُ: "جَيِّدٌ جَيِّدٌ".

نلاحظ أن الإمام ابن عبد البر لم يعلق على هذا الخبر، وإنما اكتفى بنقل قول أحمد بن حالد، وابن وضاح في تصحيح الخبر، وهذا موافق لأقوال النقاد وصنيع العلماء الثقات، ويكفي في ذلك رواية الإمام البخاري للخبر وإن كان معلقًا فإنه رواه بصيغة الجزم، وكذلك فإن الإمام ابن حجر وصله في موضع آخر، فتبين لنا أن هذا الخبر صحيح ولا بأس به.

وما ورد في حديث رقم (١٦٦٥) قال ابن عبد البر: وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ وَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**"[٤].

---

[١] أخرجه اللالكائي في شرح أصول السنة (٦٨/١)، من قول ابن عون، وأورده البخاري في صحيحه معلقًا (٩٢/٩)، وقد وصله ابن حجر في التغليق. (تغليق التعليق ٣١٩/٥).

[٢] وهو الإمام الحافظ أحمد بن خالد بن يزيد أبو عمر ابن الجباب. سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٤٠).

[٣] وهو الإمام الحافظ محدث الأندلس محمد بن وضاح المرواني أبو عبد الله. سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٤٥).

[٤] أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الإعتصام بالسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب (١٠٨/٩) ح (٧٣٥٢)، وكذلك أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (١٣٤٢/٣) ح (١٧١٦) كلاهما من طريق يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن بسر بن سعيد، عن أبي قيس، مولى عمرو بن العاص، عن عمرو بن العاص. وأخرجه النسائي في سننه كتاب آداب القضاة، باب الإصابة في الحكم (٢٢٣/٨) ح (٥٣٨١) من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن أبي بكر محمد بن عمرو بن حزم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: "لَمْ يَرْوِ هَذَا الْخَبَرَ عَنْ مَعْمَرٍ غَيْرُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ وَهِمَ فِيهِ يَعْنِي فِي إِسْنَادِهِ"[1].

يفهم من هذا الحديث أن له روايتين، الرواية الأولى من حديث عمرو بن العاص وهذه التي رواها البخاري وغيره كما في التخريج، والرواية الثانية من حديث أبي هريرة وهي للنسائي وغيره وهذه الرواية تفرد بها عبد الرزاق وصَيَّر الحديث لأبي هريرة وليس لعمرو بن العاص، فقال البخاري معقباً على هذه الرواية: أن عبد الرزاق تفرد عن معمر ولعله وهم في إسناد هذه الرواية، ولم أقف على تعليق للإمام ابن عبد البر على هذا الكلام سوى أنه نقل كلام البخاري دون أن يعقب عليه.

ومما يؤكد كلام الإمام البخاري في هذا الحديث ما قاله الإمام البزار: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُ لَهُ إِسْنَادًا، عَن أبي هُرَيرة أحسن من هذا الإسناد، ولاَ نَعلم شارك عَبد الرزاق في هذه الرواية بهذا الإسناد أحداً"[2].

وما ورد في حديث رقم (١٧٥٧) قال ابن عبد البر: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ، قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى، حَدَّثَهُمْ قَالَ: نا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ الرَّقِّيُّ قَالَ: قَالَ لَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ، سَأَلْتُمْ عَمَّا يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا فِي أَيْدِي الْعَامَّةِ يَرْوُونَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "**إِنَّمَا مَثَلُ أَصْحَابِي كَمَثَلِ النُّجُومِ**" أَوْ "**أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ فَأَيُّهَا اقْتَدَوَا اهْتَدَوْا**"[3]. "هَذَا الْكَلَامُ لَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ زَيْدٍ الْعَمِّيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرُبَّمَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحِيمِ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَأَسْقَطَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ بَيْنَهُمَا؛ وَإِنَّمَا أَتَى ضَعْفُ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ قِبَلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ زَيْدٍ[4]؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ قَدْ سَكَتُوا عَنِ الرِّوَايَةِ لِحَدِيثِهِ، وَالْكَلَامُ أَيْضًا مُنْكَرٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ "**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ**

---

[1] العلل الكبير للترمذي (ص:١٩٩).

[2] مسند البزار(١٩٢/١٥).

[3] سبق تخريجه (ص: ٧٢).

[4] عبد الرحيم بن زيد العمي. مجمع على ترك حديث. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٦/ ١٠٤)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥/ ٣٣٩)، والضعفاء الكبير، للعقيلي (٣/ ٧٨)، والمجروحين، لابن حبان (١٦١/٢)، والكامل في ضعفاء الرجال (٤٩٥/٦)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٥٤). **قلت:** مجمع على تركه.

بَعْدِي عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ"[1]، وَهَذَا الْكَلَامُ يُعَارِضُ حَدِيثَ عَبْدِ الرَّحِيمِ لَوْ ثَبَتَ فَكَيْفَ وَلَمْ يَثْبُتْ؟ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُبِيحُ الِاخْتِلَافَ بَعْدَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْبَزَّارِ"[2].

فهنا ينقل الإمام ابن عبد البر خلاف العلماء بين حديثين في ظاهرهما تعارض، ونقل كلامًا للإمام البزار أنه صحح حديثًا وضعف الآخر مع بيان علته، وفيه إشارة إلى موافقته، حيث لم يعترض على ذلك، وإنما سكت عنه وساق كلامه بالنص، فهذا دليل على صحة قوله وهذا ما بينته عند تخريج الحديث وبيان العلة فيه.

وما ورد في حديث رقم (١٧٨٣) قال: وَقَدْ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ ثنا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ النِّجَادُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّقَاشِيُّ قَالَ: ثنا حُسَيْنُ بْنُ حَفْصٍ الْأَصْبَهَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَكُونَ خُصُومَاتُ النَّاسِ فِي رَبِّهِمْ**"[3]. قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ[4]: "فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، فَقَالَ: لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ، إِنَّمَا أَرَادَ حَدِيثَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ: "**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَكُونَ خُصُومَاتُهُمْ فِي رَبِّهِمْ**"[5].

---

[1] أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في لزوم السنة (٢٠٠/٤) ح (٤٦٠٧)، والترمذي في سننه، كتاب ، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (٤٤/٥) ح (٢٦٧٦)، وابن ماجه في سننه، كتاب الغيمان وفضائل الصحابة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين (١٥/١) ح (٤٢)، جميعهم من حديث العرباض بن سارية، **والحديث إسناده صحيح**، صححه الترمذي معقبًا عليه، والحاكم في المستدرك (١٧٧/١) ح (٣٣٣)، وابن الملقن في البدر المنير (٥٨٢/٩)، والألباني في صحيح الجامع (٤٩٩/١).

[2] انظر: البدر المنير (٥٨٧/٩)، والتلخيص الحبير (٤٦٣/٤)، ونظرات في حديث أصحابي كالنجوم (١٣٥).

[3] أخرجه الهروي في ذم الكلام (٥٣/٤)، والديلمي في مسند الفردوس (٨٠/٥)، كلاهما من طريق أبي هريرة. والحديث لا يصح من رواية أبي هريرة، إنما الصواب: أنه من قول محمد بن الحنفية كما تبين معنا خلال الدراسة.

[4] أَبُو قِلَابَةَ عَبْدُ المَلِكِ بنُ مُحَمَّدٍ الرَّقَاشِيُّ، ت ٢٧٦هـ. قال الذهبي: "الإِمَامُ، الحَافِظُ، القُدْوَةُ، العَابِدُ، مُحَدِّثُ البَصْرَةِ"، سير أعلام النبلاء (١٧٧/١٣)، وقال ابن حجر: "صدوق يخطيء، تغير حفظه؛ لما سكن بغداد"، تقريب التهذيب (ص: ٣٦٥).

[5] أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (ص: ٢٥)، والدولابي في الكنى والأسماء (١١٧١/٣)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٥٢١/٢)، واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٤٣/١)، جميعهم من رواية ابن الحنفية. وانظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٥٩٩/١٢).

وسئل الإمام الدارقطني عن هذا الحديث؟ فقال: "يرويه أبو قلابة، عن حسين بن حفص، عن الثوري، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، ووهم فيه، وإنما روي عن الثوري هذا الحديث من حديث منذر الثوري، عن محمد بن الحنفية من قوله غير مرفوع"[1].

فيظهر هنا بعد دراسة كلا الروايتين: أنه لا يصح هذا الأثر إلا من قول ابن الحنفية، وأما رواية أبي هريرة فلا يصح فيها شيء، وهذا قول الإمام علي بن المديني فيما نقل عنه، ولعل ابن عبد البر يوافق ابن المديني، ولا يصحح رواية أبي هريرة رضي الله عنه، والله أعلم.

وما ورد في حديث رقم (١٩٩٧) وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، وَيَعِيشُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ، ثنا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، ثنا ابْنُ الْمُبَارَكِ، ثنا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ثنا حُرَيْزٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى بِضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، أَعْظَمُهَا فِتْنَةً عَلَى أُمَّتِي قَوْمٌ يَقِيسُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ فَيُحَلِّلُونَ الْحَرَامَ وَيُحَرِّمُونَ الْحَلَالَ**"[2].

وَرُوِيَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ: حَدِيثُ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الَّذِي يَرْوِيهِ عِيْسَى بْنُ يُونُسَ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ، وَنَحْوَهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وما ورد في حديث رقم (٢٠٤٢) قال ابن عبد البر: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، ثنا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، ثنا مَالِكٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه، قَالَ: "**لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا**"[3]. هَكَذَا ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَهُوَ خِلَافُ لَفْظِ الْمُوَطَّأِ، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: لَمْ يَرْوِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مَالِكٍ فِي حَدِيثِ اللِّعَانِ إِلَّا هَذِهِ الْكَلِمَةَ وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ قُرَادٌ أَبُو نُوحٍ، وَنُوحُ بْنُ مَيْمُونٍ الْمَضْرُوبُ عَنْ مَالِكٍ فَذَكَرَ حَدِيثَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي خَيْثَمَةَ وَالْمَخْزُومِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ سِنَانٍ، عَنِ ابْنِ مَهْدِيٍّ، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ سَوَاءً.

وما ورد في حديث رقم (٢٣١٣) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ ثنا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، وَاللَّفْظُ لَهُ قَالَا: ثنا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، قَالَ:

---

[1] علل الدارقطني (١٠/١٦٧).

[2] سبق تخريجه (ص: ٧٤).

[3] أخرجه ابن أبي خيثمة في كتاب العلم (ص: ٣٣) ح (٧٧) عن عبد الرحمن بن مهدي به بلفظ: "كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها"، وكذلك أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الطلاق، باب ما جاء في اللعان (٤/٨١٣) ح (٢٠٩٢) ومن طريقه أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب من أجاز الطلاق الثلاث (٧/٤٢) ح (٥٢٥٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفي عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل (٢/١١٢٩) ح (١٤٩٢).

أَخْبَرَنِي حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُمْهَانَ، عَنْ سَفِينَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "**الْخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً ثُمَّ يَكُونُ مُلْكًا**"[1]. ثُمَّ قَالَ: أَمْسِكْ، خِلَافَةُ أَبِي بَكْرٍ سَنَتَانِ، وَعُمَرُ عَشْرٌ، وَعُثْمَانُ اثْنَتَا عَشْرَةَ، وَعَلِيٌّ سِتٌّ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ: قُلْتُ لِحَمَّادٍ: سَفِينَةُ الْقَائِلُ لِسَعِيدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ[2]. قَالَ أَبُو عُمَرَ: "قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدِيثُ سَفِينَةَ فِي الْخِلَافَةِ صَحِيحٌ وَإِلَيْهِ أَذْهَبُ فِي الْخُلَفَاءِ"[3].

فهنا ينقل كلاماً للإمام أحمد بن حنبل في تصحيح حديث متعلق بالخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وقد فَصَّلَ في بيان هذه الخلافة لمن تكون، وعدد السنوات التي سيقضيها كل خليفة في هذه المدة، وبالرجوع إلى كتب السير والتاريخ وجدنا أن هذا الكلام قد وقع صحيحاً في تعيين الخلفاء، وتحديد المدة التي مكثوها في خلافتهم، ولا عجب في ذلك، إذ إن الذي أخبر بذلك هو الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى صلى الله عليه وسلم[4].

سادساً: ينقل أقوال العلماء في بيان طرق الرواية:

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (١٦١١) قال بعده: قَالَ الْخُشَنِيُّ[5]: كَتَبَ عَنِّي الرِّيَاشِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ.

يلاحظ أن الإمام ابن عبد البر ينقل عن أحد العلماء قوله وبيانه طريقة رواية الحديث، وهي طريقة الكتابة أو المكاتبة، وبين هنا أن الرياشي كتب الحديث عن شيخه الخشني، وهذا يكون لدقة نقل العلماء بعضهم عن بعض، وأنهم كانوا يهتمون ببيان مثل هذه الأمور الدقيقة في نقل الحديث النبوي الشريف حفاظًا على السنة النبوية، وروايتها بشكل دقيق.

---

[1] أخرجه أبو داود في سننه كتاب السنة، باب في الخلفاء (٢١١/٤) ح (٤٦٤٦)، والترمذي في سننه أبواب الفتن باب ما جاء في الخلافة (٥٠٣/٤) ح (٢٢٢٦)، وابن الجعد في مسنده (ص: ٤٧٩) ح (٣٣٢٣)، وأخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٥٩١/٢) ح (١٤٠٢)، جميعهم من طريق سعيد بن جهمان به. **والحديث إسناده صحيح**، قال الترمذي عقبه: "حديث حسن"، وقال الألباني: "صحيح"، صحيح الجامع (٦٣٠/١).

[2] مسند ابن الجعد (ص: ٤٧٩).

[3] انظر: المنتخب من علل الخلال (ص: ٢١٧).

[4] للمزيد انظر: الإنباء في تاريخ الخلفاء، ابن العمراني (٤٧-٤٨).

[5] وهو الإمام الحافظ المتقن محمد بن عبد السلام الخشني أبو الحسن ٢٨٦ هـ. سير أعلام النبلاء (٤٥٩/١٣).

الفصل الثالث

الصناعة الحديثية المتعلقة بالمتون

توطئة

إن المتتبع لحال علماء الحديث قديمًا وحديثًا يلاحظ أنهم كانوا يهتمون بمتون الأحاديث كما يهتمون بالأسانيد، غير أنهم كانوا يهتمون بالإسناد أكثر؛ لأن مدار قبول الخبر ورده يكون من جهة الإسناد ابتداءً، ومن اهتمامهم بمتون الأحاديث أنهم كانوا يتحرون الدقة في نقلهم لألفاظ الأحاديث، إضافة إلى أنهم كانوا يميزون في رواية الأحاديث، فإذا ما كان في متن هذا الحديث زيادة عن غيره بينوا ذلك، كذلك فإنهم كانوا يتميزون في بيان غريب الألفاظ ومعانيها، إضافة إلى معرفتهم بأحوال الروايات المنسوخة من غيرها، ومعرفتهم بالأحاديث المتعارضة ومحاولة إزالة الإشكال بين هذه الأحاديث، وغير ذلك من الفنون المتعلقة بمتون الأحاديث.

وإن من هؤلاء العلماء الذين برزوا في هذا العلم المبارك الإمام ابن عبد البر خاصة، وأنه كان يعد من العلماء الذين جمعوا بين الفقه والحديث، فكان يتكلم في المتون ويعلق عليها تعليقات متميزة سنورد كل هذا بإذن الله تعالى في هذا الفصل، وسنبرز صناعته الحديثية المتعلقة بمتون الأحاديث والآثار، والله المستعان.

المبحث الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمرفوع والموقوف والمقطوع

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الصناعة الحديثية في المرفوع.

المطلب الثاني: الصناعة الحديثية في الموقوف.

المطلب الثالث: الصناعة الحديثية في المقطوع.

المبحث الأول: الصناعة الحديثية المتعلقة بالمرفوع والموقوف والمقطوع

المطلب الأول: الصناعة الحديثية في الحديث المرفوع

أولاً: تعريف الحديث المرفوع لغة واصطلاحًا:

لغة: اسم مفعول من فعل "رفع" ضد "وضع" كأنه سمي بذلك؛ لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع، وهو النبي صلى الله عليه وسلم[١].

اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خِلْيقة أو خُلُقية، أو سيرة قبل البعثة أو بعدها، سواء كان متصلاً أم منقطعاً[٢].

قال الشيخ الطحان شارحاً هذا التعريف: "أي: هو ما نسب أو ما أسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وسواء كان هذا المضاف قولًا للنبي صلى الله عليه وسلم، أو فعلًا، أو تقريرًا، أو صفةً، وسواء كان المضيف هو الصحابي، أو من دونه، متصلًا كان الإسناد، أو منقطعًا، فيدخل في المرفوع الموصول، والمرسل، والمتصل، والمنقطع، هذا هو المشهور في حقيقته، وهناك أقوال أخرى في حقيقته وتعريفه"[٣].

ثانياً: صناعة الحديث المرفوع عند الإمام ابن عبد البر:

مما تميز به الإمام ابن عبد البر أن غالب الأحاديث التي أوردها في كتابه، إنما هي أحاديث مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وكان يبدأ الباب بذكر الأحاديث المرفوعة، ثم يورد بعد ذلك ما شاء من متابعات وشواهد تخدم ذلك الحديث الذي أورده.

وقد اشتمل كتاب ابن عبد البر على عدة أنواع من الحديث المرفوع، منها: المرفوع القولي، والمرفوع الفعلي، والمرفوع التقريري، وكذلك فقد ورد أقسام لهذا المرفوع من حيث الخلاف بين الرفع والوقف، وسأبين هنا بالأمثلة على هذه الأنواع:

أولاً: أنواع المرفوع:

١- **المرفوع القولي:** وهو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قوله، كأن يقول الراوي الأعلى: قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا[٤].

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (١٩٠)، روى ابن عبد البر منْ حديثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ**

---

[١] ينظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (٤٢٣/٢)، تيسر مصطلح الحديث، الطحان (ص: ١٦٠).

[٢] ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٤٥)، وفتح المغيث، السخاوي (١٣١/١)، وتدريب الراوي (٢٠٢/١).

[٣] تيسير مصطلح الحديث (ص: ١٦٠).

[٤] ينظر: تدريب الراوي، السيوطي (٢٠٢/١)، فتح المغيث (١٣١/١).

مَقَالَتِي فَحَفِظَهَا وَأَدَّاهَا فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرُ فَقِيهٍ وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ"[1].

٢- **المرفوع الفعلي:** وهو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من فعله، كأن يقول الراوي: فعل النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا، أو رأيت النبي يفعل كذا وكذا[2].

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (٢٣٨٣)، روى ابن عبد البر من حديثِ جَابِر بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنهما، قال: **كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَطَبَ اسْتَنَدَ إِلَى جِذْعِ نَخْلَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، فَلَمَّا صُنِعَ لَهُ الْمِنْبَرُ وَاسْتَوَى عَلَيْهِ؛ اضْطَرَبَتْ تِلْكَ السَّارِيَةُ، وَحَنَّتْ كَحَنِينِ النَّاقَةِ؛ حَتَّى سَمِعَهَا أَهْلُ الْمَسْجِدِ، فَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاعْتَنَقَهَا فَسَكَنَتْ"**[3].

٣- **المرفوع التقريري:** وهو أن يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أمراً من الصحابة فيقرهم على ذلك إما بسكوته، أو بإشارة تفهم بعد ذلك عن إقراره[4].

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (٣٨٩)، روى ابن عبد البر من حديثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما، قَالَ: كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرِيدُ حِفْظَهُ فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ وَقَالُوا: أَتَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ، رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَكَلَّمُ فِي الرِّضَا وَالْغَضَبِ؟ فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَوْمَأَ بِإِصْبَعِهِ إِلَى فِيهِ وَقَالَ: **"اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ"**[5].

ثانياً: يرجح أن الحديث مرفوع وليس بموقوف:

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (١٦٦)، روى ابن عبد البر من طريقِ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ قَالَ: غَدَوْتُ عَلَى صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ الْمُرَادِيِّ، فَقَالَ: مَا جَاءَ بِكَ؟ فَقُلْتُ: ابْتِغَاءُ الْعِلْمِ، فَقَالَ: أَلَّا أُبَشِّرُكَ؟ وَرَفَعَ الْحَدِيثَ، فقال: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **"مَنْ خَرَجَ مِنْ**

---

[1] سبق تخريجه (ص: ٥٤).

[2] ينظر: تدريب الراوي (٢٠٣/١)، فتح المغيث (١٣٧/١).

[3] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب الخطبة على المنبر (٩/٢) ح (٩١٨).

[4] ينظر: تدريب الراوي (٢٠٣/١)، فتح المغيث (١٣٧/١).

[5] أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب في كتاب العلم (٣١٨/٣) ح (٣٦٤٦)، والدارمي في سننه، باب من رخص في كتابة العلم (٤٢٩/١) ح (٥٠١) كلاهما من حديث عبد الله بن عمرو. **والحديث إسناده صحيح**، صححه الألباني في صحيح الجامع (١/ ٢٦٢).

بَيْتِهِ ابْتِغَاءَ الْعِلْمِ وَضَعَتِ الْمَلَائِكَةُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا بِمَا يَصْنَعُ"[1]. قَالَ أَبُو عُمَرَ: حَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ هَذَا وَقَفَهُ قَوْمٌ عَنْ عَاصِمٍ، وَرَفَعَهُ عَنْهُ آخَرُونَ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ حَسَنٌ ثَابِتٌ مَحْفُوظٌ مَرْفُوعٌ، وَمِثْلُهُ لَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ، وَمِمَّنْ وَقَفَهُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ.

ففي هذا الحديث بين الإمام ابن عبد البر أنه قد رفعه قوم ووقفه آخرون، ورجح أنه هذا الحديث صحيح ثابت مرفوع، وأكد أنه مرفوع؛ لأنه لا يمكن القول بمثل هذا القول بالرأي، لما فيه من الكلام عن الغيبيات وهي الملائكة، فلا بد من رفع الحديث للنبي صلى الله عليه وسلم، فلا يصح موقوفاً، فهنا ظهرت صناعة الإمام ابن عبد البر الحديثية في بيان المرفوع من الموقوف.

ثالثاً: يورد للحديث الموقوف أحاديث مرفوعة:

وذلك أنه عندما يذكر حديثًا موقوفًا، فإنه ينص على ورود حديث مرفوع بالمعنى ذاته، ويبين من الذي رفعه من الصحابة الكرام.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٥٨١)، روى ابن عبد البر من طريق طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: "مَنُهُومَانِ لَا تَنْقَضِي نَهْمَتُهُمَا: طَالِبُ عِلْمٍ، وَطَالِبُ دُنْيَا"[2]. وَرُوِيَ مَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ[3].

---

[1] أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الدعوات، باب في فضل التوبة (٥/ ٥٤٥) ح (٣٥٣٥)، وابن ماجه في سننه، كتاب فضائل العلم، باب فضل العلماء (٨٢/١) ح (٢٢٦)، وأحمد في مسنده (٩/٣٠) ح (١٨٠٨٩)، جميعهم من حديث صفوان بن عسال. **والحديث إسناده صحيح**، قال الترمذي عقبه: "حسن صحيح"، وقال الشيخ الألباني: "حسن"، صحيح وضعيف سنن الترمذي (٨/ ٣٥).

[2] أخرجه الدارمي في سننه (٣٥٧/١) ح (٣٤٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٨٤/٥) ح (٢٦١١٨)، والطبراني في معجمه الكبير (٧٦/١١) ح (١١٠٩٥)، وأخرجه البزار بنحوه مرفوعًا، من طريق ليْث عن طاووس، به.

والحديث إسناده ضعيف، ضعفه العراقي في المغني عن حمل الأسفار (ص: ١١٨٨)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١٣٥/١)، كشف الأستار عن زوائد البزار (٩٥/١). وابن حجر في المطالب العالية (٦٧٦/١٢). وقال البزار: "وَكَانَ لَيْثٌ قَدْ أَصَابَهُ شِبْهُ الاخْتِلاطِ، وَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ عَنْهُ، فَقَدْ بَقِيَ فِي حَدِيثِهِ لِينٌ بِذَلِكَ السَّبَبِ. وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَن النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيه وَسَلَّم مِنْ وَجْهٍ أَحْسَنَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ".

[3] أخرجه الحاكم في المستدرك (١٦٩/١) ح (٣١٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٩٧/١٢) ح (٩٧٩٨)، كلاهما عن أنس مرفوعًا. **والحديث إسناده صحيح**، عقب عليه الحاكم بقوله: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ وَلَمْ أَجِدْ لَهُ عِلَّةً"، ووافقه على ذلك الذهبي، وقال الألباني: "لكن الحديث عندي صحيح؛ فإن له طرقًا أخرى..، وله شاهد من حديث ابن عباس عند أبي خيثمة في العلم، وسنده لا بأس به في

فيظهر لنا هنا أن الإمام ابن عبد البر أورد الحديث الموقوف، ثم أورد بعده روايات مرفوعة لذات الحديث، وبعد دراسة هذا الحديث الذي ذكره مرفوعًا، تبين أنه حديث ضعيف لا يصح مرفوعًا، وإنما الصحيح فيه أنه موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما.

رابعاً: يورد للحديث المرسل روايات موصولة:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (١١٥٠)، روى ابن عبد البر من طريقِ هِشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**الْعِلْمُ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْقَلْبِ، فَذَاكَ الْعِلْمُ النَّافِعُ، وَعِلْمٌ عَلَى اللِّسَانِ، فَذَلِكَ حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ**"[(١)]. وَرَوَاهُ يُوسُفُ بْنُ عَطِيَّةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا.

فبعدما ذكر الحديث الأول مرسلًا من مراسيل الحسن البصري، أورد بعده رواية مرفوعة موصولة من حديث أنس.

ولعل الصواب في هاتين الروايتين أن الرواية الموقوفة على الحسن البصري مقدمة على المرفوعة، لذلك قدم الإمام ابن عبد البر في ذكره للأحاديث الرواية الموقوفة على الحسن البصري، ويؤكد هذا المعنى ما قاله الحافظ ابن رجب: "هذا لا يثبت مرفوعًا، وأبو الصلت الهروي متروك، ويوسف بن عطية ضعيف، ولكن هذا كلام الحسن رضي الله عنه، روي عنه من غير وجه"[(٢)]. وقال الألباني: "منكر مرفوعًا"[(٣)].

الشواهد". مشكاة المصابيح (٧٨/١). بينما ضعفه ابن الجوزي فقال: "هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم". العلل المتناهية (٨٧/١).

[(١)] أخرجه الدارمي في سننه، باب التوبيخ لمن يطلب العلم لغير الله (٣٧٣/١) ح (٣٧٦) موقوفاً على الحسن، وابن أبي شيبة في مصنفه (٨٢/٧) ح (٣٤٣٦١) عن الحسن مرسلاً، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٩٣/٣) ح (١٦٨٦) موقوفاً على الفضيل بن عياض، وأخرجه قوام السنة في كتابه الترغيب والترهيب (٩٤/٣) ح (٢١٣٩) من حديث أنس مرفوعاً. **والحديث إسناده ضعيف،** قال ابن الجوزي: "لا يصح هذا الحديث"، العلل المتناهية (٧٤/١)، وانظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني (٤١٣/٨).

[(٢)] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٤١٤/٨).

[(٣)] المرجع السابق (٤١٣/٨).

المطلب الثاني: الصناعة الحديثية في الحديث الموقوف

أولاً: تعريف الحديث الموقوف لغة واصطلاحاً:

لغة: الوقف هو الحبس والكف، وتجمع على أوقاف، ووقوف[١].

اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى الصحابة رضي الله عنهم من قول، أو فعل، أو تقرير[٢].

قال الشيخ الطحان شارحاً التعريف: "أي هو ما نسب أو أسند إلى صحابي، أو جمع من الصحابة؛ سواء كان هذا المنسوب إليهم قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، وسواء كان السند إليهم متصلًا، أو منقطعًا"[٣].

ثانياً: صناعة الإمام ابن عبد البر في الحديث الموقوف:

بعد الاستقراء التام لكتاب جامع بيان العلم وفضله للإمام ابن عبد البر، فقد ظهرت عنايته بالحديث الموقوف، فإنه يسوق الأحاديث المرفوعة في الباب أولًا، ثم بعد ذلك يذكر جملة من الأحاديث الموقوفة، وقد اشتمل كتاب ابن عبد البر على أنواع عدة من الحديث الموقوف، سواء كان الموقوف الذي ليس له حكم الرفع، أو الذي له حكم الرفع، أو الموقوف القولي والفعلي وسأبين ذلك بالأمثلة:

القسم الأول: الموقوف الأصلي الذي ليس له حكم المرفوع:

ربما هذا هو الغالب في صناعة علماء الحديث، أنهم يذكرون الحديث الموقوف الأصلي والذي ليس له حكم الرفع، وهو خاص بقول الصحابة رضي الله عنهم دون غيرهم، ولقد تميز الإمام ابن عبد البر في بيان هذا النوع من الأحاديث الموقوفة، وذلك إما بنصه على أن هذا الحديث موقوف أو بالاستقراء وتتبع قول التابعي، وذلك على حالتين:

أولاً: الموقوف القولي:

مثاله: ما ورد في حديث (٩٤) قال ابن عبد البر: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي ثنا زِيَادُ بْنُ خَيْثَمَةَ، عَنِ ابْنِ جُحَادَةَ قَالَ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: **"الدِّرَاسَةُ صَلَاةٌ"**[٤].

---

[١] ينظر: لسان العرب (٣٦٠/٩)، التعريفات (ص: ٢٥٣).

[٢] ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٤٦)، تدريب الراوي (٢٠٢/١)، فتح المغيث (١٣٧/١).

[٣] تيسير مصطلح الحديث (ص: ١٦٢).

[٤] لم أقف له على تخريج. والأثر ضعيف للانقطاع بين ابن جحادة وابن مسعود؛ لأن ابن جحادة لم يثبت سماعه من ابن مسعود، قال ابن حبان: "كان عابدًا ناسكًا، ومن زعم أنه سمع من أنس فقد وهم، تلك روايات يتفرد بها يحيى بن عقبة بن أبي العيزار وهو واهٍ". الثقات (٤٠٤/٧).

وما ورد في حديث رقم (١٤٠٢) قال ابن عبد البر: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ أَحْمَدَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالُوا: نا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نُعْمَانَ بِالْقَيْرُوَانَ , نا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَرْوَانَ الْبَغْدَادِيُّ بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ , نا عَفَّانُ، نا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ، نا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرٍو الْفُقَيْمِيُّ، عَنْ أَبِي قَزَارَةَ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: "**إِنَّمَا هُوَ كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ، فَمَنْ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا بِرَأْيِهِ فَمَا أَدْرِي أَفِي حَسَنَاتِهِ يَجِدُهُ أَمْ فِي سَيِّئَاتِهِ؟**"[١].

وغيرها من الأمثلة الكثيرة التي أوردها الإمام ابن عبد البر في كتابه، وهي من قبيل الحديث الموقوف القولي.

ثانياً: الموقوف الفعلي:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٢٢٢٩) قال ابن عبد البر: وَبِهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: "**أَنَّهُ كَانَ يَضْرِبُ وَلَدَهُ عَلَى اللَّحْنِ**"[٢].

فهذا الأثر أورده الإمام ابن عبد البر في كتابه، وهو موقوف على ابن عمر، وهو من قبيل الموقوف الفعلي وهو فعل ابن عمر أنه كان يعاقب ويضرب ولده عند اللحن أو الخطأ.

القسم الثاني: الموقوف الأصلي الذي له حكم المرفوع:

من المعلوم أن الحديث المرفوع أعلى درجة من الحديث الموقوف، بيد أن هناك من الأحاديث الموقوفة على الصحابة تأخذ حكم الحديث المرفوع لاعتبارات معينة[٣]، وهنا ظهرت عناية الإمام ابن عبد البر في بيان هذه الحالات المتعددة وهي كالآتي:

---

[١] لم أقف له على تخريج. **والأثر إسناده ضعيف**؛ لأن فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي. ضعفه ابن معين في التاريخ–رواية الدوري (٤٢١/٤)، والنسائي في الضعفاء والمتروكون (ص: ٦٦)، وأبو حاتم وأبو زرعة كما في الجرح والتعديل (٢٣٥/٥)، وابن حبان في المجروحين (٢/ ٥١)، وقال ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٦٠)، والدارقطني في الضعفاء والمتروكون (٢/ ١٦١)، وابن حجر: تقريب التهذيب (ص: ٣٤٠).

[٢] أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص: ٤٧٤) ح (٨٨٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٤٠/٥) ح (٢٥٦٥٠) كلاهما من حديث ابن عمر. **والأثر إسناده صحيح**، صححه الألباني. صحيح الأدب المفرد (ص: ٣٢٨).

[٣] للمزيد انظر: البحث المحكم بعنوان: الحديث الموقوف الذي له حكم الرفع. دراسة نقدية لمحمد راغب الجيطان، نشر بمجلة جامعة الشارقة بتاريخ ٢٠١٩ م.

الحالة الأولى: أن يذكر الصحابي في حديثه ما يشير إلى رفع الحديث، كقوله: أمرنا بكذا وكذا، أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا وكذا، فكل هذه العبارات إنما تفيد رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٣٣٦) قال ابن عبد البر: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، نا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ بْنِ دَاسَةَ، ح وَنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ قَالَا: نا أَبُو دَاوُدَ، نا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو أَحْمَدَ، نا كَثِيرُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ قَالَ: دَخَلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَلَى مُعَاوِيَةَ فَسَأَلَهُ عَنْ حَدِيثٍ، فَأَمَرَ إِنْسَانًا أَنْ يَكْتُبَهُ، فَقَالَ لَهُ زَيْدٌ: "**إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَنَا أَنْ لَا نَكْتُبَ شَيْئًا مِنْ حَدِيثِهِ؛ فَمَحَاهُ**"[(١)].

الحالة الثانية: أن يشار في الحديث عند ذكر الصحابي إلى ما يفيد الرفع، كقوله: رفعه، يرفعه أو غير ذلك من الألفاظ التي تشير غلى رفع الحديث من الصحابي.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٧٨) قال ابن عبد البر: وَقَرَأْتُ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ قَاسِمٍ أَنَّ قَاسِمًا حَدَّثَهُمْ قَالَ: نا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ قَالَ: نا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ، ثنا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ، ثنا يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَفَعَهُ قَالَ: "**النَّاسُ مَعَادِنُ كَمَعَادِنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقُهُوا**"[(٢)].

وما ورد في حديث رقم (٨٣٤) قال ابن عبد البر: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ، نا مُسَدَّدٌ، نا حَمَّادٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**عَلِّمُوا وَيَسِّرُوا، وَلَا تُعَسِّرُوا**"، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ "**وَإِذَا غَضِبْتَ فَاسْكُتْ، وَإِذَا غَضِبْتَ فَاسْكُتْ**"[(٣)].

فهنا تظهر صنعة الإمام ابن عبد البر في بيان الحديث الموقوف الذي له حكم الرفع سواء أكان ذلك استنباطًا من نص الحديث على أنه مرفوع، أم أن يصرح بأن الصحابي يرفعه

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب العلم، باب في كتاب العلم (٣١٨/٣) ح (٣٦٤٧)، وأحمد في مسنده (٤٥٦/٣٥) ح (٢١٥٧٨) كلاهما من حديث زيد بن ثابت. **والحديث إسناده ضعيف**، ضعفه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود (ح: ٣٦٤٧).

(٢) سبق تخريجه (ص: ٤٤).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٣٣٨/٤) ح (٢٥٥٦)، والبخاري في الأدب المفرد (ص: ٩٥) ح (٢٤٥)، والبزار في مسنده (١٤٣/١١) جميعهم من طريق ليث به. **والحديث إسناده ضعيف**، فيه ليْث بن أبي سُلَيْم، انظر: مجمع الزوائد (٢٨٧/٢). بينما صححه الألباني في صحيح الجامع (٧٤٤/٢).

إلى النبي صلى الله عليه وسلم، كما بينت ذلك في الأمثلة السابقة، وهذا دليل على دقة الإمام ابن عبد البر وحسن صنعته الحديثية في هذا الباب.

المطلب الثالث: الصناعة الحديثية في الحديث المقطوع

أولاً: تعريف الحديث المقطوع لغة واصطلاحًا:

لغة: اسم مفعول، من "قطع" ضد "وصل"، والقَطْعُ: مَصْدَرُ قَطَعْتُ الحبْلَ قَطْعاً فانْقَطَع[١].

اصطلاحاً: هو ما أضيف إلى التابعي أو من دونه من قول أو فعل[٢].

قال الشيخ الطحان شارحاً للتعريف: "أي هو ما نسب أو أسند إلى التابعي، أو تابع التابعي، فمن دونه، من قول، أو فعل. والمقطوع غير المنقطع؛ لأن المقطوع من صفات المتن، والمنقطع من صفات الإسناد، أي: أن الحديث المقطوع من كلام التابعي فمن دونه، وقد يكون السند متصلًا إلى ذلك التابع، على حين أن المنقطع يعني: أن إسناد ذلك الحديث غير متصل، ولا تعلق له بالمتن"[٣].

ثانياً: صناعة الإمام ابن عبد البر في الحديث المقطوع:

فقد ظهرت عناية الإمام ابن عبد البر بالحديث المقطوع، فإنه كان يورد الأحاديث المقطوعة بعد إيراده للأحاديث الموقوفة والمرفوعة، وغالبًا ما كان يورد هذه الأحاديث لتقريب المعنى الذي يريد إيصاله ضمن الباب الذي وضعه، وبعد التتبع والاستقراء في كتاب ابن عبد البر وجدت أنه كان يورد الحديث المقطوع دون أن يعقب عليه بأنه مقطوع، وله حالتان:

أولاً: المقطوع القولي:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٩٩) قال ابن عبد البر: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: نا بَكْرُ بْنُ خُنَيْسٍ، عَنْ ضِرَارِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: "**بَابٌ مِنَ الْعِلْمِ يَحْفَظُهُ الرَّجُلُ لِصَلَاحِ نَفْسِهِ وَصَلَاحِ مَنْ بَعْدَهُ أَفْضَلُ مِنْ عُبَادَةِ حَوْلٍ**"[٤].

---

[١] ينظر: لسان العرب، ابن منظور (٢٧٦/٨)، مقاييس اللغة، ابن فارس (١٠١/٥).

[٢] ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٤٧)، تدريب الراوي (٢١٨/١).

[٣] تيسير مصطلح الحديث (ص: ١٦٧).

[٤] لم أقف له على تخريج، **والأثر إسناده ضعيف**؛ لأن فيه ضرار بن عمرو. ضعفه ابن معين كما في الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (١٦٠/٥)، وابن حبان في المجروحين (٣٨٠/١)، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (١٦١/٥)، والدارقطني في الضعفاء والمتروكون (١٥٩/٢)، والذهبي في المغني في الضعفاء (٣١٢/١).

وما ورد في حديث رقم (٥٧٩) قال ابن عبد البر: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: **"لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ يَكُونُ عِنْدَهُ الْعِلْمُ أَنْ يَتْرُكَ التَّعَلُّمَ"**[١].

وما ورد في حديث رقم (٦٨٩) قال ابن عبد البر: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نا قَاسِمٌ، نا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نا أَبُو سَلَمَةَ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، نا أَبُو حَمْزَةَ إِمَامُ التَّمَّارِينَ، قَالَ: قَالَ الْحَسَنُ: "**غَائِلَةُ الْعِلْمِ: النِّسْيَانُ، وَتَرْكُ الْمُذَاكَرَةِ**"[٢].

ثانياً: المقطوع الفعلي:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٢٣٩٣) قال ابن عبد البر: وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ عِيسَى الْمُقْرِئُ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حُبَابَةَ الْبَغْدَادِيُّ، بِبَغْدَادَ ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَغَوِيُّ، ثنا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ ثنا شُعْبَةُ، قَالَ: كَانَ قَتَادَةُ لَا يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا وَهُوَ عَلَى طَهَارَةٍ[٣].

وما ورد في حديث رقم (٢٣٣٩) قال ابن عبد البر: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، ثنا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ، ثنا سَعْدَانُ بْنُ نَصْرٍ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، قَالَ: كَانَ طَاوُسٌ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ[٤].

فكل هذه الأمثلة إنما هي من رواية التابعين، وهي من قبيل الحديث المقطوع، وقد أكثر الإمام ابن عبد البر من ذكر مثل هذه الأحاديث المقطوعة، على سبيل الاستشهاد بها والاستدلال على المعاني والمسائل التي ترجم لها في الباب.

---

[١] لم أقف له على تخريج، **والأثر إسناده حسن**؛ لأن فيه سعد بن عبد الحميد قال فيه ابن حجر: "صدوق له أغاليط". تقريب التهذيب (ص: ٢٣١). وباقي رجال الإسناد ثقات.

[٢] أخرجه الدارمي في سننه، باب مذاكرة العلم، بنحوه (٤٨٧/١) ح (٦٤٥) عن عفان عن حماد بن سلمة به. **والأثر إسناده حسن**؛ لأن فيه أبا حمزة التمار قال فيه أبو حاتم الرازي: "شيخ". الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٦٢/٩). وباقي رجال الإسناد ثقات.

[٣] أخرجه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي (١/ ٤٠٩). **والأثر إسناده صحيح**؛ لأن رواته ثقات.

[٤] أخرجه الدارمي في سننه، باب ما يتقى من تفسير حديث (٤٠٢/١) ح (٤٤٨). **والأثر إسناده ضعيف**؛ لأن فيه هشام بن حجير قال فيه ابن حجر: صدوق له أوهام (تقريب التهذيب ص: ٥٧٢).

المبحث الثاني: الصناعة الحديثية في إيراد المتون:

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: إيراد الحديث كاملاً بسنده ومتنه دون اختصار.

المطلب الثاني: اختصار متن الحديث.

المطلب الثالث: تكرار متون الحديث.

المطلب الرابع: بيان تفسير الألفاظ وغريبها.

المطلب الخامس: تعليق ابن عبد البر على متون الأحاديث.

المطلب الأول: إيراد الحديث كاملاً بسنده ومتنه دون اختصار

بعد التتبع والاستقراء التام لكتاب الإمام ابن عبد البر، فقد وجدت أنه قسم كتابه إلى أبواب متعددة، وتحت كل باب من هذه الأبواب يورد جملة من الأحاديث النبوية، والآثار الموقوفة والمقطوعة، بما يخدم هذا التبويب، ولكن مما لفت انتباهي في ذلك أنه كان يورد الحديث الأول في الباب كاملًا بسنده ومتنه، ثم بعد ذلك يبدأ بإيراد متابعاته وشواهده بما يخدم فكرة الباب، وسأبين ذلك بالأمثلة من كتابه:

مثاله: الحديث الأول الذي ابتدأ به كتابه، قال: قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سُفْيَانَ، أَنَّ قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغَ، حَدَّثَهُمْ قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ نا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ عَلِمَهُ فَكَتَمَهُ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عَلَيْهِ لِجَامٌ مِنْ نَارٍ**"[1].

ثم أورد بعده الحديث الثاني ولكنه أورده بسند كامل واختصر المتن وعزاه للذي قبله، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْعَوَّامِ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ يَعْلَمُهُ فَكَتَمَهُ**"، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

ثم أورد له بعد ذلك ما يقرب من سبع روايات كلها لهذا الحديث الأول، ما بين متابعات وشواهد، فهذه الرواية من حديث أبي هريرة، وقد روى لها شواهد من حديث عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن مسعود، وهذا كله من باب تقوية الحديث الأول، وهذا من صناعته في طريقة إيراده للأحاديث النبوية في كتابه، أن يبدأ بذكر الحديث ثم يورد بعد ذلك جملة من المتابعات والشواهد.

وما ورد في حديث رقم (٤٤) تحت باب فضل العلم وأهله قال ابن عبد البر: حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ سَهْلِ بْنِ أَسْوَدَ، وَأَبُو زَيْدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ، وَأَبُو الْقَاسِمِ أَحْمَدُ بْنُ فَتْحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قِرَاءَةً مِنِّي عَلَيْهِمْ أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْكِنانِيَّ أَمْلَى عَلَيْهِمْ بِمِصْرَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الْإِمَامِ الْبَغْدَادِيُّ ح وَأَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، نا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ الْفَسَوِيُّ نا أَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ

---

[1] أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب التوقي في الفتيا (٣٢١/٣) ح (٣٦٥٨)، والترمذي في سننه، أبواب العلم، باب فضل طلب العلم (٢٩/٥) ح (٢٦٤٩)، وابن ماجه في سننه، كتاب العلم، باب من سئل عن علم (٩٧/١) ح (٢٦٤)، وأحمد في مسنده (١٨/١٣)، جميعهم من حديث أبي هريرة. **والحديث إسناده: حسن**، حسنه الترمذي، وصححه الألباني في تحقيق مشكاة المصابيح (٧٧/١).

سُفْيَانَ الْفَسَوِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، ثنا زَائِدَةُ وَهُوَ ابْنُ قُدَامَةَ، نا الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**مَا مِنْ رَجُلٍ يَسْلُكُ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهَا عِلْمًا إِلَّا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَنْ أَبْطَأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ حَسَبُهُ**"[1].

ثم أورد بعده الحديث ذاته ولكنه بسند آخر، مع اختلاف في المتن، فقال: وَقَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ قَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغَ حَدَّثَهُ قَالَ: نا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، ثنا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، ثنا زَائِدَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**مَا مِنْ قَوْمٍ يَجْتَمِعُونَ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ يَتَعَلَّمُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ إِلَّا حَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ وَتَنَزَّلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا إِلَّا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَنْ أَبْطَأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ**".

ثم أورد للحديث ذاته جملة كبيرة من المتابعات والشواهد، وهذا الأمر واضح وجلي في صناعته في طريقة إيراده للأحاديث النبوية، وهذا يظهر بالتتبع والاستقراء التام لكتاب ابن عبد البر.

---

[1] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن (٢٠٧٤/٤) ح (٢٦٩٩)، وأبو داود في سننه، كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم (٣١٧/٣) ح (٣٦٤٣)، والترمذي في سننه، أبواب العلم، باب فضل طلب العلم (٢٨/٥) ح (٢٦٤٦)، وأحمد في مسنده (٣٩٣/١٢) ح (٧٤٢٧).

المطلب الثاني: اختصار متن الحديث

لقد سلك الإمام ابن عبد البر مسلك الأئمة الذين سبقوه في المصنفات الحديثية من الاختصار في متون الأحاديث، وهذا يدل على سعة علمه بالأسانيد والمتون الحديثية، ويمكن الحديث عن هذا الاختصار الذي استعمله الإمام ابن عبد البر في كتابه في النقاط التالية:

أولاً: إيراد الحديث الأول كاملًا بسنده ومتنه، ثم يُتبعه بذكر السند الآخر دون المتن ويتبعه بكلمة (مثله سواء)، (فذكره حرفًا بحرف)، (فذكره) وما شابه ذلك من الألفاظ:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٧٦)، وحديث رقم (٧٧) قال ابن عبد البر: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ، نا مُسَدَّدٌ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **"تَجِدُونَ النَّاسَ مَعَادِنَ خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقُهُوا"**[1].

ثم أورد بعده إسنادًا آخر، فقال: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الْمَيْمُونُ بْنُ حَمْزَةَ، نا الطَّحَاوِيُّ، نا الْمُزَنِيُّ نا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، ثنا سُفْيَانُ، فَذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ سَوَاءً.

وما ورد في حديث رقم (١٠٥٥) قال ابن عبد البر: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نا عُمَرُ، أنا عَلِيٌّ، نا أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَوْسٍ الْعَبْسِيِّ، عَنْ بِلَالٍ يَعْنِي ابْنَ يَحْيَى، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: "قَدْ عَلِمْتُ مَتَى صَلَاحُ النَّاسِ وَمَتَى فَسَادُهُمْ إِذَا جَاءَ الْفِقْهُ مِنْ قِبَلِ الصَّغِيرِ اسْتَعْصَى عَلَيْهِ الْكَبِيرُ، وَإِذَا جَاءَ الْفِقْهُ مِنْ قِبَلِ الْكَبِيرِ تَابَعَهُ الصَّغِيرُ فَاهْتَدَيَا".

ثم أورد بعده إسنادًا آخر كمتابعة للذي سبقه فقال: قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ قَاسِمٍ، نا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ، نا أَبُو نُعَيْمٍ، أَخْبَرَنَا سَعْدُ بْنُ أَوْسٍ الْكَاتِبُ، نا بِلَالُ بْنُ يَحْيَى، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدْ عَلِمْتُ مَتَى صَلَاحُ النَّاسِ، فَذَكَرَهُ حَرْفًا بِحَرْفٍ إِلَى آخِرِهِ.

وهذه العبارة استخدمها الإمام ابن عبد البر في كتابه في أربعة مواضع[2]، وهي تعبر عن دقته في نقله لرواية الحديث أنه رواها مطابقة للرواية الأولى، وهذا ظاهر من صنعته الحديثية في هذا الباب.

---

[1] سبق تخريجه (ص:٤٤).

[2] انظر: حديث رقم (٣٦٠، ١٠٥٥، ٢١٢٣، ٢٣٠٣).

ثانياً: إيراد الحديث الأول كاملاً بسنده ومتنه، ثم يتبعه بذكر السند الآخر دون المتن ويتبعه بكلمة (بلفظه، أو بنحوه، أو كما قال)

لقد اهتم علماء الحديث اهتمامًا بالغًا في رواية الحديث الشريف، وكانوا يمتازون بالدقة في نقل ألفاظ الحديث، وإذا زاد الراوي كلمة في لفظ حديث فإنهم يميزون هذه الزيادة عن غيرها، ومن علماء الحديث من كان يروي الأحاديث بمعانيها فيتبعون هذا الحديث بقولهم: (أو كما قال)، أو غير ذلك من الألفاظ التي تدل على أنه روى الحديث بمعناه كما فهمه الراوي، ضمن الشروط المعتبرة التي وضعها علماء الحديث[1].

بعد التتبع والاستقراء لكتاب الإمام ابن عبد البر، فإنه كان يستعمل مثل هذه الألفاظ عند روايته لبعض الأحاديث، فإنه يروي هذه الأحاديث بمعناها، أو يحترز فيقول كلمة: (بلفظه، أو بنحوه، أو كما قال)، وهذا ظاهر من صناعته الحديثية في هذا الباب.

ومما يؤكد أن من صنيع الصحابة رضي الله عنهم، أنهم إذا رووا حديثًا عن رسول الله فإنهم يقولون بعده أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما يشبه ذلك من العبارات الدالة على نفس المعنى، وما يدلل على ذلك، فقد أورد الإمام ابن عبد البر في كتابه مثالاً من قول أبي الدرداء رضي الله عنه فقال: فقد ورد في حديث رقم (٤٥٩) قال ابن عبد البر: قَالَ أحمد بن زهير: وَسَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ صَالِحٍ، يُحَدِّثُ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ، أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ، كَانَ إِذَا حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ فَرَغَ مِنْهُ قَالَ: "**اللَّهُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ هَكَذَا فَكَشْكِلِهِ**"[2].

وكذلك قال: وَنا أَبِي، نا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: "كَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا فَفَرَغَ مِنْهُ قَالَ: "أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[3].

وما ورد في حديث رقم (١٤٨٧) قال ابن عبد البر: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ ثنا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُطَّلِبُ بْنُ شُعَيْبٍ قَالَ: نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ

---

[1] انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢١٣-٢١٤).

[2] أخرجه الدارمي في سننه، كتاب العلم، باب من هاب الفتيا (٣٢٤/١) ح (٢٧٦)، عن أسد بن موسى، والخطيب في الكفاية (ص:٢٠٥)، من طريق معن، كلاهما عن معاوية بن صالح به. **والحديث إسناده ضعيف**، فربيعة لم يدرك أبا الدرداء. انظر: إتحاف المهرة، لابن حجر (٥٦٨/١٢).

[3] أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب العلم، باب تعظيم حديث النبي (١١/١) ح (٢٤)، والدارمي في سننه، كتاب العلم، باب من هاب الفتيا (٣٢٧/١) ح (٢٨٤)، وأحمد في مسنده (٢٠/ ٣٨٥) جميعهم من حديث أنس بن مالك. **والأثر إسناده صحيح**، انظر: مشارق الأنوار الوهاجة (١/ ٣٦٥)، صحيح وضعيف سنن ابن ماجه (١/ ٩٦).

قَالَ: حَدَّثَنِي عَقِيلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي نَمْلَةَ، أَنَّ أَبَا نَمْلَةَ الْأَنْصَارِيَّ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَهُ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هَلْ تَتَكَلَّمُ هَذِهِ الْجِنَازَةُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**اللَّهُ أَعْلَمُ**"، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: أَنَا أَشْهَدُ أَنَّهَا تَتَكَلَّمُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**مَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا: آمَنَّا بِاللَّهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، فَإِنْ كَانَ حَقًّا لَمْ تُكَذِّبُوهُمْ وَإِنْ كَانَ بَاطِلًا لَمْ تُصَدِّقُوهُمْ**"[1]. ثم قال بعده: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نا قَاسِمٌ، نا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نا أَبِي، نا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، نا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَمْلَةَ، أَنَّ أَبَاهُ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

كذلك في المثال الآخر فإنه أورد الحديث الأول كاملًا سندًا ومتنًا، ثم أورد بعد الحديث بسنده فقط، واكتفى بقوله: فذكر نحوه، قصد بذلك أن المتن موافق للمتن الأول، فلم يذكره مرة أخرى اختصارًا لذلك[2].

ثالثاً: إيراد جزء من الحديث وإتباعه كلمة تدل على باقيه:

يظهر من صنعة الإمام ابن عبد البر في كتابه أنه في بعض الأحيان يورد جزءًا من الحديث، ثم يذكر بعده كلمةً تدل على تكملة الحديث، وهذا كله من باب الاختصار وعدم الإطالة، خاصة إذا كان الحديث من الأحاديث المشهورة التي تغني عن تكرارها أو ذكرها بطولها.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (١٧١٦) قال ابن عبد البر: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ، وَسَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ قَالَا: نا أَحْمَدُ بْنُ دُحَيْمٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّيْبُلِيُّ، ثنا أَبُو عُبَيْدِ اللَّهِ الْمَخْزُومِيُّ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ثنا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ، إِنَّ نَوْفًا الْبِكَالِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى صَاحِبَ الْخَضِرِ لَيْسَ بِمُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ قَالَ: كَذَبَ، حَدَّثَنِي أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ[3].

---

[1] أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب رواية حديث أهل الكتاب (٣١٨/٣) ح (٣٦٤٤)، وأحمد في مسنده (٤٦٠/٢٣) ح (١٧٢٢٥) كلاهما من حديث أبي نملة الأنصاري، **والحديث إسناده ضعيف**، صححه الكرماني في الكواكب الدراري (٧٠/١٨)، والعيني في عمدة القاري (١٤٤/١٩)، وابن العراقي في طرح التثريب (٢٦٢/٨)، والمباركفوري في تحفة الأحوذي (٣٧٠/٨)، بينما ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (ص: ٧٣٠).

[2] للمزيد، انظر: جامع بيان العلم وفضله (٨٠٧/٢).

[3] أخرجه البخاري في صحيحه (٣٥/١) ح (١٢٢)، ومسلم في صحيحه (١٨٤٧/٤) ح (٢٣٨٠) كلاهما من حديث أبي بن كعب.

وما ورد في حديث رقم (٢١٢١) قال ابن عبد البر: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، ثنا وَهْبُ بْنُ مَسَرَّةَ، ثنا ابْنُ وَضَّاحٍ، ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَهِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ يَعِيشَ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ مَوْلًى لِلزُّبَيْرِ، عَنِ الزُّبَيْرِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الْأُمَمِ قَبْلَكُمُ الْحَسَدُ وَالْبَغْضَاءُ**"[١]. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

فيظهر هنا من صناعة الإمام ابن عبد البر الحديثية في اختصار متون الأحاديث أنه يورد الحديث كاملًا بسنده ومتنه، ثم يورد بعد ذلك الحديث بسنده وجزء من متنه، ثم يذكر كلمة تدل على إحالته على الحديث السابق؛ وذلك من باب الاختصار وعدم التكرار في المتون بما لا فائدة منه، ويظهر ذلك جليًّا في كثير من المواضع في كتابه[٢].

المطلب الثالث: تكرار متون الحديث

إن من منهج علماء الحديث في كتبهم أنهم يكررون الروايات في مواضع مختلفة، وهذا التكرار ليس من باب الفراغ العلمي، أو الحشو الذي لا فائدة منه، وإنما هذا التكرار؛ لاستنباط معانٍ جديدة، وفوائد متعددة من خلال تكرار هذا الحديث في مواضع مختلفة، وقد كان هذا من صناعة الإمام البخاري في صحيحه، حيث تميز في تكرار الأحاديث في عدة مواضع، ويعود هذا التكرار لأسباب متعددة، قال ابن حجر معقبًا على التكرار الذي وقع في صحيح البخاري: "أَنه لَا يتَعَمَّد أَن يخرج فِي كِتَابه حَدِيثًا معادًا بِجَمِيعِ إِسْنَاده وَمَتنه، وَإِن كَانَ قد وَقع لَهُ من ذَلِك شَيْء فَعَن غير قصد، وَهُوَ قَلِيلٌ جداً"[٣]. ولا يمكن أن تخلو هذه المواضع من فوائد سواء كانت في الإسناد أو في المتن أو في استنباط حكم جديد.

ومن خلال التتبع والاستقراء التام لكتاب الإمام ابن عبد البر، وجدت أنه كان يكرر متون الأحاديث النبوية، وفي غالب أمره كان يكرر هذه المتون في موضع واحد، كما هو صنيع الإمام مسلم في صحيحه، غير أنه لا يمنع أن يكرر المتن في موضع آخر من باب إظهار الفائدة، ويتلخص هذا التكرار في النقاط التالية:

---

[١] أخرجه الترمذي في سننه، أبواب صفة القيامة (٦٦٤/٤) ح (٢٥١٠)، وأحمد في مسنده (٢٩/٣) ح (١٤١٢) كلاهما من حديث الزبير بن العوام، **والحديث إسناده ضعيف**، ففيه علة الاختلاف، قال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي رِوَايَتِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ؛ فَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ يَعِيشَ بْنِ الوَلِيدِ، عَنْ مَوْلَى الزُّبَيْرِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، "وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنِ الزُّبَيْرِ". وهو ما ذهب إليه ابن أبي حاتم في علله (٢٥٥/٦)، والدارقطني في علله (٢٤٧/٤)، حسنه الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٠/٨)، والألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي (١٠/٦).

[٢] للمزيد، انظر: كتاب جامع بيان العلم وفضله (٢٠/١، ٩٦، ٢٠٩،١٥٥، ٨٣١/٢).

[٣] هدي الساري، ابن حجر (١٦/١).

أولاً: تكرار المتن باللفظ نفسه:

فقد كرر الإمام ابن عبد البر المتن في الموضع نفسه من كتابه، ومثال ذلك: ما ورد في حديث رقم (١٠٨٩) قال ابن عبد البر: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي عُثْمَانَ سَعِيدِ بْنِ نَصْرٍ، أَنَّ قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغَ، حَدَّثَهُ نا ابْنُ وَضَّاحٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ قَالَا: نا مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ، نا ابْنُ مَهْدِيٍّ، نا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**مَنْ سَكَنَ الْبَادِيَةَ جَفَا، وَمَنِ اتَّبَعَ الصَّيْدَ غَفَلَ، وَمَنْ أَتَى السُّلْطَانَ افْتُتِنَ**"[1]. فيلاحظ هنا أن الإمام ابن عبد البر ذكر الحديث في الباب، ثم ذكر بعده مكررًا باللفظ نفسه حديثًا آخر، وهو حديث رقم (١٠٩١).

ثانياً: تكرار المتن بألفاظ مختلفة والمعنى واحد:

ومن صناعة الإمام ابن عبد البر المتعلقة بتكرار الأحاديث، أنه يكرر الحديث بألفاظ مختلفة، إما بزيادة لفظة، أو تقديم وتأخير، أو غير ذلك.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (١٠٠) قال ابن عبد البر: وَحَدَّثَنِي خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نا ابْنُ السَّكَنِ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ الرَّبْعِيُّ بِالْبَصْرَةِ قَالَ: حَدَّثَنِي صُهَيْبُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ، ثنا بِشْرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثنا خَلِيفَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**الْعِلْمُ خَيْرٌ مِنَ الْعِبَادَةِ وَمِلَاكُ الدِّينِ الْوَرَعُ**"[2]. ثم رواه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا: "**فَضْلُ الْعِلْمِ أَفْضَلُ مِنَ**

---

[1] أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الضحايا، باب في اتباع الصيد (١١١/٣) ح (٢٨٥٩)، والترمذي في سننه (٥٢٣/٤) ح (٢٢٥٦) والنسائي في سننه، كتاب الصيد، باب ما أصاب بحد (١٩٥/٧) ح (٤٣٠٩)، وأحمد في مسنده (٣٦١/٥) ح (٣٣٦١) جميعهم من حديث ابن عباس، **والحديث إسناده حسن**، فقد حسنه الترمذي فقال: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ"، والبغوي في مصابيح السنة (١٦/٣). وصححه ابن مفلح في الآداب الشرعية (٣/ ٣٤٦)، والألباني في صحيح الجامع (١٠٧٩/٢). وضعفه ابنُ القطان بأنَّ أبا موسى مجهول، لا يُعرف. انظر: بيان الوهم والإيهام (٤/ ٣٦٢).

[2] أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٦٧/١) ح (٧٨)، **والحديث إسناده ضعيف جداً**، قال ابن الجوزي: "وأما حديث أبي هريرة، قَالَ أَحْمَدُ: لا يَنْبَغِي أَنْ يُرْوَى عَنْ أَبِي مُطِيعٍ شَيْءٌ، وَقَالَ يَحْيَى: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقَالَ أبو داود: تَرَكُوا حَدِيثَهُ". وضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير (ص: ٨٣١١). وله شاهد من حديث حذيفة، أخرجه البزار في مسنده (٣٧١/٧) ح (٢٩٦٩)، وهو ضعيف الإسناد، انظر: علل الترمذي الكبير (ص:٣٤١)، وشاهد آخر من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، أخرجه الحاكم في مستدركه وصححه (١٧/١) ح (٣١٤)، والصواب إسناده ضعيف، ضعفه المناوي في التيسير بشرح الجامع الصغير (١٧٠/٢).

الْعِبَادَةِ وَمِلَاكُ الدِّينِ الْوَرَعُ"، ثم رواه عن مطرِّف موقوفًا: **"فَضْلُ الْعِلْمِ خَيْرٌ مِنْ فَضْلِ الْعَمَلِ وَخَيْرُ دِينِكُمُ الْوَرَعُ"**.

فيلاحظ هنا أن الإمام ابن عبد البر ذكر هذه الأحاديث بألفاظ مختلفة، قاصدًا بذلك بيان الروايات المختلفة، وهذا دليل على سعة علمه وكثرة اطلاعه على الأسانيد والروايات المتعددة.

ثالثاً: تكرار المتون بألفاظ مختلفة وزيادات عليها:

إن تكرار المتون والأحاديث لم يكن عبثًا، وإنما قُصِدَ بذلك إظهار الزيادات المختلفة في الروايات المتعددة، وقد تكون هذه الزيادة تعادل حديثًا بأكمله، وربما تُنْشِئ حكمًا جديدًا، لذلك اهتم العلماء ببيان الروايات المختلفة وذكر الزيادات فيها، إضافة إلى أنهم يميزون أن هذه الزيادة من لفظ فلان أو غيره، وهذا دليلٌ على دقة الرواية في الحديث النبوي الشريف.

ومن صنيع الإمام ابن عبد البر في هذا الباب أنه كان يبين هذه الزيادات، بل ويميز لمن تكون هذه الزيادة، ومثاله: ما ورد في حديث رقم (٥٢٦) قال ابن عبد البر: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ الْقُرَشِيَّ أَخْبَرَهُمْ، نا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي حَسَّانَ الْأَنْمَاطِيُّ، نا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، نا عَبْدُ الْحَمِيدِ، نا الْأَوْزَاعِيُّ، نا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، يُخْبِرُ أَنَّ رَجُلًا أَصَابَهُ جُرْحٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ أَصَابَهُ احْتِلَامٌ، فَأُمِرَ بِالِاغْتِسَالِ فَقُرَّ فَمَاتَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: **"قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَلَمْ يَكُنْ شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالَ؟"**[1]، ثم قال ابن عبد البر: وَزَادَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ عَطَاءٌ: بَلَغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **"لَوِ اغْتَسَلَ وَتَرَكَ مَوْضِعَ الْجِرَاحِ"**.

فنلاحظ من خلال المثال أن الإمام ابن عبد البر أورد الحديث كاملًا دون زيادة عبد الرزاق، ثم أردف زيادة عبد الرزاق على الحديث، ولعل زيادته فيها مزيد بيان للحكم الشرعي، فلم يكتف بالحكم؛ وإنما أعطاهم الحكم الشرعي الذي ينبغي أن يحكم به لهذا الرجل ومن وقع مثله[2].

---

[1] سبق تخريجه (ص: ٦٧).

[2] للمزيد، انظر: جامع بيان العلم وفضله (٨٠٨/٢، ١٢٢٣).

المطلب الرابع: تفسير الألفاظ وبيان غريبها

توطئة

اهتم علماء الحديث بمعرفة غريب الحديث اهتماماً بالغاً؛ لأن معرفة غريب الحديث يسهل على القاريء فهم الأحاديث النبوية، ومراده صلى الله عليه وسلم فيها، وهذا علم مبارك من علوم الحديث، قال ابن الصلاح: "وَهُوَ عِبَارَةٌ عَمَّا وَقَعَ فِي مُتُونِ الْأَحَادِيثِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْغَامِضَةِ الْبَعِيدَةِ مِنَ الْفَهْمِ، لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا. هَذَا فَنٌّ مُهِمٌّ، يَقْبُحُ جَهْلُهُ بِأَهْلِ الْحَدِيثِ خَاصَّةً، ثُمَّ بِأَهْلِ الْعِلْمِ عَامَّةً، وَالْخَوْضُ فِيهِ لَيْسَ بِالْهَيِّنِ، وَالْخَائِضُ فِيهِ حَقِيقٌ بِالتَّحَرِّي جَدِيرٌ بِالتَّوَقِّي"[١].

وقد صنف في هذا الفن العزيز جماعة من أهل العلم، منهم: الإمام القاسم بن سلام[٢]، والإمام ابن قتيبة الدينوري[٣]، والإمام الخطابي[٤]، والإمام الزمخشري[٥]، والإمام ابن الأثير[٦] وغيرهم من علماء الحديث.

وقد سلك الإمام ابن عبد البر مسلك الأئمة السابقين في بيان غريب ألفاظ الحديث، وهذا بلا أدنى شك علم عزيز مبارك في تفسير هذه الألفاظ الغريبة، إما بالرجوع إلى كتب اللغة والغريب، أو بتفسير هذه الألفاظ بغيرها من الأحاديث والآثار الثابتة.

وبعد الاستقراء التام لكتاب ابن عبد البر وجدنا أنه يبين بعضًا من غريب الألفاظ الواردة في الأحاديث والآثار، وسأبين ذلك بالأمثلة:

---

[١] مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٧٢).

[٢] وهو كتاب مطبوع، اسم الكتاب: غريب الحديث، وقد حققه د. حسين محمد شرف، بتاريخ ١٩٨٤م، ونشر في الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، بالقاهرة.

[٣] وهو كتاب مطبوع، اسم الكتاب: غريب الحديث، وقد حققه د. عبد الله الجبوري، بتاريخ ١٣٩٧هـ، ونشر في مطبعة العاني ببغداد.

[٤] وهو كتاب مطبوع، اسم الكتاب: غريب الحديث، وقد حققه: عبد الكريم الغرباوي، بتاريخ ١٩٨٢م، ونشر في مطبعة الفكر بدمشق.

[٥] وهو كتاب مطبوع، اسم الكتاب: الفائق في غريب الحديث، وقد حققه: علي محمد البجاوي- محمد أبو الفضل إبراهيم، ونشر في دار المعرفة بلبان.

[٦] وهو كتاب مطبوع، اسم الكتاب: النهاية في غريب الحديث والأثر، وقد حققه: طاهر أحمد الزاوي- محمود محمد الطناحي، بتاريخ ١٩٧٩م، ونشر في دار الكتب العلمية بلبان.

أولاً: أقوال ابن عبد البر في بيان الغريب ومعاني الكلمات:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٣٧٩) قال: وَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: "حَرْفٌ فِي تَامُورِكَ خَيْرٌ مِنْ عَشَرَةٍ فِي كُتُبِكَ". قَالَ أَبُو عُمَرَ: "التَّامُورُ: عَلَقَةُ الْقَلْبِ"[١].

وما ورد في حديث رقم (١١٤٣) قال: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، نا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ، نا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُنِيرٍ بِمِصْرَ ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبُرْدِيُّ، نا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، نا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي طُوَالَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رصي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلَّا لِيُصِيبَ بِهِ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**"[٢]. يَعْنِي: "رِيحَهَا"[٣].

وما ورد في حديث رقم (١١٩٧) قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نا قَاسِمٌ، نا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، نا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رصي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ "**اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ؛ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ**"[٤]. يُرِيدُ: "الْعَالِمَ الْفَاضِلَ"[٥]. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وما ورد في حديث رقم (١٨٢٩) قال: وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بِشْرٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي دُلَيْمٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ، ثنا ابْنُ مَاهَانَ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ الطَّائِيِّ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، قَالَ: لَمَّا جَمَعَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَهْلَ الرِّدَّةِ قَالَ: "اخْتَارُوا مِنِّي حَرْبًا مُجْلِيَةً أَوْ سِلْمًا مُخْزِيَةً" قَالُوا: أَمَّا الْحَرْبُ الْمُجْلِيَةُ فَقَدْ عَرَفْنَاهَا فَمَا السِّلْمُ

---

[١] التَّامورُ النَّفْس وَحَيَاتُهَا، وَقِيلَ الْعَقْلُ. والتَّامورُ أَيضاً: دمُ الْقَلْبِ وحَبَّتُه وَحَيَاتُهُ، وَقِيلَ: هُوَ الْقَلْبُ نَفْسُهُ. (لسان العرب ٣٣/٤).

[٢] أخرجه أبو داود في سننه (٣٢٣/٣) ح (٣٦٦٤)، وابن ماجه في سننه (٩٢/١) ح (٢٥٢) كلاهما من حديث أبي هريرة. **والحديث إسناده صحيح**، صححه الألباني في صحيح الجامع (١٠٦٠/٢).

[٣] وفيه "من فعل كذا وكذا لم يجد عرف الجنة" أي ريحها الطيبة. والعرف: الريح. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢١٧/٣).

[٤] أخرجه الترمذي في سننه، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الحجر (٢٩٨/٥) ح (٣١٢٧). **والحديث إسناده ضعيف**، وقال الترمذي: "حديث غريب"، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٢٩٩/٤).

[٥] فراسة الْمُؤمن، أَي: نظره فِي البواطن. غريب الحديث لابن الجوزي (١٨٤/٢).

الْمُخْزِيَةُ، قَالَ: "تَدُونَ قَتْلَانَا وَلَا نَدِي قَتْلَاكُمْ" فَقَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: قَتْلَانَا قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يُودَوْنَ، وَنَنْزِعُ عَنْكُمُ الْحَلْقَةَ وَالْكُرَاعَ[1]. يَعْنِي "السِّلَاحَ وَالْخَيْلَ"[2].

وما ورد في حديث رقم (١٩٠٩) قال: قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَنا أَحْمَدُ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ هِشَامٍ، ثنا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ حَدَّثْتُكُمْ بِكُلِّ مَا أَسْمَعُ لَرَمَيْتُمُونِي بِالْقِشْعِ[3]، يَعْنِي "الْمَزَابِلَ"، وَمَا نَاظَرْتُمُونِي"[4].

وما ورد في حديث رقم (٢٦١) قال: وروي عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: **"لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا وَيُوَقِّرْ كَبِيرَنَا وَيَعْرِفْ لِعَالِمِنَا"**[5]. يَعْنِي "حَقَّهُ".

وما ورد في حديث رقم (١١٤٢) قال: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ آدَمَ، نا أَبُو سُفْيَانَ ثَابِتُ بْنُ نُعَيْمٍ، نا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ: "مَكْتُوبٌ عِنْدَهُمْ فِي الْكِتَابِ الْأَوَّلِ: ابْنَ آدَمَ عَلِّمْ مَجَّانًا كَمَا عُلِّمْتَ مَجَّانًا". قَالَ أَبُو عُمَرَ: "مَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ: كَمَا لَمْ تَغْرَمْ ثَمَنًا فَلَا تَأْخُذْ ثَمَنًا، وَالْمَجَّانُ عِنْدَهُمُ: الَّذِي لَا يَأْخُذُ لِعِلْمِهِ ثَمَنًا".

فيظهر هنا بعد ذكر جملة من الأمثلة في صناعة الإمام ابن عبد البر في بيان الغريب من الأحاديث النبوية والآثار، أنه كان دقيقًا في ذكره لهذه الألفاظ، وكان موافقًا لكلام العلماء الذين كتبوا في غريب الحديث، وكان من عادته في غالب الأمر أن يعلق على ما يحتاج إلى تعليق وبيان، كعادة كثير من العلماء الذين سبقوه في التصنيف.

ثانياً: أقوال شيوخ ابن عبد البر ومن وفوقهم في بيان الغريب ومعاني الكلمات:

وكذلك فإنه كان ينقل أقوال العلماء في معاني الكلمات وتفسير الغريب.

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (٩٧) قال: حَدَّثَنِي خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ زُكَيْرٍ، نا عَلِيُّ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْمُدَوَّرِ قَالَ: أَخْبَرَنَا حَبِيبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثنا شِبْلُ بْنُ عَبَّادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

---

[1] أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤٣٧/٦) ح (٣٢٧٣١)، والبيهقي في سننه الكبرى (٥٨١/٦) ح (١٧٦٣٢)، **والأثر صحيح**، انظر: فتح الباري (٢١٠/١٣).

[2] انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١٦٥/٤).

[3] قَالَ الأصمعيّ وَغَيره: القِشَع: الْجُلُود الْيَابِسَة، الْوَاحِد مِنْهَا قَشْع. تهذيب اللغة (١١٩/١).

[4] أخرجه أحمد في مسنده (٥٦٣/١٦) ح (١٠٩٥٨)، **والأثر صحيح**؛ لأن رواته ثقات.

[5] أخرجه الترمذي في سننه، أبواب البر، باب ما جاء في رحمة الصبيان (٣٢١/٤) ح (١٩١٩)، وأحمد في مسنده (٣٤٥/١١) ح (٦٧٣٣). **والحديث إسناده صحيح**، صححه الألباني في صحيح الجامع (٩٥٨/٢).

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**يَبْعَثُ اللَّهُ الْعَالِمَ وَالْعَابِدَ، فَيُقَالُ لِلْعَابِدِ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ، وَيُقَالُ لِلْعَالِمِ: اشْفَعْ لِلنَّاسِ كَمَا أَحْسَنْتَ أَدَبَهُمْ**"[1]. قَالَ شِبْلٌ[2]: يَعْنِي تَعْلِيمَهُمْ.

وما ورد في حديث رقم (١٤٥) قال: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، نا الْحَسَنُ، أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ، نا الْحُمَيْدِيُّ، نا سُفْيَانُ، نا عَاصِمٌ، عَنْ زِرٍّ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: "**اغْدُ عَالِمًا أَوْ مُتَعَلِّمًا وَلَا تَغْدُ إِمَّعَةً بَيْنَ ذَلِكَ**"[3]. قَالَ أَبُو يُوسُفَ[4]، قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: "الْإِمَّعَةُ: أَهْلُ الرَّأْيِ"[5].

وما ورد في حديث رقم (٦٣٧) قال: وَذَكَرَ الْحُلْوَانِيُّ، نا قَبِيصَةُ قَالَ: ثنا سُفْيَانُ قَالَ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ: "إِنَّهُ لَيَطُولُ عَلَيَّ اللَّيْلُ حَتَّى أُصْبِحَ فَأَلْقَاهُمْ فَرُبَّمَا أَدُسُّهُ بَيْنِي وَبَيْنَ نَفْسِي أَوْ أُحَدِّثُ بِهِ أَهْلِي". قَالَ أَبُو أُسَامَةَ: يَعْنِي بِقَوْلِهِ أَدُسُّهُ، يَقُولُ: أَتحْفَظُهُ.

وما ورد في حديث رقم (١٨٧٩) قال بعده: قَالَ أَبُو عَلِيٍّ[6]: الْمُخَيَّلُ: السَّحَابُ يُخَالُ فِيهِ الْمَطَرُ[7]، وَالشَّقْشَقَةُ: مَا يُخْرِجُهُ الْفَحْلُ مِنْ فِيهِ عِنْدَ هَيَاجِهِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِخُطَبَاءِ الرِّجَالِ: شَقَاشِقُ[8]، وَأَبَرَّ: زَادَ عَلَى مَا تَسْتَنْطِقُهُ[9]، والْإِمَّعَةُ: الْأَحْمَقُ الَّذِي لَا يَثْبُتُ عَلَى رَأْيٍ[10]، وَالْمِذْرَبُ: الْحَادُّ[11]، وَأَصْغَرَاهُ: قَلْبُهُ وَلِسَانُهُ"[12].

---

[1] أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢٣٤/٣) ح (١٥٨٨). **والحديث إسناده موضوع**، انظر: السلسلة الضعيفة (٦٨٩/١٤).

[2] هو شبل بن عباد المكي القارئ. وثقه ابن معين في التاريخ-رواية الدوري (٦٠/٣)، وأحمد في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٨٠/٤)، وذكره ابن حبان في الثقات (٣١٢/٨).

[3] أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٥/ ٢٨٤)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٥/ ٤٠٧) ح (٦١١٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٥٠)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص: ٢٦٧) ح (٣٧٨)، **والأثر إسناده صحيح**. صححه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٢٢/١).

[4] ولعله قصد بأبي يوسف هو ابن عبد البر.

[5] الإمعة بكسر الهمزة وتشديد الميم: الذي لا رأي له، فهو يتابع كل أحد على رأيه. النهاية في غريب الحديث والأثر (٦٧/١).

[6] إِسْمَاعِيْلُ بنُ قَاسمِ بنِ سُوَيْدٍ العَنَزِيُّ أبو العتاهية الكوفي. سير أعلام النبلاء (١٠/ ١٩٥).

[7] المحكم والمحيط الأعظم (٢٥٨/٥).

[8] انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (٤٩٠/٢).

[9] انظر: المرجع السابق (١٣/١).

[10] انظر: المرجع السابق (٦٧/١).

[11] انظر: المعجم الوسيط (٣١٠/١).

[12] انظر: الدلائل في غريب الحديث (٣٥٠/١).

وما ورد في حديث رقم (١٩١٠) قال: قَالَ: وَنا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، ثنا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: "حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وِعَاءَيْنِ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَثَثْتُهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَثَثْتُهُ لَقَطَعْتُمْ هَذَا الْبُلْعُومَ"[١]. قَالَ أَحْمَدُ: الْبُلْعُومُ: الْحُلْقُومُ[٢]

المطلب الخامس: تعليق ابن عبد البر على متون الأحاديث

توطئة

إنه مما لا شك فيه أن دراسة متون الأحاديث هو المقصد الأعظم من رواية الحديث ودرايته، إضافة إلى بيان المعاني والفوائد المستنبطة من متون الأحاديث النبوية والآثار المروية، مع أن علماء الحديث قديمًا وحديثًا قد اهتموا بالصناعة الحديثية المتعلقة بالإسناد وبيان المقبول والمردود من الأحاديث، إلا أنهم لم يغفلوا عن متون الأحاديث وبيان الفوائد والعبر منها، لذلك فإنك تجد على الكتاب الواحد من كتب المتون عشرات الشروحات وما شابه ذلك.

لذلك اهتم الإمام ابن عبد البر في كتابه الجامع ببيان الفوائد المستنبطة من هذه الأحاديث، وتجده في غالب الأحيان يعلق على هذه الأحاديث تعليقات علمية مهمة وفوائد جلية، فإنه لا يقتصر على الجانب الإسنادي من الحديث، وإنما ظهرت صنعته الحديثية في التعليق على متون الأحاديث، وهذا ما سأبينه خلال الأمثلة الآتية:

أولاً: التعليق على المسائل الفقهية المستنبطة من الأحاديث:

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (٣٩) قال بعده : وَرَدُّ السَّلَام عِنْدَ أَصْحَابِنَا[٣] مِنْ هَذَا الْبَابِ فَرْضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم "**وَإِنْ رَدَّ السَّلَامَ وَاحِدٌ مِنَ الْقَوْمِ أَجْزَأَ عَنْهُمْ**" وَخَالَفَهُمُ الْعِرَاقِيُّونَ فَجَعَلُوهُ فَرْضًا مُعَيَّنًا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ إِذَا سُلِّمَ عَلَيْهِمْ.

وهنا تظهر صنعة الإمام في هذه المسألة أنه يرجح قول المالكية بأن السلام فرض كفاية، إذا قام به جماعة من المسلمين يسقط الإثم على الباقين، مخالفًا في ذلك رأي العراقيين الذين يقولون بأنه فرض عين.

ثانياً: شرح الأحاديث النبوية:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (١٥١) قال: أَخْبَرَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: أنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ صَالِحٍ السَّبِيعِيُّ الْحَلَبِيُّ أَبُو بَكْرٍ بِدِمَشْقَ قَالَ: أنا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ

---

[١] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب حفظ العلم (١/٣٥) ح (١٢٠) من حديث أبي هريرة.

[٢] وهو مجرى الطعام في الحلق. مجمل اللغة لابن فارس (ص: ١٤١).

[٣] يقصد الإمام ابن عبد البر بقوله أصحابنا هم المالكية لأنه كان مالكي المذهب.

بْنِ سُفْيَانَ بْنِ يَزِيدَ الرَّقِّيُّ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ رَزِينٍ الْمُقْرِئُ الْفَنَادِقِيُّ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ بَيَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْقَطَّانُ قَالُوا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ جَنَّادٍ الْحَلَبِيُّ، ثنا عَطَاءُ بْنُ مُسْلِمٍ الْخَفَّافُ، عَنْ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**اغْدُ عَالِمًا أَوْ مُتَعَلِّمًا أَوْ مُسْتَمِعًا أَوْ مُحِبًّا، وَلَا تَكُنِ الْخَامِسَةَ فَتَهْلِكَ**"[1].

قال أبو عمر: الْخَامِسَةُ الَّتِي فِيهَا الْهَلَاكُ مُعَادَاةُ الْعُلَمَاءِ، وَبُغْضُهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحِبَّهُمْ فَقَدْ أَبْغَضَهُمْ أَوْ قَارَبَ ذَلِكَ وَفِيهِ الْهَلَاكُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[2].

ومثاله: ما ورد في سند رقم (١٨٣) قال: وَأَخْبَرَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ، نا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنْعَانِيُّ، ثنا سَلَمَةُ بْنُ رَجَاءٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ جَمِيلٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ وَأَهْلَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَتَّى النَّمْلَةُ فِي جُحْرِهَا وَحَتَّى الْحُوتُ فِي الْبَحْرِ لَيُصَلُّونَ عَلَى مُعَلِّمِ النَّاسِ الْخَيْرَ**"[3]. قَالَ أَبُو عُمَرَ: الصَّلَاةُ هَا هُنَا الدُّعَاءُ وَالِاسْتِغْفَارُ، وَهُوَ بِمَعْنَى قَوْلِ الْمَلَائِكَةِ تَضَعُ أَجْنِحَتَهَا أَيْ تَدْعُو، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وما ورد في حديث رقم (٢٧٣) قال: وَحَدَّثَانِي قَالَا: نا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَرْوَانَ، نا مُحَمَّدُ بْنُ السَّابِقِ، نا زَائِدَةُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: "إِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيُصِيبُ الْبَابَ مِنْ أَبْوَابِ الْعِلْمِ فَيَنْتَفِعُ بِهِ فَيَكُونُ خَيْرًا لَهُ مِنَ الدُّنْيَا لَوْ جَعَلَهَا فِي الْآخِرَةِ". قَالَ أَبُو عُمَرَ: " حَسْبُكَ بِقَوْلِهِ: لَوْ جَعَلَهَا فِي الْآخِرَةِ.

وما ورد في حديث رقم (١٢٠٢) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ، نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ غَالِبٍ، نا مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْجِيزِيُّ الْأَزْدِيُّ، نا يُوسُفُ

---

[1] أخرجه البزار في مسنده (٩٤/٩) ح (٣٦٢٦)، والطبراني في الأوسط (٢٣١/٥) ح (٥١٧١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٢٩/٣) ح (١٥٨١) جميعهم من حديث أبي بكرة. **والحديث إسناده ضعيف**؛ لأن فيه عطاء بن مسلم له أحاديث منكرات. ذكره العقيلي في الضعفاء (الضعفاء الكبير للعقيلي ٣/ ٤٠٥)، وقال أبو حاتم الرازي: ليس بقوي فلا يثبت حديثه (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/ ٣٣٦)، وقال ابن حبان: دفن كتبه ثم جعل يحدث فيخطئ فبطل الاحتجاج به المجروحين لابن حبان (٢/ ١٣١)، وقال الذهبي: ليس بذاك (الكاشف ٢/ ٢٣)، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيراً (تقريب التهذيب ص: ٣٩٢).

[2] ويوافق كلامه ما ورد في الحديث القدسي أن الله تعالى يقول: "مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ". أخرجه البخاري في صحيحه (١٠٥/٨) ح (٦٥٠٢).

[3] أخرجه الترمذي في سننه، أبواب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه (٥٠/٥) ح (٢٦٨٥)، والطبراني في المعجم الكبير (٨/ ٢٣٤)، **والحديث إسناده صحيح**، صححه الترمذي عقبه، والألباني في صحيح الجامع (٣٧٦/١).

ابْنُ سَعِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، نا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: تَفَرَّجَ النَّاسُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ لَهُ نَاتِلٌ الشَّامِيُّ أَيُّهَا الشَّيْخُ: حَدِّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**أَوَّلُ النَّاسِ يُقْضَى فِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةٌ: رَجُلٌ اسْتُشْهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُتَى بِهِ رَبُّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا فَقَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ حَتَّى قُتِلْتُ قَالَ: كَذَبْتَ وَلَكِنْ قَاتَلْتَ لِيُقَالَ: هُوَ جَرِيءٌ وَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ فَأُتَى بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا فَقَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ فِيكَ الْعِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ وَقَرَأْتُ الْقُرْآنَ قَالَ: كَذَبْتَ وَلَكِنْ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ أَوْسَعَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ فَأُتَى بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَاذَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: مَا تَرَكْتُ مِنْ سَبِيلٍ تُحِبُّ أَنْ أُنْفِقَ فِيهَا إِلَّا أَنْفَقْتُ فِيهَا، فَقَالَ: كَذَبْتَ وَلَكِنْ لِيُقَالَ: هُوَ جَوَادٌ فَقَدْ قِيلَ ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ**"[1]. وَهَذَا الْحَدِيثُ فِيمَنْ لَمْ يُرِدْ بِعِلْمِهِ وَعَمَلِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ قِيلَ فِي الرِّيَاءِ: إِنَّهُ الشِّرْكُ الْأَصْغَرُ، وَلَا يَزْكُو مَعَهُ عَمَلٌ عَصَمَنَا اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ.

وما ورد في حديث رقم (١٣٤٢) قال: مَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ قَالَا: نا هَوْذَةُ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نا قَاسِمٌ، نا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ، نا مُسَدَّدٌ، نا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَا: نا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**قُمْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَإِذَا عَامَّةُ مَنْ دَخَلَهَا الْمَسَاكِينُ وَإِذَا أَصْحَابُ الْجَدِّ مَحْبُوسُونَ إِلَّا أَصْحَابَ النَّارِ فَقَدْ أُمِرَ بِهِمْ إِلَى النَّارِ وَقُمْتُ عَلَى بَابِ النَّارِ فَإِذَا عَامَّةُ مَنْ دَخَلَهَا النِّسَاءُ**"[2].

قال بعدها: وَالْجَدُّ عِنْدَهُمُ الْغِنَى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ[3]، لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَقَدْ جَاءَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَنْصُوصًا. وَجَدْتُ فِي أَصْلِ سَمَاعِ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ بِخَطِّهِ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ قَاسِمِ بْنِ هِلَالٍ، حَدَّثَهُمْ ثنا سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ، نا نَصْرُ بْنُ مَرْزُوقٍ، نا أَسَدُ بْنُ مُوسَى، نا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِي، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**قُمْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَإِذَا عَامَّةُ مَنْ دَخَلَهَا الْمَسَاكِينُ وَإِذَا أَصْحَابُ الْجَدِّ يَعْنِي**

---

[1] أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإمارة، باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا (٣/ ١٥١٣) ح (١٩٠٥).

[2] أخرجه البخاري في صحيحه (٨/ ١١٣) ح (٦٥٤٧)، ومسلم في صحيحه (٤/ ٢٠٩٦) ح (٢٧٣٦).

[3] ومنه حديث القيامة "وإذا أصحاب الجد محبوسون"، أي: ذوو الحظ والغنى. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٤٤).

الْأَغْنِيَاءَ مَحْبُوسُونَ إِلَّا أَصْحَابَ النَّارِ فَقَدْ أُمِرَ بِهِمْ إِلَى النَّارِ، وَقُمْتُ عَلَى بَابِ النَّارِ فَإِذَا عَامَّةُ مَنْ دَخَلَهَا النِّسَاءُ"[1].

فيلاحظ هنا في المثال السابق أن الإمام ابن عبد البر فسر معنى الحديث بحديث آخر، وهذا ما يعرف عند علماء الحديث بتفسير السنة بالسنة، فقد استدل على معرفة معنى كلمة بحديث آخر ورد فيه المعنى نفسه.

ثالثاً: تعليق ابن عبد البر على الآثار:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٩٦٢) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: نا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، نا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمَانَ الْمَرْوَزِيُّ، نا خَلَفُ بْنُ هِشَامٍ الْبَزَّارُ الْمُقْرِئُ، نا أَبُو شِهَابٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: "**كَفَى بِالْمَرْءِ عِلْمًا أَنْ يَخْشَى اللَّهَ، وَكَفَى بِالْمَرْءِ جَهْلًا أَنْ يُعْجَبَ بِعَمَلِهِ**"[2]. قَالَ أَبُو عُمَرَ: "إِنَّمَا أَعْرِفُهُ بِعَمَلِهِ".

---

[1] سبق تخريجه (ص: ١١٠).

[2] أخرجه الدارمي في سننه، كتاب العلم، باب في اجتناب الأهواء (١/ ٣٤٦) ح (٣٢٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ١٤٩) ح (٣٤٨٧٦). **والحديث إسناده حسن**، حسنه المناوي في التنوير شرح الجامع الصغير، وأشار إلى تحسين السيوطي له (١٤٠/٨). أما روايته مرسلًا مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فهو ضعيف. انظر: السلسلة الضعيفة، للألباني (٧٠٦/١٢).

المبحث الثالث: بيان الفوائد الفقهية والحديثية والتربوية والعقدية

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: الفوائد العقدية.

المطلب الثاني: الفوائد الحديثية.

المطلب الثالث: الفوائد الفقهية والأصولية.

المطلب الرابع: الفوائد الدعوية والتربوية.

المطلب الخامس: الفوائد العامة.

توطئة

إن المتأمل لكتب العلماء ومصنفاتهم المتعددة، لا بد أن يقف على جملة كبيرة من الفوائد المتنوعة من كلماتهم وكتاباتهم المشرقة، علمًا أن هذه الفوائد واللطائف تستحق أن تفرد بدراسة مستقلة، وبعد التتبع والاستقراء التام لكتاب الإمام ابن عبد البر؛ فقد وجدت جملة كبيرة من الفوائد المتنوعة سواء كانت فوائد عقدية أو فقهية أو حديثية أو تربوية أو غير ذلك من الفوائد التي تستحق أن تروى ولا تطوى، وأن تنشر ولا تنكر.

وهذا إن دل علي شيء فإنما يدل على سعة علم هؤلاء العلماء الأجلاء، فإنهم كانوا يتكلمون في شتى فنون الشريعة الإسلامية وعلومها، وأنهم على دراية كاملة بهذه العلوم المختلفة المتنوعة، وهذا الأمر ظاهر جلي في شخصية الإمام ابن عبد البر رحمه الله حيث كان فقيهًا محدثًا، جمع ما بين الفقه والحديث وهذا يكاد أن يكون نادرًا في زماننا.

لذلك سأبين في هذا المبحث شيئًا من هذه الفوائد المتعددة، التي وقفت عليها خلال استقرائي لكتابه المبارك، وأعلق على هذه الفوائد بما دعت الحاجة إلى ذلك.

المطلب الأول: الفوائد العقدية

مما لا شكَ فيه أَنَّ دراسة علم الاعتقاد ومعرفته من المسائل الضرورية التي لا يُعذر المرء بجهلها، خاصةً وأَنَّ هذا العلمَ مُتَعلقٌ بذاتِ اللهِ العَلِيَّة جل وعلا، ولا يصح عمل عاملٍ بدون التوحيد الخالص لله تبارك وتعالى، لذلك فإن المتأمل لكتاب الإمام ابن عبد البر يجد أنه كان مهتمًا بمسائل الاعتقاد، مع أن كتابه ليس بكتاب عقيدة، إلا أنه سطره ببعض الفوائد المتعلقة بصحة الاعتقاد، سأذكرها وأعلق عليها فيما يخدم المعنى.

الفائدة الأولى: معرفته برؤوس الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة:

قال ابن عبد البر: "بِشْرُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ[١]، وَأَبُو الْهُذَيْلِ[٢]، مِنْ رُؤَسَاءِ الْمُعْتَزِلَةِ وَأَهْلِ الْكَلَامِ[٣]، وَأَمَّا بِشْرُ بْنُ غِيَاثٍ الْمَرِّيسِيُّ[٤]، فَمِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ الْمُغْرِقِينَ فِي الْقِيَاسِ النَّاصِرِينَ لَهُ الدَّائِنِينَ بِهِ، وَلَكِنَّهُ مُبْتَدِعٌ أَيْضًا قَائِلٌ بِالْمَخْلُوقِ[٥]"[٦].

فيظهر هنا: أن الإمام ابن عبد البر قد نبه على أن هؤلاء من رؤوس فرقة المعتزلة، ما يعني معرفته بأحوال العلماء والرجال ليس من ناحية الرواية في الحديث فحسب، وإنما من حيث الاعتقاد وما ذهبوا إليه فيه، ومن خلال النظر في تراجم هؤلاء تأكد ما ذكره ابن عبد البر، كما أنه ميز ما بين رؤوس المعتزلة، ممن اشتغل منهم بالقياس ونحوه.

الفائدة الثانية: ذم الجدال في العقائد، ومدحه في الأحكام:

قال ابن عبد البر: "وَالْمِرَاءُ وَالْمُلَاحَاةُ غَيْرُ جَائِزٍ شَيْءٌ مِنْهُمَا، وَهُمَا مَذْمُومَانِ بِكُلِّ لِسَانٍ وَنَهَى السَّلَفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنِ الْجِدَالِ فِي اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ وَفِي صِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ، وَأَمَّا الْفِقْهُ فَأَجْمَعُوا عَلَى الْجِدَالِ فِيهِ وَالتَّنَاظُرِ؛ لِأَنَّهُ عِلْمٌ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى رَدِّ الْفُرُوعِ عَلَى الْأُصُولِ لِلْحَاجَةِ

---

[١] هو أبو سهل بشر بن المعتمر الكوفي البغدادي ٢١٠هـ، قال فيه الذهبي: "شيخ المعتزلة". سير أعلام (النبلاء ٣٣٧/٨).

[٢] هو أَبُو الهُذَيْلِ مُحَمَّدُ بنُ الهُذَيْلِ البَصْرِيُّ العَلاَّفُ ٢٢٧هـ، قال فيه الذهبي: "رأس المعتزلة". سير أعلام النبلاء (٥٢٩/٨).

[٣] المعتزلة فرقة إسلامية نشأت في أواخر العصر الأموي، وازدهرت في العصر العباسي، وقد اعتمدت على العقل المجرد في فهم العقيدة الإسلامية؛ لتأثرها ببعض الفلسفات المستوردة، مما أدى إلى انحرافها عن عقيدة أهل السنة والجماعة. دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية (ص: ٨٣).

[٤] هو بِشْرُ بنُ غِيَاثِ بنِ أَبِي كَرِيْمَةَ العَدَوِيُّ أبو عبد الرحمن البغدادي ٢١٨هـ، قال فيه الذهبي: "المتكلم المناظر البارع". سير أعلام النبلاء (٣٣٦/٨).

[٥] المراد بذلك: أنه ممن يقول بخلق القرآن الكريم، ويدعو إلى ذلك. انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (٥٣١/٧).

[٦] جامع بيان العلم وفضله (٨٥٦/٢).

إِلَى ذَلِكَ وَلَيْسَ الِاعْتِقَادَاتُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يُوصَفُ عِنْدَ جَمَاعَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ أَوْ وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَيْهِ وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فَيُدْرَكُ بِقِيَاسٍ أَوْ بِإِنْعَامِ نَظَرٍ"[1].

وقال في موضع آخر: "وَتَنَاظَرَ الْقَوْمُ وَتَجَادَلُوا فِي الْفِقْهِ وَنُهُوا عَنِ الْجِدَالِ فِي الِاعْتِقَادِ؛ لِأَنَّهُ يَؤُولُ إِلَى الِانْسِلَاخِ مِنَ الدِّينِ أَلَا تَرَى مُنَاظَرَةَ بِشْرٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿**مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ**﴾[2]، قَالَ: هُوَ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ فَقَالَ لَهُ خَصْمُهُ: فَهُوَ فِي قَلَنْسُوَتِكَ وَفِي حَشِّكَ وَفِي جَوْفِ حِمَارِكَ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُونَ، حَكَى ذَلِكَ وَكِيعٌ، وَأَنَا وَاللَّهِ أَكْرَهُ أَنْ أَحْكِيَ كَلَامَهُمْ قَبَّحَهُمُ اللَّهُ، فَعَنْ هَذَا وَشِبْهِهِ نَهَى الْعُلَمَاءُ، وَأَمَّا الْفِقْهُ فَلَا يُوصَلُ إِلَيْهِ وَلَا يُنَالُ أَبَدًا دُونَ تَنَاظُرٍ فِيهِ وَتَفَهُّمٍ لَهُ"[3].

وهنا يؤسس الإمام ابن عبد البر لمنهج عظيم في نبذ الجدال العقيم، خاصة إذا ما كان هذا الجدال في الأمور العقائدية؛ لأن الجدال في المسائل العقائدية يورد صاحبه الهلاك في الدنيا والآخرة، ومن الجميل ما ذكره الإمام أحمد بن حنبل في ترك الجدال ورفضه فقال: "أُصُولُ السُّنَّةِ عِنْدَنَا: التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالِاقْتِدَاءُ بِهِمْ، وَتَرْكُ الْبِدَعِ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ فَهِيَ ضَلَالَةٌ، وَتَرْكُ الْخُصُومَاتِ، وَالْجُلُوسِ مَعَ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ، وَتَرْكُ الْمِرَاءِ وَالْجِدَالِ. وَالْخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ إِلَى أَنْ قَالَ: لَا تُخَاصِمْ أَحَدًا وَلَا تُنَاظِرْهُ، وَلَا تَتَعَلَّمْ الْجِدَالَ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي الْقَدَرِ وَالرُّؤْيَةِ وَالْقُرْآنِ وَغَيْرِهَا مِنْ السُّنَنِ مَكْرُوهٌ مَنْهِيٌّ عَنْهُ لَا يَكُونُ صَاحِبُهُ إِنْ أَصَابَ بِكَلَامِهِ السُّنَّةَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ حَتَّى يَدَعَ الْجِدَالَ"[4]، وقال الإمام ابن القيم: "وَهل أوقع الْقَدَرِيَّة والمرجئة والخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة وَسَائِر الطوائف أهل الْبدع إِلَّا سوء الْفَهم عَن الله وَرَسُوله"[5].

والكلام يطول هنا لسرد الأقوال في ذم الجدال والمراء، ولكن يستفاد أن الجدال لا يسمح به إلا في أبواب الفقه والأحكام، وهذا رأي الإمام ابن عبد البر وقد علل ذلك؛ بأنه يفتح الآفاق للمدارسة واستنباط الأحكام الشرعية الجديدة، ويكون ذلك من باب مراجعة المسائل والأدلة.

---

[1] جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٢٨).

[2] المجادلة: (٧).

[3] جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٨).

[4] الآداب الشرعية، ابن مفلح (٢٠١/١).

[5] الروح، ابن القيم (ص: ٦٣).

ويؤكد هذا المعني ما ذكره الْكِرْمَانِيُّ فقال: "الْجِدَالُ هُوَ الْخِصَامُ وَمِنْهُ قَبِيحٌ وَحَسَنٌ وَأَحْسَنُ فَمَا كَانَ لِلْفَرَائِضِ فَهُوَ أَحْسَنُ وَمَا كَانَ لِلْمُسْتَحَبَّاتِ فَهُوَ حَسَنٌ وَمَا كَانَ لِغَيْرِ ذَلِكَ فَهُوَ قَبِيحٌ"[١].

وقد ذكر الإمام ابن عبد البر ما كان عليه الإمام مالك في تركه الجدال فيما كان في صفات الله، إلا ما اضطُر إليه لبيان حق أو دحض باطل فقال: "قَدْ بَيَّنَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا تَحْتَهُ عَمَلٌ هُوَ الْمُبَاحُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ أَهْلِ بَلَدِهِ يَعْنِي الْعُلَمَاءَ مِنْهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَأَخْبَرَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الدِّينِ نَحْوَ الْقَوْلِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَضَرَبَ مَثَلًا فَقَالَ: نَحْوَ رَأْيِ جَهْمٍ، وَالْقَدَرِ وَالَّذِي قَالَهُ مَالِكٌ عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفَتْوَى، وَإِنَّمَا خَالَفَ ذَلِكَ أَهْلُ الْبِدَعِ الْمُعْتَزِلَةُ وَسَائِرُ الْفِرَقِ، وَأَمَّا الْجَمَاعَةُ عَلَى مَا قَالَ مَالِكٌ إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ أَحَدٌ إِلَى الْكَلَامِ فَلَا يَسَعُهُ السُّكُوتُ إِذَا طَمِعَ بِرَدِّ الْبَاطِلِ وَصَرْفِ صَاحِبِهِ عَنْ مَذْهَبِهِ أَوْ خَشِيَ ضَلَالَ عَامَّةٍ أَوْ نَحْوَ هَذَا"[٢].

الفائدة الثالثة: أهل الكلام ليسوا بعلماء:

قَالَ ابن عبد البر: "أَجْمَعَ أَهْلُ الْفِقْهِ وَالْآثَارِ مِنْ جَمِيعِ الْأَمْصَارِ أَنَّ أَهْلَ الْكَلَامِ[٣] أَهْلُ بِدَعٍ وَزَيْغٍ وَلَا يُعَدُّونَ عِنْدَ الْجَمِيعِ فِي طَبَقَاتِ الْفُقَهَاءِ، وَإِنَّمَا الْعُلَمَاءُ أَهْلُ الْأَثَرِ وَالتَّفَقُّهِ فِيهِ وَيَتَفَاضَلُونَ فِيهِ بِالْإِتْقَانِ وَالْمَيْزِ وَالْفَهْمِ"[٤].

قصد الإمام ابن عبد البر في كلامه هذا ونقله للإجماع، أن أهل الكلام هنا هم أهل الأهواء والبدع والزيغ، وهم الذين يحرفون في النصوص الثابتة من القرآن والسنة الصحيحة التي لا تتوافق مع أهوائهم ولا آرائهم، وقد حذر منهم الإمام أحمد بن حنبل ونهى عن مجالستهم، فقال: "لا تجالسوا أهل الكلام وإن ذبّوا عن السنة"[٥].

---

[١] فتح الباري، لابن حجر (٣١٤/١٣).

[٢] جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٣٨).

[٣] قال الشيخ ابن عثيمين: "أهل الكلام هم الذين اعتمدوا في إثبات العقيدة على العقل، وقالوا: إن ما اقتضى العقل إثباته من صفات الله عز وجل والعقيدة فهو ثابت، وما لم يقتضِ العقل إثباته فإنه لا يثبت، ويسلكون في ذلك إحدى طريقين، فإن كان يمكنهم الطعن في هذا الدليل، أي: في ثبوت هذا الدليل طعنوا فيه، فلو كان هناك حديث يدل على صفةٍ من صفات الله وهم لا يثبتونها، حاولوا أن يطعنوا في الحديث، حتى يقولوا: إنه غير صحيح ولا يعتمد على غير الصحيح، والطريق الثاني إذا صح الدليل من حيث الثبوت، حاولوا إنكاره من حيث التأويل" فتاوى نور على الدرب (٢/٤).

[٤] جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٢).

[٥] مناقب الإمام أحمد، ابن الجوزي (ص: ٢١٠).

وقد حصر ابن عبد البر العلم فيمن طلبه على أصوله، وجعله في أهل الفقه والأثر، ومن سار على طريقتهم ونحا نحوهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

الفائدة الخامسة: عقيدة الإمام ابن عبد البر في الأسماء والصفات:

قَالَ ابن عبد البر: "لَيْسَ فِي الِاعْتِقَادِ كُلِّهِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ إِلَّا مَا جَاءَ مَنْصُوصًا فِي كِتَابِ اللَّهِ أَوْ صَحَّ عَنْ رَسُولِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ. وقال: أيضاً نَحْوَ حَدِيثِ التَّنَزُّلِ[1]، وَحَدِيثِ، "**إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**"[2]، "**وَأَنَّهُ يُدْخِلُ قَدَمَهُ فِي جَهَنَّمَ**"[3]، "**وَأَنَّهُ يَضَعُ السَّمَوَاتِ عَلَى أُصْبُعٍ**"[4]، "**وَأَنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ يُقَلِّبُهَا كَيْفَ يَشَاءُ**"[5]، "**وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ**"[6]، وَمَا كَانَ مِثْلَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَقَدْ شَرَحْنَا الْقَوْلَ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ وَالْأَثَرِ، وَبَسَطْنَاهُ فِي كِتَابِ التَّمْهِيدِ عِنْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ

---

[1] قصد به الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه (٥٢٢/١) ح (٧٥٨)، من حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا مَضَى شَطْرُ اللَّيْلِ، أَوْ ثُلُثَاهُ، يَنْزِلُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ لَهُ؟ حَتَّى يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ".

[2] أخرجه مسلم في صحيحه (٢٠١٧/٤) ح (٢٦١٢) "عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ".

[3] أخرجه البخاري في صحيحه (١٣٨/٦) ح (٤٨٤٨)، وكذلك مسلم في صحيحه (٢١٨٧/٤) ح (٢٨٤٨)، من حديثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "يُلْقَى فِي النَّارِ وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ قَدَمَهُ، فَتَقُولُ قَطْ قَطْ".

[4] أخرجه البخاري في صحيحه (١٢٦/٦) ح (٤٨١١)، ومسلم في صحيحه (٢١٤٧/٤) ح (٢٧٨٦)، منْ حديثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، قَالَ: جَاءَ حَبْرٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَوْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ إِنَّ اللهَ تَعَالَى يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْجِبَالَ وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ، فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الْمَلِكُ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعَجُّبًا مِمَّا قَالَ الْحَبْرُ، تَصْدِيقًا لَهُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾".

[5] أخرجه مسلم في صحيحه (٢٠٤٥/٤) ح (٢٦٥٤) من حديث عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنهما، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: "إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ"، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اللهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ".

[6] أخرجه البخاري في صحيحه (٦٠/٩) ح (٧١٢٧)، وأخرجه مسلم (١٥٥/١) ح (١٦٩)، من حديثِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّاسِ، فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ الدَّجَّالَ فَقَالَ: "إِنِّي لَأُنْذِرُكُمُوهُ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أَنْذَرَهُ قَوْمَهُ، وَلَكِنِّي سَأَقُولُ لَكُمْ فِيهِ قَوْلًا لَمْ يَقُلْهُ نَبِيٌّ لِقَوْمِهِ، إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ".

التَّنَزُّلِ[1]، فَمَنْ أَرَادَ الْوُقُوفَ عَلَيْهِ تَأَمَّلَهُ هُنَاكَ عَلَى أَنِّي أَقُولُ: لَا خَيْرَ فِي شَيْءٍ مِنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ الْكَلَامِ كُلِّهِمْ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ"[2].

فهذا من أدق مباحث علم العقيدة وهو ما يعرف بتوحيد الله في الأسماء والصفات، فهو الذي زلت به كثير من الأقدام، وظهرت الفرق المختلفة، وصنفت فيه الكتب والرسائل لبيان الاعتقاد الصحيح فيما يتعلق بأسماء الله تعالى وصفاته، فيظهر هنا أن الإمام ابن عبد البر قد سار على طريقة أهل الحديث والأثر، وعلى مذهب السلف في التعامل مع الأسماء والصفات، ذلك أنهم يثبتون لله ما أثبته لنفسه في كتابه، أو ما أثبته له نبيه صلى الله عليه وسلم فيما صح عنه، من غير تعطيل، ولا تشبيه، ولا تكييف، ولا تمثيل، وهذا هو مذهب السلف، كما قال ابن عبد البر: "مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نَقْلِ الثِّقَاتِ وَجَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَصَحَّ عَنْهُمْ فَهُوَ عِلْمٌ يُدَانُ بِهِ، وَمَا أُحْدِثَ بَعْدَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ فِيمَا جَاءَ عَنْهُمْ فَبِدْعَةٌ وَضَلَالَةٌ، وَمَا جَاءَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ أَوْ صِفَاتِهِ عَنْهُمْ سَلِمَ لَهُ، وَلَمْ يُنَاظَرْ فِيهِ كَمَا لَمْ يُنَاظَرُوا". وقال أيضاً: "رَوَاهَا السَّلَفُ وَسَكَتُوا عَنْهَا، وَهُمْ كَانُوا أَعْمَقَ النَّاسِ عِلْمًا وَأَوْسَعَهُمْ فَهْمًا وَأَقَلَّهُمْ تَكَلُّفًا، وَلَمْ يَكُنْ سُكُوتُهُمْ عَنْ عِيٍّ فَمَنْ لَمْ يَسَعْهُ مَا وَسِعَهُمْ فَقَدْ خَابَ وَخَسِرَ"[3].

وهذا هو الصواب في التعامل مع أسماء الله وصفاته، أن نُمِرَّ آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت دون أي تشدد أو تنطع، ومن غير تكلف في الخوض في كنهها وحقيقتها، وما سكت عنه السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم نسكت عنه نحن من باب أولى؛ لأنهم أعلم منا بمراد الله تعالى ومراد نبيه صلى الله عليه وسلم.

الفائدة السادسة: يرى وجوب الأخذ بأخبار الآحاد في العقائد:

قال ابن عبد البر: "لَيْسَ فِي الِاعْتِقَادِ كُلِّهِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ إِلَّا مَا جَاءَ مَنْصُوصًا فِي كِتَابِ اللَّهِ أَوْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ، وَمَا جَاءَ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ أَوْ نَحْوِهِ يَسْلَمُ لَهُ وَلَا يُنَاظَرُ فِيهِ"[4].

من الأمور المستقرة لدى علماء الحديث، أن الأحاديث النبوية تنقسم إلى قسمين من حيث ورودها إلينا: سنة متواترة: وهي التي رواها الجمع عن الجمع يستحيل تواطؤهم على الكذب، والقسم الثاني: الآحاد: وهو الذي لم تجتمع فيه صفات المتواتر[5].

---

[1] انظر: التمهيد (١٢٨/٧) ح (٣٠).

[2] جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٣).

[3] جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٥).

[4] جامع بيان العلم وفضله (٩٤٢/٢).

[5] انظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص: ١٨٩، ١٩٩).

لذلك ظهر بعض المبتعدة بشبهة غريبة يقولون فيها: إن مسائل الاعتقاد لا يمكن أن نستدل عليها بأحاديث الآحاد، وإنما تقتصر فقط على الأحاديث المتواترة، مع أن هذا التفريق لم يقل به أحد من الأئمة المعتبرين، والذي علمناه عن علمائنا السابقين أنهم كانوا يستدلون بأحاديث الآحاد في العقائد.

قال الإمام الشافعي: "ولو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة: أجمع المسلمون قديمًا وحديثًا على تثبيت خبر الواحد، والانتهاء إليه، بأنه لم يُعلم من فقهاء المسلمين أحد إلا وقد ثبَّته جاز لي، ولكنْ أقول: لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد بما وصفتُ من أن ذلك موجودًا على كلهم"[1].

وقال الإمام ابن القيم: "وَأَمَّا الْمَقَامُ الثَّامِنُ: وَهُوَ انْعِقَادُ الْإِجْمَاعِ الْمَعْلُومِ الْمُتَيَقَّنِ عَلَى قَبُولِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَإِثْبَاتِ صِفَاتِ الرَّبِّ تَعَالَى بِهَا، فَهَذَا لَا يَشُكُّ فِيهِ مَنْ لَهُ أَقَلُّ خِبْرَةٍ بِالْمَنْقُولِ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ هُمُ الَّذِينَ رَوَوْا هَذَهِ الْأَحَادِيثَ وَتَلَقَّاهَا بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ بِالْقَبُولِ وَلَمْ يُنْكِرْهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى مَنْ رَوَاهَا، ثُمَّ تَلَقَّاهَا عَنْهُمْ جَمِيعُ التَّابِعِينَ مِنْ أَوَّلِهِمْ إِلَى آخِرِهِمْ، وَمَنْ سَمِعَهَا مِنْهُمْ تَلَقَّاهَا بِالْقَبُولِ وَالتَّصْدِيقِ لَهُمْ، وَمَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا مِنْهُمْ تَلَقَّاهَا عَنِ التَّابِعِينَ كَذَلِكَ وَكَذَلِكَ تَابِعُ التَّابِعِينَ مَعَ التَّابِعِينَ"[2].

وقد صُنف في الرد على من رفض الاحتجاج بأحاديث الآحاد عدة مصنفات قيمة سيقت فيها الأدلة الدامغة، والحجة الواضحة، على قبول أحاديث الآحاد في العقائد كما تقبل في الأحكام وغيرها، ويُعدُّ الإمام الشافعي أوَّل وأكثر من تكلم في هذا الأمر باستفاضة، في كتابه الرسالة.

خلاصة القول: إن الإمام ابن عبد البر من العلماء المعتبرين الذين أثبتوا وجوب الاحتجاج بأحاديث الآحاد في العقائد كما في الحلال والحرام، وهذا هو الصواب، والله أعلم.

الفائدة السابعة: يرد على من يقول بخلق القرآن:

قال ابن عبد البر: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ، نا مُبَشِّرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ: "إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ قَدْ أَخْلَقَ فِي صُدُورِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ فَالْتَمَسُوا مَا سِوَاهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَإِنَّ مِمَّنْ يَبْتَغِي هَذَا الْعِلْمَ يَتَّخِذُهُ بِضَاعَةً؛ لَيَلْتَمِسَ بِهِ الدُّنْيَا وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَعَلَّمُهُ لِيُمَارِيَ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَعَلَّمُهُ لِيُشَارَ إِلَيْهِ، وَخَيْرُهُمُ الَّذِي يَتَعَلَّمُهُ لِيُطِيعَ اللَّهَ فِيهِ". قَالَ ابن عبد البر: "مَعْنَى قَوْلِهِ: إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ قَدْ

---

[1] الرسالة، الشافعي (١/٤٥٣).

[2] مختصر الصواعق المرسلة، ابن القيم (ص: ٦٠٥).

أَخْلَقَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، أَيْ: أَخْلَقَ عِلْمُ تَأْوِيلِهِ مِنْ تِلَاوَتِهِ إِلَّا بِالْأَحَادِيثِ عَنِ السَّلَفِ الْعَالَمِينَ بِهِ، فَبِالْأَحَادِيثِ الصِّحَاحِ عَنْهُمْ يُوقَفُ عَلَى ذَلِكَ لَا بِمَا سَوَّلَتْهُ النُّفُوسُ وَتَنَازَعَتْهُ الْآرَاءُ كَمَا صَنَعَتْهُ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ"[1].

وهذه المسألة من أشهر المسائل التي ظهرت في عصر الإمام أحمد بن حنبل، وهي التي من أجلها حُبس الإمام وجلد وهو صائم، ورفض أن يقول بخلق القرآن حتى ثبته الله عز وجل على الحق، وقد صنَّف جماعةٌ من العلماء كتبًا للرد على المبتدعة الذين قالوا: بخلق القرآن[2].

ويظهر هنا أن الإمام ابن عبد البر يرفض مثل هذا القول، بل وصف من أطلقوا على القرآن أنه مخلوق أنهم مبتدعة أهل أهواء، وجاء كلامه هذا في معرض شرحه لكلام ميمون بن مهران، وهو بيان واضح منه بأنه لا يصح القول بخلق القرآن.

---

[1] جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٢٠٣).

[2] انظر: الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن، لأبي الحسن الكناني ٢٤٠هـ. وهو مطبوع بتحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقهي، وقد نشرته: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، بتاريخ: ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

المطلب الثاني: الفوائد الحديثية

كما علمنا من ترجمة الإمام ابن عبد البر، أنه أحد العلماء المعتبرين في علم الحديث، والمتأمل في كتابه يجد أنه متقن لهذا الفن المبارك روايةً ودرايةً، ولا يفوته أن يسطر كتابه المبارك بجملة من الفوائد المعتبرة في علوم الحديث المختلفة، وبإنعام النظر في كتابه، فقد وقفت على هذه الفوائد التي تستحق أن تفرد بدراسة مستقلة وسأورد هذه الفوائد وأعلق على ما يحتاج إلى تعليق.

الفائدة الأولى: أسباب كراهية كتابة الحديث، مع ذكر العلماء الذي كرهوا ذلك:

قَالَ ابن عبد البر: "مَنْ كَرِهَ كِتَابَ الْعِلْمِ، إِنَّمَا كَرِهَهُ لِوَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَلَّا يُتَّخَذَ مَعَ الْقُرْآنِ كِتَابٌ يُضَاهَى بِهِ ثَانِيهِمَا: وَلِئَلَّا يَتَّكِلَ الْكَاتِبُ عَلَى مَا كَتَبَ فَلَا يَحْفَظَ فَيَقِلَّ الْحِفْظُ"[1].

أما عن العلماء الذين كرهوا كتابة العلم فقَالَ ابن عبد البر: "مَنْ ذَكَرْنَا قَوْلَهُ فِي هَذَا الْبَابِ فَإِنَّمَا ذَهَبَ فِي ذَلِكَ مَذْهَبَ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُطْبُوعِينَ عَلَى الْحِفْظِ مَخْصُوصِينَ بِذَلِكَ وَالَّذِينَ كَرِهُوا الْكِتَابَ كَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالشَّعْبِيِّ، وَابْنِ شِهَابٍ، وَالنَّخَعِيِّ، وَقَتَادَةَ وَمَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَهُمْ وَجُبِلَ جِبِلَّتَهُمْ كَانُوا قَدْ طُبِعُوا عَلَى الْحِفْظِ فَكَانَ أَحَدُهُمْ يَجْتَزِئُ بِالسَّمْعَةِ"[2].

من المسائل المتفق عليها عند كافة علماء الحديث، أن السنة النبوية لم تُدَون في دواوين خاصة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل إن الثابت أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن كتابة الحديث على عهده كما قال: "**لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ**"[3]، وإنما كانت الكتابة متفرقة، وكذلك كان الحال في عهد الصحابة الأوائل إلى أن ظهر التدوين الرسمي وكان ذلك في عهد الخليفة الخامس عمر بن بعد العزيز، وقد أمر بالكتابة الإمامَ محمد بن شهاب الزهري، ذكر ذلك الإمام السيوطي في ألفيته فقال: "أَوَّلُ جامِعِ الحديثِ والأَثَرْ ... اِبْنُ شِهابٍ آمِرًا لَهُ عُمَرْ"[4].

وكان اعتماد الصحابة رضي الله عنه في حفظ السنة في ذلك الوقت على ضبط صدورهم، فكانوا يتميزون بسعة حفظهم، وضبطهم الواسع لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم[5].

ويظهر هنا من كلام ابن عبد البر أن النهي عن كتابة الحديث إنما كان بسببين: الأول: مخافة أن يختلط القرآن بأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن القرآن كان يتنزل في ذلك

---

[1] جامع بيان العلم وفضله (٢٩٢/١).

[2] جامع بيان العلم وفضله (٢٩٦/١).

[3] أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ٢٢٩٨) ح (٣٠٠٤) من حديث أبي سعيد الخدري.

[4] ألفية السيوطي (ص: ٧).

[5] السنة قبل التدوين (ص: ٥٧).

العهد، السبب الثاني: حتى لا يتكل الراوي على الكتاب فيترك الحفظ، وهذا هو الحاصل في الأزمنة المتأخرة أنهم اتكلوا على كتبهم فخف حفظهم إلَّا من رحم الله، بذلك يزول التعارض بين أحاديث النهي عن الكتابة، وأحاديث الإذن والله أعلم[١].

الفائدة الثانية: التساهل في رواية الحديث في الفضائل، والتشدد في الأحكام:

قال ابن عبد البر: "وَالْفَضَائِلُ تُرْوَى عَنْ كُلِّ أَحَدٍ، وَالْحُجَّةُ مِنْ جِهَةِ الْإِسْنَادِ، إِنَّمَا تُتَقَصَّى فِي الْأَحْكَامِ وَفِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وقال أيضاً: أَحَادِيثُ الْفَضَائِلِ تَسَامَحَ الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا فِي رِوَايَتِهِمَا عَنْ كُلٍّ، وَلَمْ يَنْتَقِدُوا فِيهَا كَانْتِقَادِهِمْ فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ"[٢].

يتبين هنا أن الإمام ابن عبد البر ممن يرى التساهل في رواية الأحاديث حتى وإن كانت ضعيفة في فضائل الأعمال، غير أنه يتشدد في رواية الأحاديث إذا كانت متعلقة بالأحكام أو بالحلال والحرام، وكما نعلم أن هذه المسألة خلافية بين علماء الحديث قديمًا وحديثًا ما بين مجيز ومانع، وسأبين هنا أقوال الفريقين:

أولاً: من أجاز رواية الضعيف في الفضائل:

فمن العلماء من تساهل في رواية الحديث الضعيف إذا كان ذلك في فضائل الأعمال، وتشددوا في روايتها إذا كانت في الحلال والحرام ومسائل الأحكام والعقائد، ومن هؤلاء العلماء: الإمام عبد الرحمن بن مهدي: "يَقُولُ إِذَا رَوَيْنَا الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ وَفَضَائِلَ الْأَعْمَالِ تَسَاهَلْنَا فِي الْأَسَانِيدِ وَسَمَحْنَا فِي الرِّجَالِ، وَإِذَا رَوَيْنَا فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالْأَحْكَامِ تَشَدَّدْنَا فِي الْأَسَانِيدِ وَانْتَقَدْنَا الرِّجَالَ"[٣].

وقال الخطيب البغدادي: "وَيَنْبَغِي لِلْمُحَدِّثِ أَنْ يَتَشَدَّدَ فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ الَّتِي يَفْصِلُ بِهَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ فَلَا يَرْوِيهَا إِلَّا عَنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ وَالْحِفْظِ، وَذَوِي الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ، وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِفَضَائِلِ الْأَعْمَالِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا فَيُحْتَمَلُ رِوَايَتُهَا عَنْ عَامَّةِ الشُّيُوخِ"[٤].

وقال النووي: "قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف، ما لم يكن موضوعًا، وأما الأحكام كالحلال والحرام والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح أو الحسن، إلا

---

[١] انظر: تدوين السنة النبوية (ص: ٤٠).

[٢] جامع بيان العلم وفضله (٢٠١/١).

[٣] المدخل إلى كتاب الإكليل، ابن البيع (ص: ٢٩).

[٤] الجامع لأخلاق الراوي (٩٠/٢).

أن يكون في احتياط في شيء من ذلك، كما إذا ورد حديث ضعيف بكراهة بعض البيوع أو الأنكحة؛ فإنَّ المستحب أنْ يتنزه عنه ولكن لا يجب"[١].

وقال ابن حجر: "يستفاد من هذا أنه تجوز رواية الحديث الضعيف، إن كان بهذين الشرطين: ألا يكون فيه حكم، وأن تشهد له الأصول، وهو خلاف ما نقلوه من الاتفاق على عدم جواز ذلك"[٢].

وقال السخاوي: "وهذا التساهل والتشديد –يريد: التساهل في الفضائل والتشديد في الأحكام والعقائد– منقول عن ابن مهدي عبد الرحمن وغير واحد من الأئمة كأحمد بن حنبل وابن معين وابن المبارك والسفيانين، بحيث عقد أبو أحمد بن عدي في مقدمة كامله، والخطيب في كفايته؛ لذلك بابًا"[٣].

ثانياً: من منع رواية الحديث الضعيف في الفضائل:

فالفريق الثاني من علماء الحديث، قد منعوا من رواية الحديث الضعيف في الفضائل وغيرها، مستدلين بذلك أن الحديث الضعيف على جميع أحواله لا يجوز الاستشهاد به، قال الإمام مسلم: "وَإِنَّمَا أَلْزَمُوا أَنْفُسَهُمُ الْكَشْفَ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ، وَنَاقِلِي الْأَخْبَارِ، وَأَفْتَوْا بِذَلِكَ حِينَ سُئِلُوا لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْخَطَرِ، إِذِ الْأَخْبَارُ فِي أَمْرِ الدِّينِ إِنَّمَا تَأْتِي بِتَحْلِيلٍ، أَوْ تَحْرِيمٍ، أَوْ أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ تَرْغِيبٍ، أَوْ تَرْهِيبٍ، فَإِذَا كَانَ الرَّاوِي لَهَا لَيْسَ بِمَعْدِنٍ لِلصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، ثُمَّ أَقْدَمَ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ مَنْ قَدْ عَرَفَهُ، وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا فِيهِ لِغَيْرِهِ مِمَّنْ جَهِلَ مَعْرِفَتَهُ كَانَ آثِمًا بِفِعْلِهِ ذَلِكَ، غَاشًّا لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ، إِذْ لَا يُؤْمَنُ عَلَى بَعْضِ مَنْ سَمِعَ تِلْكَ الْأَخْبَارَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا، أَوْ يَسْتَعْمِلَ بَعْضَهَا وَلَعَلَّهَا، أَوْ أَكْثَرَهَا أَكَاذِيبُ لَا أَصْلَ لَهَا، مَعَ أَنَّ الْأَخْبَارَ الصِّحَاحَ مِنْ رِوَايَةِ الثِّقَاتِ وَأَهْلِ الْقَنَاعَةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى نَقْلِ مَنْ لَيْسَ بِثِقَةٍ وَلَا مَقْنَعٍ"[٤]. وقال ابن رجب معقبًا على كلام الإمام مسلم: "وظاهر ما ذكره مسلم في مقدمة كتابه يقتضي أنه لا تروى أحاديث الترغيب والترهيب إلا عمن تروى عنه الأحكام"[٥].

وقال الإمام الشوكاني تعقيبًا على كلام ابن عبد البر في هذه المسألة: "إن الأحكام الشرعية متساوية الأقدام، لا فرق بينها، فلا يحل إثبات شيء منها إلا بما تقوم به الحجة، وإلا

---

[١] الأذكار، النووي (ص: ٣٦).

[٢] الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر (٥١٢/٥).

[٣] فتح المغيث (٣٤٩/١).

[٤] مقدمة صحيح مسلم (٢٨/١).

[٥] شرح علل الترمذي (٣٧٢/١).

كان من التقول على الله بما لم يقل، وفيه من العقوبة ما هو معروف، والقلب يشهد بوضع ما ورد في هذا المعنى وبطلانه"[١].

وقال الإمام أبو بكر بن العربي: "لا يجوز العمل بالحديث الضعيف مطلقًا"[٢].

وقال اللكنوي: "وَيحرم التساهل فِيهِ سَوَاء كَانَ فِي الْأَحْكَام والقصص أَو التَّرْغِيب والترهيب أَو غير ذَلِكَ"[٣].

خلاصة القول:

بعد البحث والتدقيق والنظر في أقوال الفريقين الذين أجازوا والذين منعوا، تلخص لي أنه لا بأس بالأخذ بالحديث الضعيف ما لم يكن ضعفه شديداً، وألا يكون في باب الحلال والحرام؛ وإنما يكون في باب الفضائل، أو القصص، أو المغازي والسير، كذلك عدم وجود حديث صحيح في هذا الباب وإلا فالصحيح فيه غنية وكفاية، بالإضافة إلى بيان حاله عند الرواية، وأسير في ذلك على ما سار عليه جماعة من أهل العلم، كما ذكر ذلك الشيخ جمال الدين القاسمي فقال: "والذي يصلح للتعويل أنه إذا وجد حديث ضعيف في فضيلة عمل من الأعمال، ولم يكن هذا العمل مما يحتمل الحرمة أو الكراهة فإنه يجوز العمل به، ويستحب لأنه مأمون الخطر، ومرجو النفع إذ هو دائر بين الإباحة والاستحباب فالاحتياط العمل به. رجاء الثواب وأما إذا دار بين الحرمة والاستحباب فلا وجه لاستحباب العمل به. وأما إذا دار بين الكراهة والاستحباب فمجال النظر فيه واسع إذ في العمل دغدغة الوقوع في المكروه، وفي الترك مظنة ترك المستحب فلينظر إن كان خطر الكراهة أشد بأن تكون الكراهة المحتملة شديدة كان خطر الكراهة أضعف بأن تكون الكراهة على تقدير وقوعها ضعيفة دون مرتبة ترك العمل على تقدير استحبابه فالاحتياط العمل به وفي صورة المساواة يحتاج إلى نظر تام، والظاهر أنه يستحب أيضًا لأن المباحات تصير بالنية عبادة فكيف ما فيه شبهة الاستحباب لأجل الحديث الضعيف فجواز العمل واستحبابه مشروطان أما جواز العمل فبعدم احتمال الحرمة وأما الاستحباب فيما ذكر مفصلًا"[٤].

وقال الإمام أحمد بن حنبل: "الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ الرَّأْيِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: سَأَلْت أَبِي عَنْ الرَّجُلِ يَكُونُ بِبَلَدٍ لَا يَجِدُ فِيهِ إلَّا صَاحِبَ حَدِيثٍ لَا يَعْرِفُ صَحِيحَهُ مِنْ سَقِيمِهِ

---

[١] الفوائد المجموعة (ص: ٢٨٣).

[٢] تدريب الراوي (٣٥١/١).

[٣] الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (ص:٢١).

[٤] قواعد التحديث (ص: ١١٩).

وَأَصْحَابَ رَأْيٍ، فَتَنْزِلُ بِهِ النَّازِلَةُ، فَقَالَ أَبِي: يَسْأَلُ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ، وَلَا يَسْأَلُ أَصْحَابَ الرَّأْيِ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ أَقْوَى مِنْ الرَّأْيِ"[١].

الفائدة الثالثة: بيان من كان يلحن في الرواية من الرواة:

قَالَ ابن عبد البر: "وَكَانَ مِمَّنْ يَأْبَى أَنْ يَنْصَرِفَ عَنِ اللَّحْنِ فِيمَا رُوِيَ عَنْهُ نَافِعٌ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَأَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَخْرٍ الْأَزْدِيُّ، وَأَبُو الضُّحَى مُسْلِمُ بْنُ صُبَيْحٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ"[٢].

واللحن هو: تركُ الصَّوَابِ فِي الْقِرَاءَةِ وَالنَّشِيدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ[٣].

وقد عابه جماعة من أهل العلم أن يحدث من طلاب العلم؛ لأنهم ربما بلحنهم غيروا معنى الحديث النبوي، وقد عقد جماعة من العلماء أبوابًا في كتبهم يحذون من اللحن والوقوع فيه، قال ابن الصلاح: " فَحَقَّ عَلَى طَالِبِ الْحَدِيثِ أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنَ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ مَا يَتَخَلَّصُ بِهِ مِنْ شَيْنِ اللَّحْنِ، وَالتَّحْرِيفِ، وَمَعَرَّتِهِمَا"[٤]، وروي عن شعبة فقال: "مَنْ طَلَبَ الْحَدِيثَ، وَلَمْ يُبْصِرِ الْعَرَبِيَّةَ فَمَثَلُهُ مَثَلُ رَجُلٍ عَلَيْهِ بُرْنُسٌ لَيْسَ لَهُ رَأْسٌ"[٥].

وهنا ذكر ابن عبد البر جماعة من الرواة الذين كانوا يلحنون في روايتهم، وكانوا يرفضون إصلاح ذلك اللحن إذا وقع في أحاديثهم، ولعلهم في ذلك أنهم ما أرادوا تغيير الألفاظ فرووها كما سمعوها.

الفائدة الرابعة: يسمي الحديث بالعلم والفقه:

قَالَ ابن عبد البر: "فِي الْخَبَرِ الْأَوَّلِ: "لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ"، وَفِي هَذَا: "لِمَا رَأَيْتُ مِنَ حِرْصِكَ عَلَى الْعِلْمِ"، فَسَمَّى الْحَدِيثَ عِلْمًا عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **"نَضَّرَ اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا ثُمَّ بَلَّغَهَا غَيْرَهُ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرُ فَقِيهٍ وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ"**. فَسَمَّى الْحَدِيثَ فِقْهًا مُطْلَقًا وَعِلْمًا". وقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ إِذْ أَذِنَ لَهُ أَنْ يَكْتُبَ حَدِيثَهُ: **"قَيِّدِ الْعِلْمَ"**، فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا تَقْيِيدُهُ؟ قَالَ: **"الْكِتَابُ"** فَأَطْلَقَ عَلَى حَدِيثِهِ اسْمَ الْعِلْمِ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ وَفَهِمَهُ"[٦].

---

[١] إعلام الموقعين، ابن القيم (٦١/١).

[٢] جامع بيان العلم وفضله (٣٥١/١).

[٣] لسان العرب، ابن منظور (٣٧٩/١٣).

[٤] مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢١٨).

[٥] المصدر السابق (ص: ٢١٨).

[٦] جامع بيان العلم وفضله (١/ ٧٦١).

وهذه من الاصطلاحات التي كان يستعملها العلماء قديمًا وحديثًا على بعض أبواب الدين، فأطلق الإمام ابن عبد البر على الحديث علمًا، وفقهًا، وهذا من باب تعدد المصطلحات، وقد نجد مثل ذلك في الفقه، فيُقال عنه: الأحكام، ويطلق على العقيدة التوحيد، أو أصول الدين، ويطلق على التفسير التأويل، وغير ذلك من المصطلحات المتعددة، وهذا من باب تنوع الألفاظ وإطلاقها على هذه العلوم.

الفائدة الخامسة: كراهة طلب الحديث دون فهم:

قَالَ ابن عبد البر: "أَمَّا طَلَبُ الْحَدِيثِ عَلَى مَا يَطْلُبُهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا الْيَوْمَ دُونَ تَفَقُّهٍ فِيهِ وَلَا تَدَبُّرٍ لِمَعَانِيهِ، فَمَكْرُوهٌ عِنْدَ جَمَاعَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ"[١].

كره الإمام ابن عبد البر طلب العلم أو الحديث، دون تفقه ولا فهم، وهذا من الأمور القبيحة في كل زمان ومكان، أن يكون العلم في وادٍ والفهم والتطبيق في وادٍ آخر، لذلك كان العلماء السابقون يؤكدون على ضرورة الفهم في العلم، بل كانوا يقدمون الفهم على العلم؛ لأن طالب العلم لو حفظ عشرات النصوص وأساء الفهم ضل وأضل، ولكن لو حفظ القليل من النصوص لكنه كان فاهمًا لما يروي لوجدت البركة في العلم، ومن جميل تراجم الإمام البخاري في صحيحه أنه قال: "بَابُ الفَهْمِ فِي العِلْمِ"[٢].

ولو علمنا أن ضلالات الفرق التي زلت إنما كان ذلك بسبب سوء الفهم عن الله ورسوله، كما قال ذلك الإمام ابن القيم: "وَهل أوقع الْقَدَرِيَّة والمرجئة والخوارج والمعتزلة والجهمية والرافضة وَسَائِر الطوائف أهل الْبدع إِلَّا سوء الْفَهم عَن الله وَرَسُوله"[٣].

فكلام الإمام ابن عبد البر يؤكد ضرورة الفهم في طلب العلم، ولا يتحصل ذلك لطالب العلم إلا بكثرة المطالعة وسؤال العلماء ومجالستهم، بالإضافة إلى حسن الظن بالله ورسوله.

الفائدة السادسة: الرد على الذين لا يقبلون بأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم:

قَالَ ابن عبد البر: "لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ يُثْبِتُ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يَرُدُّهُ دُونَ ادِّعَاءِ نَسْخِ ذَلِكَ بِأَثَرٍ مِثْلِهِ أَوْ بِإِجْمَاعٍ أَوْ بِعَمَلٍ يَجِبُ عَلَى أَصْلِهِ الِانْقِيَادُ إِلَيْهِ أَوْ طَعْنٍ فِي سَنَدِهِ، وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ أَحَدٌ سَقَطَتْ عَدَالَتُهُ فَضْلًا عَنْ أَنْ يُتَّخَذَ إِمَامًا وَلَزِمَهُ اسْمُ الْفِسْقِ، وَلَقَدْ عَافَاهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ ذَلِكَ"[٤].

---

[١] جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٢٠).

[٢] صحيح البخاري (١/٢٥).

[٣] الروح، ابن القيم (ص: ٦٣).

[٤] جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٠٨٠).

بين الوقت والآخر يظهر جماعة من الذين ينسبون أنفسهم إلى العلم، يدعون أنهم ليسوا بحاجة إلى السنة النبوية أو للأحاديث بحجج واهية، وأكاذيب باطلة، فتارة يطعنون على الرواة، وتارة يطعنون على متون الأحاديث الصحيحة التي يساء فهمها، فيعملون عقولهم في الحكم على الحديث وأنه لا يوافق فهمهم وغير ذلك[١].

فيظهر من كلام الإمام ابن عبد البر أنه لا يحق لأحد نسَّب نفسه للعلم، أن يرد الأحاديث النبوية، إلاَّ في حالات معينة ذكرها العلماء وقد فصلوها في كتبهم، وهي كالآتي:

الأسباب التي من أجلها يكون الحديث النبوي مردودًا:

السبب الأول: كون الحديث منسوخًا:

النسخ لغة: هو الرفع والإزالة، نسخ الشَّيْء نسخا أزاله يُقَال نسخت الرّيح آثَار الديار وَنسخت الشَّمْس الظل وَنسخ الشيب الشَّبَاب وَيُقَال نسخ الله الْآيَة أَزَال حكمهَا[٢].

النسخ اصطلاحاً: هو رفع حكم شرعي بدليل شرعي متراخٍ عنه، أو رفع حكم شرعي بمثله مع تراخيه[٣].

ومعرفة الناسخ والمنسوخ من الأحاديث النبوية مهمٌ جدًا لكل من طلب هذا العلم المبارك، خاصة عند التعارض بين الأدلة في الأحكام وغيرها، فلا بد من معرفة الناسخ والمنسوخ؛ لأن الحديث المنسوخ متقدم عن الناسخ، فيرد الحديث المنسوخ حتى وإن صح إسناده، قال الإمام النووي: "هو فن مهم صعب، أدخل فيه بعض أهل الحديث ما ليس منه لخفاء معناه"[٤].

لذلك فإن الإمام الترمذي قد عد النسخ علة ليست على بابها، أي: أن الحديث المنسوخ فيه علة، ولكن ليست كما العلة المفهومة التي تفقد الحديث شرط القبول، فإن الحديث المنسوخ صحيحٌ، ولكنه مردود لا يعمل به[٥].

فيفهم من كلام الإمام ابن عبد البر أنه إذا كان الحديث منسوخاً فإنه يرد هذا الحديث ولا يعمل به كما ذهب إلى ذلك الإمام الترمذي وغيره.

---

[١] للمزيد، انظر: (شبهات حول السنة عبد الرزاق عفيفي)، و(شبهات القرآنيين حول السنة النبوية، د/ محمود محمد مزروعة)، و(حجية السنة ودحض الشبهات التي تثار حولها د/ محمود أحمد طحان)، وغيرها من الكتب والأبحاث والرسائل العلمية التي كتبت في هذا الجانب المبارك.

[٢] المعجم الوسيط (٩١٧/٢).

[٣] التعريفات (ص: ٢٤٠).

[٤] التقريب والتيسير (ص: ٨٨).

[٥] انظر: شرح علل الترمذي (٣٢٤/١)، المقنع في علوم الحديث (٢٢٠/١).

السب الثاني: مخالفة الإجماع:

ومن الأسباب التي يُرد لأجلها الحديث كما يرى الإمام ابن عبد البر، أن يخالف الحديث إجماع الأمة.

وبعد تأمل وطول نظر، فإنه لا يمكن التعارض ما بين الحديث الصحيح وإجماع الأمة، ولم نجد ذلك في كتب أهل العلم المعتبرين الذين تكلموا عن المتعارضات، وإذا ما وقع خلاف بين حديث وإجماع فهو راجع لأحد أمرين الأول: إما أن يكون غلط من الراوي فنسب الكلام للنبي صلى الله عليه وسلم وهو غير صحيح، الثاني: أن يكون الخبر منسوخًا ولم ينكشف هذا النسخ للراوي فظن أن هناك تعارضًا، وإلا فلا تعارض بين حديث صحيح وإجماع البتة. قال الإمام الغزالي: "إِذَا أَجْمَعَتْ الصَّحَابَةُ عَلَى حُكْمٍ، ثُمَّ ذَكَرَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ حَدِيثًا عَلَى خِلَافِهِ وَرَوَاهُ، فَإِنْ رَجَعُوا إلَيْهِ كَانَ الْإِجْمَاعُ الْأَوَّلُ بَاطِلًا، وَإِنْ أَصَرُّوا عَلَى خِلَافِ الْخَبَرِ فَهُوَ مُحَالٌ لَا سِيَّمَا فِي حَقِّ مَنْ يَذْكُرُهُ تَحْقِيقًا"[1]، وقال أيضاً: "أَنَّ هَذَا فَرْضٌ مُحَالٌ، فَإِنَّ اللَّهَ يَعْصِمُ الْأُمَّةَ عَنْ الْإِجْمَاعِ عَلَى نَقِيضِ الْخَبَرِ"[2]. ثم ذكر في حالة وجود تعارض ما بين حديث وإجماع فيرجع السبب إلى فقال: "فَإِنْ أَصَرُّوا تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَقٌّ وَأَنَّ الْخَبَرَ، إمَّا أَنْ يَكُونَ غَلِطَ فِيهِ الرَّاوِي فَسَمِعَهُ مِنْ غَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَظَنَّ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ تَطَرَّقَ إلَيْهِ نَسْخٌ لَمْ يَسْمَعْهُ الرَّاوِي وَعَرَفَهُ أَهْلُ الْإِجْمَاعِ، وَإِنْ لَمْ يَنْكَشِفْ لَنَا"[3].

فتبين لنا بعد كلام الإمام الغزالي أن معارضة الحديث للإجماع إنما هو مجرد افتراض لا واقع له، ولا دليل عليه، ولا أمثلة تبين ذلك، فالصحيح أنه لا تعارض بينهما.

السبب الثالث: مخالفته للعمل:

ويقصد الإمام ابن عبد البر هنا مخالفة عمل أهل المدينة؛ لأنه من المعلوم أن المالكية–ومنهم ابن عبد البر– قد جعلوا عمل أهل المدينة من المصادر التشريعية عندهم، فإذا خالف عندهم الحديث عمل أهل المدينة قدموا عمل أهل المدينة على الحديث، ومن أشهر الأمثلة على ذلك ما روي عن الإمام مالك أنه ترك العمل بحديث خيار المجلس في البيع والحديث عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**الْمُتَبَايِعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ، مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ**"[4]. قال الإمام مالك بعد روايته

---

[1] المستصفى، الغزالي (ص: ١٥٧).

[2] المرجع السابق (ص: ١٥٧).

[3] المرجع السابق (ص: ١٥٨).

[4] أخرجه مالك في الموطأ (٦٧١/٢) ح (٧٩)، **والحديث إسناد صحيح**.

للحديث: "**وَلَيْسَ لِهَذَا عِنْدَنَا حَدٌّ مَعْرُوفٌ، وَلَا أَمْرٌ مَعْمُولٌ بِهِ فِيهِ**"[١]. وقال رجل للإمام مالك "يا أبا عبد الله لم رويت حديث "البيعان بالخيار" في الموطأ ولم تعمل به؟ قال له مالك: ليعلم الجاهل مثلك أني تركته على علم"[٢]. وقال له آخر: "يا أبا عبد الله هل عرفت حديث "البيعان بالخيار" قال له: نعم. وأنت تلعب مع الصبيان"[٣].

وهذه من أشهر المسائل التي وردت عن الإمام مالك أنه ترك فيها حديثًا نبويًّا لأجل عمل أهل المدينة، فلعل الإمام ابن عبد البر سار على منهج شيخه الإمام مالك في ترك الحديث إذا خالف عمل أهل المدينة، والمسألة يطول الحديث فيها والرد عليها[٤].

السبب الرابع: الطعن في الإسناد:

كذلك من الأسباب التي ترد الحديث النبوي، الطعن في الإسناد، ويرجع الطعن في الإسناد إلى أسباب متعددة قد فصلها علماء الحديث في كتب المصطلح، منها ما هو متعلق بالسند، ومنها ما هو متعلق بناقل السند أي الراوي، فالذي يكون بسبب الإسناد إما أن يكون: سقط في السند كالحديث المعلق، أو المنقطع، أو المعضل، أو المرسل، أو المدلس، وإذا كان الطعن من الراوي فإما أن يكون بسبب غفلة الراوي أو انتفاء عدالته: كالحديث الموضوع، أو المتروك، أو المنكر، أو الشاذ، وغيرها من الأنواع والأسباب التي تؤدي إلى رد الحديث[٥].

أما دون ذلك من الحالات فلا يحق لأحد أن يرد حديثًا نبويًّا صحيحًا دون وجه حق، ولو فعله لسقطت عدالته، ولا يستحق أن ينتسب للعلم ولا للعلماء، بل إن الإمام ابن عبد البر قد شدد في الأمر بإطلاق صفة الفسق على من وقع في هذا المحذور، والعياذ بالله.

الفائدة السابعة: أهمية دراسة علم الرجال والجرح والتعديل:

قال ابن عبد البر: "وَيَلْزَمُ صَاحِبَ الْحَدِيثِ أَنْ يَعْرِفَ الصَّحَابَةَ الْمُؤَدِّينَ لِلدِّينِ عَنْ نَبِيِّهِمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيُعْنَى بِسِيَرِهِمْ وَفَضَائِلِهِمْ، وَيَعْرِفَ أَحْوَالَ النَّاقِلِينَ عَنْهُمْ وَأَيَّامَهُمْ وَأَخْبَارَهُمْ، حَتَّى يَقِفَ عَلَى الْعُدُولِ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ الْعُدُولِ، وَهُوَ أَمْرٌ قَرِيبٌ كُلُّهُ عَلَى مَنِ اجْتَهَدَ، فَمَنِ اقْتَصَرَ عَلَى عِلْمِ إِمَامٍ وَاحِدٍ وَحَفِظَ مَا كَانَ عِنْدَهُ مِنَ السُّنَنِ، وَوَقَفَ عَلَى غَرَضِهِ وَمَقْصِدِهِ فِي الْفَتْوَى

---

[١] موطأ مالك (٦٧١/٢).

[٢] انتصار الفقير السالك (ص: ٢٢٥).

[٣] المرجع السابق (ص: ٢٢٥).

[٤] للمزيد، انظر: (عمل أهل المدينة في الفقه الإسلامي، تأليف موسى إسماعيل)، (تعارض خبر الآحاد مع عمل أهل المدينة، بحث محكم مشترك، تأليف جلال الدين معيوف وعبد العالي شويرف).

[٥] للمزيد، انظر: تيسير مصطلح الحديث (ص:٧٦).

حَصَلَ عَلَى نَصِيبٍ مِنَ الْعِلْمِ وَافِرٍ وَحَظٍّ مِنْهُ حَسَنٍ صَالِحٍ، فَمَنْ قَنَعَ بِهَذَا اكْتَفَى وَالْكِفَايَةُ غَيْرُ الْغِنَى، وَالِاخْتِيَارُ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ إِمَامَهُ فِي ذَلِكَ إِمَامَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ دَارِ الْهِجْرَةِ وَمَعْدِنِ السُّنَّةِ"[١].

أكد الإمام ابن عبد البر ضرورة معرفة أحوال الصحابة رضي الله عنهم الذين نقلوا الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولقد اعتنى علماء الحديث بهذا الأمر عنايةً بالغةً فصنفوا فيها مصنفات مختلفة، تُعْنى ببيان أحوال الصحابة رضي الله عنهم وأخبارهم وسيرهم، وتاريخ وفياتهم ومكانها، وممن صنف في ذلك ابن عبد البر[٢]، ولم ينظر أحد من العلماء في عدالة الصحابة؛ لأنهم بإجماع العلماء كلهم عدول[٣]، ومن أهم الفوائد الحديثية المرجوة من دراسة علم الصحابة؛ معرفة اتصال الحديث من عدمه[٤].

كذلك من العلوم النافعة التي أكدها الإمام ابن عبد البر، ضرورة معرفة الرواة الذين نقلوا عن الصحابة من التابعين وغيرهم، وهنا تكون الدراسة أعمق وأدق؛ لأن دراستهم تحتاج إلى دراسة أحوالهم من حيث الجرح والتعديل، والقبول والرد، وما شابه ذلك، وهذا يتطلب معرفة الشيوخ والتلاميذ، وتواريخ الميلاد والوفاة، واستقراء أقوال علماء الجرح والتعديل، وإذا ما كان هذا الجرح مفسرًا أو مبهمًا وغير ذلك من مسائل الجرح والتعديل[٥]، وقد أفردت جملة من المصنفات تُعنى بهذا العلم المبارك ككتب التراجم المختلفة، وكتب التواريخ، وكتب الطبقات، وكتب العلل والسؤالات، والكتب التي عنيت بدراسة رواة كتب معينة، وغيرها من المصنفات التي عنيت بهذا الفن المبارك.

ثم بين الإمام ابن عبد البر أن دراسة هذا العلم يسير على من يسره الله عليه، ومن اكتفى بعالم فأخذ أقواله وسبرها واستعملها في الجرح والتعديل كان له ذلك ولا بأس به، غير أن ذلك لا يكفي لطالب العلم، الذي يريد الوصول للحق بدراسته وحكمه على الروايات، فينبغي أن ينظر إلى جميع الأقوال، ويميز بينها ويرجح ما ترجح لديه بالدليل الواضح، وإذا أراد أن يجعل له إمامًا يرجع إليه في هذا العلم المبارك، فإنه الإمام مالك بن أنس إمام دارة الهجرة النبوية.

---

[١] جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٣٤).

[٢] كتاب "الاستيعاب في معرفة الأصحاب"، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط الأولى، ١٤١٢هـ_١٩٩٢م.

[٣] قال ابن الصلاح: " لِلصَّحَابَةِ بِأَسْرِهِمْ خَصِيصَةٌ، وَهِيَ أَنَّهُ لَا يُسْأَلُ عَنْ عَدَالَةِ أَحَدٍ مِنْهُمْ، بَلْ ذَلِكَ أَمْرٌ مَفْرُوغٌ مِنْهُ، لِكَوْنِهِمْ عَلَى الْإِطْلَاقِ مُعَدَّلِينَ بِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ فِي الْإِجْمَاعِ مِنَ الْأُمَّةِ". مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٩٤).

[٤] انظر: تدريب الراوي (٦٦٥/٢).

[٥] انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٠٤)، وتدريب الراوي (٣٥١/١).

الفائدة الثامنة: لا يُفَرَّق بين التحديث والإخبار في أدوات التحمل والأداء:

قال ابن عبد البر: "هَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنْ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَخْبَرَنَا وَحَدَّثَنَا"[1].

قد سبق الحديث تفصيلًا في هذه المسألة في الفصل الثاني فيرجع إليها.

الفائدة التاسعة: مكانة السنة والأدلة على حجيتها:

قَالَ ابن عبد البر: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **"مَا تَرَكْتُ شَيْئًا مِمَّا أَمَرَكُمُ اللَّهُ بِهِ إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ، وَمَا تَرَكْتُ شَيْئًا مِمَّا نَهَاكُمُ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا وَقَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ"**[2]، رَوَاهُ الْمُطَّلِبُ بْنُ حَنْطَبٍ وَغَيْرُهُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**﴾[3]، وَقَالَ: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾[4]، وَقَالَ: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ**﴾[5]، وَالْبَيَانُ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ضَرْبَيْنِ بَيَانُ الْمُجْمَلِ فِي الْكِتَابِ كَبَيَانِهِ لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ فِي مَوَاقِيتِهَا وَسُجُودِهَا وَرُكُوعِهَا وَسَائِرِ أَحْكَامِهَا وَكَبَيَانِهِ لِمِقْدَارِ الزَّكَاةِ وَحَدِّهَا وَوَقْتِهَا، وَمَا الَّذِي يُؤْخَذُ مِنْهُ مِنَ الْأَمْوَالِ وَبَيَانِهِ لِمَنَاسِكِ الْحَجِّ، وقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ حَجَّ بِالنَّاسِ: **"خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ"**[6]، لِأَنَّ الْقُرْآنَ إِنَّمَا وَرَدَ بِجُمْلَةِ فَرْضِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ دُونَ تَفْصِيلِ ذَلِكَ، وَبَيَانٌ آخَرُ وَهُوَ زِيَادَةٌ عَلَى حُكْمِ الْكِتَابِ كَتَحْرِيمِ نِكَاحِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا، وَكَتَحْرِيمِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ وَكُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ إِلَى أَشْيَاءَ يَطُولُ ذِكْرُهَا قَدْ لَخَّصْتُهَا فِي مَوْضِعٍ غَيْرِ هَذَا، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِطَاعَتِهِ وَاتِّبَاعِهِ أَمْرًا مُطْلَقًا مُجْمَلًا لَمْ يُقَيِّدْ بِشَيْءٍ وَلَمْ يَقُلْ مَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ كَمَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الزَّيْغِ.

وقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: "الزَّنَادِقَةُ وَالْخَوَارِجُ وَضَعُوا ذَلِكَ الْحَدِيثَ، يَعْنِي مَا رُوِيَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: **"مَا أَتَاكُمْ عَنِّي فَاعْرِضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ**

---

[1] جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٤٦).

[2] أخرجه الشافعي في مسنده (ص: ٢٣٣)، والبغوي في شرح السنة (٣٠٣/١٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٢١/٧)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٢٧٠/١)، **والحديث إسناد ضعيف**، قال الشيخ الألباني: "مرسل حسن". السلسلة الصحيحة (٤١٧/٤).

[3] النجم: (٤).

[4] النساء: (٦٥).

[5] الأحزاب: (٣٦).

[6] أخرجه مسلم في صحيحه (٩٤٣/٢) ح (١٢٩٧)، من حديث جابر رضي الله عنه.

فَأَنَا قُلْتُهُ وَإِنْ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَلَمْ أَقُلْهُ أَنَا، وَكَيْفَ أُخَالِفُ كِتَابَ اللَّهِ، وَبِهِ هَدَانِي اللَّهُ"[1]، وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ لَا تَصِحُّ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِصَحِيحِ النَّقْلِ مِنْ سَقِيمِهِ، وَقَدْ عَارَضَ هَذَا الْحَدِيثَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَقَالُوا: نَحْنُ نَعْرِضُ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ وَنَعْتَمِدُ عَلَى ذَلِكَ، قَالُوا: فَلَمَّا عَرَضْنَاهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَجَدْنَاهُ مُخَالِفًا لِكِتَابِ اللَّهِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَلَّا نَقْبَلَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا مَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ، بَلْ وَجَدْنَا كِتَابَ اللَّهِ يُطْلِقُ التَّأَسِّيَ بِهِ والْأَمْرَ بِطَاعَتِهِ، وَيُحَذِّرُ الْمُخَالَفَةَ عَنْ أَمْرِهِ جُمْلَةً عَلَى كُلِّ حَالٍ"[2].

يبين الإمام ابن عبد البر أحوال السنة النبوية مع القرآن الكريم وأن السنة النبوية مبينة للقرآن الكريم، ويقع هذا البيان على حالتين: الأولى أن تفسر السنة النبوية ما ذكره القرآن من أحكام جاءت على سبيل الإجمال، من أحكام الصلاة والصيام والزكاة والحج وغيرها من الأحكام، فإنها جاءت في القرآن مجملة دون بيان أو تفصيل أو معرفة مزيد أحكام، فهذا التفصيل إنما وجد في السنة النبوية. والحالة الثانية: أن تكون السنة النبوية مستقلة بتشريع أحكام لم ترد في القرآن الكريم، وقد ضرب على ذلك أمثلة، منها: نكاح البنت مع عمتها أو خالتها، فهذه المسألة قد انعقد الإجماع على حرمتها، ودليل الحرمة لم يرد في القرآن الكريم وإنما ورد في السنة النوبية؛ فهذا يدل على أن السنة النبوية تستقل بأحكام جديدة لم ترد في كتاب الله عز وجل[3].

ثم بدأ بالرد على من قيد قبول السنة النبوية بموافقتها للقرآن الكريم، وكأنهم يقولون إن هناك تعارضًا بين ما يرد في القرآن والسنة، ولا يدرون أن الحق يخرج من مشكاة واحدة، مع أننا لو نظرنا في كتاب الله عز وجل ما وجدنا أنه قيد الأمر بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم بموافقته لأوامر الله عز وجل، وإنما الذي ورد في كتابه الأمر بطاعته بالمطلق دون التقييد[4].

---

[1] أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢٦٥/١) ح (١٠٢)، وأورده الصغاني في الموضوعات (ص: ٧٦)، والشوكاني في الموضوعات، ونقل قول الخطابي: "وضعته الزنادقة". الفوائد المجموعة (ص: ٢٩١)، **والحديث إسناده ضعيف جدًا**، انظر: تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، لابن الملقن (ص:٣٠)، والسلسلة الضعيفة (٦٥٨/١٣).

[2] جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٨٩).

[3] للمزيد، انظر: إعلام الموقعين (٢٢٠/٢).

[4] للمزيد، انظر: الموافقات للشاطبي (٢٨٩/٤).

الفائدة العاشرة: بيان أقسام السنة من حيث ورودها إلينا، مع بيان حكم من رد السنة المتواترة:

قال ابن عبد البر: "وَتَنْقَسِمُ السُّنَّةُ قِسْمَيْنِ أَحَدُهُمَا: تَنْقِلُهُ الْكَافَّةُ عَنِ الْكَافَّةِ. فَهَذَا مِنَ الْحُجَجِ الْقَاطِعَةِ لِلْأَعْذَارِ إِذَا لَمْ يُوجَدْ هُنَالِكَ خِلَافٌ وَمَنْ رَدَّ إِجْمَاعَهُمْ فَقَدْ رَدَّ نَصًّا مِنْ نُصُوصِ اللَّهِ يَجِبُ اسْتِتَابَتُهُ عَلَيْهِ وَإِرَاقَةُ دَمِهِ إِنْ لَمْ يَتُبْ؛ لِخُرُوجِهِ عَمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ الْعُدُولُ وَسُلُوكِهِ غَيْرَ سَبِيلِ جَمِيعِهِمْ". وَالضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ السُّنَّةِ: أَخْبَارُ الْآحَادِ الثِّقَاتِ الْأَثْبَاتِ الْعُدُولِ وَالْخَبَرُ الصَّحِيحُ الْإِسْنَادِ الْمُتَّصِلِ مِنْهَا يُوجِبُ الْعَمَلَ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْأُمَّةِ الَّذِينَ هُمُ الْحُجَّةُ وَالْقُدْوَةُ وَلِذَلِكَ مُرْسَلُ السَّالِمِ الثِّقَةِ الْعَدْلِ يُوجِبُ الْعَمَلَ أَيْضًا وَالْحُكْمَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ يُوجِبُ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ جَمِيعًا وَلِلْكَلَامِ فِي ذَلِكَ مَوْضِعٌ غَيْرُ هَذَا"[(١)].

قسم الإمام ابن عبد البر السنة من حيث وصولها إلينا ونقلها، إلى قسمين: القسم الأول: نقل الكافة عن الكافة وهو ما يعرف عند علماء مصطلح الحديث بالحديث المتواتر.

ونلاحظ أن إطلاق لفظ المتواتر لم يكن على الاصطلاح الذي استقر بعد ذلك، فيُفهم من ذلك أن الإمام ابن عبد البر من أوائل من الذين قسموا السنة إلى متواتر وآحاد، ومن الذين جعلوا لهذا المتواتر تعريفًا خاصًا به، قال الإمام السخاوي: "وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ إِلَّا الْقَلِيلُ؛ كَالْحَاكِمِ، وَالْخَطِيبِ فِي أَوَائِلِ الْكِفَايَةِ، وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَابْنِ حَزْمٍ"[(٢)].

علماً أنه قد اعترض على هذا التقسيم جماعة من أهل العلم، واعتبروه تقسيمًا حادثًا لا فائدة منه، خاصة وأن الحديث المتواتر كالحديث الصحيح كلاهما في درجة المقبول والعمل، ولا يسلم قولهم من رد ويراجع في مظانه[(٣)].

أما عن حكم منكر الحديث المتواتر، فقد اختلف العلماء في حكم من رد الحديث المتواتر هل يكفر أو لا؟ على قولين: القول الأول ما قاله جماعة من أهل العلم: أنه من أنكر حديثًا متواترًا فقد كفر. وبه قال ابن عبد البر وتبناه في كتابه، فقال: "وَمَنْ رَدَّ إِجْمَاعَهُمْ فَقَدْ رَدَّ نَصًّا مِنْ نُصُوصِ اللَّهِ يَجِبُ اسْتِتَابَتُهُ عَلَيْهِ وَإِرَاقَةُ دَمِهِ إِنْ لَمْ يَتُبْ"[(٤)].

[(١)] جامع بيان العلم وفضله (٧٨٠/١).

[(٢)] فتح المغيث (١٦/٤).

[(٣)] للمزيد، انظر: أصول الشاشي (ص: ٢٧٢)، وأصول السرخسي (٣١٨/١)، وقواطع الأدلة في الأصول (٣٩٧/١)، وميزان الأصول في نتائج العقول (٤٢٩/١)، وشرح الحموية د/ يوسف الغفيص (٤/١٧).

[(٤)] جامع بيان العلم وفضله (٧٨٠/١).

وهناك جماعة من أهل العلم اعترضوا على هذا، ولم يقولوا بتكفير من أنكر الحديث المتواتر، قال الشيخ الألباني: "فلا يجوز تكفير من ينكر حديثاً هو متواتر عند بعضهم، وغير متواتر عند البعض الآخر"[١].

والراجح في هذه المسألة: أنه إذا كان الحديث مجمع عليه أنه متواتر؛ فلا يجوز رده ولا إنكاره، ومن أنكره وجبت استتابته وإلا فيكفر، وأما إذا كان الحديث مختلفًا في كونه متواتر فلا يكفر منكره، خاصة إذا كان متأولًا لهذا الحديث، أو له وجهة نظر مختلفة في هذا الحديث[٢].

المطلب الثالث: الفوائد الفقهية والأصولية

من المحاسن الجميلة في الإمام ابن عبد البر، أنه جمع ما بين الحديث وعلومه والفقه وأصوله، كغيره من العلماء المجتهدين، فتجد مصنفاتهم غزيرة المسائل التي تشترك في باقي علوم الشريعة، ومما لا شك فيه أن الإمام ابن عبد البر كان مالكي المذهب، وهذا ظاهر من تصنيفه لكتابي التمهيد والاستذكار، فهذان الكتابيان يعدا من المصادر المعتمدة في الفقه المالكي، أما عن كتابه جامع بيان العلم وفضله فلا يخلو من ذكره لجملة من الفوائد الفقهية والأصولية، التي تدل على سعة علمه وكثرة اطلاعه ورسوخ قدمه في هذا الفن المبارك.

وبعد الاستقراء التام لكتابه؛ فقد وقفت على جملة من هذه الفوائد المتعددة ما بين الفقه وأصوله، سأبينها فيما يأتي:

أولاً: المسائل الفقهية:

الفائدة الأولى: متى يُجْلس في الصلاة للتشهد في كل ركعة؟

قال ابن عبد البر: وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نا أَبُو عُمَرَ أَحْمَدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: أنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى، نا أَبِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، أَنَّهُ قَالَ: "مَا صَلَاةٌ يُجْلَسُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهَا؟ ثُمَّ قَالَ سَعِيدٌ: هِيَ الْمَغْرِبُ إِذَا فَاتَتْكَ مِنْهَا رَكْعَةٌ قَالَ: وَكَذَلِكَ سُنَّةُ الصَّلَاةِ كُلِّهَا"، قَالَ أَبُو عُمَرَ: "يَعْنِي: إِذَا فَاتَتْكَ مِنْهَا رَكْعَةٌ، أَنْ تَجْلِسَ مَعَ إِمَامِكَ فِي ثَانِيَتِهِ، وَهِيَ لَكَ أَوْلَى وَهَذِهِ سُنَّةُ الصَّلَاةِ كُلِّهَا إِذَا فَاتَتْكَ مِنْهَا رَكْعَةٌ"[٣].

---

[١] بوابة تراث الألباني، صوتيات وتفريغات الألباني، سلسلة الهدى والنور، ما حكم من ينكر حديث الآحاد والمتواتر.؟

[٢] للمزيد انظر: الحديث المتواتر بين المحدثين والأصوليين، رسالة ماجستير، للطالب/ عبد الناصر ناني، جامعة حمه لخضر بالجزائر، وكتاب الحديث المتواتر للدكتور/ إبراهيم ملا خاطر.

[٣] جامع بيان العلم وفضله (١/٤٨٤).

وهذا يكون من باب المدارسة الفقهية، وإعمال العقل في استنباط الألغاز من المسائل الفقهية، ولقد كان العلماء الأوائل يستعملون من هذه الألغاز لتنشيط العقل، وإعمال الذهن في استحضار الأحكام الشرعية، ولعل أسلوب الألغاز أدعى لحفظ الأدلة والمسائل المختلفة، علمًا أن هذه الألغاز متعددة فقد تكون في أبواب الطهارة أو الصلاة أو البيوع وغيرها من أبواب الفقه[١].

الفائدة الثانية: حكم الدعاء للإمام أو السلطان؟

قال ابن عبد البر: "مِنْ هَا هُنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَالَ الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: "لَوْ أَنَّ لِيَ دَعْوَةً مُجَابَةً لَجَعَلْتُهَا فِي الْإِمَامِ"[٢].

وهذه من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين العلماء قديمًا وحديثًا في الدعاء للسلطان أو الأمير، ما بين مجيز لذلك ومستحب له، ومنهم من منع ذلك واعتبره تزلفاً للسلطان.

قال البربهاري: "وإذا رأيت الرجل يدعو على السلطان فاعلم أنه صاحب هوى، وإذا رأيت الرجل يدعو للسلطان بالصلاح فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء الله"[٣]. وقال الخلال: "وَأَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ الْمَرُّوذِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَذَكَرَ الْخَلِيفَةَ الْمُتَوَكِّلَ، رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَالَ: "إِنِّي لَأَدْعُو لَهُ بِالصَّلَاحِ وَالْعَافِيَةِ، وَقَالَ: لَئِنْ حَدَثَ بِهِ حَدَثٌ لَتَنْظُرَنَّ مَا يَحِلُّ بِالْإِسْلَامِ"[٤].

وقال البيهقي: "قَالَ أَبُو عُثْمَانَ: "فَانْصَحْ لِلسُّلْطَانِ وَأَكْثِرْ لَهُ مِنَ الدُّعَاءِ بِالصَّلَاحِ وَالرَّشَادِ بِالْقَوْلِ وَالْعَمَلِ وَالْحُكْمِ، فَإِنَّهُمْ إِذَا صَلُحُوا صَلُحَ الْعِبَادُ بِصَلَاحِهِمْ، وَإِيَّاكَ أَنْ تَدْعُوَ عَلَيْهِمْ بِاللَّعْنَةِ فَيَزْدَادُوا شَرًّا وَيَزْدَادَ الْبَلَاءُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَكِنِ ادْعُ لَهُمْ بِالتَّوْبَةِ فَيَتْرُكُوا الشَّرَّ فَيَرْتَفِعَ الْبَلَاءُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ"[٥]. وقال النووي في معرض حديثه عن الدعاء للسلطان في خطبة الجمعة: "وَأَمَّا الدُّعَاءُ لِلسُّلْطَانِ فَاتَّفَقَ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ وَلَا يُسْتَحَبُّ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ بِدْعَةٌ إمَّا مَكْرُوهٌ وَإِمَّا خِلَافُ الْأَوْلَى هَذَا إذا دعا بِعَيْنِهِ، فَأَمَّا الدُّعَاءُ لِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَوُلَاةِ أُمُورِهِمْ بِالصَّلَاحِ وَالْإِعَانَةِ عَلَى الْحَقِّ وَالْقِيَامِ بِالْعَدْلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَلِجُيُوشِ الْإِسْلَامِ فَمُسْتَحَبٌّ بِالِاتِّفَاقِ وَالْمُخْتَارُ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالدُّعَاءِ لِلسُّلْطَانِ بِعَيْنِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُجَازَفَةً فِي وَصْفِهِ وَنَحْوَهَا وَاَللَّهُ أَعْلَمُ"[٦].

---

[١] للمزيد، انظر: الدرر البهية في الألغاز الفقهية، جمع وترتيب الدكتور/ محمد بن عبد الرحمن العريفي.

[٢] جامع بيان العلم وفضله (١/٦٤١).

[٣] شرح السنة، للبربهاري (ص: ١١٣).

[٤] السنة لأبي بكر الخلال (١/ ٨٤).

[٥] شعب الإيمان، البيهقي (٩/ ٤٩٨).

[٦] المجموع شرح المهذب، النووي (٤/ ٥٢١).

فهذه أقوال جماعة من أهل العلم الذين استحبوا الدعاء للإمام بالصلاح والهداية والسداد، وهذا أمر لا خلاف فيه أنه خير للبلاد والعباد؛ لأن صلاح الراعي من صلاح الرعية، وهذا ما سار عليه الإمام ابن عبد البر في الدعاء للإمام؛ لذا نقل كلام القاضي عياض لذلك.

أما الدعاء للإمام الفاسد المعلن لفسقه ويجاهر به، الذي لا يرجى منه صلاح ولا هداية، فإن الثناء عليه والدعاء له يكون تزلفًا، ونفاقًا، ورياءً والعياذ بالله، وهذا الذي حذر منه العلماء قديمًا وحديثًا.

ثانياً: المسائل الأصولية:

الفائدة الأولى: بيان مصادر التشريع الإسلامي:

قَالَ ابن عبد البر: " أَمَّا كِتَابُ اللَّهِ فَيُغْنِي عَنِ الِاسْتِشْهَادِ عَلَيْهِ وَيَكْفِي مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿**اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ**﴾[1]، وَكَذَلِكَ السُّنَّةُ يَكْفِي فِيهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿**أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ**﴾[2]، وَقَوْلُهُ: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾[3]، وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَمَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿**وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[4]، لِأَنَّ الِاخْتِلَافَ لَا يَصِحُّ مَعَهُ هَذَا الظَّاهِرُ " وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ**"، وَعِنْدِي أَنَّ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ لَا يَجُوزُ خِلَافُهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى جَمِيعِهِمْ جَهْلُ التَّأْوِيلِ، وَفِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ**﴾[5]، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ جَمَاعَتَهُمْ إِذَا اجْتَمَعُوا حُجَّةٌ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ كَمَا أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُجَّةٌ عَلَى جَمِيعِهِمْ، وَدَلَائِلُ الْإِجْمَاعِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَثِيرَةٌ لَيْسَ كِتَابُنَا هَذَا مَوْضِعًا لِتَقَصِّيهَا وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ"[6].

يظهر من كلام الإمام اين عيد البر أنه يفصل في بيان مصادر التشريع الإسلامي التي اعتمد عليها العلماء، مع ذكره للأدلة التي أُخذ منها هذه المصادر، فبدأ بذكر القرآن الكريم وهو المصدر التشريعي الأول بلا منازع، وقد ذكر الدليل الذي دل على مصدرية القرآن الكريم، ثم ذكر السنة النبوية المطهرة، وهي المصدر الثاني بعد القرآن الكريم ودلل ذلك بآيات من القرآن الكريم توجب طاعة النبي صلى الله عليه وسلم، ثم ذكر المصدر التشريعي الثالث بعد القرآن والسنة وهو الإجماع ودلل على ذلك بآية من كتاب الله، وحديث عن رسول الله صلى الله عليه

---

[1] الأعراف: (٣).

[2] النساء: (٥٩).

[3] الحشر: (٧).

[4] النساء: (١١٥).

[5] البقرة: (١٤٣).

[6] جامع بيان العلم وفضله (١/٧٦٠).

وسلم، ثم أكد أنه لا يجوز خلاف إجماع الصحابة خاصة وأنهم لا يجتمعون على ضلالة، وأنهم إذا اجتمعوا على أمر فإجماعهم حجة على غيرهم، وذكر أن الأدلة التي تثبت صحة إجماع الصحابة كثيرة ولا يتسع المقام لسردها ولا لذكرها؛ وإنما اكتفى بما أشار فيها.

والظاهر أنه اكتفى بذكر المصادر الثلاثة الأولى المجمع عليها بين العلماء[١]، ولم يذكر الأدلة التي اختلف فيها كالقياس، والاستحسان، والمصالح المرسلة، وعمل أهل المدينة، وغيرها من مصادر التشريع المختلف عليها[٢].

الفائدة الثانية: تعريف القياس وبيان العلماء الذين أثبتوه:

قَالَ ابن عبد البر: "الْقِيَاسُ الَّذِي لَا يُخْتَلَفُ أَنَّهُ قِيَاسٌ: هُوَ تَشْبِيهُ الشَّيْءِ بِغَيْرِهِ إِذَا أَشْبَهَهُ، وَالْحُكْمُ لِلنَّظِيرِ بِحُكْمِ نَظِيرِهِ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ وَالْحُكْمُ لِلْفَرْعِ بِحُكْمِ أَصْلِهِ إِذَا قَامَتْ فِيهِ الْعِلَّةُ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا وَقَعَ الْحُكْمُ"[٣].

ذكر الإمام ابن عبد البر تعريفًا للقياس، وهذا التعريف هو ما عرفه علماء الأصول[٤]،

وقد ذكر في هذا التعريف أركان القياس وهي: الأصل[٥]، والفرع[٦]، حكم الأصل[٧]، العلة[٨].

قَالَ ابن عبد البر: "قَدْ أَتَى الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ بِمَا فِيهِ كِفَايَةٌ وَشِفَاءٌ[٩]، وَهَذَا بَابٌ يَتَّسِعُ فِيهِ الْقَوْلُ جِدًّا وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْهُ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ، وَقَدْ جَاءَ عَنْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنَ اجْتِهَادِ الرَّأْيِ وَالْقَوْلِ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْأُصُولِ عِنْدَ عَدَمِهَا مَا يَطُولُ ذِكْرُهُ وَسَتَرَى مِنْهُ مَا يَكْفِي فِي كِتَابِنَا هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

---

[١] انظر: الوجيز في أصول الفقه (١/١٣٥).

[٢] المرجع السابق (١/٢٤٥).

[٣] جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٨٨٨).

[٤] انظر: إرشاد الفحول (٢/٨٩).

[٥] وهو محل الحكم المُشَبَّه به، ويشترط فيه أن يكون شرعيًّا وغير منسوخ، وألا يكون فرعًا من أصل آخر. الوجيز في أصول الفقه (١/٢٣٩).

[٦] الفرع: وهو الواقعة أو الحادثة التي نريد معرفة حكمها، ويشترط في الفرع أن يساوي الأصل في العلة، وأن يساوي حكمه حكم الأصل، وألا يكون حكمه متقدمًا على حكم الأصل. الوجيز في أصول الفقه (١/٢٣٩).

[٧] وهو الحكم الشرعي، ويشترط فيه أن يكون ثابتًا بنص أو بإجماع. الوجيز في أصول الفقه (١/٢٣٩).

[٨] وهي الوصف الجامع بين الأصل والفرع، ويشترط فيها أن تكون وصفًا ظاهرًا منضبطًا معرِّفًا للحكم بحيث يدور الحكم معها، وأن تكون مطَّردة. الوجيز في أصول الفقه (١/٢٤٠).

[٩] للمزيد، انظر: الرسالة (ص: ٤٧٦).

ثم ذكر الإمام ابن عبد البر جماعة من أهل العلم الذين أثبتوا القياس في الشريعة الإسلامية، بل وعملوا به وجعلوه مصدرًا من مصادر التشريع المعمول بها عندهم، والظاهر من كلامه أنهم من جميع الأمصار ومن شتى المذاهب المختلفة، وهذا يؤكد صحة ما ذهبوا إليه من اعتبارهم للقياس مصدراً من مصادر التشريع الإسلامي.

وَمِمَّنْ حُفِظَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ وَأَفْتَى مُجْتَهِدًا رَأْيَهُ وَقَايِسًا عَلَى الْأُصُولِ فِيمَا لَمْ يَجِدْ فِيهِ نَصًّا مِنَ التَّابِعِينَ فَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَأَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ، وَابْنُ شِهَابٍ، وَأَبُو الزِّنَادِ، وَرَبِيعَةُ، وَمَالِكٌ، وَأَصْحَابُهُ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، وَابْنُ أَبِي ذِئْبٍ. وَمِنْ أَهْلِ مَكَّةَ وَالْيَمَنِ: عَطَاءٌ وَمُجَاهِدٌ وَطَاوُسٌ، وَعِكْرِمَةُ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَمُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، وَالشَّافِعِيُّ. وَمِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ: عَلْقَمَةُ، وَالْأَسْوَدُ، وَعُبَيْدَةُ وَشُرَيْحٌ الْقَاضِي، وَمَسْرُوقٌ ثُمَّ الشَّعْبِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالْحَارِثُ الْعُكْلِيُّ، وَالْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَسَائِرُ فُقَهَاءِ الْكُوفِيِّينَ. وَمِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ: الْحَسَنُ، وَابْنُ سِيرِينَ وَقَدْ جَاءَ عَنْهُمَا، وَعَنِ الشَّعْبِيِّ ذَمُّ الْقِيَاسِ وَمَعْنَاهُ عِنْدَنَا قِيَاسٌ عَلَى غَيْرِ أَصْلٍ لِئَلَّا يَتَنَاقَضَ مَا جَاءَ عَنْهُمْ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ أَبُو الشَّعْثَاءِ، وَإِيَاسُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، وَعُثْمَانُ الْبَتِّيُّ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ، وَسَوَّارٌ الْقَاضِي. وَمِنْ أَهْلِ الشَّامِ: مَكْحُولٌ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَيَزِيدُ بْنُ جَابِرٍ. وَمِنْ أَهْلِ مِصْرَ: يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ. ثُمَّ سَائِرُ أَصْحَابِ مَالِكٍ: ابْنُ الْقَاسِمِ، وَأَشْهَبُ، وَابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ وَأَصْبَغُ، وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: الْمُزَنِيُّ وَالْبُوَيْطِيُّ، وَحَرْمَلَةُ وَالرَّبِيعُ. وَمِنْ أَهْلِ بَغْدَادَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ: أَبُو ثَوْرٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ، وَأَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَّامٍ، وَأَبُو جَعْفَرٍ الطَّبَرِيُّ وَاخْتُلِفَ فِيهِ عَنْ: أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَدْ جَاءَ عَنْهُ مَنْصُوصًا إِبَاحَةُ اجْتِهَادِ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ عَلَى الْأُصُولِ فِي النَّازِلَةِ تَنْزِلُ. وَعَلَى ذَلِكَ كَانَ الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا عِنْدَمَا يَنْزِلُ بِهِمْ وَلَمْ يَزَالُوا عَلَى إِجَازَةِ الْقِيَاسِ"[1].

الفائدة الثالثة: بيان العلماء الذين نفوا القياس، والرد عليهم.

قال ابن عبد البر: "حَتَّى حَدَّثَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَيَّارٍ النَّظَّامُ وَقَوْمٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ سَلَكُوا طَرِيقَهُ فِي نَفْيِ الْقِيَاسِ وَالِاجْتِهَادِ فِي الْأَحْكَامِ وَخَالَفُوا مَا مَضَى عَلَيْهِ السَّلَفُ، وَمِمَّنْ تَابَعَ النَّظَّامَ عَلَى

---

[1] جامع بيان العلم وفضله (٢/٨٥٩).

ذَلِكَ جَعْفَرُ بْنُ حَرْبٍ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُبَشِّرٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْإِسْكَافِيُّ، وَهَؤُلَاءِ مُعْتَزِلَةٌ أَئِمَّةٌ فِي الِاعْتِزَالِ عِنْدَ مُنْتَحِلِيهِ وَتَابَعَهُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى نَفْيِ الْقِيَاسِ فِي الْأَحْكَامِ دَاوُدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ خَلَفٍ الْأَصْبَهَانِيُّ وَلَكِنَّهُ أَثْبَتَ بِزَعْمِهِ الدَّلِيلَ وَهُوَ نَوْعٌ وَاحِدٌ مِنَ الْقِيَاسِ سَنَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَدَاوُدُ غَيْرُ مُخَالِفٍ لِلْجَمَاعَةِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ فِي الِاعْتِقَادِ وَالْحُكْمِ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ"[1].

ذكر الإمام ابن عبد البر جماعة أنهم نفوا القياس ولم يأخذوا به، ولم يعتبروه مصدراً من مصادر التشريع الأصلية، وغالبية هؤلاء هم من الفرق الضالة المخالفة لأهل السنة والجماعة، علماً أن قولهم وأدلتهم لا ترقى أبداً لأقوال من أثبتوا القياس وأدلتهم، فرد عليهم ابن عبد البر فقال: "أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ: أَوَّلُ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسُ " رَدَّ أَصْلَ الْعِلْمِ بِالرَّأْيِ الْفَاسِدِ وَالْقِيَاسِ لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَحَدٍ مِمَّنْ قَالَ بِهِ إِلَّا فِي رَدِّ الْفُرُوعِ إِلَى أُصُولِهَا، لَا فِي رَدِّ الْأُصُولِ بِالرَّأْيِ وَالظَّنِّ، وَإِذَا صَحَّ النَّصُّ مِنَ الْكِتَابِ وَالْأَثَرِ بَطَلَ الْقِيَاسُ وَالنَّظَرُ ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ**﴾[2]، وَأَيُّ أَصْلٍ أَقْوَى مِنْ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى لِإِبْلِيسَ بِالسُّجُودِ، وَهُوَ الْعَالِمُ بِمَا خُلِقَ مِنْهُ آدَمُ وَمَا خُلِقَ مِنْهُ إِبْلِيسُ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالسُّجُودِ لَهُ فَأَبَى وَاسْتَكْبَرَ لِعِلَّةٍ لَيْسَتْ بِمَانِعَةٍ مِنْ أَنْ يَأْمُرَهُ اللَّهُ بِمَا يَشَاءُ؟ فَهَذَا وَمِثْلُهُ لَا يَحِلُّ وَلَا يَجُوزُ. وَأَمَّا الْقِيَاسُ عَلَى الْأُصُولِ وَالْحُكْمُ لِلشَّيْءِ بِحُكْمِ نَظِيرِهِ فَهَذَا مَا لَمْ يُخَالِفْ فِيهِ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ، بَلْ كُلُّ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ ذَمُّ الْقِيَاسِ قَدْ وُجِدَ لَهُ الْقِيَاسُ الصَّحِيحُ مَنْصُوصًا لَا يَدْفَعُ هَذَا إِلَّا جَاهِلٌ أَوْ مُتَجَاهِلٌ مُخَالِفٌ لِلسَّلَفِ فِي الْأَحْكَامِ"[3].

الفائدة الرابعة: أدلة جواز القياس.

بعدما بين الإمام ابن عبد البر العلماء الذين نفوا القياس، بدأ بالرد عليهم بالأدلة الصحيحة من القرآن والسنة وعمل العلماء الثقات، فقال: "قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ اجْتِهَادِ الرَّأْيِ وَذَكَرْنَا فِي ذَلِكَ الْبَابِ حَدِيثَ مُعَاذٍ وَغَيْرِهِ وَهُوَ الْحُجَّةُ فِي اجْتِهَادِ الرَّأْيِ وَإِثْبَاتِ الْقِيَاسِ إِذَا عُدِمَ النَّصُّ عِنْدَ جَمِيعِ الْفُقَهَاءِ الْقَائِلِينَ بِهِ وَهُمُ الْجُمْهُورُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿**فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ**﴾[4]، وَهَذَا تَمْثِيلُ الشَّيْءِ بِعِدْلِهِ وَمِثْلِهِ وَشِبْهِهِ وَنَظِيرِهِ وَهَذَا نَفْسُ الْقِيَاسِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ"[5].

---

[1] جامع بيان العلم وفضله (٢/٨٦٠).

[2] الأحزاب: (٣٦).

[3] جامع بيان العلم وفضله (٢/٨٩٥).

[4] المائدة: (٩٥).

[5] جامع بيان العلم وفضله (٢/٨٦٩).

وقال أيضا: "وَمِنَ الْقِيَاسِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ صَيْدُ مَا عَدَا الْكِلَابِ مِنَ الْجَوَارِحِ قِيَاسًا عَلَى الْكِلَابِ لِقَوْلِهِ ﴿**وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ**﴾[1]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿**وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ**﴾[2]، فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ الْمُحْصَنُونُ قِيَاسًا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْإِمَاءِ ﴿**فَإِذَا أُحْصِنَّ**﴾[3]، فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ الْعَبِيدُ قِيَاسًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ إِلَّا مَنْ شَذَّ مِمَّنْ لَا يَكَادُ يُعَدُّ خِلَافًا، وَقَالَ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ الْمَقْتُولِ فِي الْحَرَمِ ﴿**وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا**﴾[4]، فَدَخَلَ فِيهِ قَتْلُ الْخَطَأِ قِيَاسًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ إِلَّا مَنْ شَذَّ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ مَا لَا يَمْلِكُ قِيَاسًا عَلَى مَا لِغَيْرِهِ إِذَا أَتْلَفَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً، وَقَالَ: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا**﴾[5]، فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ الْكِتَابِيَّاتُ قِيَاسًا فَكُلُّ مَنْ تَزَوَّجَ كِتَابِيَّةً وَطَلَّقَهَا قَبْلَ الْمَسِيسِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا عِدَّةٌ، وَالْخِطَابُ قَدْ وَرَدَ بِالْمُؤْمِنَاتِ، وَقَالَ فِي الشَّهَادَةِ فِي الْمُدَايَنَاتِ ﴿**فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ**﴾[6]، فَدَخَلَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ ﴿**إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى**﴾[7]، قِيَاسًا عَلَى الدَّيْنِ الْمَوَارِيثُ وَالْوَدَائِعُ وَالْغُصُوبُ وَسَائِرُ الْأَمْوَالِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى تَوْرِيثِ الْبِنْتَيْنِ الثُّلُثَيْنِ قِيَاسًا عَلَى الْأُخْتَيْنِ وَهَذَا كَثِيرٌ جِدًّا يَطُولُ الْكِتَابُ بِذِكْرِهِ"[8].

فهذه جملة من الأدلة التي اعتمد عليها الإمام ابن عبد البر في جواز القياس ومشروعيته، وأنه لا بأس باللجوء إليه عند عدم وجود دليل شرعي من القرآن أو السنة أو الإجماع في المسائل الشرعية.

الفائدة الخامسة: حكم خطأ المجتهد، وهل يأثم عند الخطأ.

قال ابن عبد البر: "هَذِهِ سَبِيلُ الِاجْتِهَادِ عَلَى الْأُصُولِ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْفُقَهَاءِ؛ وَلِذَلِكَ لَا يَرُدُّونَ مَا اجْتَهَدَ فِيهِ الْقَاضِي وَقَضَى بِهِ إِذَا لَمْ يُرَدَّ إِلَّا إِلَى اجْتِهَادٍ مِثْلِهِ وَأَمَّا مَنْ أَخْطَأَ مَنْصُوصًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ سُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَقْلِ الْكَافَّةِ أَوْ نَقْلِ الْعُدُولِ فَقَوْلُهُ وَفِعْلُهُ عِنْدَهُمْ مَرْدُودٌ إِذَا ثَبَتَ الْأَصْلُ فَافْهَمْ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ"[9].

---

[1] المائدة: (٤).

[2] النور: (٤).

[3] النساء: (٢٥).

[4] المائدة: (٩٥).

[5] الأحزاب: (٤٩).

[6] البقرة: (٢٨٢).

[7] البقرة: (٢٨٢).

[8] جامع بيان العلم وفضله (٨٧٣/٢).

[9] جامع بيان العلم وفضله (٨٦٨/٢).

وقال أيضاً: "قَدِ اخْتَلَفَ أَصْحَابُ مَالِكٍ فِيمَا وَصَفْنَا وَاخْتَلَفَ فِيهِ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَكَذَلِكَ اخْتَلَفَ فِيهِ أَصْحَابُهُ، وَالَّذِي أَقُولُ بِهِ: إِنَّ الْمُجْتَهِدَ الْمُخْطِئَ لَا يَأْثَمُ إِذَا قَصَدَ الْحَقَّ وَكَانَ مِمَّنْ لَهُ الِاجْتِهَادُ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي قَصْدِهِ الصَّوَابُ وَأَرَادَ بِهِ، لَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ إِذَا صَحَّتْ نِيَّتُهُ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"[1].

بدأ الإمام ابن عبد البر يؤصل تأصيلًا علميًّا دقيقًا لمسألة الاجتهاد، واحتمالية وقوع المجتهد في الخطأ، وهذه من المسائل المتفق عليها عند العلماء المعتبرين، أن المجتهد إذا اجتهد فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر مع المعذرة، حجتهم في ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**"[2]. ولكنه اشترط أن يكون هذا الاجتهاد فيما يجوز الاجتهاد فيه، لا أن يكون هذا الاجتهاد في مسائل شرعية متفق عليها وإلا فاجتهادهم وخلافهم في ذلك مردود، وأن يكون المجتهد قاصدًا للحق والصواب في اجتهاده كم من مريد للخير لم يدركه.

ومن المعلوم أنه لا يحق لأحدٍ أن يجتهد في مسائل الشريعة الإسلامية إلا إذا توفرت فيه أدوات الاجتهاد التي قالها العلماء قديماً وحديثاً، ومن هذه الأدوات معرفته بالقرآن الكريم معرفة تامة من حيث تأويله ومتشابهة، وناسخه ومنسوخه، والعام والخاص، وكذلك أن يكون لديه معرفة تامة بالسنة النبوية صحيحها وضعيفها، وكذلك معرفته باللغة العربية وغير ذلك من الأدوات التي يتوجب أن يملكها المجتهد في المسائل الشرعية[3].

الفائدة السادسة: جواز وقوع الخلاف بين العلماء.

قَالَ ابن عبد البر: "هَذَا كَثِيرٌ فِي كُتُبِ الْعُلَمَاءِ وَكَذَلِكَ اخْتِلَافُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْمُخَالِفِينَ، وَمَا رَدَّ فِيهِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ لَا يَكَادُ أَنْ يُحِيطُ بِهِ كِتَابٌ فَضْلًا أَنْ يُجْمَعَ فِي بَابٍ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا مِنْهُ دَلِيلٌ عَلَى مَا عَنْهُ سَكَتْنَا وَفِي رُجُوعِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ وَرَدِّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ دَلِيلٌ

---

[1] جامع بيان العلم وفضله (٨٨٦/٢).

[2] أخرجه أبو داود في سننه (٢٩٩/٣) ح (٣٥٧٤)، والترمذي في سننه (٦٠٧/٣) ح (١٣٢٦)، والنسائي في سننه (٢٢٣/٨) ح (٥٣٨١)،جميعهم من حديث أبي هريرة. **والحديث إسناده صحيح**، قال الترمذي: "حديث حسن". سنن الترمذي (٦٠٧/٣)، وقال الألباني: "صحيح". صحيح الجامع (١٤٧/١).

[3] للمزيد انظر: تعظيم الفتيا لابن الجوزي (٦٨/١).

وَاضِحٌ عَلَى أَنَّ اخْتِلَافَهُمْ عِنْدَهُمْ خَطَأٌ وَصَوَابٌ وَلَوْلَا ذَلِكَ كَانَ يَقُولُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ: جَائِزٌ مَا قُلْتَ أَنْتَ، وَجَائِزٌ مَا قُلْتُ أَنَا وَكِلَانَا نَجْمٌ يُهْتَدَى بِهِ فَلَا عَلَيْنَا شَيْءٌ مِنَ اخْتِلَافِنَا"[١].

لو أراد الله تعالى أن يجعل الشريعة الإسلامية قواطع لجعلها، ولكن من رحمة الله تعالى بنا أنه جعل مساحة واسعة في الشريعة الغراء للاجتهاد وتعدد الآراء، لذلك فإننا نرى في كتب علمائنا المتقدمين كثيرًا من الخلاف وتعدد الآراء، ومن الجميل أن الخلاف قد يقع من أفضل الناس كالصحابة وغيرهم وما حادثة بني قريظة عنا ببعيد[٢]، فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم على الصحابة اختلافهم في هذه المسألة، بل أقرهم على اجتهادهم، ولولا اختلاف العلماء لما وجدنا الآراء المتعددة في المسائل المختلفة، ومن أجمل ما قيل في هذا الباب ما قاله الإمام ابن تيمية: "وَأَمَّا الِاخْتِلَافُ فِي الْأَحْكَامِ فَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَنْضَبِطَ وَلَوْ كَانَ كُلَّمَا اخْتَلَفَ مُسْلِمَانِ فِي شَيْءٍ تَهَاجَرَا لَمْ يَبْقَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ عِصْمَةٌ وَلَا أُخُوَّةٌ"[٣].

وهذا الخلاف لم يكن عبثًا، أو لمجرد الخلاف، وإنما هذا الخلاف يرجع لأسباب متعددة، وأما عن نشأة هذا الخلاف فهو حاصل من عهد الصحابة رضي الله عنهم إلى عهدنا هذا، يقول الشيخ الدكتور نافذ حماد: "وأما عن اختلاف الأئمة فكانت نشأته عن اختلاف من قبلهم من الصحابة، واختلاف الصحابة لم يكن عن هوى وإنما كانت له أسبابه ومسوغاته"[٤].

ثم تابع الحديث وذكر جملة من الكتب المتقدمة والمعاصرة التي بينت الأسباب التي دعت العلماء للاختلاف في مسائل الأحكام فقال: "وقد ألف العلماء في أسباب الخلاف كتباً كثيرة، من هؤلاء: ابن السيد البطليوسي في كتابه (الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين)[٥]، ومنهم ابن رشد الأندلسي في كتابه (بداية المجتهد ونهاية المقتصد)[٦]، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (رفع الملام عن الأئمة

---

[١] جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٢٠).

[٢] أخرجه البخاري في صحيحه (٢/١٥) ح (٩٤٦)، و مسلم في صحيحه (٣/١٣٩١) ح (١٧٧٠). نص الحديث: عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَنَا لَمَّا رَجَعَ مِنَ الأَحْزَابِ: «لاَ يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ العَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ» فَأَدْرَكَ بَعْضَهُمُ العَصْرُ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لاَ نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ نُصَلِّي، لَمْ يُرَدْ مِنَّا ذَلِكَ، فَذُكِرَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمْ يُعَنِّفْ وَاحِدًا مِنْهُمْ.

[٣] مجموع الفتاوى (٢٤/١٧٣).

[٤] مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين (ص: ٣٥).

[٥] وهو كتاب مطبوع بتحقيق: د. محمد رضوان الداية، طبعته: دار الفكر ببيروت، بتاريخ ١٤٠٣هـ.

[٦] وهو كتاب مطبوع بتحقيق: على محمد معوض- عادل أحمد عبد الموجود، طبعته: دار الكتب العلمية، بتاريخ ١٩٩٦م.

الأعلام)[١]، ومنهم شاه ولي الله الدهلوي في كتابه (الإنصاف في بيان أسباب الخلاف)[٢]. ثم كتب في أسباب اختلاف الفقهاء من المعاصرين الشيخ علي الخفيف، وعبد الله بن عبد المحسن التركي، وأبو الفتح البيانوني، ومنهم: مصطفى الخن في كتابه (أثر القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء)، ومحمد عوامة في كتابه (أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء) وقد تكلم كل منهم حسب اجتهاده، ووجهة نظره"[٣].

ومن طالع هذه المصنفات استقر عنده عظمة هذه الأمة، وقوة علمائها ودقتهم في استنباط الأحكام الشرعية، وأن اختلافهم إنما هو رحمة للمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها وفي كل وقت وحين.

الفائدة السابعة: عدم جواز تتبع رخص العلماء.

قال ابن عبد البر: وَذَكَرَهُ الطَّبَرِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ غَسَّانَ بْنِ الْمُفَضَّلِ قَالَ: أَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ: قَالَ لِي سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ: " إِنْ أَخَذْتَ بِرُخْصَةِ كُلِّ عَالِمٍ اجْتَمَعَ فِيكَ الشَّرُّ كُلُّهُ".

قَالَ أَبُو عُمَرَ: "هَذَا إِجْمَاعٌ لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ".

تنقسم الرخص إلى نوعين:

النوع الأول: الرخص الشرعية: "وهي ما ثبت على خلافِ دليلٍ شَرعيٍّ لمعارض راجحٍ، وهي التي تُطلَقُ في مقابِلِ العزيمة"[٤]. كالجمع بين الصلوات عند وجود العذر، أو المسح على الخفين وغيرها.

وهذا النوع من الرخص لا حرج في استعماله والأخذ به لقول النبي صلى الله عليه وسلم "**عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللهِ الَّذِي رَخَّصَ لَكُمْ**"[٥].

النوع الثاني: الرخصة الفقهية: وهي الأخذ بالقول الضعيف من كل مذهب، وقد عرفها جماعة من أهل العلم، فقال الزركشي: "اختيارُ المرءِ من كلِّ مَذهَبٍ ما هو الأهوَنُ عليه"[٦].

وقال الجلال المحلي: "أن يأخُذَ من كُلِّ مذهَبٍ ما هو الأهوَنُ فيما يقع من المسائِلِ"[٧].

---

[١] وهو كتاب مطبوع بتحقيق: عبد الرحمن بن احمد الجميزي، طبعته: دار العاصمة، بتاريخ: ٢٠١٥م.

[٢] وهو كتاب مطبوع بتحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، طبعته: دار النفائس، بتاريخ ١٤٠٤هـ.

[٣] مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين (ص: ٣٦).

[٤] انظر: الإحكام للآمدي (١٣٢/١)، أصول السرخسي (١١٧/١).

[٥] أخرجه مسلم في صحيحه (٧٨٦/٢) ح (١١١٥) عن جابر بن عبد الله.

[٦] البحر المحيط في أصول الفقه (٣٨١/٨).

[٧] شرح المحلى على جمع الجوامع بحاشية العطار (٤٤١/٢).

وهذا النوع من الرخص الذي منعه العلماء، أن يأخذ ما وافق هواه من كل مذهب، وما قصده الإمام ابن عبد البر من نقله لقول سليمان التيمي: اجتمع فيه الشر كله، وما نقل الإمام ابن عبد البر الإجماع على عدم جوازه، ووافقه بذلك ابن حزم[١]، والباجي[٢]، وابن الصلاح[٣]، والنووي[٤]، وغيرهم من الأئمة الأعلام.

الفائدة الثامنة: حكم تقليد العوام للعلماء.

قال ابن عبد البر: "وَهَذَا كُلُّهُ لِغَيْرِ الْعَامَّةِ؛ فَإِنَّ الْعَامَّةَ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ تَقْلِيدِ عُلَمَائِهَا عِنْدَ النَّازِلَةِ تَنْزِلُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَبَيَّنُ مَوْقِعَ الْحُجَّةِ وَلَا تَصِلُ لِعَدَمِ الْفَهْمِ إِلَى عِلْمِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ دَرَجَاتٌ لَا سَبِيلَ مِنْهَا إِلَى أَعْلَاهَا إِلَّا بِنَيْلِ أَسْفَلِهَا، وَهَذَا هُوَ الْحَائِلُ بَيْنَ الْعَامَّةِ وَبَيْنَ طَلَبِ الْحُجَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَلَمْ تَخْتَلِفِ الْعُلَمَاءُ أَنَّ الْعَامَّةَ عَلَيْهَا تَقْلِيدَ عُلَمَائِهَا وَأَنَّهُمُ الْمُرَادُونَ بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾[٥]، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْأَعْمَى لَا بُدَّ لَهُ مِنْ تَقْلِيدِ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَثِقُ بِمَيْزِهِ بِالْقِبْلَةِ إِذَا أَشْكَلَتْ عَلَيْهِ فَكَذَلِكَ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ وَلَا بَصَرَ بِمَعْنَى مَا يَدِينُ بِهِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ تَقْلِيدِ عَالِمِهِ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَخْتَلِفِ الْعُلَمَاءُ أَنَّ الْعَامَّةَ لَا يَجُوزُ لَهَا الْفُتْيَا، وَذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ لِجَهْلِهَا بِالْمَعَانِي الَّتِي مِنْهَا يَجُوزُ التَّحْلِيلُ وَالتَّحْرِيمُ وَالْقَوْلُ فِي الْعِلْمِ"[٦].

تحدث الإمام ابن عبد البر في هذه المسألة على جواز تقليد العاميّ للعالم، خاصة وأن العامة لا يملكون من الأدوات التي تجعلهم قادرين على إصدار الأحكام الشرعية من الحلال والحرام، واستشهد بآية سورة النحل على ضرورة سؤال أهل العلم والرجوع إليهم في معرفة الحكم الشرعي، وهنا لا بد من التنبيه على ضرورة أن يجعل العاميّ لنفسه مفتيًا يرتضي فيه علمه وأمانته، يرجع إليه في المسائل الشرعية، خاصة المسائل التي يقع فيها الخلاف بين أهل العلم، وهذا أدعى لأن يصل الإنسان إلى الحق والصواب بإذن الله تعالى.

الفائدة التاسعة: القرآن والسنة مقدم على الرأي.

قال ابن عبد البر: "وَاعْلَمْ يَا أَخِي أَنَّ السُّنَنَ وَالْقُرْآنَ هُمَا أَصْلُ الرَّأْيِ وَالْعِيَارُ عَلَيْهِ وَلَيْسَ الرَّأْيُ بِالْعِيَارِ عَلَى السُّنَّةِ بَلِ السُّنَّةُ عِيَارٌ عَلَيْهِ، وَمَنْ جَهِلَ الْأَصْلَ لَمْ يُصِبِ الْفَرْعَ أَبَدًا"[٧].

---

[١] مراتب الإجماع، ابن حزم (ص: ٥١).

[٢] الموافقات، الشاطبي (٥/٩١).

[٣] أدب المفتي والمستفتي، ابن الصلاح (ص: ٨٧).

[٤] المجموع، النووي (١/٨٠).

[٥] النحل: (٤٣).

[٦] جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٩٠).

[٧] جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٤٠).

هذه من الفوائد المهمة الدقيقة التي يبنى عليها كثير من الأصول العلمية، وهي عدم جواز تقديم الرأي أو العقل على النقل قرآنًا وسنة، بل إن المعيار الأساسي الذي يقام عليه الدين هو القرآن والسنة وهما مقدمان على غيرهما، وقد صنف جماعة من أهل العلم مصنفات متعددة في الرد على هذه الشبهة الباطلة، يرجع لهذه الكتب ففيها التفصيل مع بيان الأدلة على ذلك والله الموفق[1].

الفائدة العاشرة: شروط المفتي.

قال ابن عبد البر: "وَمَنْ طَلَبَ الْإِمَامَةَ فِي الدِّينِ وَأَحَبَّ أَنْ يَسْلُكَ سَبِيلَ الَّذِينَ جَازَ لَهُمُ الْفُتْيَا نَظَرَ فِي أَقَاوِيلِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْأَئِمَّةِ فِي الْفِقْهِ إِنْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ نَأْمُرُهُ بِذَلِكَ كَمَا أَمَرْنَاهُ بِالنَّظَرِ فِي أَقَاوِيلِهِمْ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، فَمَنْ أَحَبَّ الِاقْتِصَارَ عَلَى أَقَاوِيلِ عُلَمَاءِ الْحِجَازِ اكْتَفَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَاهْتَدَى، وَإِنْ أَحَبَّ الْإِشْرَافَ عَلَى مَذَاهِبِ الْفُقَهَاءِ مُتَقَدِّمِهِمْ وَمُتَأَخِّرِهِمْ بِالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَأَحَبَّ الْوُقُوفَ عَلَى مَا أَخَذُوا وَتَرَكُوا مِنَ السُّنَنِ وَمَا اخْتَلَفُوا فِي تَثْبِيتِهِ وَتَأْوِيلِهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَانَ ذَلِكَ لَهُ مُبَاحًا وَوَجْهًا مَحْمُودًا إِنْ فَهِمَ وَضَبَطَ مَا عَلِمَ، أَوْ سَلِمَ مِنَ التَّخْلِيطِ نَالَ دَرَجَةً رَفِيعَةً وَوَصَلَ إِلَى جَسِيمٍ مِنَ الْعِلْمِ وَاتَّسَعَ وَنَبُلَ إِذَا فَهِمَ مَا اطَّلَعَ، وَبِهَذَا يَحْصُلُ الرُّسُوخُ لِمَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ وَصَبَرَ عَلَى هَذَا الشَّأْنِ وَاسْتَحْلَى مَرَارَتَهُ وَاحْتَمَلَ ضِيقَ الْمَعِيشَةِ فِيهِ"[2].

من المعلوم أن المفتي إنما هو بمثابة من يوقع عن الله تعالى، ولا يحق لأحدٍ أن يتولى هذه المنزلة العظيمة السامية إلا أن يكون راسخاً في العلم، لا يتكلم إلى بعلم دقيق، ودليل واضح، لذلك فإن الإمام ابن عبد البر يؤكد في هذه المسألة ضرورة اهتمام المفتي بنفسه وذلك بالنظر في أقاويل الصحابة والأئمة الذين سبقوه في الفقه، ثم ذكر جملة من الشروط التي يجب أن تتوفر في المفتي من معرفة تامة بالكتاب والسنة، وغير ذلك من الشروط التي تحدث بها العلماء في كتبهم وفصلوها تفصيلاً، حتى إنهم صنفوا كتباً في الآداب العامة للمفتي ومتى يكون قادراً على تولي هذا المنصب الجليل، تراجع هذه المسائل في مظانها والله أعلم[3].

---

[1] درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية، ظاهرة تقديم العقل على النقل في الفكر الإسلامي وموقف ابن تيمية منها، د. صالح بن درباش الزهراني، وغيرها من المصنفات والمباحث الموجودة في ثنايا كتب الأصول.

[2] جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٣٥).

[3] انظر: أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح، وآداب الفتوى والمفتي والمستفتي للنووي، وصفة المفتي والمستفتي لنجم الدين الحنبلي، وغيرها من المصنفات التي اهتمت بهذا الجانب.

المطلب الرابع: الفوائد الدعوية والتربوية

الفائدة الأولى: التحذير من مخالفة القول للفعل.

قَالَ ابن عبد البر: "قَدْ ذَمَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ قَوْمًا كَانُوا يَأْمُرُونَ النَّاسَ بِأَعْمَالِ الْبِرِّ وَلَا يَعْلَمُونَ بِهَا ذَمًّا، وَوَبَّخَهُمُ اللَّهُ بِهِ تَوْبِيخًا يُتْلَى فِي طُولِ الدَّهْرِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَقَالَ: **﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾**[1]."[2]

هذه نصيحة قيمة من الإمام ابن عبد البر بألا يخالف القول العمل، علمًا أن هذه آفة قبيحة يقع فيها كثير من الناس، والله تعالى يحذر منها في كتابه فقال: **﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾**[3]، وكذلك حذر منها النبي صلى الله عليه وسلم فقال: " **يُؤْتَى بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُلْقَى فِي النَّارِ، فَتَنْدَلِقُ أَقْتَابُ بَطْنِهِ، فَيَدُورُ بِهَا كَمَا يَدُورُ الْحِمَارُ بِالرَّحَى، فَيَجْتَمِعُ إِلَيْهِ أَهْلُ النَّارِ، فَيَقُولُونَ: يَا فُلَانُ مَا لَكَ؟ أَلَمْ تَكُنْ تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؟ فَيَقُولُ: بَلَى، قَدْ كُنْتُ آمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا آتِيهِ، وَأَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَآتِيهِ** "[4]، فمثل هذه النصوص تبين لنا ضرورة الصدق في القول والفعل وألا يخالف القول العمل حتى لا يقع الإنسان في النفاق والعياذ بالله.

الفائدة الثانية: الطريقة الصحيحة في استخدام المال.

قَالَ ابن عبد البر: "الْمَالُ الْمَذْمُومُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ هُوَ الْمَطْلُوبُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِهِ وَالْمَأْخُوذُ مِنْ غَيْرِ حِلِّهِ، وَالْآثَارُ الْوَارِدَةُ بِذَمِّ الْمَالِ نَحْوَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ أَهْلَكَا مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ وَإِنَّهُمَا مُهْلِكَاكُمْ**"[5]، وَنَحْوَ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: "**مَا ذِئْبَانِ جَائِعَانِ أُرْسِلَا فِي حَظِيرَةِ غَنَمٍ بِأَفْسَدَ لَهَا مِنْ حُبِّ الْمَرْءِ لِلْمَالِ وَالشَّرَفِ**"[6]، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مِنْ

---

[1] البقرة: (٤٤).

[2] جامع بيان العلم وفضله (١/ ٦٧٢).

[3] الصف: (٢-٣).

[4] أخرجه مسلم في صحيحه (٤/٢٢٩٠) ح (٢٩٨٩) من حديث أسامة بن زيد.

[5] أخرجه الطبراني في الأوسط (٢/٢٩٤) ح (٢٠٢٢)، من حديث أبي موسى مرفوعًا، بينما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه موقوفًا على أبي موسى الأشعري (٧/٥٠٦) ح (٣٧٥٩٤)، **والحديث إسناده صحيح**، وقال الألباني: "وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات على شرط مسلم". وقال أيضًا: "وسنده صحيح موقوف أيضًا، ولا ينافي المرفوع؛ لأن الراوي قد لا ينشط أحيانًا لرفعه، فيُوقفه، فهو صحيح مرفوعًا وموقوفًا. السلسلة الصحيحة (٤/٢٧٩).

[6] أخرجه الترمذي في سننه (٤/٥٨٨) ح (٢٣٧٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (٧/٨٤) ح (٣٤٣٨٠)، وأحمد في مسنده (٢٥/٦٢) ح (١٥٧٨٤)، **والحديث إسناده صحيح**، قال الترمذي: "حسن صحيح". وقال الألباني: "صحيح". مشكاة المصابيح (٣/١٤٣١).

حَدِيثِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْوِهُ، قَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "مَا فَتَحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الدِّينَارَ وَالدِّرْهَمَ أَوِ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ عَلَى قَوْمٍ إِلَّا سَفَكُوا دِمَاءَهُمْ وَقَطَّعُوا أَرْحَامَهُمْ، مِمَّا رُوِيَ عَنْهُ، وَعَنْ غَيْرِهِ مِنَ السَّلَفِ فِي هَذَا الْمَعْنَى، فَوَجْهُ ذَلِكَ كُلِّهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ فِي الْمَالِ الْمُكْتَسَبِ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي حَرَّمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُبِحْهَا وَفِي كُلِّ مَالٍ مَا لَمْ يُطِعِ اللَّهَ جَامِعُهُ فِي كَسْبِهِ وَعَصَى رَبَّهُ مِنْ أَجَلِهِ وَبِسَبَبِهِ وَاسْتَعَانَ بِهِ عَلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَغَضَبِهِ وَلَمْ يُؤَدِّ حَقَّ اللَّهِ وَفَرَائِضَهُ فِيهِ وَمِنْهُ، فَذَلِكَ هُوَ الْمَالُ الْمَذْمُومُ وَالْكَسْبُ الْمَشْئُومُ وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَالُ مُكْتَسَبًا مِنْ وَجْهِ مَا أَبَاحَ اللَّهُ وَتَأَدَّتْ مِنْهُ حُقُوقُهُ وَتَقَرَّبُ فِيهِ إِلَيْهِ بِالْإِنْفَاقِ فِي سَبِيلِهِ وَمَرْضَاتِهِ فَذَلِكَ الْمَالُ مَحْمُودٌ مَمْدُوحٌ كَاسِبُهُ وَمُنْفِقُهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ وَلَا يُخَالِفُ فِيهِ إِلَّا مَنْ جَهِلَ أَمْرَ اللَّه"[1].

من المعلوم يقيناً أن المال إنما هو مال الله تعالى، جعله الله عز وجل بين أيدينا اختباراً وامتحاناً لنا، لينظر ما نصنع به، والله تعالى قد جعل للمال يوم القيامة سؤالين من أين اكتسبه؟ وفيمَ انفقه؟[2]، فهذا الحديث يجعل في قلب الإنسان المسلم حذراً شديداً في استخدام المال، سواء أكان هذا المال خاص، أم من المال العام، فيجب على كل إنسان عاقل أن يتقي الله عز وجل في طريقة كسبه للمال، وطرقة إنفاقه، وأن يجعل له نصيبًا للإنفاق في وجوه الخير والبر من الصدقات التي تبقى ذخرًا للإنسان حتى بعد مماته[3].

الفائدة الثالثة: الزهد في الدنيا:

قال ابن عبد البر: "وَالْآثَارُ عَنِ السَّلَفِ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي فَضْلِ الصَّبْرِ عَلَى الدُّنْيَا وَالزُّهْدِ فِيهَا وَفَضْلِ الْقَنَاعَةِ وَالرِّضَا بِالْكَفَافِ وَالِاقْتِصَارِ عَلَى مَا يَكْفِي دُونَ التَّكَاثُرِ الَّذِي يُلْهِي وَيُطْغِي أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحِيطَ بِهَا كِتَابٌ أَوْ يَشْتَمِلَ عَلَيْهَا بَابٌ وَالَّذِينَ زَوَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُمُ الدُّنْيَا مِنَ الصَّحَابَةِ أَكْثَرُ مِنَ الَّذِينَ فَتَحَهَا عَلَيْهِمْ أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً".

---

[1] جامع بيان العلم وفضله (٧١٣/١).

[2] وأصل الحديث أخرجه الترمذي في سننه وصححه (٦١٢/٤) ح (٢٤١٧) عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ القِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ عُمُرِهِ فِيمَا أَفْنَاهُ، وَعَنْ عِلْمِهِ فِيمَ فَعَلَ، وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَ أَنْفَقَهُ، وَعَنْ جِسْمِهِ فِيمَ أَبْلَاهُ". **والحديث إسناده صحيح**، قال الترمذي: "حديث حسن صحيح". سنن الترمذي (٦١٢/٤).

[3] للمزيد، انظر: السِّرُ المكتومُ في الفرق بين المالين المحمود والمذموم، للإمام السخاوي، وقد حققه: مشهور بن حسن سليمان.

وَرُوِّينَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "**إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيَحْمِي عَبْدَهُ الدُّنْيَا كَمَا يَحْمِي أَحَدُكُمْ مَرِيضَهُ الطَّعَامَ يَشْتَهِيهِ**"[1]، وَهَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ نَظَرٌ مِنْهُ عَزَّ وَجَلَّ لِذَلِكَ الْعَبْدِ فَرُبَّ رَجُلٍ كَانَ الْغِنَى سَبَبَ فِسْقِهِ وَعِصْيَانِهِ لِرَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَانْتِهَاكِهِ لِحُرْمَتِهِ وَرُبَّ رَجُلٍ كَانَ الْفَقْرُ سَبَبَ ذَلِكَ كُلِّهِ لَهُ، وَرُبَّمَا كَانَ سَبَبُ كُفْرِهِ وَتَعْطِيلِ فَرَائِضِهِ وَهُمَا طَرَفَانِ مَذْمُومَانِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ"[2].

فهذه نصيحة ووصية غالية من الإمام ابن عبد البر أن يزهد الإنسان من الدنيا وألا يجعلها في قلبه، وإنما يجعلها في يده، وأن يجعل جُلَّ همه في مرضاة الله سبحانه وتعالى والعمل على الزيادة في الطاعة والأعمال الصالحة، وليس المقصود هنا الزهد في الدنيا التقشف الباهت كأن يلبس ملابس رثة، ويأكل من الطعام الرديء، ولكنه يحمل في قلبه كبرًا وعجبًا قد يوصله إلى المهالك، وإنما الزهد الحقيقي هو الذي يكون في القلب من الورع عن الحرام سرًا وعلانية، وأن يتقي الله عز وجل في كل كبيرة وصغيرة فهذا هو الزهد الذي أراده النبي صلى الله عليه وسلم من أصحابه، وأراده لأمته والله المستعان.

الفائدة الرابعة: ذم صراع الأقران:

قال ابن عبد البر: "قَدْ غَلَطَ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، وَضَلَّتْ فِيهِ نَابِتَةٌ جَاهِلَةٌ لَا تَدْرِي مَا عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ، وَالصَّحِيحُ فِي هَذَا الْبَابِ: أَنَّ مَنَ صَحَّتْ عَدَالَتُهُ، وَثَبَتَتْ فِي الْعِلْمِ إِمَامَتُهُ، وَبَانَتْ ثِقَتُهُ، وَبِالْعِلْمِ عِنَايَتُهُ، لَمْ يُلْتَفَتْ فِيهِ إِلَى قَوْلِ أَحَدٍ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ فِي جَرْحَتِهِ بِبَيِّنَةٍ عَادِلَةٍ يَصِحُّ بِهَا جَرْحَتُهُ، عَلَى طَرِيقِ الشَّهَادَاتِ وَالْعَمَلِ فِيهَا مِنَ الْمُشَاهَدَةِ وَالْمُعَايَنَةِ لِذَلِكَ، بِمَا يُوجِبُ تَصْدِيقَهُ فِيمَا قَالَهُ لِبَرَاءَتِهِ مِنَ الْغِلِّ وَالْحَسَدِ وَالْعَدَاوَةِ وَالْمُنَافَسَةِ وَسَلَامَتِهِ مِنْ ذَلَكَ كُلِّهِ، فَذَلَكَ كُلُّهُ يُوجِبُ قَبُولَ قَوْلِهِ مِنْ جِهَةِ الْفِقْهِ وَالنَّظَرِ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ تَثْبُتْ إِمَامَتُهُ وَلَا عُرِفَتْ عَدَالَتُهُ، وَلَا صَحَّتْ لِعَدَمِ الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ رِوَايَتُهُ، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ فِيهِ إِلَى مَا اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَيْهِ وَيُجْتَهَدُ فِي قَبُولِ مَا جَاءَ بِهِ عَلَى حَسَبِ مَا يُؤَدِّي النَّظَرُ إِلَيْهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ فِيمَنِ اتَّخَذَهُ جُمْهُورٌ مِنْ جَمَاهِيرِ الْمُسْلِمِينَ إِمَامًا فِي الدِّينِ قَوْلُ أَحَدٍ مِنَ الطَّاعِنِينَ: إِنَّ السَّلَفَ رَضِيَ اللَّهِ عَنْهُمْ قَدْ سَبَقَ مِنْ

---

[1] أخرجه أحمد في مسنده (٣٧/٣٩) ح (٢٣٦٢٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٤٣/٧) ح (٣٥٧٠٥)، من حديث محمود بن لبيد. بينما أخرجه الترمذي في سننه (٤٤٩/٣) ح (٢٠٣٦)، وابن حبان في صحيحه (٤٤٣/٢) ح (٦٦٩)، والحاكم في المستدرك (٢٣٠/٤) ح (٧٤٦٤)، ثلاثتهم من حديث محمود بن لبيد عن قتادة بن النعمان. وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢٣١/٤) ح (٧٤٦٥)، من حديث محمود بن لبيد عن أبي سعيد الخدري. **والحديث إسناده صحيح**، قال الترمذي: "وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلاً". وصححه الحاكم معقبًا عليه، والألباني في صحيح الجامع (٣٧٢/١).

[2] جامع بيان العلم وفضله (٧٢٨/١).

بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ كَلَامٌ كَثِيرٌ، مِنْهُ فِي حَالِ الْغَضَبِ وَمِنْهُ مَا حُمِلَ عَلَيْهِ الْحَسَدُ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَمَالِكُ بْنُ دِينَارٍ، وَأَبُو حَازِمٍ، وَمِنْهُ عَلَى جِهَةِ التَّأْوِيلِ مِمَّا لَا يَلْزَمُ الْمَقُولُ فِيهِ مَا قَالَهُ الْقَائِلُ فِيهِ، وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالسَّيْفِ تَأْوِيلًا وَاجْتِهَادًا لَا يَلْزَمُ تَقْلِيدُهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ دُونَ بُرْهَانٍ وَحُجَّةٍ تُوجِبُهُ"[١].

في هذه المسألة المهمة ينبه الإمام ابن عبد البر على ضرورة نبذ الصراع الذي يحدث بين الأقران، وهذه من الأمور التي حدثت قديماً ولازالت تحدث، ولأن الله تعالى خلق الناس على درجات متفاوتة، فوجد الخلاف بين الأكابر والعلماء الأجلاء، الذي يهمنا نحن ألا ننجر وراء هذا الخلاف الذي ربما يكون من أسبابه الحسد، أو سوء تقدير أو ما شابه ذلك، وخاصة وإذا علمنا أن هذا الخلاف وقع بين كبار العلماء قال الإمام أحمد بن حنبل: "لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق، وإن كان يخالفنا في أشياء، فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضًا"[٢]. وهذه سنة الله تعالى في عباده، ولكن الذي يجب على طالب العالم ألا يتناقل هذا الكلام بين الناس، ومن جميل العبارات في هذا الباب ما قاله الإمام الذهبي: "وهذا كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يطوى ولا يروى"[٣]، ما أجملها من عبارة تحمل الإنصاف بين العلماء وأهل بأن يتركوا الكلام بما لا فائدة فيه، خاصة إذا كان التحامل من عالم على آخر، وأختم كلامي في هذه المسألة الطويلة ذات الشجون، بكلام ابن عباس رضي الله عنهما حيث قال: "اسْتَمِعُوا عِلْمَ الْعُلَمَاءِ وَلَا تُصَدِّقُوا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَهُمْ أَشَدُّ تَغَايُرًا مِنَ التِّيُوسِ فِي زُرُوبِهَا"[٤]. نسأل الله الهداية والتوفيق وسبيل الرشاد.

الفائدة الخامسة: حفظ القرآن شرط لطلب العلم.

قَالَ ابن عبد البر: "طَلَبُ الْعِلْمِ دَرَجَاتٌ وَمَنَاقِلُ وَرُتَبٌ لَا يَنْبَغِي تَعَدِّيهَا وَمَنْ تَعَدَّاهَا جُمْلَةً فَقَدْ تَعَدَّى سَبِيلَ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَمَنْ تَعَدَّى سَبِيلَهُمْ عَامِدًا ضَلَّ، وَمَنْ تَعَدَّاهُ مُجْتَهِدًا زَلَّ، فَأَوَّلُ الْعِلْمِ: حِفْظُ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَتَفَهُّمُهُ وَكُلُّ مَا يُعِينُ عَلَى فَهْمِهِ فَوَاجِبٌ طَلَبُهُ مَعَهُ وَلَا أَقُولُ: إِنَّ حِفْظَهُ كُلَّهُ فَرْضٌ وَلَكِنِّي أَقُولُ: إِنَّ ذَلِكَ شَرْطٌ لَازِمٌ عَلَى مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا فَقِيهًا نَاصِبًا نَفْسَهُ لِلْعِلْمِ لَيْسَ مِنْ بَابِ الْفَرْضِ"[٥].

---

[١] جامع بيان العلم وفضله (١٠٩٤/٢).

[٢] الكامل في ضعفاء الرجال (٢٢١/١).

[٣] الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص: ٢٤).

[٤] جامع بيان العلم وفضله (١٠٩٠/٢).

[٥] جامع بيان العلم وفضله (١١٢٩/٢).

يذكر الإمام ابن عبد البر سبل طلب العلم الشرعي، وبين أن البداية الصحيحة في طلب العلم وإتقانه، أن يكون العالم حافظًا لكتاب الله عز وجل فاهمًا لمعانيه، ضابطًا لكثير من مسائله وأحكامه، ولا يقول الإمام ابن عبد البر بوجوب حفظ القرآن لكل الناس، وإنما الحد الواجب في حفظ القرآن لمن أحب أن يكون عالماً فقيهاً مدركًا لأهمية القرآن الكريم في طلب العلم.

الفائدة السادسة: مراتب طلب العلم.

قَالَ ابن عبد البر: "الْقُرْآنُ أَصْلُ الْعِلْمِ فَمَنْ حَفِظَهُ قَبْلَ بُلُوغِهِ ثُمَّ فَرَغَ إِلَى مَا يَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى فَهْمِهِ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ كَانَ ذَلِكَ لَهُ عَوْنًا كَبِيرًا عَلَى مُرَادِهِ مِنْهُ، وَمِنْ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يَنْظُرُ فِي نَاسِخِ الْقُرْآنِ وَمَنْسُوخِهِ وَأَحْكَامِهِ وَيَقِفُ عَلَى اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ وَاتِّفَاقِهِمْ فِي ذَلِكَ وَهُوَ أَمْرٌ قَرِيبٌ عَلَى مَنْ قَرَّبَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَنْظُرُ فِي السُّنَنِ الْمَأْثُورَةِ الثَّابِتَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبِهَا يَصِلُ الطَّالِبُ إِلَى مُرَادِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ وَهِيَ تَفْتَحُ لَهُ أَحْكَامُ الْقُرْآنِ فَتْحًا، وَفِي سِيَرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَنْبِيهٌ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ فِي السُّنَنِ وَمَنْ طَلَبَ السُّنَنَ فَلْيَكُنْ مُعَوَّلُهُ عَلَى حَدِيثِ الْأَئِمَّةِ الثِّقَاتِ الْحُفَّاظِ الَّذِينَ جَعَلَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ خَزَائِنَ لِعِلْمِ دِينِهِ وَأُمَنَاءَ عَلَى سُنَنِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ الَّذِي قَدِ اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ طُرًّا عَلَى صِحَّةِ نَقْلِهِ وَنَقَاوَةِ حَدِيثِهِ وَشِدَّةِ تَوَقُّفِهِ وَانْتِقَادِهِ وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُ مِنْ ثِقَاتِ عُلَمَاءِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ كَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ، وَمَعْمَرٍ وَسَائِرِ أَصْحَابِ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ الثِّقَاتِ، كَابْنِ جُرَيْجٍ، وَعَقِيلٍ، وَيُونُسَ، وَشُعَيْبٍ وَالزُّبَيْدِيِّ، وَاللَّيْثِ، وَحَدِيثُ هَؤُلَاءِ عِنْدَ ابْنِ وَهْبٍ وَغَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَأَمْثَالُهُمْ مِنْ أَهْلِ الثِّقَةِ وَالْأَمَانَةِ، فَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ أَئِمَّةُ حَدِيثٍ وَعِلْمٍ عِنْدَ الْجَمِيعِ وَعَلَى حَدِيثِهِمُ اعْتَمَدَ الْمُصَنِّفُونَ لِلسُّنَنِ الصِّحَاحِ كَالْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ كَالْعُقَيْلِيِّ وَالتِّرْمِذِيِّ، وَابْنِ السَّكَنِ وَمَنْ لَا يُحْصَى كَثْرَةً، وَإِنَّمَا صَارَ مَالِكٌ وَمَنْ ذَكَرْنَا مَعَهُ أَئِمَّةً عِنْدَ الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ عِلْمَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَالتَّابِعِينَ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ انْتَهَى إِلَيْهِمْ لِبَحْثِهِمْ عَنْهُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَالَّذِي يَشِذُّ عَنْهُمْ نَذْرٌ يَسِيرٌ فِي جَنْبِ مَا عِنْدَهُمْ"[1].

بين الإمام ابن عبد البر جملة من المسائل التي لا ينبغي لطالب العلم أن يغفل عنها أو أن يتركها، بداية بحفظ القرآن الكريم، وأن يتعلم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم معرفة الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة، وكذلك معرفة اختلاف العلماء واتفاقهم؛ لأنه بمعرفة

---

[1] جامع بيان العلم وفضله (١١٣١/٢).

المواطن التي اختلف فيها العلماء يتكون عند طالب العلم الملكة في المسائل المختلف فيها وأدلة العلماء الذين اختلفوا في هذه المسائل، وكذلك بمعرفته لمواطن اتفاقهم وإجماعهم حتى لا يقع في مخالفته لإجماع العلماء، ثم ذكر جماعة من أهل العلم الذين يدور حولهم علم الثقات، ومن أراد التبحر في العلم أن يرجع إلى أقوالهم وأحوالهم ففي سيرهم وسير من سبقهم من الصحابة والتابعين يجد فيها الخير الكثير بإذن الله تعالى.

الفائدة السابعة: أهمية اللغة العربية في طلب العلم.

قال ابن عبد البر: "وَمِمَّا يُسْتَعَانُ بِهِ عَلَى فَهْمِ الْحَدِيثِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْعَوْنِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ الْعِلْمُ بِلِسَانِ الْعَرَبِ وَمَوَاقِعِ كَلَامِهَا وَسَعَةِ لُغَتِهَا وَأَشْعَارِهَا وَمَجَازِهَا وَعُمُومِ لَفْظِ مُخَاطَبَتِهَا وَخُصُوصِهِ وَسَائِرِ مَذَاهِبِهَا لِمَنْ قَدَرَ فَهُوَ شَيْءٌ لَا يُسْتَغْنَى عَنْهُ، وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَكْتُبُ إِلَى الْآفَاقِ أَنْ يَتَعَلَّمُوا السُّنَّةَ وَالْفَرَائِضَ وَاللَّحْنَ يَعْنِي النَّحْوَ كَمَا يُتَعَلَّمُ الْقُرْآنُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ هَذَا الْخَبَرِ عَنْهُ فِيمَا سَلَفَ مِنْ كِتَابِنَا"[1].

يبين الإمام ابن عبد البر أن أهم الأسباب التي تعين طالب العلم على فهم القرآن والسنة، معرفته الدقيقة بلغة العرب؛ لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتكلم بالعربية، فمعرفة لغة العرب تقي الإنسان من الوقوع في الخطأ أو التصحيف أو ما شابه ذلك، وقد استدل الإمام ابن عبد البر بقول لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: بضرورة تعلم النحو كما يتعلمون القرآن الكريم، وهذه إشارة دقيقة من أمير المؤمنين عمر، وإدراكاً منه لأهمية اللغة العربية لطالب العلم.

الفائدة الثامنة: يستنبط معاني متعددة من الحديث.

قال ابن عبد البر: "وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، نا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، نا سُحْنُونُ، نا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: " إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَلَوْلَا آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا، ثُمَّ تَلَا ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ**﴾[2]، و ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى**﴾[3]، وَإِنَّ إِخْوَانَنَا الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ وَإِخْوَانُنَا الْأَنْصَارُ كَانَ يَشْغَلُهُمُ

---

[1] جامع بيان العلم وفضله (١١٣٢/٢).

[2] البقرة: (١٧٤).

[3] البقرة: (١٥٩).

يَشْغَلُهُمُ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِشِبَعِ بَطْنِهِ، وَيَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ"[1].

قَالَ أَبُو عُمَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ: "فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفِقْهِ مَعَانٍ: مِنْهَا أَنَّ الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُكْمُهُ حُكْمُ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الْمُنَزَّلِ، وَمِنْهَا إِظْهَارُ الْعِلْمِ وَنَشْرُهُ وَتَعْلِيمُهُ، وَمِنْهَا مُلَازَمَةُ الْعُلَمَاءِ وَالرِّضَا بِالْيَسِيرِ لِلرَّغْبَةِ فِي الْعِلْمِ، وَمِنْهَا الْإِيثَارُ لِلْعِلْمِ عَلَى الِاشْتِغَالِ بِالدُّنْيَا وَكَسْبِهَا"[2].

من صناعة الإمام ابن عبد البر في تعليقه على الأحاديث والآثار، أنه يستنبط جملة من المعاني والفوائد من الحديث الواحد، وهذا دليل واضح على سعة علمه، ودقة فهمه، وكثرة اطلاعه، ففي هذا الأثر المبارك عن أبي هريرة رضي الله عنه استنبط الإمام ابن عبد البر عدة فوائد منها أن الحديث عن رسول الله حكمه حكم الكتاب المنزل، وأنه يجب على طالب العلم إظهار العلم ونشره بين الناس، حتى تعم الفائدة للجميع، وأن ملازمة العلماء وأهل العلم يكتسب منها الإنسان دقة في الفهم واستيعاب القدر الأكبر من المسائل الشرعية وأدلة الأحكام والآداب العامة وغيرها من الفوائد، وكذلك ألا يقدم على العلم شيء من أمور الدنيا، وهذا الضي فعله أبو هريرة أنه كان لا ينشغل بشيء من أمر الدنيا بقدر انشغاله بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وطلبه للعلم[3].

وهذا المنهج في استنباط الفوائد والعبر من الحديث الواحد منهج عظيم يؤكد تمامًا لطالب العلم أن كلام العلماء الأوائل من الصحابة والتابعين يحتوي على عشرات الفوائد.

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه (١٠٩/٣) ح (٢٣٥٠) من حديث أبي هريرة.

[2] جامع بيان العلم وفضله (٤٠٩/١).

[3] للمزيد انظر: فتح الباري لابن حجر (٢١٤/١).

المطلب الخامس: الفوائد العامة

الفائدة الأولى: المقصود بحاطب الليل:

قَالَ ابن عبد البر: "الْعَرَبُ تَضْرِبُ الْمَثَلَ بِحَاطِبِ اللَّيْلِ لِلَّذِي يَجْمَعُ كُلَّ مَا يَسْمَعُ مِنْ غَثٍّ وَسَمِينٍ، وَصَحِيحٍ وَسَقِيمٍ، وَبَاطِلٍ وَحَقٍّ؛ لِأَنَّ الْمُحْتَطِبَ بِاللَّيْلِ رُبَّمَا ضَمَّ أَفْعَى فَنَهَشَتْهُ وَهُوَ يَحْسَبُهَا مِنَ الْحَطَبِ"[١].

هذه من الألفاظ التي تُطلق في لغة العرب، وقد عرفها غير واحد من أهل العلم بتعريفات متعددة، فقال الخليل الفراهيدي: "ويقال للمُخلِّط في كلامه وأمره: حاطبُ لَيْلٍ؛ مَثَلاً له لأنّه لا يَتَفَقّد كلامَه كحاطب اللَّيل لا يُبصر ما يجمع في حَبْله من رديء وجيّد"[٢]. وقال الأزهري: "شُبِّه الجانِي على نَفسه بِلِسَانِهِ بحاطب اللَّيْل لِأَنَّهُ إِذا حطب لَيْلاً رُبمَا وقَعتْ يَدُه على أَفْعَى فَنَهَشَتْه، وَكَذَلِكَ الَّذِي لَا يَزُمُّ لِسانَه ويَهْجُو الناسَ ويذُمُّهم رُبَّما كَانَ ذَلِك سَبَباً لِحَتْفه"[٣].

وقد استعمالها علماء الحديث للطعن في الرواة الضعفاء، فقال الإمام الشافعي: "مَثَلُ الَّذِي يَطْلُبُ الْعِلْمَ بِلا حُجَّةٍ مَثَلُ حَاطِبِ ليل يحمل حطب فِيهَا أَفْعَى تَلْدَغُهُ، وَهُوَ لا يَدْرِي"[٤]. ولو تتبعنا كتب التراجم والطبقات لوجدنا أن علماء الجرح والتعديل أطلقوا هذه اللفظة على بعض الرواة ومن الجدير أن تفرد بدراسة مستقلة[٥].

الفائدة الثانية: ضرورة الإنصاف في العلم.

قَالَ ابن عبد البر: "مِنْ بَرَكَةِ الْعِلْمِ وَآدَابِهِ الْإِنْصَافُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يُنْصِفْ لَمْ يَفْهَمْ وَلَمْ يَتَفَهَّمْ"[٦].

هذه نصيحة من الإمام ابن عبد البر لمن أراد أن يبارك له في علمه، أن يكون منصفًا في علمه وقوله وألا يتجرأ على غيره بالقول زورًا وافتراءً، وهذا الإنصاف ما يكون غالبًا عن الاختلاف في المسائل الشرعية، فيتوجب على طالب العلم أن يكون دقيقًا في نقل أقوال أهل العلم، ومنصفًا في اختياره لآراء العلماء عند تعدد الآراء ويريد الترجح بين المسائل، والله الموفق.

---

[١] جامع بيان العلم وفضله (٣٢٨/١).

[٢] العين (١٧٤/٣).

[٣] تهذيب اللغة (٢٢٨/٤).

[٤] المدخل إلى كتاب الإكليل (ص: ٢٨).

[٥] مقترح لبحث أو رسالة علمية، الرواة الذين قيل فيهم "حاطب ليل" دراسة توثيقة.

[٦] جامع بيان العلم وفضله (٥٣٠/١).

الفائدة الثالثة: معنى قولهم: "الأصاغر في العلم".

قَالَ ابن عبد البر: "قَدْ تَقَدَّمَ مِنْ تَفْسِيرِ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَبِي عُبَيْدٍ لِمَعْنَى الْأَصَاغِرِ فِي هَذَا الْبَابِ مَا رَأَيْتَ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الصَّغِيرَ الْمَذْكُورَ فِي حَدِيثِ عُمَرَ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الَّذِي يُسْتَفْتَى وَلَا عِلْمَ عِنْدَهُ وَأَنَّ الْكَبِيرَ هُوَ الْعَالِمُ فِي أَيِّ سِنٍّ كَانَ"[1].

فسر الإمام ابن عبد البر قول العلماء "الأصاغر في العلم" بأنه هو الذي يتكلم في دين الله تعالى بغير علم، حتى وإن كبر سنه، وأن الكبير هو الذي يتكلم في دين الله تعالى بعلم وفقه ودليل حتى وإن صغر سنه، فلا يقاس العلم بالسن وإنما يقاس بما يمتلك من الأدوات التي تجعله من العلماء، ولو نظرنا إلى جيل الصحابة رضي الله عنهم لوجدنا منهم الصغير في سنه، ولكنه كان كبيراً في علمه وفهمه، فهذا عمر بن الخطاب مع جلالته وعلو قدره إلا أنه كان يستشير ابن عباس مع صغر سنه في تأويل بعض آي القرآن الكريم، روى البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس قَالَ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يُدْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: إِنَّ لَنَا أَبْنَاءً مِثْلَهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ مِنْ حَيْثُ تَعْلَمُ، فَسَأَلَ عُمَرُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ هَذِهِ الآيَةِ، ﴿**إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالفَتْحُ**﴾[2]، فَقَالَ: "أَجَلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْلَمَهُ إِيَّاهُ"، قَالَ: مَا أَعْلَمُ مِنْهَا إِلَّا مَا تَعْلَمُ[3]. ففي هذا الحديث دلالة واضحة على أن العلم لا يقاس بالسن وإنما بقدر ما معك من فهم ودليل للمسائل الشرعية.

الفائدة الرابعة: في الرد على المبتدعة.

قَالَ ابن عبد البر: "اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الرَّأْيِ الْمَقْصُودِ إِلَيْهِ بِالذَّمِّ وَالْعَيْبِ فِي هَذِهِ الْآثَارِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنْ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَعَنِ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: الرَّأْيُ الْمَذْمُومُ هُوَ الْبِدَعُ الْمُخَالِفَةُ لِلسُّنَنِ فِي الِاعْتِقَادِ كَرَأْيِ جَهْمٍ وَسَائِرِ مَذَاهِبِ أَهْلِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُمْ قَوْمٌ اسْتَعْمَلُوا قِيَاسَهُمْ وَآرَاءَهُمْ فِي رَدِّ الْأَحَادِيثِ فَقَالُوا: لَا يَجُوزُ أَنْ يُرَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْقِيَامَةِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ**﴾[4]، فَرَدُّوا قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**"[5]،

---

[1] جامع بيان العلم وفضله (٦١٧/١).

[2] النصر: (١).

[3] أخرجه البخاري في صحيحه (٢٠٤/٤) ح (٣٦٢٧) من حديث ابن عباس.

[4] الأنعام: (١٠٣).

[5] أخرجه البخاري في صحيحه (١١٥/١) ح (٥٥٤)، ومسلم في صحيحه (٤٣٩/١) ح (٦٣٣) من حديث جرير بن عبد الله.

وَتَأَوَّلُوا فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾[1]، تَأْوِيلًا لَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ اللِّسَانِ وَلَا أَهْلُ الْأَثَرِ، وَقَالُوا: لَا يَجُوزُ أَنْ يُسْأَلَ الْمَيِّتُ فِي قَبْرِهِ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿**أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ**﴾[2]، فَرَدُّوا الْأَحَادِيثَ الْمُتَوَاتِرَةَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ وَفِتْنَتِهِ وَرَدُّوا الْأَحَادِيثَ فِي الشَّفَاعَةِ عَلَى تَوَاتُرِهَا، وَقَالُوا: لَنْ يَخْرُجَ مِنَ النَّارِ مَنْ فِيهَا، وَقَالُوا: لَا نَعْرِفُ حَوْضًا وَلَا مِيزَانًا، وَلَا نَعْقِلُ مَا هَذَا وَرَدُّوا السُّنَنَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بِرَأْيِهِمْ وَقِيَاسِهِمْ إِلَى أَشْيَاءَ يُطُولُ ذِكْرُهَا مِنْ كَلَامِهِمْ فِي صِفَاتِ الْبَارِي تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَقَالُوا: عِلْمُ الْبَارِي مُحْدَثٌ فِي حِينِ حُدُوثِ الْمَعْلُومِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ عِلْمُهُ إِلَّا عَلَى مَعْلُومٍ فِرَارًا مِنْ قِدَمِ الْعَالَمِ بِزَعْمِهِمْ، فَلِهَذَا قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الرَّأْيَ الْمَذْمُومَ الْمَعِيبَ الْمَهْجُورَ الَّذِي لَا يَحِلُّ النَّظَرُ فِيهِ وَلَا الِاشْتِغَالُ بِهِ هُوَ الرَّأْيُ الْمُبْتَدَعُ وَشِبْهُهُ مِنْ ضُرُوبِ الْبِدَعِ"[3].

في هذه المسألة يرد الإمام ابن عبد البر على بعض المبتدعة الذي يردون الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله صلى الله علي وسلم، ويؤلون القرآن بتأويلات عجيبة لم ترد على لسان النبي صلى الله عليه وسلم، ولا عن صحابته الكرام الذين عاصروا نزول الوحي، و لا غيرهم من العلماء المعتبرين، كل ذلك يريدون به انتصاراً لمذاهبهم الباطلة واعتقاداتهم الفاسدة، وبدعهم المحدثة، وهذا هو الرأي المذموم الذي ذمه جماعة من أهل العلم وحذروا منه في كتبهم نعوذ بالله منه.

الفائدة الخامسة: فوائد المناظرة وآدابها.

قال ابن عبد البر: "وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمْ تَكُنْ مُنَاظَرَةٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ إِلَّا لِتَفَهُّمِ وَجْهِ الصَّوَابِ فَيُصَارُ إِلَيْهِ وَيُعْرَفُ أَصْلُ الْقَوْلِ وَعِلَّتُهُ فَيَجْرِي عَلَيْهِ أَمْثِلَتُهُ وَنَظَائِرُهُ"[4].

وقال أيضاً: "وَآدَابُ الْمُنَاظَرَةِ يَطُولُ الْكِتَابُ بِذِكْرِهَا، وَقَدْ أَلَّفَ قَوْمٌ فِي أَدَبِ الْجَدَلِ وَأَدَبِ الْمُنَاظَرَةِ كُتُبًا، مَنْ طَالَعَهَا وَقَفَ عَلَى الْمُرَادِ مِنْهَا وَفِيمَا ذَكَرْنَاهُ فِي هَذِهِ الْفُصُولِ عَنِ السَّلَفِ مِنْ جِهَةِ الْآثَارِ مَا يُغْنِي وَيَكْفِي بَلْ مَا يُغْنِي وَيُشْفِي مَنْ جِهَةِ اتِّبَاعِ السَّلَفِ عَلَى طَرَائِقِهِمْ وَهَدْيِهِمْ فَهُوَ الْعِلْمُ وَالْأَدَبُ لِمَنْ وُفِّقَ لِفَهْمِهِ"[5].

---

[1] القيامة: (٢٣).

[2] غافر: (١١).

[3] جامع بيان العلم وفضله (١٠٥٣/٢)

[4] المرجع السابق (١١٣٨/٢).

[5] المرجع السابق (٨٥١/١).

ذكر الإمام ابن عبد البر أن المناظرة[1] عن السلف من أهم أسبابها بيان وجه الحق والصواب في المسألة المختلف فيها بين الطرفين، وليس المقصود من هذه المناظرات الانتصار للرأي حتى وإن كان خطأً، وكم نحن في أمس الحاجة إلى مثل هذا الفهم العميق الدقيق، أن تكون المناظرات لإظهار القول الحق والرضى به، وكم نحن في حاجة ماسة إلى تعلم الآداب الشرعية المتعلقة بالمناظرات حتى نتخلق بهذه الأخلاق الطيبة المباركة.

الفائدة السادسة: دفاعه عن الإمام أبي حنيفة.

قال ابن عبد البر: "وَنَقَمُوا أَيْضًا عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ الْإِرْجَاءَ، وَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يُنْسَبُ إِلَى الْإِرْجَاءِ كَثِيرٌ لَمْ يُعْنَ أَحَدٌ بِنَقْلِ قَبِيحِ مَا قِيلَ فِيهِ كَمَا عُنُوا بِذَلِكَ فِي أَبِي حَنِيفَةَ لِإِمَامَتِهِ، وَكَانَ أَيْضًا مَعَ هَذَا يُحْسَدُ وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ مَا لَيْسَ فِيهِ وَيُخْتَلَقُ عَلَيْهِ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ وَقَدْ أَثْنَى عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَفَضَّلُوهُ وَلَعَلَّنَا إِنْ وَجَدْنَا نُشْطَةً نَجْمَعُ مِنْ فَضَائِلِهِ وَفَضَائِلِ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ كِتَابًا، أَمْلَيْنَا جَمْعَهُ قَدِيمًا فِي أَخْبَارِ أَئِمَّةِ الْأَمْصَارِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى"[2].

فكما قال الإمام ابن عبد البر: "من بركة العلم الإنصاف فيه"، فطبق هذه المقولة عمليًا عندما تحدث عن الإمام أبي حنيفة، فقد نقل ثناءً للعلماء عليه وهو يستحق الثناء؛ لأنه من العلماء المفترى عليه بأشياء لم تكن فيه، حتى أن الإمام ابن عبد البر اقترح على نفسه وعلى طلاب العلم في الكتابة في مناقب هذا الإمام العلم، وغيره من علماء المسلمين كمالك والشافعي والثوري والأوزاعي، وهذا كله من باب معرفة الفضل لأهله، ولا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا أهل الفضل، رزقنا الله الأدب مع العلماء.

الفائدة السابعة: التعامل مع السلطان.

قَالَ ابن عبد البر: وَقَالَ سُحْنُونُ: "إِذَا أَتَى الرَّجُلُ مَجْلِسَ الْقَاضِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَةٍ بِلَا حَاجَةٍ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تُقْبَلَ شَهَادَتُهُ". قال أبو عمر: "مَعْنَى هَذَا الْبَابِ كُلِّهِ فِي السُّلْطَانِ الْجَائِرِ الْفَاسِقِ فَأَمَّا الْعَدْلُ مِنْهُمُ الْفَاضِلُ فَمُدَاخَلَتُهُ وَرُؤْيَتُهُ وَعَوْنُهُ عَلَى الصَّلَاحِ مِنْ أَفْضَلِ أَعْمَالِ الْبِرِّ أَلَا تَرَى أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِنَّمَا كَانَ يَصْحَبُهُ جِلَّةُ الْعُلَمَاءِ مِثْلُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَطَبَقَتِهِ وَابْنِ شِهَابٍ وَطَبَقَتِهِ وَقَدْ كَانَ ابْنُ شِهَابٍ يَدْخُلُ إِلَى السُّلْطَانِ عَبْدِ الْمَلِكِ وَبَنِيهِ بَعْدَهُ وَكَانَ مِمَّنْ يَدْخُلُ إِلَى السُّلْطَانِ الشَّعْبِيُّ وَقَبِيصَةُ بْنُ ذُؤَيْبٍ، وَالْحَسَنُ، وَأَبُو الزِّنَادِ، وَمَالِكٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَجَمَاعَةٌ يَطُولُ ذِكْرُهُمْ وَإِذَا حَضَرَ الْعَالِمُ عِنْدَ السُّلْطَانِ غِبًّا فِيمَا فِيهِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ

---

[1] هي: النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهارًا للصواب. (التعريفات ص: ٢٣٢).

[2] جامع بيان العلم وفضله (١٠٨١/٢).

وَقَالَ خَيْرًا وَنَطَقَ بِعِلْمٍ كَانَ حَسَنًا وَكَانَ فِي ذَلِكَ رِضْوَانُ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ يَلْقَاهُ وَلَكِنَّهَا مَجَالِسُ الْفِتْنَةِ فِيهَا أَغْلَبُ وَالسَّلَامَةُ مِنْهَا تَرْكُ مَا فِيهَا"[1].

يعلق الإمام ابن عبد البر على قول الإمام سحنون في التعامل مع السلطان وظاهر كلام سحنون أن من تردد إلى مجالس السلطان فلا تقبل شهادته، بمعنى آخر أنه فاسق، وهذا ربما فيه تحامل وشدة مما جعل الإمام ابن عبد البر يعلق على كلامه، وفصل في المسألة أن المقصود بالذي لا تقبل شهادته، من تردد على السلطان الجائر والفاسق، وأما السلطان العادل فإن مجالسته والنصح له من أبواب الخير والبر، ثم دل على كلامه أن جماعة من أهل العلم كانوا يصحبون الخليفة عمر بن عبد العزيز، ولم يكن دخول هؤلاء العلماء على السلطان لطلب هوى أو دنيا أو مال؛ وإنما كان من باب إسدال النصيحة لهم وإرشادهم لطريق الصواب، وأما مثل السوء في العالم الذي يداهن على حساب الحق، ولا يقول كلمة الصواب عند الإمام؛ فهذا شر مستطير والعياذ بالله، علماً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك في الحديث الذي رواه البخاري عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**مَا اسْتُخْلِفَ خَلِيفَةٌ إِلَّا لَهُ بِطَانَتَانِ: بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالخَيْرِ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ، وَبِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحُضُّهُ عَلَيْهِ، وَالمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ**"[2]. فلا بد للعالم الحق أن يكون بطانة خير للإمام حتى يصلح فيه البلاد والعباد والله المستعان.

---

[1] جامع بيان العلم وفضله (١/٦٤٤).

[2] أخرجه البخاري في صحيحه (٨/١٢٥) ح (٦٦١١)، من حديث أبي سعيد الخدري.

المبحث الرابع: الصناعة الحديثية في مختلف الحديث.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف مختلف الحديث.

المطلب الثاني: منهج المحدثين في مختلف الحديث.

المطلب الثالث: صناعة الإمام ابن عبد البر في مختلف الحديث.

المطلب الأول: تعريف مختلف الحديث

الاختلاف في اللغة: مصدر الفعل اختلف، والمُخْتَلِف بكسر اللام: اسم فاعل، والمُخْتَلَف بفتح اللام: اسم مفعول، من اختلف الأمران، وهو ضد الاتفاق[١]، ومنه قول الله تعالى ﴿**وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ**﴾[٢]. وأصل مادة الاختلاف والمختلف من الخاء واللام والفاء، قال ابن فارس: " الْخَاءُ وَاللَّامُ وَالْفَاءُ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ: أَحَدُهَا أَنْ يَجِيءَ شَيْءٌ بَعْدَ شَيْءٍ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَالثَّانِي خِلَافُ قُدَّامٍ، وَالثَّالِثُ التَّغَيُّرُ "[٣].

المختلف اصطلاحًا: فقد تعددت تعريفات العلماء للمختلف فقال الحاكم النيسابوري: "مَعْرِفَةُ سُنَنِ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يُعَارِضُهَا مِثْلُهَا فَيَحْتَجُّ أَصْحَابُ الْمَذَاهِبِ بِأَحَدِهِمَا، وَهُمَا فِي الصِّحَّةِ وَالسَّقَمِ سِيَّانُ"[٤]. وقال النووي: " وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما"[٥]. وقال الشيخ صبحي الصالح: " وهو علم يبحث عن الأحاديث التي ظاهرها التناقض من حيث إمكان الجمع بينها، إما بتقييد مطلقها، أو بتخصيص عَامِّهَا، أو حملها على تعدد الحادثة أو غير ذلك"[٦]. وقال الأستاذ الدكتور/ نافذ حماد: "علم يتناول الحديثين اللذين يبدو في ظاهرهما الاختلاف والتعارض والتضاد، فإذا بحثها العلماء لأزالوا تعارضها من حيث إمكان الجمع بينهما وذلك ببيان العام والخاص، أو المطلق والمقيد، أو ما شابه ذلك، أو ببيان الناسخ من المنسوخ، أو بترجيح أحدهما"[٧].

ويعد علم مختلف الحديث من العلوم المهمة الدقيقة التي تحتاج إلى طول نفس في البحث والاستقراء، إضافة إلى معرفة واسعة بعلوم الأصول، لذلك اهتم العلماء اهتمامًا بالغًا بهذا العلم المبارك، وأفردوا له جملة من المصنفات المختلفة سواء كان ذلك بالتأصيل لهذا العلم وهو ما يعرف بالعلم النظري، أو كان ذلك بالعلم التطبيقي في إزالة التعارض بين الأحاديث النبوية[٨].

---

[١] لسان العرب، ابن منظور (٨٢/٩).

[٢] هود: (١١٨).

[٣] مقاييس اللغة (٢١٠/٢).

[٤] معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١٢٢).

[٥] التقريب والتيسير (ص: ٩٠).

[٦] علوم الحديث ومصطلحه (ص: ١١١).

[٧] مختلف الحديث بين المحدثين والفقهاء (ص: ١٧).

[٨] من هذه المصنفات (اختلاف الحديث للإمام الشافعي، وقد طبع محلقاً بكتاب الأم)، (تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، وهو مطبوع)، (شرح مشكل الآثار للطحاوي، وهو مطبوع)، وغيرها.

المطلب الثاني: منهج المحدثين في مختلف الحديث

اختلف أهل العلم في كيفية إزالة التعارض الظاهري بين الأحاديث النبوية إلى عدة مذاهب:

المذهب الأول: رأي الحنفية أنهم يقدمون نسخ أحد الحديثين للآخر إذا أمكن، ثم الترجيح بين الحديثين إذا لم يعرف المتقدم منهما عن المتأخر، ثم الجمع بينهما إن تعذر النسخ أو الترجيح، ثم يترك العمل بين الدليلين[١].

المذهب الثاني: رأي جمهور الفقهاء والأصوليين أنهم يقدمون الجمع بين الأدلة؛ لأن إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما، ثم الترجيح بين الأدلة بوجه من أوجه الترجيح الصحيحة إذا لم يتمكن الجمع، ثم البحث عن الناسخ والمنسوخ في حالة تعذر الجمع والترجيح، فإذا تعذر هذا كله حكم بسقوط المتعارضات[٢].

المذهب الثالث: رأي المحدثين في إزالة التعارض بين الأحاديث، فقد ذكر ابن الصلاح شيئًا من ذلك فقال: "اعْلَمْ أَنَّ مَا يُذْكَرُ فِي هَذَا الْبَابِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: **أَحَدُهُمَا:** أَنْ يُمْكِنَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ، وَلَا يَتَعَذَّرَ إِبْدَاءُ وَجْهٍ يَنْفِي تَنَافِيَهُمَا، فَيَتَعَيَّنُ حِينَئِذٍ الْمَصِيرُ إِلَى ذَلِكَ وَالْقَوْلُ بِهِمَا مَعًا. **الْقِسْمُ الثَّانِي:** أَنْ يَتَضَادَّا بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَظْهَرَ كَوْنُ أَحَدِهِمَا نَاسِخًا وَالْآخَرِ مَنْسُوخًا، فَيُعْمَلُ بِالنَّاسِخِ وَيُتْرَكُ الْمَنْسُوخُ. وَالثَّانِي: أَنْ لَا تَقُومَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ النَّاسِخَ أَيُّهُمَا وَالْمَنْسُوخَ أَيُّهُمَا، فَيُفْزَعُ حِينَئِذٍ إِلَى التَّرْجِيحِ، وَيُعْمَلُ بِالْأَرْجَحِ مِنْهُمَا وَالْأَثْبَتِ، كَالتَّرْجِيحِ بِكَثْرَةِ الرُّوَاةِ، أَوَبِصِفَاتِهِمْ فِي خَمْسِينَ وَجْهًا مِنْ وُجُوهِ التَّرْجِيحَاتِ وَأَكْثَرَ"[٣].

ويمكن تلخيص رأي المحدثين في مسألة دفع التعارض في الطرق التالية:

الطريقة الأولى: الجمع بين الدليلين المتعارضين:

وقد عرف العلماء الجمع بقولهم: "بيان التوافق والاختلاف بين الحديثين المتعارضين, وإظهار أن الاختلاف بينهما غير موجود حقيقة بالقدر الذي يؤدي إلى النقض والنقص فيهما, سواء كان ذلك البيان بتأويل الطرفين, أم بتأويل أحدهما"[٤].

وقد اشترط العلماء لصحة هذا الجمع عدة شروط[٥]:

---

[١] انظر: أصول السرخسي (١٤/٢).

[٢] انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٢١/٢).

[٣] مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٨٤- ٢٨٦).

[٤] التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية (٣٣٧/١).

[٥] للمزيد، انظر: مختلف الحديث بين المحدثين والفقهاء للأستاذ الدكتور/ نافذ حماد (ص: ١٨٣).

أولاً: صحة الاحتجاج بالحديثين، فإذا ثبت أن أحدهما لا يصح الاحتجاج به، فلا تعارض البتة.

ثانياً: ألا يؤدي الجمع بين الدليلين إلى إبطال نص من نصوص الشريعة.

ثالثاً: زوال التعارض والاختلاف بين الدليلين بالجمع، وأن لا يكون تقابلهما على وجه التناقض أو التضاد بحيث يستحيل الجمع بينهما.

رابعاً: ألا يؤدي الجمع بين الدليلين إلى الاصطدام مع دليل آخر صحيح يخالف هذا الجمع.

خامساً: أن يكون الحديثان المتعارضان قد وردا في زمن واحد، فإذا اختلف زمان الحديثين، يصبح بذلك ناسخ ومنسوخ.

سادساً: أن يكون الجمع بين الدليلين لغرض صحيح وعلى وجه صحيح.

سابعاً: اشترط بعض العلماء مساواة الدليلين المتعارضين حتى يصح الجمع بينهما.

الطريقة الثانية: النسخ:

عرف العلماء النسخ بقولهم: "رفع الشارع حكمًا منه متقدمًا بحكم منه متأخر"[1].

وقد اشترط أهل العلم لهذا النسخ شروطًا منها[2]:

أولًا: أن يكون الناسخ خطابًا شرعيًّا، فلو ارتفع الحكم بغير ذلك لم يكن رفعه نسخًا، كارتفاع التكليف بالموت أو الجنون، فإن هذا الارتفاع دل عليه العقل لا الشرع؛ لأن العقل قاض بإسقاط التكليف عن الميت والمجنون .

ثانيًا: أن يكون الناسخ مساوياً للمنسوخ في قوة ثبوته ودلالته، أو أقوى منه، وعلى هذا لا يمكن نسخ الدليل المتواتر إلا بمتواتر مثله، لتساويهما.

ثالثًا: أن يكون الناسخ ورد متراخيًا عن المنسوخ وهذا لازم للرفع، فإن الرفع يقتضي أن يثبت حكم على المكلفين أولاً، ثم يأتي بعد ذلك الدليل الدال على ارتفاع ذلك الحكم.

رابعاً: أن يكون المنسوخ حكماً شرعياً، فإن كان حكماً عقلياً فلا نسخ، لأن رفع الحكم العقلي ليس من النسخ في شيء، وذلك كرفع البراءة الأصلية بشرعية العبادات ابتداء فإن ذلك لا يسمى نسخاً.

---

[1] تدريب الراوي (٦٤٤/٢).

[2] للمزيد، انظر: الموافقات (٣٤٠/٣)، إرشاد الفحول (٥٥/٢)، مختلف الحديث (ص: ٢٥٢).

خامسًا: أن يكون المنسوخ حكمًا عمليًّا جزئيًّا؛ وذلك كوجوب الغسل على من جامع إذا لم ينزل – فهذا حكم عملي جزئي – نسخ بوجوب الغسل من الجماع مطلقاً أنزل أو لم ينزل – أما أحكام العقيدة أو القواعد الكلية أو الأخبار فلا يرد عليها النسخ.

سادسا: أن لا يكون المنسوخ حكماً مؤبداً، كقوله تعالى ﴿**وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا**﴾[١]، ولا حكماً مؤقتاً؛ لأن المؤقت ينتهي بانتهاء وقته دون الحاجة إلى النسخ.

سابعًا: أن يوجد تعارض ظاهري لا حقيقي بين الناسخ والمنسوخ، فإن المنسوخ جاء ليحقق مصلحة في زمن فلما انتهى زمنه جاء الناسخ ليحقق مصلحة في الزمن الذي شرع فيه، فلم يتحد الزمن وهو شرط في التعارض الحقيقي.

الطريقة الثالثة: الترجيح:

وقد عرفه العلماء بقولهم: "تقوية أحد الحديثين ليعلم الأقوى؛ فيعمل به ويُطرح الآخر"[٢]. واشترطوا لصحة الترجيح جملة من الشروط[٣]:

أولًا: استواء الحديثين المتعارضين في الحجية، فلا يعتبر الترجيح صحيحاً بين القرآن وخبر الواحد، أو بين الحديث الصحيح والشاذ أو المنكر[٤].

ثانيًا: عدم إمكان الجمع بين الحديثين المتعارضين، فإذا أمكن الجمع فلا حاجة للترجيح؛ لأن إعمال الدليلين اولى من إهمال أحدهما[٥].

ثالثًا: أن لا يكون أحد الدليلين ناسخًا للآخر، يقول الجويني: "إذا تعارض نصان على الشرط الذي ذكرناه وتأخرا، فالمتأخر ينسخ المتقدم وليس ذلك من مواقع الترجيح"[٦].

رابعًا: أن لا يكون الحديثان متواترين؛ لأن المتواترين قطعيان، ولا ترجيح لقطعي على قطعي، يقول الغزالي: "وَلَا يُتَصَوَّرُ التَّعَارُضُ فِي الْقَطْعِيَّاتِ السَّمْعِيَّةِ إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا نَاسِخًا"[٧].

خامسًا: أن يكون المشتغل بالترجيح مستكملًا شروط الاجتهاد.

كذلك فإن ترجيح أحد الحديثين على الآخر يكون من عدة أوجه، أهمها:

---

[١] النور: (٤).

[٢] المحصول في علم الأصول للرازي (٣٩٧/٥).

[٣] للمزيد، انظر: مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين (ص: ٢٨٨-٢٩٢).

[٤] المرجع السابق (٣٩٧/٥).

[٥] التقرير والتحبير علي تحرير الكمال لابن الهمام (٣/٣).

[٦] البرهان في أصول الفقه (١٨٨/٢).

[٧] المستصفى (ص: ٣٧٥).

أولًا: الترجيح من حيث الرواة، فإن رواة الحديث ليسوا على درجة واحدة من العدالة والضبط.

ثانيًا: الترجيح من حيث قوة السند وضعفه؛ لأن الأسانيد متفاوتة من حيث القوة والضعف، بل ومن حيث مراتب القوة.

ثالثًا: الترجيح من حيث متن الحديث, فالمتون ليست متساوية في ألفاظها، ولا في دلالتها على الحكم، فمنها القطعي ومنها الظني.

رابعًا: الترجيح بأسباب أخرى: كالترجيح بالأحوط بين الوجوب والندب، والحرمة والإباحة، والترجيح بالحديث المعمول به على المنطوق به، والترجيح بموافقة أحدهما للقرآن الكريم أو للقياس[1].

---

[1] للمزيد، انظر: إرشاد الفحول (٢/٢٦٤-٢٧٤).

المطلب الثالث: صناعة الإمام ابن عبد البر في مختلف الحديث

يعتبر الإمام ابن عبد البر من العلماء المميزين الذين جمعوا بين الفقه والحديث، ويشهد لذلك مصنفاته المتعددة كالتمهيد والاستذكار، فقد جمع فيها جملة من الأحكام الشرعية التي يرجع إليها طلاب العلم في كل زمان ومكان، لذلك لم يخلُ كتابه الجامع من الصناعة الحديثية المتعلقة بالأحاديث التي في ظاهرها التعارض، فسلك فيها مسلك العلماء الذين سبقوه، وبعد الاستقراء لكتابه الجامع، فقد وقفت على بعض الأمثلة التي تبين ذلك.

المسألة الأولى: التعارض في كتابة الحديث:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٣٥٧) قال ابن عبد البر: وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نا عُمَرُ، نا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرٍ الْبَجَلِيُّ الْكُوفِيُّ، نا الْمُعَافَى، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: "نَحْنُ لَا نَكْتُبُ وَلَا نُكْتِبُ"[١].

ثم أورد في حديث رقم (٤٢٢) عن ابن وهب قال: وَأَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: تَحَدَّثْتُ عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ بِحَدِيثٍ فَأَنْكَرَهُ، فَقُلْتُ: إِنِّي قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْكَ، قَالَ: "إِنْ كُنْتَ سَمِعْتَهُ مِنِّي، فَهُوَ مَكْتُوبٌ عِنْدِي"، فَأَخَذَ بِيَدِي إِلَى بَيْتِهِ فَأَرَانَا كُتُبًا كَثِيرَةً مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَوَجَدَ ذَلِكَ الْحَدِيثَ فَقَالَ: "قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنِّي إِنْ كُنْتُ قَدْ حَدَّثْتُكَ بِهِ فَهُوَ مَكْتُوبٌ عِنْدِي"[٢].

قال ابن عبد البر معقبًا على هذا الحديث: "هَذَا خِلَافُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَكْتُبُ وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو كَتَبَ، وَحَدِيثُهُ ذَاكَ أَصَحُّ فِي النَّقْلِ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّهُ أَثْبَتُ إِسْنَادًا عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّ الْحَدِيثَيْنِ قَدْ يَسُوغُ التَّأَوُّلُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا"[٣].

فظهرت صناعة الإمام ابن عبد البر في التعامل مع الأحاديث المتعارضة، فقد رجح هنا الحديث الأول والذي يفيد ترك الكتابة، على الحديث الثاني الذي بين فيه كتابة الحديث، وسبب ترجيحه للحديث الأول؛ أنه أقوى إسناداً من الحديث الثاني، وأن المحفوظ عن أبي هريرة أنه كان لا يكتب الحديث، إضافة إلى أن الإمام ابن عبد البر قد جعل له مخرجًا في حالة

---

[١] أخرجه الخطيب البغدادي في تقييد العلم (ص: ٤٢). **والأثر إسناده حسن**؛ لأن فيه الحسن البجلي وهو صدوق (تقريب التهذيب ص: ١٥٨).

[٢] أخرجه الحاكم في المستدرك (٥٨٤/٣) ح (٦١٦٩)، **والحديث إسناد ضعيف جدًا**، وعلق عليه الذهبي فقال: "منكر لم يصح، وعلته: أن فيه الحسن الضمري لم أقف له على ترجمة"، **قلت:** ولعل هذا الذي جعل الإمام ابن عبد البر يقول معلقًا عليه: "وَحَدِيثُهُ ذَاكَ أَصَحُّ فِي النَّقْلِ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّهُ أَثْبَتُ إِسْنَادًا عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ".

[٣] جامع بيان العلم وفضله (٣٢٤/١).

صحة الحديث، أنه يجوز الجمع بينهما، وأن النهى إنما كان في بداية نزول الوحي، ثم أُذن له بالكتابة بعد نزول القرآن واستقراره في صدور الصحابة، وقد سبق الحديث عن كراهية كتابة الحديث النبوي.

المسألة الثانية: هل يؤجر المجتهد عند الخطأ؟

بوب الإمام ابن عبد البر في كتابه بابًا في خطأ المجتهدين من الحكام والمفتيين، فأورد فيه جملة من الأحاديث، فأثار فيها مسألة خلافية ألا وهي هل يؤجر المجتهد عند خطأه أم لا؟ فذكر الحديث الأول فقال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْرُورٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ مِسْكِينٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنْجِرٍ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرٍ، ثنا شَرِيكٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ قَاضِيَانِ فِي النَّارِ وَقَاضٍ فِي الْجَنَّةِ، قَاضٍ قَضَى بِغَيْرِ حَقٍّ وَهُوَ يَعْلَمُ فَذَلِكَ فِي النَّارِ، وَقَاضٍ قَضَى وَهُوَ لَا يَعْلَمُ فَأَهْلَكَ حُقُوقَ النَّاسِ فَذَلِكَ فِي النَّارِ، وَقَاضٍ قَضَى بِالْحَقِّ وَهُوَ يَعْلَمُ فَذَلِكَ فِي الْجَنَّةِ**"[1].

ثم أورد حديثًا آخر يتعارض معه فقال: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، ثنا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، ثنا عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ شَرِيكٍ، ثنا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمٌ، ثنا الْمُطَّلِبُ بْنُ شُعَيْبٍ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: نا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "**إِذَا حَكَمَ الْحَكَمُ وَاجْتَهَدَ وَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ حَكَمَ وَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**"[2].

قال الإمام ابن عبد البر بعد إيراده لهذه الأحاديث: "اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ قَوْمٌ: لَا يُؤْجَرُ مَنْ أَخْطَأَ لِأَنَّ الْخَطَأَ لَا يُؤْجَرُ أَحَدٌ عَلَيْهِ وَحَسْبُهُ أَنْ يُرْفَعَ عَنْهُ الْمَأْثَمُ، وَرَدُّوا هَذَا الْحَدِيثَ بِحَدِيثِ بُرَيْدَةَ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْبَابِ وَبِقَوْلِهِ: "**تَجَاوَزَ اللَّهُ لِأُمَّتِي عَنْ خَطَئِهَا وَنِسْيَانِهَا**"[3]، وَبِقَوْلِ اللَّهِ: ﴿**وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ**﴾[1]، وَنَحْوِ هَذَا، وَقَالَ

---

[1] جامع بيان العلم وفضله (٨٧٨/٢). أخرجه أبو داود في سننه (٢٩٩/٣) ح (٣٥٧٣)، والترمذي في سننه (٦٠٥/٣) ح (١٣٢٢)، وابن ماجه في سننه (٧٧٦/٢) ح (٢٣١٥) جميعهم من حديث بريدة، **والحديث إسناده صحيح**، صححه الألباني في تحقيق مشكاة المصابيح (١١٠٣/٢).

[2] جامع بيان العلم وفضله (٨٨٣/٢)، أخرجه البخاري في صحيحه (١٠٨/٩) ح (٧٣٥٢)، ومسلم في صحيحه (١٣٤٢/٣) ح (١٧١٦) كلاهما من حديث عمرو بن العاص.

[3] أخرجه ابن ماجه في سننه (٦٥٩/١) ح (٢٠٤٣)، من حديث أبي ذر. **والحديث إسناده صحيح**، صححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه (٤٣/٥).

آخَرُونَ: يُؤْجَرُ فِي الْخَطَأِ أَجْرًا وَاحِدًا عَلَى ظَاهِرِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ فَرَّقَ بَيْنَ أَجْرِ الْمُخْطِئِ وَالْمُصِيبِ فَدَلَّ أَنَّ الْمُخْطِئَ يُؤْجَرُ، وَهَذَا نَصٌّ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَرُدَّهُ، وَقَالَ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ: يُؤْجَرُ وَلَكِنَّهُ لَا يُؤْجَرُ عَلَى الْخَطَأِ؛ لِأَنَّ الْخَطَأَ فِي الدِّينِ لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ أَحَدٌ وَإِنَّمَا يُؤْجَرُ لِإِرَادَتِهِ الْحَقَّ الَّذِي أَخْطَأَهُ[٢]، قَالَ الْمُزَنِيُّ: فَقَدْ أَثْبَتَ الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ هَذَا: أَنَّ الْمُجْتَهِدَ الْمُخْطِئَ أَحْدَثَ فِي الدِّينِ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ وَلَمْ يُكَلَّفْهُ، وَإِنَّمَا أُجِرَ فِي نِيَّتِهِ لَا فِي خَطَئِهِ"[٣].

وقال ابن عبد البر في موضع آخر معقبًا على هذه المسألة يبين رأيه فيها: "وَالَّذِي أَقُولُ بِهِ: إِنَّ الْمُجْتَهِدَ الْمُخْطِئَ لَا يَأْثَمُ إِذَا قَصَدَ الْحَقَّ وَكَانَ مِمَّنْ لَهُ الِاجْتِهَادُ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي قَصْدِهِ الصَّوَابُ وَأَرَادَ بِهِ، لَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ إِذَا صَحَّتْ نِيَّتُهُ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"[٤].

فخلاصة هذه المسألة: أن الإمام ابن عبد البر أورد هذه الأحاديث المتعارضة ثم جمع بينهما جمعاً صحيحاً في أن المجتهد معرض للخطأ، وأنه مأجور في حال الخطأ طالما أن نيته سليمة، ويكون الأجر على إرادته للحق والصواب، أما حديث القضاة في النار فيمكن توجيهه على أنه عرف الحق ولم يحكم به، أو لم يكلف نفسه للبحث عن الحق، أما الذي بحث عن الحق واجتهد فيه، حتى وإن أخطأ فإنه يؤجر على مراده السليم، مثله في ذلك كمثل حديث قارئ القرآن والذي فيه: "**وَمَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ، وَهُوَ يَتَعَاهَدُهُ، وَهُوَ عَلَيْهِ شَدِيدٌ فَلَهُ أَجْرَانِ**"[٥]، علق الشيخ ابن باز على الحديث فقال: الأجران: لتلاوته، ولتحمل المشقة فيها.

---

[١] الأحزاب: (٥).

[٢] انظر: الرسالة للشافعي (ص: ٤٩٤).

[٣] جامع بيان العلم وفضله (٨٨٤/٢).

[٤] المرجع السابق (٨٨٣/٢).

[٥] أخرجه البخاري في صحيحه (١٦٦/٦) ح (٤٩٣٧)، وأخرجه مسلم في صحيحه (٥٤٩/١) ح (٧٩٨) من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

المبحث الخامس: الصناعة الحديثية المتعلقة بتراجم الأبواب

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الصناعة الحديثية في الترجمة الظاهرة بصيغة خبرية عامة.

المطلب الثاني: الصناعة الحديثية في الترجمة بصيغة الاستفهام.

المطلب الثالث: الصناعة الحديثية في الترجمة بنص الحديث النبوي.

توطئة

إن مما تميز به علماء الحديث في مصنفاتهم الحديثية، أنهم يقسمون هذه المصنفات إلى أبواب وفصول، مما يساعد القارئ على فهم المقصود من المصنف واستيعابه، خاصة إذا كان هذا الكتاب عبارة عن سرد لأحاديث نبوية، فإنهم يجعلون هذه الأحاديث على حسب المواضيع، فإذا ما أراد القارئ حديث أو أثر في باب معين أو موضوع خاص فإنه يسهل عليه الرجوع إلى، ومما زاد هذه المصنفات جمالاً أنهم قد جعلوا لكل باب عنواناً مستقلاً وتحت كل باب مجموعة من الأحاديث مبوبة بعنوان مستقل يدل هذا العنوان على ما تحته من الأحاديث، وهذا ما يعرف عند علماء الحديث بتراجم الأبواب، وهذه التراجم إما أن تكون ظاهرة، أو مستنبطة، أو خفية، وإما أن تكون من صنيع المصنف كفعل الإمام البخاري، أو من صنيع الشراح كما فعل في صحيح الإمام مسلم فإنه التراجم من صنيع الشراح كالإمام النووي وغيره، ومن الفوائد الجلية لوجود هذه التراجم، سهولة فهم الأحاديث واستنباط الأحكام والفوائد من هذه الأحاديث، حتى إنهم قالوا: "فقه البخاري في تراجمه"[1].

ومن خلال استقراء كتاب الإمام ابن عبد البر وتتبعه تبين أنه قسم كتابه إلى عدة أبواب، وجعل لكل باب منها ترجمة خاصة مستقلة به تدل على ما تحتها من الأحاديث، والمتتبع لهذه التراجم يجد أنها في غالبها تراجم ظاهرة لم يتعمق فيها الإمام ابن عبد البر كغيره من العلماء، ويمكن تلخيص هذه التراجم في طرق ثلاث سأوردها مع ذكر أمثلة عليها من كتاب الجامع.

---

[1] هدي الساري، ابن حجر (ص: ١٣).

المطلب الأول: الترجمة الظاهرة بصيغة خبرية عامة

وقد عرفها الإمام ابن حجر فقال: "وَهِي أَن تكون التَّرْجَمَة دَالَّة بالمطابقة لما يُورد فِي مضمنها وَإِنَّمَا فائدتها الإعلام بِمَا ورد فِي ذَلِك الْبَاب من غير اعْتِبَار لمقدار تِلْكَ الْفَائِدَة"[1].

ومما تميز به الإمام ابن عبد البر في كتابه أنه أكثر من استعمال هذه التراجم الظاهرة، وكانت هذه التراجم بصيغة خبرية عامة، وهي أن تدل على مضمون ما في الباب من أحاديث.

مثاله: ما قاله ابن عبد البر: "بَابُ مَا رُوِيَ فِي قَبْضِ الْعِلْمِ وَذَهَابِ الْعُلَمَاءِ"، ثم أورد تحته عدة أحاديث منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **"إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ يَنْزِعُهُ انْتِزَاعًا مِنَ النَّاسِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَتْرُكْ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا"**[2].

فدل هذا الحديث وغيره مما ورد في الباب على قبض العلماء، والطريقة التي يكون بها ذهاب العلم ورفعه من الأرض.

وغيرها الأمثلة الكثيرة التي أوردها الإمام ابن عبد البر في تراجم الأبواب تدل على أنها كانت بصيغة خبرية عامة لم يتعمق في بيان هذه التراجم.

والذي يظهر أن غالب تراجم الإمام ابن عبد البر في كتابه كانت ظاهرة بصيغة خبرية عامة، فلم يتعمق في ذكر التراجم بأنواعها المختلفة، وإنما كان يذكر هذه التراجم على سبيل العموم.

المطلب الثاني: الترجمة بصيغة الاستفهام

ويقصد بهذا النوع من الترجمة أن يعرض سؤالًا كعنوان للباب، ثم يورد بعده جملة من الأحاديث تجيب عن هذا التساؤل، والغرض من هذا النوع من التراجم تحفيز ذهن القارئ ليستنبط الحكم من هذه المسألة بناءً على هذا السؤال والإجابة عنه تكون من خلال سرد الأحاديث، وقد استعمل الإمام ابن عبد البر التراجم الاستفهامية في كتابه.

مثاله: ما قاله ابن عبد البر: بَابُ مَنْ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُسَمَّى فَقِيهًا أَوْ عَالِمًا حَقِيقَةً لَا مَجَازًا؟، وَمَنْ يَجُوزُ لَهُ الْفُتْيَا عِنْدَ الْعُلَمَاءِ؟ ثم أورد بعده جملة من الأحاديث التي تبين من الذي يجوز له أن يفتي؟، ومن يستحق أن يطلق عليه الفقيه أو العالم؟ فروى حديث عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ

---

[1] هدي الساري (ص: ١٣).

[2] جامع بيان العلم وفضله (٥٨٥/١). سبق تخريج لحديث.

قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ**" قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: "**تَدْرِي أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟**" قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "**فَإِنَّ أَفْضَلَ النَّاسِ أَفْضَلُهُمْ عَمَلًا إِذَا فَقُهُوا فِي دِينِهِمْ**" ثُمَّ قَالَ: "**يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ**" قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: "**أَتَدْرِي أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟**" قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: "**أَعْلَمُ النَّاسِ أَبْصَرُهُمْ بِالْحَقِّ إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ وَإِنْ كَانَ مُقَصِّرًا فِي الْعَمَلِ وَإِنْ كَانَ يَزْحَفُ عَلَى اسْتِهِ**"[1].

فهذا المثال يدلل على أن الإمام ابن عبد البر كان يستعمل في تراجم كتابه صيغة الاستفهام، وهذه الصيغة معلومة لدى علماء الحديث وكانوا يستعملونها في كتبهم كثيراً؛ وذلك من باب تحفيز ذهن القارئ وشحذاً لهمته في معرفة الإجابة عن التساؤل الذي عرضه.

المطلب الثالث: الترجمة بنص الحديث النبوي

والمقصود بهذه الطريقة أن يجعل الترجمة مطابقة لنص الحديث الذي سيورده في هذا الباب، وربما تكون هذه الترجمة بجزء من نص الحديث النبوي، وقد استعملها ابن عبد البر في كتابه في كثير من المواضع.

مثاله: ما قاله ابن عبد البر: بَابُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ**". ثم أورد بعده جملة من الأحاديث منها الحديث المطابق للترجمة وهو ما روي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ**"[2].

وكذلك: ما قاله ابن عبد البر: بَابُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: "**الدَّالُّ عَلَى الْخَيْرِ كَفَاعِلِهِ**". ثم أورد بعده جملة من الأحاديث الدالة على هذه الترجمة ومنها ما طابق هذه الترجمة، وهو ما روي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**الدَّالُّ عَلَى الْخَيْرِ كَفَاعِلِهِ**"[3].

وهذا ظاهر من استعمال الإمام ابن عبد البر في كتابه جملة من هذه التراجم التي كان يعتمد فيها على ذكر جزء من نص الحديث الدال على الباب، وهذا أيضًا كثير في كتابه جريًا على عادة كثير من العلماء الذين سبقوه في التصنيف، فإنهم كانوا يذكرون ذلك في تراجم الأبواب.

---

[1] جامع بيان العلم وفضله (٨٠٨/٢). سبق تخرج الحديث.

[2] المرجع السابق (٢٣/١). سبق تخريج الحديث.

[3] المرجع السابق (٧٤/١). سبق تخريج الحديث.

الفصل الرابع

الصناعة النقدية عند ابن عبد البر

المبحث الأول: معرفته بأحوال الرواة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معرفته بأسمائهم وألقابهم.

المطلب الثاني: معرفته بالمهمل والمبهم من الرواة.

المطلب الثالث: معرفته بالصحابة.

المبحث الأول: معرفته بأحوال الرواة

توطئة

إن علم الحديث مداره على الرواة الذين نقلوا المرويات والأحاديث النبوية، وفي صدر الإسلام لم يكن يُسأل عن أحوال الرواة؛ لأنه لم يعرف بينهم الكذب، فلما حدثت الفتنة بين الصحابة رضي الله عنهم وفيمن بعدهم؛ بدأ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتشر حتى قال ابن عباس قولته الشهيرة: "إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلًا يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"[1]. وقال ابن سيرين رحمه الله: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد؛ فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فيُنْظَرُ إلى أهل السنة فيُؤْخذ حديثُهم، ويُنْظَر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم"[2].

فمن هذه اللحظة بدأ العلماء الأجلاء يهتمون بنقد الرواة، ومعرفته أحوالهم جرحًا وتعديلًا، ولم يقتصر على ذلك فقط، بل كانوا يهتمون بمعرفة أسمائهم وكناهم ونسبهم وتواريخ ميلادهم ووفياتهم ورحلاتهم، حتى إنهم أفردوا لكل ذلك كتبًا ومجلدات؛ كل ذلك حتى يميزوا بين صحيح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسقيمه، ولا يكون ذلك إلا بمعرفة أحوال النقلة الذين ينقلون هذه المرويات.

ومن العلماء الذين كان لهم الشرف في معرفة أحوال الرواة الإمام ابن عبد البر، فقد ظهرت صنعته الحديثية في كتابه الجامع وفي غيره من كتبه، فقد كان يتميز بدقة روايته ومعرفته لأسماء الرواة وأحوالهم جرحًا وتعديلًا، وهذا يدل على أنه مهتم بهذا الفن المبارك من فنون علم الحديث، وسأبين من خلال هذا المبحث صناعة الإمام ابن عبد البر النقدية المتعلقة بالرواة.

---

[1] أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/١٣).

[2] أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/١٥).

المطلب الأول: معرفته بأسماء الرواة وألقابهم

أولاً: معرفته بأسماء الرواة:

مما تميز به علماء الحديث معرفتهم الدقيقة بأسماء الرواة وكناهم، حتى بلغ بهم الأمر إلى تصنيف كتب خاصة بمعرفة أسماء الرواة وكناهم[١]، وترجع الفائدة في معرفة ذلك إلى تمييز الرواة المتشابهين في أسمائهم؛ لئلا يحدث اختلاط في دراسة الإسناد براوٍ بآخر.

لذلك فقد ظهرت صناعة الإمام ابن عبد البر الحديثية بمعرفته بأسماء الرواة، وبعد الاستقراء التام لكتابه، فإنه كان ينوع في بيان أسماء الرواة الذين نقل عنهم فتارة يذكر اسم الراوي معرفًا به بعد إيراده للحديث، وتارة يذكره في أثناء سياقه للإسناد، وهذا دليل على سعة علمه وكثرة اطلاعه، وسأبين هنا طرق بيانه للأسماء:

الطريقة الأولى: يعرف بالراوي بعد ذكره للحديث:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (١٨٥) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نا قَاسِمٌ نا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، ثنا صَالِحُ بْنُ حَاتِمِ بْنِ وَرْدَانَ، ثنا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، ثنا شُعْبَةُ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ مِنْ عِنْدِ مَرْوَانَ قَرِيبًا مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ، فَقُمْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: عَنْ أَيِّ شَيْءٍ سَأَلَكَ الْأَمِيرُ؟ فَقَالَ: سَأَلَنِي عَنْ أَشْيَاءَ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "**الحديث** ....". قَالَ أَبُو عُمَرَ: هُوَ عُمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قُتِلَ أَبُوهُ سُلَيْمَانُ يَوْمَ الْحَرَّةِ[٢].

وما ورد في حديث رقم (١١٣١) قال: وَذَكَرَهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ عَائِذِ اللَّهِ قَالَ: "الَّذِي يَبْتَغِي الْأَحَادِيثَ لَيُحَدِّثَ بِهَا لَا يَجِدُ رِيحَ الْجَنَّةِ". قَالَ أَبُو عُمَرَ: "عَائِذُ اللَّهِ هُوَ أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ اسْمُهُ عَائِذُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ"[٣].

وما ورد في حديث رقم (١٦٢٥) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ قَالَ: نا أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ، ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ ثنا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ:

---

[١] ومن هذه المصنفات (الأسامي والكنى للإمام أحمد بن حنبل وقد طبع بتحقيق: عبد الله الجديع)، (الكنى والأسماء للإمام مسلم وقد طبع بتحقيق: عبد الرحيم القشقري)، (الكنى والأسماء للدولابي وقد طبع بتحقيق: نظر الفاريابي).

[٢] وهو ثقة، انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١١٢/٦)، وتهذيب الكمال، للمزي (٣٨١/٢١)، وتقريب التهذيب، لابن حجر (ص ٤١٣).

[٣] وهو ثقه، انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد (٣١٢/٧)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣٧/٧)، تقريب التهذيب، لابن حجر (ص:٢٨٩).

حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي نُعَيْمَةَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ الطُّنْبُذِيِّ، رَضِيعِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: "**الحديث...**" ثم قَالَ أَبُو عُمَرَ: "اسْمُ أَبِي عُثْمَانَ الطُّنْبُذِيِّ مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ"[1].

فيظهر هنا أن الإمام ابن عبد البر يعرف بالراوي بعد ذكره للحديث بأكمله، خاصة إذا ذكر اسم الراوي أثناء الإسناد غير معرف، فيذكره تفصيلًا بعد الحديث.

الطريقة الثانية: يعرف بالراوي أثناء ذكره للسند:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (١٩٦) قال ابن عبد البر: وَرَوَاهُ الْقُدَّامِيُّ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ رَبِيعَةَ الْخُرَاسَانِيُّ[2]، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ.

وما ورد في حديث رقم (١٠٤٨) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نا مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَائِذٍ، نا الْهَيْثَمُ، نا حَفْصٌ يَعْنِي: ابْنَ غَيْلَانَ[3]، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: "الحديث ...".

من صناعة الإمام ابن عبد البر الحديثية أنه كان يعرف بالراوي أثناء ذكر للإسناد، وهذا ظاهر في كثير من المواضع في كتابه، لا سيما إذا كان الراوي غير مشهور.

الطريقة الثالثة: يعرف بالراوي مع بيان مكان التحديث:

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (١٩٩) قال: وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ الْبَغْدَادِيُّ[4] الْمَعْرُوفُ بِبُكَيْرٍ أَوِ ابْنِ بُكَيْرٍ الْحَدَّادِ بِمَكَّةَ.

الطريقة الرابعة: يعرف بالراوي مع بيان حاله:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٨٥٥) قال ابن عبد البر: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ أَحْمَدَ، نا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نُعْمَانَ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَرْوَانَ، نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرٍ الدِّمَشْقِيُّ ثِقَةٌ يُعْرَفُ بِابْنِ ذَكْوَانَ الْمُقْرِئِ[5]، نا ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ.

---

[1] مسلم بن يسار أبو عثمان الطنبذي المصري. وهو صدوق، قال الدارقطني: لا يعتبر به، سؤالات البرقاني (ص:٦٥)، وقال الذهبي: ثقة، الكاشف (٢٦١/٢)، وقال ابن حجر: مقبول، تقريب التهذيب (ص: ٥٣١).

[2] وهو ضعيف، انظر: المجروحين، لابن حبان (٢/ ٣٩)، والكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٢٤)، والإرشاد، للخليلي (١/ ٢٨٠)، وميزان الاعتدال (٢/ ٤٨٨)، والإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٢٣٠).

[3] حفص بْن غيلان أَبُو معيد الهمداني الدمشقي. وهو صدوق، انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٨٦/٣)، مشاهير علماء الأمصار (ص: ٢٨٥)، تقريب التهذيب (ص: ١٧٤).

[4] وثقة الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٥/ ١٢٧).

[5] وهو صدوق، انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥/٥)، وتقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٢٩٥).

ثانياً: معرفته بالألقاب:

إن معرفة ألقاب الرواة من العلوم المهمة في بيان الأسماء المتشابهة، وقد أُلف في هذا الفن عدة مؤلفات تبين ألقاب الرواة والمحدثين[١]، لذلك فقد ظهرت صناعة الإمام ابن عبد البر في معرفته لألقاب شيوخه ومن فوقهم، وكان ينص على ذلك في أثناء سياقه للأحاديث.

ومثاله: ما ورد في حديث (٢٢٩) قال: وَأَخْبَرَنَا. . . . . أنا مَسْلَمَةُ بْنُ الْقَاسِمِ، ثنا أُسَامَةُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ سَعِيدٍ يُعْرَفُ بِابْنِ عَلِيَّكَ[٢].

وما ورد في حديث رقم (١٠٧٣) قال: وَحَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ غُنْدَرٌ[٣]، نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَغَوِيُّ، ثنا أَبُو نَصْرٍ التَّمَّارُ، ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ.

فظهر هنا أن الإمام ابن عبد البر ذكر أحد الرواة باسمه ولقبه أثناء سياقه للإسناد، وهذا يدل على سعة علمه ومعرفته بألقاب الرواة.

المطلب الثاني: معرفته بالمهمل والمبهم من الرواة

والمقصود بالمهمل: أن يروي الراوي عن اثنين متفقي الاسم فقط، أو اسم الراوي واسم أبيه، أو أن يذكر اسم الراوي مجردًا دون ذكر نسبه، مع تشابه في اسم الراوي، كأن يقول: حدثنا أحمد، أو سفيان، أو غير ذلك من الأسماء المتشابهة[٤].

وقد صنف في هذا العلم المبارك جماعة من أهل العلم، منهم: الإمام الخطيب البغدادي كتابه (المكمل في بيان المهمل)[٥]، والغساني في كتابه (تقييد المهمل وتمييز المشكل)[٦].

أولاً: صناعته في المهمل:

وبعد استقراء كتاب الإمام ابن عبد البر فقد ظهرت صناعته واضحة في بيان المهمل من الرواة، وكان في غالب الأحيان أنه يبين هذا الراوي المهمل في سياقه للإسناد كما في الأمثلة التالية:

---

[١] تدريب الراوي (٢/٧٨٠).

[٢] نزهة الألباب في الألقاب، ابن حجر (٢/ ٣٦).

[٣] المرجع السابق (٢/٥٨).

[٤] اليواقيت والدرر، المناوي (٢/٢٦٧).

[٥] وقد نص عليه حاجي خليفة في كتابه (كشف الظنون ٢/١٨١٢)، والظاهر أن هذا الكتاب في عداد المفقود.

[٦] وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق: الأستاذ محمد أبو الفضل، طبعته وزارة الأوقاف المغربية، بتاريخ ١٩٩٧م.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٨٣٥) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثنا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ يُونُسَ أُرَاهُ يَعْنِي: ابْنَ عُبَيْدٍ[١]، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ.

وما ورد في حديث رقم (٨٤١) قال: وَحَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأُسْوَانِيُّ، نا أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامَةَ بْنِ سَلَمَةَ الْأَزْدِيُّ، نا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ الطَّالْقَانِيُّ، ثنا صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ التِّرْمِذِيُّ، نا سُلَيْمَانُ بْنُ عَمْرٍو النَّخَعِيُّ، عَنْ شَرِيكٍ يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ[٢]، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ " الحديث ..."[٣].

وما ورد في حديث رقم (٤٥٣) قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ، نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نا ابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ، ثنا شَرِيكٌ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عَامِرٍ يَعْنِي: الشَّعْبِيَّ[٤]، قَالَ: "لَا بَأْسَ بِإِقَامَةِ اللَّحْنِ فِي الْحَدِيثِ".

وما ورد في حديث رقم (٤٥٦) قال: نا عَبْدُ الْوَارِثِ، نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، نا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، أنا ابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ، ثنا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: "سَأَلْتُ عَامِرًا يَعْنِي الشَّعْبِيَّ، وَأَبَا جَعْفَرٍ يَعْنِي مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ، وَالْقَاسِمَ يَعْنِي: ابْنَ مُحَمَّدٍ[٥]، وَعَطَاءً يَعْنِي: ابْنَ أَبِي رَبَاحٍ[٦]، عَنِ الرَّجُلِ يُحَدِّثُ بِالْحَدِيثِ فَيَلْحَنُ أَأُحَدِّثُ بِهِ كَمَا سَمِعْتُ أَمْ أُعْرِبُهُ؟ فَقَالُوا: لَا بَلْ أَعْرِبْهُ".

---

[١] يُونُسُ بنُ عُبَيْدِ بنِ دِيْنَارٍ العَبْدِيُّ أبو عبد الله. وهو ثقة، انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٤٢/٩)، تقريب التهذيب (ص: ٦١٣).

[٢] شريك بن عبد الله ابن أبي نمر أبو عبد الله المدني. وهو صدوق، انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٦٤/٤)، تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦).

[٣] للمزيد انظر: كتاب الجامع لابن عبد البر (١٠٠/١، ١٢٥، ١٣٣)

[٤] عامر بن شراحيل الشعبي. وهو ثقة مشهور، انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٢٢/٦)، تقريب التهذيب (ص: ٢٨٧).

[٥] القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق التيمي. وهو ثقة أحد الفقهاء بالمدينة، انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١١٨/٧)، تقريب التهذيب (ص: ٤٥١).

[٦] عطاء ابن أبي رباح القرشي. وهو ثقة فقيه، انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٣٠/٦)، تقريب التهذيب (ص: ٣٩١).

وما ورد في حديث رقم (١٠٥٥) قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، نا عُمَرُ، أنا عَلِيٌّ، نا أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَوْسٍ الْعَبْسِيِّ، عَنْ بِلَالٍ يَعْنِي: ابْنَ يَحْيَى[١]، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: "قَدْ عَلِمْتُ مَتَى صَلَاحُ النَّاسِ وَمَتَى فَسَادُهُمْ إِذَا جَاءَ الْفِقْهُ مِنْ قِبَلِ الصَّغِيرِ اسْتَعْصَى عَلَيْهِ الْكَبِيرُ وَإِذَا جَاءَ الْفِقْهُ مِنْ قِبَلِ الْكَبِيرِ تَابَعَهُ الصَّغِيرُ فَاهْتَدَيَا".

وما ورد في حديث (١٠٥٩) قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُمَحِيُّ، نا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، نا أَحْمَدُ، يَعْنِي: ابْنَ طَلْحَةَ[٢]، عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَةَ بْنَ كُهَيْلٍ، ذَكَرَ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: "إِنَّكُمْ لَنْ تَزَالُوا بِخَيْرٍ مَا دَامَ الْعِلْمُ فِي كِبَارِكُمْ فَإِذَا كَانَ الْعِلْمُ فِي صِغَارِكُمْ سَفَّهَ الصَّغِيرُ الْكَبِيرَ".

فيظهر من صناعة الإمام ابن عبد البر في بيان المهمل، أنه يعرف بالراوي المهمل في السند، وفي غالب الأحيان أنه يعرف به أثناء سياقه للإسناد، ولا يستطرد في الحديث عن الراوي؛ وإنما يذكر بما يتوجب معرفته.

ثانياً صناعته في المبهم:

والمقصود بالمبهم: هو الراوي الذي لم يسمَّ سواء كان في الإسناد أو المتن، وذلك بأن يقول الراوي حدثني شيخ، أو رجل، أو فلان، أو غير ذلك من الألفاظ التي تدل على عدم معرفة من ذلك الراوي الذي يحدث عنه.

وقد اهتم العلماء بمعرفة هذا الفن من فنون الحديث فصنفوا فيه المصنفات المتعددة من هذه المصنفات للخطيب البغدادي (الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة)[٣]، ولابن القيسراني (إيضاح الإشكال)[٤]، وغيرها من المصنفات المباركة [٥].

وبعد الاستقراء التام لكتاب ابن عبد البر لم أعثر على موضع من كتابه بين فيه المبهم من الرواة، غير أنني وقفت على موضع واحد من المواضع التي نقل فيها كلاماً لأحد العلماء في بيان المبهم من الرواة.

---

[١] بلال بن يَحْيَى العبسي الكوفي. وهو صدوق، انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٩٦/٢)، تقريب التهذيب (ص: ١٢٩).

[٢] الصواب أنه: محمد بن طلحة بن مصرف اليامي. وهو صدوق له أوهام. انظر: تهذيب الكمال (٤١٧/٢٥)، تقريب التهذيب (ص: ٤٨٥).

[٣] وهو كتاب مطبوع بتحقيق: د. عز الدين علي السيد، طبع في مكتبة الخانجي بمصر بتاريخ، ١٩٩٧م.

[٤] وهو كتاب مطبوع بتحقيق: د. باسم الجوابرة، طبع في مكتبة المعلا – بالكويت، بتاريخ ١٤٠٨هـ.

[٥] انظر: نزهة النظر (ص: ١٢٥)، تدريب الراوي (٨٥٣/٢).

مثاله: ما ورد في سند رقم (٥٦٧) قال: وَرَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ شَيْخًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ قَالَ سُفْيَانُ: هُوَ أَبُو سَعِيدٍ الْأَعْمَى[١].

فيظهر هنا أنه نقل كلاماً لسفيان بن عيينة يبين فيه أن الشيخ هو أبو سعيد الأعمى.

المطلب الثالث: معرفته بالصحابة

مما لا شك فيه أنه يستوجب على طالب علم الحديث أن يكون عنده دراية كافية في أحوال الصحابة رضي الله عنهم، وهذا ما كان يؤكده ابن عبد البر فقال: "وَيَلْزَمُ صَاحِبَ الْحَدِيثِ أَنْ يَعْرِفَ الصَّحَابَةَ الْمُؤَدِّينَ لِلدِّينِ عَنْ نَبِيِّهِمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيُعْنَى بِسِيَرِهِمْ وَفَضَائِلِهِمْ"[٢]، لذلك فقد اعتنى جماعة كبيرة من أهل العلم فصنفوا في الصحابة ومعرفة أحوالهم وسيرهم عدة مصنفات.

وقد صنف جماعة من أهل العلم عدة مصنفات في معرفة الصحابة وبيان سيرهم وأحوالهم، من أشهرها (فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل)[٣]، و(الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن ابن عبد البر)[٤]، و(أسد الغابة لابن الأثير)[٥]، و(الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر)[٦]، وغيرها من المصنفات، وقد نجد ترامج الصحابة في كتب التراجم والطبقات.

وقد ظهرت صناعة الإمام ابن عبد البر في كتابة في معرفة الصحابة، وبيان أحوالهم، وإثبات من له صحبة منهم، وقبل أن أتكلم عم صناعته في ذلك فلا بد من تعريف الصحابي وبيان أقوال العلماء في ذلك.

أولاً: تعريف الصحابة:

تعددت أقوال أهل العلم في ذكر تعريف الصحابي:

---

[١] الصواب: أنه أبو سعد الأعمى، مكي، ولم يعرف له اسم ولا جرحًا ولا تعديلًا. التاريخ الكبير، البخاري (٣٦/٩)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣٧٩/٩)، وفتح الباب في الكنى والألقاب، لابن منده (ص:٣٨١)، والمقتنى في سرد الكنى، للذهبي (٢٦٤/١)، وتعجيل المنفعة، لابن حجر (٤٦٦/٢).

[٢] جامع بيان العلم وفضله (١١٣٤/٢).

[٣] وهو كتاب مطبوع بتحقيق: د. وصي الله محمد عباس، وطبع في مؤسسة الرسالة – بيروت، بتاريخ ١٩٨٣هـ.

[٤] وهو كتاب مطبوع بتحقيق: علي محمد البجاوي، وطبع في دار الجيل، بيروت، بتاريخ ١٩٩٢م.

[٥] وهو كتاب مطبوع بتحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، وطبع في دار الكتب العلمية، ببيروت، بتاريخ ١٩٩٤م.

[٦] وهو كتاب مطبوع بتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، وطبع في دار الكتب العلمية – بيروت، بتاريخ ١٤١٥هـ.

نقل الإمام ابن الصلاح عن سعيد بن المسيب: "أنه كان لا يَعُدُّ الصحابيَّ إلاَّ من أقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنةً أو سنتين، وغزا معه غزوةً أو غزوتين"[١]. وقال الإمام البخاري: "ومن صحب النبي صلى الله عليه وسلم، أو رآه من المسلمين، فهو من أصحابه"[٢].

وروى الخطيب البغدادي عن الإمام أحمد قوله: "كلُّ من صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم سنةً، أو شهراً، أو يوماً، أو ساعة، أو رآه فهو من أصحابه، له من الصحبة على قدْر ما صحبه، وكانت سابقته معه، وسمع منه، ونظر إليه"[٣]. وقال ابن الصلاح: "المعروف من طريقة أهل الحديث: أن كلَّ مسلم، رأى رسولَ الله صلى الله عليه وسلم فهو من الصحابة"[٤].

وأرجح الأقوال وأشملها لخصائص الصحبة ما قاله الحافظ ابنُ حجر: "من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تخلَّلت ردةٌ على الأصح"[٥].

وقد أجاد في هذا التعريف وأفاد، خاصة فيما يتعلق بمن ارتدَّ ثم رجع إلى الإسلام، حتى وإن لم ير النبي صلى الله عليه وسلم، وقد مثَّل لذلك بإجماع المحدثين على اعتبار الأشعث بن قيس في الصحابة وإخراج أحاديثه في الصحاح والمسانيد، وهو ممن ارتدَّ ثم رجع إلى الإسلام في خلافة أبي بكر رضي الله عنه[٦].

وتثبت هذه الصحبة بطرق عدة: إما بالتواتر، أو الاستفاضة والشهرة، أو يشهد له بذلك أحد الصحابة أو التابعين، أو إخباره عن نفسه[٧].

ثانياً: إثبات من له صحبه:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٦٣) قال: وَرَوَى يَزِيدُ بْنُ الْأَخْنَسِ، وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ هَذَا سَوَاءً.

وقد ثبتت صحبته، وهو يَزِيدُ بْنُ الْأَخْنَسِ بْنِ الْحُبَابِ بْنِ جَرْوٍ، قال ابن عبد البر في ترجمة معن بن يزيد: "صحب النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ وأبوه وجده[٨].

---

[١] مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٩٣).

[٢] صحيح البخاري (٢/٥) ح (٣٦٤٩).

[٣] الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص: ٥١).

[٤] مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٩٣).

[٥] نزهة النظر، ابن حجر (ص: ١٣٦).

[٦] فتح الباري (٤/٧).

[٧] انظر: الكفاية في علم الراوية (ص:٥١)، مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٩٤).

[٨] انظر ترجمته: الاستيعاب (١٤٤٢/٤)، ومعجم الصحابة، ابن قانع (٢٣٢/٣)، والإصابة (٥٠٦/٦).

وما ورد في حديث رقم (٢٠٤٦) قال: وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، ثنا قَاسِمٌ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، ثنا شُرَحْبِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ الْحَجَّاجَ بْنَ عَامِرٍ الثُّمَالِيَّ، -وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

وقد ثبتت صحبته، وهو الحجاج بن عامر الثمالي[١].

وما ورد في حديث رقم (٢١٥٩) قال: وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، أَنَّهُ قَالَ: كَذَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ، يَعْنِي: فِي وُجُوبِ الْوِتْرِ" وَأَبُو مُحَمَّدٍ هَذَا اسْمُهُ مَسْعُودُ بْنُ أَوْسٍ الْأَنْصَارِيُّ بَدْرِيٌّ قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي الصَّحَابَةِ وَنَسَبْنَاهُ.

وقد ثبتت صحبته، وهو مسعود بْن أوس بن زيد بن أصرم بن زيد بن ثعلبة بن غنم بن مالك ابن النجار. وعده العلماء ممن شهد بدراً، ومن هؤلاء العلماء: البغوي[٢]، وابن يونس المصري[٣]، وابن عبد البر[٤]، وابن الأثير[٥]، وابن حجر[٦].

ثالثاً: معرفته بأحوال الصحابة:

من خلال الاستقراء التام لكتاب الإمام ابن عبد البر، تبين لنا أنه كان عالماً بأحوال الصحابة رضي الله عنهم، ولا عجب في ذلك؛ لأنه صاحب مصنف متعلق بالصحابة وهو من أفضل هذه المصنفات وهو الاستيعاب، فقد كان يذكر من أحوال الصحابة إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (٧١٦) قال بعده: "الَّذِي آخَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ مِنَ الْأَنْصَارِ هُوَ عِتْبَانُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ"[٧].

وقد ثبتت صحبته، وهو عِتْبَانُ بْنُ مَالِكِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ الْعَجْلَانِ بْنِ سَالِمِ بْنِ غَنْمِ بْنِ عَوْفِ بْنِ الْخَزْرَجِ، وقد صح قول ابن عبد البر في مؤاخاة النبي صلى الله عليه وسلم بين عمر وعتبان بن مالك، وقد ذكر ذلك ابن سعد في الطبقات[١].

---

[١] انظر ترجمته: (معجم الصحابة للبغوي ١٧٣/٢)، (الاستيعاب ابن عبد البر ٣٢٧/١)، أسد الغابة لابن الأثير (٦٨٩/١)، (الإصابة لابن حجر ٧٢/٢).

[٢] معجم الصحابة لابن قانع (٥/ ٤١٦).

[٣] تاريخ ابن يونس (١/ ٤٧٢).

[٤] الاستيعاب، ابن عبد البر (٣/ ١٣٩١).

[٥] أسد الغابة، ابن الأثير (٥/ ١٥٢).

[٦] الإصابة، ابن حجر (٦/ ٧٥).

[٧] انظر ترجمته الموسعة: الطبقات الكبرى، لابن سعد (٤١٥/٣)، ومعجم الصحابة، لابن قانع (٢٧١/٢)، والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (٣٥٩/٤).

وما ورد في حديث رقم (٢٣١١) قال بعده: "الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمَهْدِيُّونَ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ وَهُمْ أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[٢].

ومما لا شك فيه أن هذا الأمر متفق عليه بين آحاد المسلمين، أن الخلفاء هم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، على ما ورد من ترتيبهم في الفضل والخلافة، وقد صنف جماعة من أهل العلم في فضائل الخلفاء الأربعة منهم الإمام ابن تيمية في رسالته (رسالة في فضل الخلفاء الراشدين)[٣]، و(فضائل الخلفاء الراشدين لمحمد بن فوزي الغامدي)، وغيرها من المصنفات، إضافة إلى ذلك أن تراجم هؤلاء الصحابة الأفاضل مبثوثة في كتب التراجم والطبقات، والكتب التي عنيت بالصحابة رضي الله عنهم.

---

[١] الطبقات، لابن سعد (٤١٥/٣).

[٢] جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٦٨).

[٣] وهي مطبوعة بدار الصحابة للتراث بمصر بتاريخ ١٩٩٢م.

المبحث الثاني: نقد الرواة

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: معرفته بأحوال الرواة الثقات.

المطلب الثاني: معرفته بأحوال الرواة الضعفاء.

المطلب الثالث: ألفاظ الجرح والتعديل.

المطلب الرابع: ينقل أقوال العلماء في الجرح والتعديل.

المبحث الثاني: نقد الرواة

توطئة

إن دراسة أحوال الرواة جرحًا وتعديلًا، من أعظم المقاصد في دراسة علم الحديث؛ لأن مدار الحديث يدور على الرواة الذين نقلوه لنا، وهذا ظاهر واضح من كتب علماء الحديث أنهم يهتمون بأمر الرواة، وقد صنفوا جملة من الكتب والمصنفات في نقد الرواة وبيان أحوالهم قوة وضعفًا، بل إنهم كانوا يتذاكرون في مجالسهم أحوال الرواة الذين نقلوا السنة النبوية، ويظهر ذلك في كتب السؤالات، وهذا كله لحفظ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من التبديل والتحريف، أو الزيادة والنقصان.

ومن هؤلاء العلماء الذين لهم بصمة واضحة في علم نقد الرواة، الإمام الحافظ ابن عبد البر وظهر ذلك جليًا في كتبه المختلفة خاصة كتابه جامع بيان العلم وفضله، فإنه كان مهتمًا في بيان أحوال بعض الرواة جرحًا وتعديلًا، كذلك كان ينقل أقوال بعض العلماء في جرحهم وتعديلهم للرواة.

وبعد استقراء تام للكتاب فقد وقفت على جملة من ألفاظ الجرح والتعديل استخدمها الإمام ابن عبد البر في كتابه، سأبين هذه الألفاظ ورأيه في الرواة الثقات والضعفاء وغير ذلك من المصطلحات المتعلقة بعلم الجرح والتعديل ونقد الرواة والمرويات.

المطلب الأول: معرفته بأحوال الرواة الثقات

فإن معرفة أحوال الرواة الثقات من المسائل الدقيقة في علم الجرح والتعديل؛ لأن معرفة ثقة الراوي يُبنى عليها الحكم على صحة الحديث من عدمه؛ لذلك فإن علماء الحديث اهتموا بمعرفة الرواة الثقات حتى بلغ اهتمامهم بذلك أنهم صنفوا مصنفاتٍ خاصةً بذكر الرواة الثقات دون غيرهم، كالإمام العجلي[١]، وابن حبان[٢]، وابن شاهين[٣]، وغيرهم من علماء الجرح والتعديل.

ومن هؤلاء العلماء الذين تميزوا في معرفة الرواة الثقات الإمام ابن عبد البر، وهذا ظاهر في كتابه جامع بيان العلم وفضله، فإنه كان يذكر أحوال هؤلاء الرواة بأشكال مختلفة، فتارة يذكره أثناء سياقه للإسناد، وتارة يذكره بعد إيراده للحديث وسأبين ذلك بالأمثلة:

---

[١] وهو كتاب مطبوع باسم (معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث)، وقد حققه: عبد العليم عبد العظيم البستوي، وطبعته: مكتبة الدار بالمدينة المنورة، بتاريخ ١٩٨٥م.

[٢] وهو كتاب مطبوع، وقد أشرفت على تحقيقه وزارة المعارف الهندية، بتاريخ: ١٩٧٣م.

[٣] وهو كتاب مطبوع باسم (تاريخ أسماء الثقات)، وقد حققه: صبحي السامرائي، وطبعته: الدار السلفية بالكويت، بتاريخ ١٩٨٤م.

أولًا: بيانه حال الراوي أثناء سياقه للإسناد:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٨٥٥) قال: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ أَحْمَدَ، نا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نُعْمَانَ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَرْوَانَ، نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرٍ الدِّمَشْقِيُّ ثِقَةٌ يُعْرَفُ بِابْنِ ذَكْوَانَ الْمُقْرِئِ، نا ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ.

فيظهر هنا أن الإمام ابن عبد البر يبين حال الراوي أثناء سياقه للإسناد فقال: حدثنا عبد الله بن أحمد الدمشقي ثقة، وهذا تأكيد من ابن عبد البر بتوثيقه لهذا الراوي[١].

وما ورد في حديث رقم (١١٢٨) قال: قَرَأْتُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ نَصْرٍ، أَنَّ قَاسِمًا حَدَّثَهُمْ، نا ابْنُ وَضَّاحٍ، نا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ النَّصْرِيِّ، وَكَانَ ثِقَةً، عَنْ نَهْشَلٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ، عَنِ الْأَسْوَدِ.

وكذلك في هذا المثال فإنه يذكر حال الراوي أثناء سياقه للإسناد، كما سبق ذلك من الأمثلة، مما يؤكد على رأي الإمام ابن عبد البر في توثيق الراوي[٢].

وما ورد في حديث رقم (١١٣٤) قال ابن عبد البر: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ بِشْرٍ، نا ابْنُ أَبِي دُلَيْمٍ، نا ابْنُ وَضَّاحٍ، نا أَبُو الْفَضْلِ صَالِحُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ الضُّبَعِيُّ، سَيِّدُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ غَيْرَ مُدَافَعٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ رُسْتُمَ أَبِي عَامِرٍ الْخَزَّازِ.

وما ورد في حديث رقم (١٥٠٠) قال: أَخْبَرَنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى نا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ، نا يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ نا أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ، وَكَانَ مُنْقَطِعَ الْقَرِينِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ الْعَيْشِيُّ.

يظهر في هذه الأمثلة: أن الإمام ابن عبد البر يذكر حال الراوي أثناء سياقه للإسناد، علمًا أن ألفاظه لم تكن على نسق واحد، ولكنها كانت متنوعة، وهذا ما يدل على سعة علمه،

---

[١] عَبد الله بْن أَحْمَد بْن بشير بن ذكوان البهراني أَبُو عَمْرو الدمشقي، الْمُقْرِئ، إمام الْمَسْجِد الجامع بدمشق. وهو صدوق. انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٨/٢٧)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥/٥)، وتقريب التهذيب، لابن حجر (ص: ٢٩٥).

[٢] معاوية بن سلمة بن سليمان أبو سلمة الكوفي النصري. وهو ثقة. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٣٣٤/٧)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٨٥/٨)، وعلل الدارقطني (٤١/٥)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر(٢٠٨/١٠)، والثقات، لابن حبان (٤١٤/٥)، وتقريب التهذيب (ص:٥٣٨).

ومعرفته الواسعة بأحوال الرواة، كذلك فإن أقواله في الغالب الأمر تكون موافقة لأقوال غيره من أهل العلم، وهذا ما تبين في ترجمة سعيد بن عامر[١]، ومحمد بن الفضل[٢].

ثانياً: بيانه حال الراوي بعد ذكره للإسناد:

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (٥٧٠) قال بعده: وَخَالِدُ بْنُ نِزَارٍ ثِقَةٌ مَصْرِيٌّ[٣].

كذلك من صناعة الإمام ابن عبد البر أنه كان يبين حال الراوي بعد ذكره للحديث، ويكون ذلك في معرض الحكم على صحة الحديث، وربما يكون رواة الحديث مشهورين باستثناء أحد الرواة فيذكر حاله؛ ليؤكد صحة الرواية التي أوردها.

---

[١] سَعِيد بْن عامر أَبُو مُحَمَّد الضبعي الْبَصْرِيّ. وهو ثقة. انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد (٢٩٦/٧)، والثقات، للعجلي (٤٠١/١)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤٩/٤)، وتهذيب التهذيب، ابن حجر (٥١/٤)، وتقريب التهذيب، لابن حجر (ص:٢٣٧).

[٢] مُحَمْد بن الفَضْل أَبو النَّعْمَان السُدُوسِيّ البَصْرِيّ المشهور بِعَارِم. وهو ثقه. انظر: الثقات، للعجلي (ص:٢٣٩)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥٨/٨)، وسؤالات السلمي، للدارقطني (ص:٣١٢)، والرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص:١٦٢)، وتقريب التهذيب (ص:٥٠٢).

[٣] خالد بن نزار بن المغيرة، أبو يزيد الأيلي. وهو ثقة. سؤالات السلمي، للدارقطني (ص:١٩٩)، وتاريخ ابن يونس المصري (٧٣/٢)، والثقات، لابن حبان (٢٢٤/٨)، والكاشف، للذهبي (٣٦٩/١)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (١٢٣/٣)، وتقريب التهذيب، لابن حجر (ص:١٩١).

المطلب الثاني: معرفته بأحوال الرواة الضعفاء

إن معرفة أحوال الرواة الضعفاء فن عزيز من فنون الحديث؛ لأنه بمعرفة حال الراوي الضعيف يُحْكمُ على الرواية، ومن اهتمام علماء الحديث بمعرفة أحوال الرواة الضعفاء، فقد أفردوا جملة من المصنفات المتعلقة بذكر الرواة الضعفاء والمتروكين، كالبخاري[١]، والنسائي[٢]، والعقيلي[٣]، وابن حبان[٤]، وغيرهم من العلماء، إضافة إلى ذكرهم في كتب التراجم والطبقات، والعلل والسؤالات.

لذلك تميز الإمام ابن عبد البر في بيان أحوال الرواة الضعفاء، وكان ينص على أحوالهم عند ذكره لروايتهم؛ ويرجع ذلك لبيان الحكم الذي يترتب على الرواية من خلال استقرائه لحال هذا الراوي الضعيف، وظهرت صناعته الحديثية في ذلك جليًّا، وهذا ما سأبينه خلال الأمثلة التالية:

أولًا: يبين حال الراوي بعد حكمه على الحديث:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٩٣) قال بعده: هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ لِأَنَّ أَبَا مَعْمَرٍ عَبَّادَ ابْنَ عَبْدِ الصَّمَدِ[٥]، انْفَرَدَ بِهِ وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (١٥١٥) قَالَ أَبُو عُمَرَ: "صَدَقَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هَذَا يُعْرَفُ بِالسَّمِينِ[٦]، هُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَهُمْ مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ، وَهَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ مَرْفُوعًا وَإِنَّمَا الصَّحِيحُ فِيهِ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي الدَّرْدَاءِ".

---

[١] كتاب الضعفاء الصغير، وهو مطبوع بتحقيق: أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، وطبعته: مكتبة ابن عباس، بتاريخ ٢٠٠٥م.

[٢] كتاب الضعفاء والمتروكون، وهو مطبوع بتحقيق: محمود إبراهيم زايد، وطبعته: دار الوعي بحلب، بتاريخ ١٣٩٦هـ.

[٣] كتاب الضعفاء الكبير، وهو مطبوع بتحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، وطبعته: دار المكتبة العلمية ببيروت، بتاريخ: ١٩٨٤م.

[٤] كتاب المجروحين، وهو مطبوع بتحقيق: محمود إبراهيم زايد، وطبعته: دار الوعي بحلب، بتاريخ: ١٣٩٦هـ.

[٥] وهو مجمع على ترك حديثه؛ لأنه يروي المناكير. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٤١/٦)، والضعفاء الكبير، للعقيلي (١٣٨/٣)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨٢/٦)، والمجروحين، لابن حبان (١٧٠/٢)، والكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٥٥١/٥).

[٦] صَدَقَة بِن عَبْد اللهِ أَبو مُعَاوية وَيُقَال أَبو مُحَمْد الشَّامِيّ الدِمَشْقِيّ المعروف بالسَمَيْن. وهو ضعيف. انظر: سؤالات ابن الجنيد، لابن معين (ص:٣٥٩)، والعلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (٣٠٠/١)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤٣٠/٤)، والضعفاء والمتروكون، للنسائي (٥٨/١)، وسؤالات السلمي للدارقطني (ص: ١٩٦).

ثانياً: يبين حال الراوي عند ذكر المتابعات:

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (١٩٦) قال بعده: وَرَوَاهُ الْقُدَّامِيُّ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ رَبِيعَةَ الْخُرَاسَانِيُّ[١]، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ. وَالْقُدَّامِيُّ ضَعِيفٌ، وَلَهُ عَنْ مَالِكٍ أَشْيَاءُ انْفَرَدَ بِهَا لَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهَا.

ثالثاً: يبين حال الراوي بعد ذكره للحديث:

مثاله: وما ورد في حديث رقم (٢٠٤) قال بعده: عَلِيُّ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ سُوَيْدٍ[٢]، يَنْسِبُونَهُ إِلَى الْكَذِبِ وَوَضْعِ الْحَدِيثِ.

وما ورد في حديث رقم (١٢٣٠) قال: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نا قَاسِمُ، نا مُحَمَّدُ بْنُ الْجَهْمِ، نا كَامِلُ بْنُ طَلْحَةَ، نا عَبَّادُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: "تَعَلَّمُوا مَا شِئْتُمْ أَنْ تَعْلَمُوا؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَأْجُرُكُمْ عَلَى الْعِلْمِ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهِ، فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ هِمَّتُهُمُ الْوِعَايَةُ وَإِنَّ السُّفَهَاءَ هِمَّتُهُمُ الرِّوَايَةُ". هَكَذَا حُدِّثْنَا بِهِ مَوْقُوفًا وَهُوَ أَوْلَى مِنْ رِوَايَةِ مَنْ رَوَاهُ مَرْفُوعًا، وَعَبَّادُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ[٣]، لَيْسَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ، بَلْ هُوَ مِمَّنْ لَا يُشْتَغَلُ بِحَدِيثِهِ لِأَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَى تَرْكِهِ وَتَضْعِيفِهِ.

وما ورد في حديث رقم (١٦١٢) قال: وَحَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، وَعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: نا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيقٍ، ثنا مُوسَى بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْكُوفِيُّ قَالَ: نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الْفَيَّاضِ الْبَرْقِيُّ قَالَ: أنا سُلَيْمَانُ بْنُ بَزِيعٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْأَمْرُ يَنْزِلُ بِنَا بَعْدَكَ لَمْ يَنْزِلْ بِهِ الْقُرْآنُ وَلَمْ نَسْمَعْ مِنْكَ فِيهِ شَيْئًا، قَالَ: "**اجْمَعُوا لَهُ الْعَابِدِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَاجْعَلُوهُ شُورَى بَيْنَكُمْ وَلَا تَقْضُوا فِيهِ بِرَأْيٍ وَاحِدٍ**". قَالَ أَبُو عُمَرَ: "هَذَا حَدِيثٌ لَا يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ

---

[١] هو عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي. وهو ضعيف. انظر: المجروحين، لابن حبان (٣٩/٢)، والكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٤٢٤/٥).

[٢] علي بن يعقوب بن سويد الرباب الوراق المصري. وهو كذاب يضع الحديث. انظر: تاريخ ابن يونس (٣٦٠/١)، والضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢٠١/٢).

[٣] عباد بن عبد الصمد أبو معمر. وهو ضعيف. انظر: الضعفاء الكبير، للعقيلي (١٣٨/٣)، والتاريخ الكبير، للبخاري (٤١/٦)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨٢/٦)، والمجروحين، لابن حبان (١٧٠/٢)، والكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٥٥٢/٥).

إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَا أَصْلَ لَهُ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ عِنْدَهُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَا فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ، وَإِبْرَاهِيمُ الْبَرْقِيُّ[1]، وَسُلَيْمَانُ بْنُ بَزِيعٍ[2]، لَيْسَا بِالْقَوِيَّيْنِ، وَلَا مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِمَا وَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِمَا".

المطلب الثالث: ألفاظ الجرح والتعديل

ألفاظ الجرح والتعديل عبارة عن مصطلحات يطلقها علماء الجرح والتعديل على الرواة، يفهم منها حال الراوي، وقد تكون هذه المصطلحات مفسرة وقد تكون غير مفسرة، وقد جعلها العلماء مراتب سواء كان في التعديل أو التجريح، فلا تكون على درجة واحدة، وبعد النظر في هذه المصطلحات يستطيع المحدث الحكم على الحديث بناءً على نظره في هذه المصطلحات المطلقة على الرواة[3].

وبعد الاستقراء الكامل لكتاب جامع بيان العلم وفضله، فقد وقفت على جملة من الألفاظ التي أطلقها الإمام ابن عبد البر على الرواة سواء أكانت ألفاظ جرح أم تعديل، وهنا سأبين هذه الألفاظ مع مقارنتها بأقوال غيره من النقاد:

أولاً: ألفاظ التعديل:

وهي الألفاظ التي يطلقها علماء الجرح والتعديل على الرواة والتي تدل على قبول روايتهم وتزكيتهم، وهي متنوعة ومختلفة بحسب المراتب، وقد استخدم الإمام ابن عبد البر في كتابه جملة من هذه الألفاظ، وهي كالآتي:

اللفظ الأول: أفعل التفضيل (أثبت من، أحفظ، أتقن):

وقد استعمل الإمام ابن عبد البر هذه اللفظة في معرض المقارنة بين راويين ثقتين لبيان زيادة في الرواية.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٥٢٦) قال بعده: "وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ أَثْبَتُ مِنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ".

مقارنة أقوال النقاد بقول ابن عبد البر:

عبد الحميد هو ابن حبيب بن أبي العشرين الدمشقي. قال فيه ابن معين: "ليس به بأس"[4]، وقال أحمد بن حنبل: "ثقة"[5]، وقال أبو زرعة: "دمشقي ثقة حديثه مستقيم، وهو من

---

[1] إبراهيم بن أبي الفياض البرقي المصري. وهو ضعيف. انظر: تاريخ ابن يونس (٣٠/١)، ولسان الميزان، لابن حجر (٧٨/٣).

[2] سليمان بن بزيع. وهو ضعيف. انظر: المغني في الضعفاء (٢٧٧/١)، ولسان الميزان (١٣٣/٤).

[3] للمزيد، انظر: تدريب الراوي (٤٠٤/١).

[4] سؤالات ابن الجنيد(ص: ٣٠٦).

[5] العلل ومعرفة الرجال (٣٦٣/٢).

المعدودين في أصحاب الأوزاعي"[١]، وقال أبو حاتم الرازي: "هو ديواني كاتب، لم يكن صاحب حديث"[٢]، وقال البخاري: "ربما يخالف في حديثه"[٣]، وقال العجلي: "لا بأس به"[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ربما أخطأ"[٥]، وقال النسائي: ليس بالقوي[٦]، وقال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ"[٧].

اللفظ الثاني: (إمام، إمام جليل):

وهذه من ألفاظ التزكية والتعديل، وتدل على إمامة من أطلق عليه هذه اللفظة، وتعد من أوائل ألفاظ التعديل، ولا يطلق عليها إلا الجهابذة من العلماء[٨].

وقد استعمل الإمام ابن عبد البر هذه اللفظة في جامعه في معرض الرد على من طعن في أحد الأئمة الأعلام.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٢١٤٥) قال بعده: "مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ الشَّعْبِيُّ كَذَّابًا بَلْ هُوَ إِمَامٌ جَلِيلٌ".

وهو عَامِر بن شراحيل، وقيل: ابْن عَبد اللَّهِ بْن شراحيل، وقيل: ابْن شراحيل بْن عَبْد، الشَّعْبِي، أَبُو عَمْرو الكوفي، وثقه يحيى بن معين[٩]، وأبو زرعة[١٠]، وذكره ابن حبان في الثقات[١١]، وقال مكحول: "ما لقيت مثل الشعبي"[١٢]، وقال الذهبي: "الإمام علامة العصر"[١٣]، وقال ابن حجر: ثقة مشهور فقيه فاضل[١٤].

---

[١] الضعفاء لأبي زرعة (٨٩٨/٣).
[٢] علل الحديث لابن أبي حاتم (٦٢١/٢).
[٣] التاريخ الكبير (٤٥/٦).
[٤] الثقات للعجلي (ص: ٢٨٦).
[٥] الثقات لابن حبان (٤٠٠/٨).
[٦] تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٩/٣٤).
[٧] تقريب التهذيب (ص: ٣٣٣).
[٨] انظر: الموقظة (ص: ٧٦).
[٩] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٢٣/٦).
[١٠] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٢٤/٦).
[١١] الثقات لابن حبان (١٨٥/٥).
[١٢] المعرفة والتاريخ (٦٠٤/٢).
[١٣] سير أعلام النبلاء (٢٩٥/٤).
[١٤] تقريب التهذيب (ص: ٢٨٧).

قلت: بعد مقارنة قول الإمام ابن عبد البر بأقوال النقاد، تبين لي أن قوله مطابقٌ لأقوال النقاد في اعتبار الشعبي أنه إمام جليل.

اللفظ الثالث: (ثقة):

وتعد هذه اللفظة من أشهر ألفاظ التعديل، يستعملها علماء الجرح والتعديل في الحكم على الرواة، ويفهم من هذه اللفظة أن من أُطلق عليه هذه اللفظة فحديثه صحيح، ويكتب حديثه ويحتج به[١].

وقد استعملها الإمام ابن عبد البر في كتابه عدة مرات، وبأشكال مختلفة فتارة يذكر هذه اللفظة في أثناء سياقه للإسناد بعد ذكر الراوي يطلق عليه لفظة ثقة، أو بعد الانتهاء من ذكر الحديث يذكر أن فلان ثقة.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (١٧٢) قال بعده: "وَعَاصِمُ بْنُ رَجَاءِ بْنِ حَيْوَةَ، هَذَا ثِقَةٌ مَشْهُورٌ".

مقارنة أقوال النقاد بقول ابن عبد البر:

هو عاصم بن رجاء بن حيوة الكندي الفلسطيني[٢]، ذكره ابن حبان في الثقات[٣]، وقال في موضع آخر: "من ثقات أهل الشام ومتقنيهم"[٤]، وقال يحيى بن معين: "صويلح"[٥]، وقال أبو زرعة: "لا بأس به"[٦]، وقال ابن حجر: "صدوق يهم"[٧]، وقال الدارقطني: "ضعيف"[٨].

قلت: بعد مقارنة أقوال النقاد بقل الإمام ابن عبد البر؛ تبين لي أن هناك خلاف بين النقاد في حال هذا الراوي فمنهم من وثقه، ومنهم من توسط في حاله، ومنهم من ضعفه، والراجح في أمره أنه صدوق لا بأس به؛ لذلك فإن توثيق الإمام ابن عبد البر له كان تساهلًا.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٨٥٥) قال ابن عبد البر: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ أَحْمَدَ، نا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، نا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نُعْمَانَ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَرْوَانَ، نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرٍ الدِّمَشْقِيُّ ثِقَةٌ يُعْرَفُ بِابْنِ ذَكْوَانَ الْمُقْرِئِ.

---

[١] تحرير علوم الحديث (٥٧٠/١).

[٢] تهذيب الكمال (١٣/ ٤٨٣).

[٣] الثقات لابن حبان (٧/ ٢٥٩).

[٤] مشاهير علماء الأمصار (ص: ٢٩٠).

[٥] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٣٤٢).

[٦] المرجع السابق (٣٤٣/٦).

[٧] تقريب التهذيب (ص: ٢٨٥).

[٨] العلل (٦/ ٢١٦).

مقارنة أقوال النقاد بقول ابن عبد البر:

هو عَبد الله بْن أَحْمَد بْن بشير بن ذكوان البهراني أَبُو عَمْرو الدمشقي، الْمُقْرِئ، إمام الْمَسْجِد الجامع بدمشق. قال فيه يحيى بن معين: "ليس به بأس"[١]، وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق"[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[٣]، وقال ابن حجر: "صدوق"[٤].

قلت: بعد مقارنة أقوال النقاد بقل الإمام ابن عبد البر؛ تبين لي أن أكثر النقاد الذين تكلموا في هذا الراوي إنما جعلوه في مرتبة الصدوق، وهو الراجح الصواب، وأما توثيق الإمام ابن عبد البر له فهو تساهل منه في الراوي.

وما ورد في حديث رقم (١١٢٨) قال ابن عبد البر: قَرَأْتُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ نَصْرٍ، أَنَّ قَاسِمًا حَدَّثَهُمْ، نا ابْنُ وَضَّاحٍ، نا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ النَّصْرِيِّ، وَكَانَ ثِقَةً عَنْ نَهْشَلٍ.

مقارنة أقوال النقاد بقول ابن عبد البر:

هو معاوية بن سلمة بن سليمان أبو سلمة الكوفي النصري. وثقه أبو حاتم الرازي[٥]، وقال أيضًا: "أرى حديثه مستقيم"[٦]، وكذا وثقه ابن نمير[٧]، وابن القطان[٨]، وذكره ابن حبان في في الثقات[٩]، وقال الدارقطني: "كوفي لا بأس به"[١٠]، سُئل عنه يحيى بن معين؟ فكأنه ضعفه[١١]، وقال الذهبي: "ليس بالقوي"[١٢]، وقال ابن حجر: "مقبول"[١٣]، وقال د. بشار معروف: "لم نجد للذهبي عذرًا في تضعيفه، فهذا رجل وثقه ابن نمير وأبو حاتم، وناهيك بهما،

---

[١] تاريخ دمشق، لابن عساكر (٨/٢٧).

[٢] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/٥).

[٣] الثقات لابن حبان (٣٦٠/٨).

[٤] تقريب التهذيب (ص: ٢٩٥).

[٥] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٨٥/٨).

[٦] علل الحديث لابن أبي حاتم (٣٧٥/٢).

[٧] التاريخ الكبير (٣٣٤/٧).

[٨] تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٠٨).

[٩] الثقات لابن حبان (٤١٤/٥).

[١٠] علل الدارقطني (٤١/٥).

[١١] سؤالات ابن الجنيد (ص: ٤٢٢).

[١٢] الكاشف (٢/ ٢٧٥).

[١٣] تقريب التهذيب (ص: ٥٣٨).

وكلام يحيى الذي تفرد به ابن الجنيد عنه لا يدل على تضعيفه مطلقًا، فهو من كلام ابن الجنيد لا من كلام يحيى"[١].

قلت: بعد مقارنة أقوال النقاد بنقل الإمام ابن عبد البر؛ تبين لي أن هذا الراوي يستحق التوثيق، ويكفي في توثيقه قول الإمام أبي حاتم الرازي، وهو من المتعنتين في الجرح والتعديل، كذلك فإن تضعيف الذهبي للراوي لا يقبل في مقابلة أقوال العلماء المتقدمين، فالراجح أن هذا الراوي ثقة.

ثانياً: ألفاظ الجرح:

وهي عبارة عن ألفاظ ومصطلحات يستعملها علماء الجرح والتعديل في الحكم على الراوي الذي لا يقبل حديثه، أو أن يكون في حديثه ضعف أو غير ذلك، وهي مراتب متعددة وألفاظ مختلفة كل منها يدل على مرتبة مستقلة من مراتب الجرح، وبناءً على هذه الألفاظ يكون الحكم على الحديث[٢].

وقد استعمل الإمام ابن عبد البر في جامعه جملة من الألفاظ التي تدل على الجرح، وقد تنوعت هذا الألفاظ، علمًا أن لكل لفظ منها مدلول يختلف عن غيره، لذلك سأذكر هذه الألفاظ مقارنة بأقوال النقاد.

اللفظ الأول: (لا يحتج به، لا يحتج بهما، ليس ممن يحتج به):

وهذه من ألفاظ الجرح التي يستعملها علماء الجرح والتعديل، وتدل على جرح الراوي لضعفه، بأنه لا يحتج به لضعفه، أو لعلة تقدح فيه، وقد استعمل الإمام ابن عبد البر هذه اللفظة في كتابه.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (١٣٨٦) قال ابن عبد البر بعده: " فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ رَجُلَانِ لَا يُحْتَجُّ بِهِمَا، وَهُمَا سُلَيْمَانُ وَبَقِيَّةُ".

مقارنة أقوال النقاد بقول ابن عبد البر:

سليمان بن محمد بن إسماعيل بن محمد أبو أيوب الخزاعي. قال أبو أحمد الحاكم: فيه نظر[٣]، وقال أبو عبد الله بن مندة: "فيه نظر"[٤].

---

[١] تحرير تقريب التهذيب (٣/ ٣٩٤).

[٢] نزهة النظر (ص: ١٧٤).

[٣] تاريخ دمشق (٣٦١/٢٢).

[٤] فتح الباب في الكنى والألقاب (ص: ٨٨).

قلت: بعد مقارنة أقوال النقاد بقل الإمام ابن عبد البر؛ تبين لي أن هذا الراوي لم يتكلم في حاله علماء الجرح والتعديل كثيرًا، وإنما اكتفوا بقولهم: فيه نظر، وإنما صرح الإمام ابن عبد البر بأنه لا يحتج به، فلعل رأيه هو الصواب أن الراوي ضعيف لا يحتج به.

بَقِيْة بِنْ الوَلِيْد بِنْ صَائِد بِنْ كَعْب بِنْ حَرِيْز أَبو يَحْمُد الحِمْيَرِي. وثقه ابن سعد، وقال: "كان ضعيف الرواية عن غير الثقات"[١]، وقال العجلي: "ثقة ما روى عن المعروفين"[٢]، وقال الحاكم: "ثقة مأمون"[٣]، وقال ابن حبان: "مأمون ولكنه مدلس"[٤]، وقال ابن المبارك: "إذا اجتمع إسماعيل بن عياش وبقية، فبقية أحب إليّ"[٥]، وقال ابن معين: "إذا حدث عن ثقة فليس به بأس"[٦]، وقال أحمد بن حنبل: "إذا حدث عن قوم غير معروفين فلا تقبلوه"[٧]، وقال أبو زرعة: "إذا حدث عن الثقات فهو ثقة)[٨]، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"[٩]، وقال النسائي: "إذا قال: حدثنا وأخبرنا فهو ثقة، وإذا قال: عن فلان فلا يؤخذ عنه لأنه لا يدري عمن أخذه"[١٠]، وقال الخطيب: "كان صدوقًا"[١١]، وقال ابن الجوزي: "كان مدلسًا يروي عن قوم متروكين ومجهولين"[١٢]، وقال الذهبي: "أحد الأئمة الحفاظ يروي عمن دب ودرج وله غرائب تستنكر أيضاً عن الثقات لكثرة حديثه"[١٣]، وقال ابن حجر: "صدوق كثير التدليس عن الضعفاء"[١٤]، وهو من المرتبة الرابعة من مراتب التدليس[١٥].

---

[١] طبقات ابن سعد (٣٢٦/٧).

[٢] الثقات للعجلي (ص: ٨٣).

[٣] سؤالات السجزي للحاكم (ص: ٩٣).

[٤] المجروحين لابن حبان (٢٠٠/١).

[٥] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٣٥/٢).

[٦] تاريخ ابن معين رواية ابن محرز (ص: ٧٩).

[٧] الجرح والتعديل (٤٣٥/٢).

[٨] المرجع السابق (٤٣٥/٢).

[٩] المرجع السابق ٤٣٥/٢).

[١٠] تهذيب الكمال (١٩٨/٤).

[١١] تاريخ بغداد وذيوله (١٢٦/٧).

[١٢] الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١٤٦/١)،

[١٣] المغني في الضعفاء (١٠٩/١).

[١٤] تقريب التهذيب (ص: ١٢٦).

[١٥] طبقات المدلسين (ص: ٩٤).

قلت: بعد مقارنة أقوال النقاد بقل الإمام ابن عبد البر؛ تبين لي أن هذا الراوي اختلف علماء الجرح والتعديل فمنهم من وثقه، ومنهم من توسط، فيه ومنهم من تركه، والصواب أنه ثقة إذا حدث عن الثقات، وأما إذا حدث عن غير الثقات فروايته ضعيفة، إضافة إلى أنه لا بد من بالتصريح في التحديث؛ إذ تبين أنه من المدلسين من الطبقة الرابعة.

اللفظ الثاني: (ليس بالقوي، ليسا بالقويين):

تعد هذه اللفظة من ألفاظ التجريح التي كان يستعملها علماء الجرح والتعديل، وقد تكون مفرد، وقد تكون مثنى، أو حتى بصيغة الجمع، وقد استعمل الإمام ابن عبد البر صيغتي المفرد والمثنى، ولم أقف له على صيغة الجمع.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٢٧) قال بعده: "سُلَيْمَانُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْخَبَائِرِيُّ الْحِمْصِيُّ ابْنُ أَخِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْخَبَائِرِيُّ وَلَيْسَ سُلَيْمَانُ هَذَا عِنْدَهُمْ بِالْقَوِيِّ".

مقارنة أقوال النقاد بقول ابن عبد البر:

هو سليمان بن سلمة بن عبد الجبار الخبائري، أبو أيوب الحمصي: قال النسائي: "ليس بشيء"[١]، وقال أبو حاتم الرازي: "متروك الحديث، لا يشتغل به"[٢]، وقال ابن الجنيد معقبًا على قول أبي حاتم: "صدق، كان يكذب، ولا أحدث عنه بعد هذا"[٣]، وقال ابن حبان: "سليمان ليس بشيء"[٤]، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالقوي"[٥]، قال أبو علي الحافظ: "متروك الحديث"[٦]، وقال الأزدي: "معروف بالكذب"[٧].

قلت: بعد مقارنة أقوال النقاد بقل الإمام ابن عبد البر؛ تبين لي أن رأي الإمام ابن عبد البر موافقٌ لأقوال النقاد، وجميعهم على ترك هذا الراوي، وعدم الاحتجاج بروايته.

وما ورد في حديث رقم (١٦١٢) قال ابن عبد البر بعده: "وَإِبْرَاهِيمُ الْبَرْقِيُّ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ بَزِيعٍ لَيْسَا بِالْقَوِيَّيْنِ".

---

[١] الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: ٤٩).

[٢] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٢٢/٤).

[٣] المرجع السابق (١٢٢/٤).

[٤] الثقات، لابن حبان (٤١٥/٦).

[٥] تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٢٣/٢٢).

[٦] المرجع السابق (٣٢٣/٢٢).

[٧] الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢٠/٢).

مقارنة أقوال النقاد بقول ابن عبد البر:

إبراهيم بن أبي الفياض البرقي المصري. قال ابن يونس المصري: "روى عن أشهب مناكير"[١]، وقال الدارقطني: "ضعيف"[٢].

سليمان بن بزيع. قال ابن يونس: "منكر الحديث"[٣]، وقال الدارقطني: "ضعيف"[٤].

قلت: بعد مقارنة أقوال النقاد بقول الإمام ابن عبد البر؛ تبين لي أن رأي ابن عبد البر موافقٌ لأقوال النقاد، في حال هاذين الراويين، وأنهما ضعيفان لا يحتج بروايتهما.

اللفظ الثالث: (متروك الحديث):

تعد هذه اللفظة من ألفاظ الجرح الشديد، ومن يطلق عليه يكون ضعيفًا ضعفًا شديدًا غير منجبر، فلا يكتب حديثه، ولا يعتبر به، وقد يكون القدح في عدالة الراوي أو في ضبطه، فكل ذلك قادح في رواية من وصف بذلك.

وقد تنوعت ألفاظ علماء الجرح والتعديل فيمن وصف بهذا الوصف، فتارة يقولون: تركوه، أو ترك، تركه فلان، وغيرها من الألفاظ التي تدل على ترك رواية الراوي.

وبعد استقراء كتاب الإمام ابن عبد البر فقد استعمل هذه اللفظة في أحد الرواة، وكان استعماله لها بصيغ مختلفة.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٩٣) قال ابن عبد البر بعده: "هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ أَبَا مَعْمَرٍ عَبَّادَ بْنَ عَبْدِ الصَّمَدِ انْفَرَدَ بِهِ وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ". وقال في حديث رقم (١٢٣٠) بعده: "وَعَبَّادُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ لَيْسَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ، بَلْ هُوَ مِمَّنْ لَا يُشْتَغَلُ بِحَدِيثِهِ لِأَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَى تَرْكِهِ وَتَضْعِيفِهِ".

مقارنة أقوال النقاد بقول ابن عبد البر:

هو عَبَّادُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ أَبُو مَعْمَرٍ. قال البخاري[٥]، وابن حبان[٦]: "منكر الحديث جدًا"، وقال أبو حاتم الرازي: "ضعيف الحديث جدًا، منكر الحديث، لا أعرف له حديثًا صحيحًا"[٧]، وقال ابن عدي: "يحدث عن أنس بالمناكير"[١].

---

[١] تاريخ ابن يونس (٣٠/١).

[٢] لسان الميزان (٧٨/٣).

[٣] المغني في الضعفاء (٢٧٧/١).

[٤] لسان الميزان (١٣٣/٤).

[٥] التاريخ الكبير(٤١/٦).

[٦] المجروحين لابن حبان (١٧٠/٢).

[٧] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨٢/٦).

قلت: بعد مقارنة أقوال النقاد بقول الإمام ابن عبد البر؛ تبين لي أن هذا الراوي متفق على تركه بين جميع النقاد؛ لأنه كان يروي المناكير، وجاء كلام الإمام ابن عبد البر موافقًا لأقوال النقاد بتركه وعدم الاحتجاج به.

اللفظ الرابع: (ضعيف):

وهذه من أشهر ألفاظ الجرح التي استعملها علماء الجرح والتعديل في كتبهم، وقد تكون مفردة أو متبوعة بلفظ ضعيف الحديث، علمًا أن الراوي الذي يطلق عليه ضعيف أن ضعفه قد يكون محتملًا.

وقد استعمل الإمام ابن عبد البر هذا اللفظ على بعض الرواة في كتابه.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (١٩٦) قال ابن عبد البر بعده: "وَالْقُدَّامِيُّ ضَعِيفٌ، وَلَهُ عَنْ مَالِكٍ أَشْيَاءُ انْفَرَدَ بِهَا لَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهَا".

مقارنة أقوال النقاد بقول ابن عبد البر:

هو عبد الله بن محمد بن ربيعة القدامي. ذكره ابن حبان في المجروحين وقال: كان تقلب له الأخبار فيجيب فيها، وكانت آفته أنه لا يحل ذكره في الكتب[٢]، وقال ابن عدي: "ضعيف على ما تبين لي من رواياته واضطرابه فيها، ولم أر للمتقدمين فيه كلامًا فأذكره"[٣]، وقال الذهبي:" أحد الضعفاء، جاء عن مالك بالمصائب"[٤]، وقال الخليلي[٥]، وابن حجر: "ضعيف"[٦].

قلت: بعد مقارنة أقوال النقاد بقول الإمام ابن عبد البر؛ تبين لي أن رأي ابن عبد البر جاء موافقًا لأقوال النقاد بضعف هذا الراوي، وعدم الاحتجاج به ولا بروايته.

وما ورد في حديث رقم (١٠٧٩) قال ابن عبد البر بعده: "وَهُوَ حَدِيثٌ انْفَرَدَ بِهِ عُثْمَانُ الْبُرِّيُّ، لَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرُهُ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ مُعْتَزِلِيُّ الْمَذْهَبِ".

---

[١] الكامل في ضعفاء الرجال (٥/٥٥١).

[٢] المجروحين لابن حبان (٢/ ٣٩).

[٣] الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٢٤).

[٤] ميزان الاعتدال (٢/ ٤٨٨).

[٥] الإرشاد (١/ ٢٨٠).

[٦] الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٢٣٠).

مقارنة أقوال النقاد بقول ابن عبد البر:

عثمان بن مقسم البري، أبو سلمة الكندي البصري. قال ابن مهدي: "ثقة ثقة"[١]، وذكره العقيلي في الضعفاء[٢]، وقال أبو حاتم الرازي: "ضعيف الحديث"[٣]، وقال أبو حاتم[٤]، والنسائي: "متروك الحديث"[٥]، وقال الدارقطني: "لا شيء"[٦]، وقال البخاري: "تركه يحيى القطان"[٧]، وقال يحيى بن معين: "ليس بشيء"[٨]، وقال أحمد بن حنبل: "حديثه منكر، وكان رأيه رأى سوء"[٩]، وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: "كان ممن يروي المقلوبات عن الأثبات"[١٠]، وقال ابن عدي: "وعامة حديثه مما لا يتابع عليه إسنادًا أو متنًا، وهو ممن يغلط الكثير، ونسبه قوم إلى الصدق، وضعفوه للغلط الكثير الذي كان يغلط إلا أنه في الجملة ضعيف، ومع ضعفه يكتب حديثه"[١١]، وقال الذهبي: "أحد الائمة الأعلام على ضعفٍ في حديثه"[١٢].

قلت: بعد مقارنة أقوال النقاد بقول الإمام ابن عبد البر؛ تبين لي أن كلام ابن عبد البر جاء موافقاً لأقوال النقاد على ضعف هذا الراوي، بل إن بعض العلماء قد وصفوه بما هو أشد من الضعف، فتركوا حديثه.

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (١٥١٥) قال ابن عبد البر بعده: "صَدَقَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هَذَا يُعْرَفُ بِالسَّمِينِ، هُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَهُمْ مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ".

مقارنة أقوال النقاد بقول ابن عبد البر:

---

[١] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٦٨/٦).

[٢] الضعفاء الكبير، للعقيلي(٢١٧/٣).

[٣] علل الحديث، لابن أبي حاتم (١١٣/٦).

[٤] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٦٨/٦).

[٥] الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص:٧٥).

[٦] سؤالات الحاكم للدارقطني (ص:١٦٩).

[٧] التاريخ الكبير، للبخاري (٢٥٢/٦).

[٨] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٦٨/٦).

[٩] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٦٨/٦).

[١٠] المجروحين، لابن حبان (١٠١/٢).

[١١] الكامل في ضعفاء الرجال (٢٦٩/٦).

[١٢] ميزان الاعتدال (٥٦/٣).

صَدَقَة بن عَبْد اللهِ أَبو مُعَاوية، وَيُقَال: أَبو مُحَمْد الشَّامِيّ الدِمَشْقِيّ المعروف بالسَمَيْن. قال عبد الرحمن بن إبراهيم (دُحَيْم)، وأبو حاتم: "محله الصدق غير أنه كان يشوبه القدر"[١]، وضعفه يحيى بن معين[٢]، وأحمد بن حنبل[٣]، والنسائي[٤]، وابن شاهين[٥]، والدارقطني[٦]، والذهبي[٧]، وابن حجر[٨]، وقال مسلم: "منكر الحديث"[٩]، وقال أبو زرعة: "كان قدريًا ليّنًا"[١٠]، وقال ابن حبان: "كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات"[١١].

قلت: بعد مقارنة أقوال النقاد بقول الإمام ابن عبد البر؛ تبين لي أن جميع النقاد متفقون على ضعفه، وترك الاحتجاج به ولا بروايته؛ والسبب في تركه وضعفه بدعة القدر كما بين ذلك غير واحد من النقاد، فقد وافق قول الإمام ابن عبد البر قول الأئمة النقاد في هذا الراوي.

اللفظ الخامس: (مجهول):

والمقصود بالمجهول عند علماء الجرح والتعديل، هو من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق، وحكم الحديث الذي فيه راو مجهول فهو أقرب إلى الضعف، وقد نقل الإمام ابن عبد البر تعريف الراوي المجهول عن الإمام البزار، فقال: "وَلَكِنَّ الْبَزَّارَ وَطَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ الْمُحَدِّثَ إِذَا لَمْ يُحَدِّثْ عَنْهُ رَجُلَانِ فَصَاعِدًا، فَهُوَ مَجْهُولٌ"[١٢].

وقد استعمل الإمام ابن عبد البر في كتابه لفظ المجهول في بعض الرواة، وقد قرنه بالحكم على ضعف الحديث؛ بسبب جهالة أحد الرواة.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (١٧٦٠) قال ابن عبد البر بعده: "هَذَا إِسْنَادٌ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّ الْحَارِثَ بْنَ غُصَيْنٍ مَجْهُولٌ".

---

[١] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/٤٣٠).

[٢] سؤالات ابن الجنيد (ص:٣٥٩).

[٣] العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (١/٣٠٠).

[٤] الضعفاء والمتروكون، للنسائي (١/٥٨).

[٥] تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص:١١١).

[٦] سؤالات السلمي للدارقطني (١/١٩٦).

[٧] الكاشف (١/٥٠٢).

[٨] تقريب التهذيب (ص:٢٧٥).

[٩] الكنى والأسماء (٢/٧٥٨).

[١٠] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/٤٣٠).

[١١] المجروحين، لابن حبان (١/٣٧٤).

[١٢] جامع بيان العلم وفضله (٢/١١٦٤).

مقارنة أقوال النقاد بقول ابن عبد البر:

الحارث بْن غصين أَبُو وهب الثقفي. ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وسكت عنه[١]، وذكره ابن حبان في الثقات[٢].

قلت: بعد مقارنة أقوال النقاد بقول الإمام ابن عبد البر؛ تبين لي أن هذا الراوي مجهول الحال، فلم يذكر فيه أحدٌ من العلماء جرحًا ولا تعديلًا، وأما ذكر الإمام ابن حبان للراوي في الثقات فلا يدل على توثيقه، وإنما يدل على معرفة عينه، لذلك فإن قول الإمام ابن عبد البر صحيح، بأن هذا الراوي مجهول.

اللفظ السادس: (ينسب إلى الكذب، ووضع الحديث):

وهذه اللفظة من أشد أنواع الجرح التي أطلقها علماء الجرح والتعديل على الراوي، وهي أن ينسب إلى وضع الحديث، أو الكذب في الرواية، ومما اتفق عليه علماء الحديث أنه من أُطلق عليه هذه اللفظة؛ فقد سقطت روايته وعدالته، فلا يقبل منه أي رواية.

وقد استعمل الإمام ابن عبد البر هذه اللفظة، وأطلقها على الرواة.

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٢٠٤) قال ابن عبد البر بعده: "عَلِيُّ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ سُوَيْدٍ يَنْسِبُونَهُ إِلَى الْكَذِبِ وَوَضْعِ الْحَدِيثِ".

مقارنة أقوال النقاد بقول ابن عبد البر:

علي بن يعقوب بن سويد الرباب الوراق المصري. قال ابن يونس: "كذاب يضع الحديث"[٣]، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء وقال: قال أبو الوليد القاضي: "كان يضع الحديث"[٤].

قلت: بعد مقارنة أقوال النقاد بقل الإمام ابن عبد البر؛ تبين لي موافقة كلام الإمام ابن عبد البر لكلام النقاد الذين سبقوه في معرفة حال الراوي بالكذب ووضع الحديث.

---

[١] التاريخ الكبير (٢٧٨/٢).

[٢] الثقات لابن حبان(١٨١/٨).

[٣] تاريخ ابن يونس (٣٦٠/١).

[٤] الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي (٢٠١/٢).

المطلب الرابع: ينقل أقوال العلماء في الجرح والتعديل

إن أقوال علماء الحديث في الرواة جرحًا وتعديلًا مشتهر في كثير من الكتب والمصنفات، لذلك فإن العلماء يتناقلون هذه الأقوال والألفاظ في مصنفاتهم؛ ليتسنى لهم الحكم على الأحاديث الواردة، وبيان درجتها من الصحة والضعف، وقد يكون هذا النقل إما استشهادًا، أو تعقبًا على كلام هؤلاء العلماء.

لذلك فقد ظهرت صناعة الإمام ابن عبد البر الحديثية في نقله لأقوال العلماء في بيان أحوال الرواة جرحًا وتعديلًا، وفي ظاهر الأمر أنه كان ينقل النصوص دون أن يتصرف فيها، وهذا من باب الأمانة العلمية التي تتطلب نقل النص كما هو، وسأبين ذلك فيما يأتي من الأمثلة:

أولاً: نقله لأقوال العلماء في التوثيق:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (١٩٣) قال ابن عبد البر: قال أحمد بن زهير: "وَسَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: أَيُّوبُ ثَبْتٌ، وَابْنُ عَوْنٍ ثَبْتٌ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنِ بْنِ أَرْطَبَانَ"[١].

أَيُّوب بن أَبي تميمة، واسمه كيسان السختياني، أَبُو بكر البَصْرِيّ. وهو متفق على إمامته وجلالته[٢].

عبد الله بن عون بن أرطبان أبو عون المزني. قال ابن المبارك: "مَا رأيت أحدًا أفضل من ابْن عون"[٣]، وقال ابن سعد: "ثقة كثير الحديث ورعًا"[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات[٥].

فيظهر من خلال هذا المثال أن الإمام نقل كلام أحمد بن زهير بنصه نقلاً عن الإمام يحيى بن معين في رأيه بأيوب وابن عون.

وما ورد في حديث رقم (١٩٤) قال: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ: وَرَأَيْتُ فِيَ كِتَابِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: "قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ مِنْ أَثْبَتِ شُيُوخِنَا"[٦].

---

[١] انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥/ ١٣١)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر (٣١/ ٣٦٤).

[٢] انظر: تهذيب الكمال (٤٥٧/٣).

[٣] التاريخ الكبير للبخاري (١٦٣/٥).

[٤] الطبقات الكبرى، لابن سعد (١٩٣/٧).

[٥] الثقات، لابن حبان (٣/٧).

[٦] انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (١٨٣/٧)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٣١/٧).

قرة بن خالد السدوسي. وثقه ابن معين[١]، وأحمد[٢]، وأبو حاتم[٣]، وزاد أبو حاتم: "ثبت". وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "متقنًا"[٤].

ظهر من خلال الدراسة أن الإمام ابن عبد البر نقل كلامًا لأحمد بن زهير ينقل فيه عن يحيى بن سعيد القطان في كلامه عن أحد الرواة، وقد نُقل هذا الكلام بنصه إذ لم يتصرف الإمام ابن عبد البر في النص المنقول.

وما ورد في حديث رقم (٢١٦٣) قال: أَخْبَرَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، ثنا أَبُو الْمَيْمُونِ الْبَجَلِيُّ، ثنا أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: "سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ وَهْبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادَ بْنِ سَمْعَانَ، فَقَالَ: ثِقَةٌ، فَقُلْتُ: إِنَّ مَالِكًا يَقُولُ فِيهِ كَذَّابٌ فَقَالَ: لَا يُقْبَلُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ".

عبد الله بن زياد بن سمعان. قال علي بن المديني: "ضعيف ضعيف"[٥]، وذكره العقيلي في الضعفاء[٦]،وقال ابن القيسراني: "كذاب"[٧]، وذكره البخاري في الضعفاء[٨]، وقال أحمد[٩]، والنسائي[١٠]، والدارقطني[١١]: "متروك الحديث"، وقال يحيى بن معين: "ليس بشيء"[١٢]، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث سبيله سبيل الترك"[١٣]، وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: "كان يروي عن من لم يره ويحدث بما لم يسمع"[١٤]، وقال ابن عدي: "وهذه الأحاديث التي أمليتها بأسانيدها غير محفوظة، ولابن سمعان من الحديث أحاديث صالحة، ورأيت أروى الناس عنه عبد الله بن وهب، والضعف على حديثه ورواياته بين"[١٥]، وقال أبو أحمد الحاكم: "ذاهب

---

[١] من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان) (ص: ٤٩).

[٢] العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (٩٣/٢).

[٣] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٣١/٧).

[٤] الثقات لابن حبان (٣٤٢/٧).

[٥] سؤالات ابن أبي شيبة للمديني (ص:١٣٢).

[٦] الضعفاء الكبير للعقيلي (٢٥٧/٢).

[٧] معرفة التذكرة (ص:٢٤٦).

[٨] الضعفاء الصغير للبخاري (ص: ٧٩).

[٩] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦١/٥).

[١٠] الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص:٦٣).

[١١] علل الدارقطني (٧٤/٣).

[١٢] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦١/٥).

[١٣] المرجع السابق (٦١/٥).

[١٤] المجروحين لابن حبان (٧/٢).

[١٥] الكامل في ضعفاء الرجال (٢٠٥/٥).

الحديث"[١]، وقال الساجي: "ضعيف جدًا"[٢]، وقال الذهبي: "أحد المتروكين في الحديث"[٣]، وقال مرة أخرى: "أحد الهلكى"[٤]، وقال ابن حجر: "أحد الضعفاء"[٥].

قلت: بعد دراسة واسعة لحال الراوي عبد الله بن زياد بن سمعان تبين أنه مجمع على تركه، وأما قول ابن وهب فيه فهو غير صحيح؛ حيث إنه وثقه دون وجه حق، ونحن نرى إجماعًا من النقاد على تضعيفه وترك الراوية عنه، وهذا هو الصواب في حاله، ولا يلتفت إلى توثيق ابن وهب له، والله أعلم.

ثانياً: ينقل قول للعلماء في بيان المعاصرة:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٢١٦) قال بعده: ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ كَاتِبُ الْوَاقِدِيِّ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَأَى أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءٍ الزُّبَيْدِيَّ.

فهذه من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين العلماء في ثبوت رؤية الإمام أبي حنيفة للصحابي أنس بن مالك وعبد الله بن الحارث الزبيدي، والظاهر أن الإمام ابن عبد البر نقل كلام ابن سعد في هذه المسألة ويرى رأيه، وهذه المسألة تحتاج إلى دراسة وتحقيق.

أبو حنيفة هو النعمان بن ثابت التميمي، وُلِدَ: سَنَةَ ثَمَانِيْنَ، فِي حَيَاةِ صِغَارِ الصَّحَابَةِ[٦]، ونقل الصيمري بسنده عن أبي نعيم أنه قال: "ولد أَبُو حنيفَة سنة ثَمَانِينَ وَتوفى سنة خمسين وَمِائَة وَرَأى انس بن مَالك سنة خمس وَتِسْعين وَسمع مِنْهُ"[٧]، ويفهم من كلامه أن أبا حنيفة كان من التابعين إذ إنه رأى أحد الصحابة ولو لم يروِ عنه شيء.

وردَّ الإمام الدارقطني هذا الرأي لما سُئل عن سماع أبي حنيفة؟ فقال: "لا يصح له رؤية ولم يلحق أبو حنيفة أحداً من الصحابة"[٨].

وأنصف الأقوال في هذه المسألة ما قاله الإمام ابن حجر: "أدرك أبو حنيفة جماعةً من الصحابة؛ لأنه ولد بالكوفة سنة ثمانين من الهجرة، وبها يومئذٍ: عبد الله بن أبي أوفى، فإنه مات بعد ذلك، وبالبصرة: أنس، وقد أورد ابن سعد بسند لا بأس به: أن أبا حنيفة رأى أنسًا، وكان

---

[١] تهذيب التهذيب (٢٢١/٥).

[٢] المرجع السابق (٢٢١/٥).

[٣] الكاشف (٥٥٣/١).

[٤] ميزان الاعتدال (٥٩٣/٤).

[٥] لسان الميزان (٤٩٦/٤).

[٦] سير أعلام النبلاء (٣٩١/٦).

[٧] أخبار أبي حنيفة وأصحابه (ص: ١٨).

[٨] سؤالات حمزة للدارقطني (ص: ٢٦٣).

غير هذين من الصحابة بعِدَّةٍ من البلاد أحياء. وقد جمعَ بعضُهم جزءا فيما ورد من رواية أبي حنيفة من الصحابة، ولكن لا يخلو إسناده من ضعف، والمعتمدُ على إدراكه ما تقدّم، وعلى رؤيته لبعض الصحابة ما أورده ابن سعد في "الطبقات" فهو بهذا الاعتبار من طبقة التابعين، ولم يثبت ذلك لأحد من أئمة الأعصار المعاصرين له: كالأوزاعي بالشام، والحمادين بالبصرة، والثوري بالكوفة، ومسلم بن خالد الزنجي بمكة، والليث بن سعد بمصر"[١].

خلاصة القول: الراجح أن رؤية الإمام أبي حنيفة لأنس بن مالك لم تصح، ولم يثبت فيها دليل صحيح يعتمد عليه، وأما الأدلة التي اعتمد عليها القائلون بصحة رؤيته فلم يصح منها شيء، ومن المعلوم أن إثبات الصحبة أو غيرها إنما يحتاج إلى دليل ثابت.

واستدلوا على ذلك بما راوه ابن سعد قيما نقله عنه الذهبي فقال: "رَأَيْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ"[٢]. وقال الذهبي: "فَإِنَّهُ صَحَّ أَنَّهُ رَأَى أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ إِذْ قَدِمَهَا أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ"[٣]. غير أن هذه الأدلة لم تسلم من الرد، أنها لم ترد بإسناد صحيح، وأنها لم ترد في طبقات ابن سعد، قال المعلمي اليماني: "يحكي الذهبي عن ابن سعد أنه روى عن سيف بن جابر عن أبي حنيفة أنه رأى أنساً، ولم أر في الطبقات المطبوع لا ذا ولا ذاك فلا أدري أفي كتاب آخر لابن سعد؟ أم حكاية مفردة رويت بسند"[٤]، فيبقى الأمر يحتاج إلى دليل صحيح واضح يدل على رؤية الإمام أبي حنيفة لأنس بن مالك رضي الله عنهما.

وأما سماعه من أنس، فقد تجد اتفاقًا بين العلماء على عدم ثبوت السماع والرواية لأبي حنيفة عن أنس، وعلى فرض صحة رؤية الإمام أبي حنيفة لأنس؛ فإنه لا يستلزم الرواية عنه، أو السماع منه.

وأما رؤيته وسماعه من عبد الله بن الحارث، فتكاد تجد اتفاقًا من أهل العلم على أنه لا يصح شيء من ذلك، قال الذهبي: "وَزَعَمَ مَنْ لاَ مَعْرِفَةَ لَهُ: أَنَّ الإِمَامَ أَبَا حَنِيْفَةَ لَقِيَهُ، وَسَمِعَ مِنْهُ، وَهَذَا جَاءَ مِنْ رِوَايَةِ رَجُلٍ مُتَّهَمٍ بِالكَذِبِ، وَلَعَلَّ أَبَا حَنِيْفَةَ أَخَذَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ الحَارِثِ الزُّبَيْدِيِّ الكُوْفِيِّ أَحَدِ التَّابِعِيْنَ، فَهَذَا مُحْتَمَلٌ، وَأَمَّا الصَّحَابِيُّ، فَلَمْ يَرَهُ أَبَداً"[٥].

قلت: فيتبين لك أنه لم تثبت رؤية ولا سماع لأبي حنيفة من الصحابي عبد الله بن الحارث رضي الله عنه.

---

[١] تبييض الصحيفة، السيوطي (ص: ٣٤).

[٢] مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، الذهبي (ص: ١٤).

[٣] المرجع السابق (ص: ١٤).

[٤] التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، المعلمي اليماني (٣٨٣/١).

[٥] سير أعلام النبلاء (٣٨٧/٣).

المبحث الثالث: نقد المرويات وبيان عللها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مقدمة في علم العلل.

المطلب الثاني: بيان العلل المتعلقة بالأحاديث.

توطئة

يعد معرفة العلل الواردة في الأحاديث النبوية من أدق مباحث علوم الحديث وأغمضها؛ لأن الذي يميز العلة أنها غامضة، خفية، فلا يستطيع أحد النقاد اكتشافها، إلا إذا كان من أصحاب العين الثاقبة في نقد المرويات، وهذا يحتاج من الباحث إلى طول نفس، وكثرة تفتيش بين الروايات والأسانيد حتى يكتشف هذه العلة الخفية الغامضة.

لذلك فإن علماء الحديث اهتموا بهذا الفن العظيم من فنون علوم الحديث، وقد أفردوا فيه جملة من المصنفات سواء كانت نظرية، أو عملية، ونظرًا إلى كثرة هذه المصنفات المتعددة في العلل فإن محقق كتاب علل الدارقطني: محفوظ الرحمن زين الله السلفي قد ذكر جملة كبيرة من المصنفات في علل الأحاديث العملية والنظرية[1].

وبالنظر إلى كتاب الإمام ابن عبد البر، ومن خلال الاستقراء التام لكتابه؛ فإنه كان متميزًا في بيان علل الأحاديث، سواء أكانت هذه العلل في الإسناد أم في المتن، علمًا أنه كان يبين هذه العلل بعد ذكره للأحاديث فيبين عللها المتعددة، وهذا ما سأبينه في هذا المبحث.

---

[1] علل الدارقطني (١/٤٧-٥٦).

المطلب الأول: مقدمة في علم العلل

أولاً: العلة في اللغة:

قال ابن منظور: "الحَدَث يَشْغَل صاحبَه عَنْ حَاجَتِهِ، كأَنَّ تِلْكَ العِلَّة صَارَتْ شُغْلًا ثَانِيًا مَنَعَه عَنْ شُغْله الأَول"[١].

ثانياً: العلة في اصطلاح المحدثين:

قال الإمام ابن الصلاح معرفًا العلة: "وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ أَسْبَابٍ خَفِيَّةٍ غَامِضَةٍ قَادِحَةٍ فِيهِ[٢]". ووافقه على هذا التعريف الإمام النووي فقال: "عبارة عن سبب غامض قادح مع أن الظاهر السلامة منه"[٣]. كذلك وافقهم الإمام السيوطي على هذا التعريف[٤].

فيفهم من هذه التعريفات، أن العلة متعلقة بالأحاديث التي في ظاهرها الصحة، مع وجود سبب خفي يقدح في صحتها، وهذا الذي جعل العلة ومعرفتها من أصعب علوم الحديث وأدقها؛ لأنه لا يعرفها ولا يكتشفها إلا الجهابذة من النقاد أصحاب النظرة الثاقبة في الحكم على الحديث، قال الإمام النووي: "وَهَذَا النَّوْعُ مِنْ أَجَلِّهَا، يَتَمَكَّنُ مِنْهُ أَهْلُ الْحِفْظِ وَالْخِبْرَةِ وَالْفَهْمِ الثَّاقِبِ"[٥].

ثالثاً: طرق معرفة العلة:

فالعلة أمر خفي غامض لا يعرفه عامة طلاب الحديث، ولقد كان علماء الحديث الأوائل يعدون الماهر بالحديث هو من يستطيع أن يتكلم في العلل، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيّ: " مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ إِلْهَامٌ، فَلَوْ قُلْتَ لِلْعَالِمِ يُعَلِّلُ الْحَدِيثَ: مِنْ أَيْنَ قُلْتَ هَذَا، لَمْ يَكُنْ لَهُ حُجَّةٌ "[٦].

وسئل أبو زرعة: مَا الْحُجَّةُ فِي تَعْلِيلِكُمُ الْحَدِيثَ؟ قَالَ: "الْحُجَّةُ أَنْ تَسْأَلَنِي عَنْ حَدِيثٍ لَهُ عِلَّةٌ، فَأَذْكُرُ عِلَّتَهُ ثُمَّ تَقْصِدُ ابْنَ وَارَةَ، يَعْنِي مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمِ بْنِ وَارَةَ، وَتَسْأَلُهُ عَنْهُ وَلَا تُخْبِرُهُ بِأَنَّكَ قَدْ سَأَلْتَنِي عَنْهُ، فَيَذْكُرُ عِلَّتَهُ، ثُمَّ تَقْصِدُ أَبَا حَاتِمٍ فَيُعَلِّلُهُ، ثُمَّ تُمَيِّزُ كَلَامَ كُلٍّ مِنَّا عَلَى ذَلِكَ الْحَدِيثِ، فَإِنْ وَجَدْتَ بَيْنَنَا خِلَافًا فِي عِلَّتِهِ فَاعْلَمْ أَنَّ كُلًّا مِنَّا تَكَلَّمَ عَلَى مُرَادِهِ، وَإِنْ وَجَدْتَ الْكَلِمَةَ مُتَّفِقَةً

---

[١] لسان العرب، ابن منظور (٤٦٧/١١).

[٢] مقدمة ابن الصلاح (ص: ٩٠).

[٣] التقريب والتيسير، النووي (ص: ٤٤).

[٤] تدريب الراوي، السيوطي (٢٩٥/١).

[٥] التقريب والتيسير (ص: ٤٣).

[٦] معرفة علوم الحديث، للحاكم (ص: ١١٢).

فَاعْلَمْ حَقِيقَةَ هَذَا الْعِلْمِ"، قَالَ: فَفَعَلَ الرَّجُلُ فَاتَّفَقَتْ كَلِمَتُهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ إِلْهَامٌ"[١].

فتبين لك أن معرفة هذا العلم إلهام، ومع ذلك فإن علماء الحديث قد وضعوا جملة من القواعد لمعرفة العلة في الحديث واستكشافها، وهي كالآتي[٢]:

١- جمع طرق الحديث المختلفة بتوسع عند الحاجة.

٢- تحديد مدار الخلاف على من يكون، والنَّظر في كل رواية هل فيها خلاف آخر، والنَّظر في حال رواتها وبلدانهم واختصاصهم بالرَّاوي المختلف عليه.

٣- التَّرجيح بين الرُّواة أو الجمع بين رواياتهم على أسس علمية وقواعد منهجية مستنبطة من صنيع علماء العلل السَّابقين فحسب، دون نظر إلى قواعد المنطق واحتمالات العقل.

ويؤكد هذه القواعد ما قاله الخطيب البغدادي: "وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ وَيَنْظُرَ فِي اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ وَيُعْتَبَرَ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ"[٣].

وقال ابن الصلاح: "وَيُسْتَعَانُ عَلَى إِدْرَاكِهَا بِتَفَرُّدِ الرَّاوِي وَبِمُخَالَفَةِ غَيْرِهِ لَهُ، مَعَ قَرَائِنَ تَنْضَمُّ إِلَى ذَلِكَ تُنَبِّهُ الْعَارِفَ بِهَذَا الشَّأْنِ عَلَى إِرْسَالٍ فِي الْمَوْصُولِ، أَوْ وَقْفٍ فِي الْمَرْفُوعِ، أَوْ دُخُولِ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ، أَوْ وَهْمِ وَاهِمٍ بِغَيْرِ ذَلِكَ، بِحَيْثُ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ، فَيَحْكُمُ بِهِ، أَوْ يَتَرَدَّدُ فَيَتَوَقَّفُ فِيهِ. وَكُلُّ ذَلِكَ مَانِعٌ مِنَ الْحُكْمِ بِصِحَّةِ مَا وُجِدَ ذَلِكَ فِيهِ"[٤].

فهذه أهم طرق معرفة علل الحديث، يتبين من كلام العلماء فيه أنه يحتاج إلى دقة في الدراسة والبحث، لذلك سأبين جملة من العلل التي ذكرها الإمام ابن عبد البر في كتابه، سواء كانت هذه العلل في الإسناد أو في المتن.

---

[١] معرفة علوم الحديث، للحاكم (ص: ١١٣).

[٢] انظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح (ص: ٤٠).

[٣] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٩٥).

[٤] مقدمة ابن الصلاح (ص: ٩٠).

المطلب الثاني: بيان العلل المتعلقة بالأحاديث

إن المتأمل لكتاب الإمام ابن عبد البر، يجد أنه كان من العلماء المميزين في بيان العلل الواقعة في الأحاديث النبوية، وغالبًا أنه كان يبين هذه العلل بعد ذكره للحديث وحكمه عليه، وسأبين جملة من العلل التي كان الإمام ابن عبد البر يذكرها على الأحاديث النبوية.

أولاً: بيان تفرد الراوي الضعيف:

ومثاله: ما ورد في حديث رقم (٩٣) قال ابن عبد البر: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ الْقَاسِمِ، نا ابْنُ السَّكَنِ، نا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ زَكَرِيَّا الْمُحَارِبِيُّ ثنا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، ثنا عُمَرُ بْنُ بُزَيْعٍ أَبُو سَعِيدٍ الطَّيَالِسِيُّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَبِي الْحَجَّاجِ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**مَنْ أَدَّى الْفَرِيضَةَ وَعَلَّمَ النَّاسَ الْخَيْرَ كَانَ فَضْلُهُ عَلَى الْمُجَاهِدِ الْعَابِدِ، كَفَضْلِي عَلَى أَدْنَاكُمْ رَجُلًا، وَمَنْ بَلَغَهُ عَنِ اللَّهِ فَضْلٌ فَأَخَذَ بِذَلِكَ الْفَضْلِ الَّذِي بَلَغَهُ أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا بَلَغَهُ وَإِنْ كَانَ الَّذِي حَدَّثَهُ كَاذِبًا**"[١]. قال أبو عمر: "هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ أَبَا مَعْمَرٍ عَبَّادَ بْنَ عَبْدِ الصَّمَدِ انْفَرَدَ بِهِ وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ".

فقد علق الإمام ابن عبد البر على هذا الحديث وحكم عليه بالضعف، ثم بين العلة التي من أجلها ضعف الحديث وهي: تفرد أحد الرواة الضعفاء بهذا الحديث.

وقد وافق جماعة من أهل العلم الإمام ابن عبد البر في تضعيفه للحديث كالسيوطي[٢]، والشوكاني[٣].

وما ورد في حديث رقم (١٠٧٩) قال ابن عبد البر: وَذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ مِقْسَمٍ الْبُرِّيّ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "**إِنَّ مِنَ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمًا لَمْ يَنْفَعْهُ اللَّهُ بِعِلْمِهِ**"[٤]. قال أبو عمر: "حَدَّثَنَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، نا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، نا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، نا سُحْنُونُ، نا ابْنُ وَهْبٍ، فَذَكَرَهُ وَهُوَ حَدِيثٌ انْفَرَدَ بِهِ عُثْمَانُ الْبُرِّيُّ، لَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرُهُ وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ مُعْتَزِلِيٌّ الْمَذْهَبِ فِيمَا ذَكَرُوا لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ".

---

[١] لم أقف له على تخريج.

[٢] اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (١٩٦/١).

[٣] الفوائد المجموعة (ص: ٢٨٣).

[٤] أخرجه الآجري في أخلاق العلماء (٨٦/١)، والطبراني في المعجم الصغير (٣٠٥/١) ح (٥٠٧)، وابن المقرئ في المعجم (٥٤) ح (٧٧)، والقضاعي في مسند الشهاب (١٧١/٢) ح (١١٢٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٧٣/٣) ح (١٦٤٢)، وابن عساكر في ذم من لا يعمل بعلمه (ص:٣٣) ح (٥) جميعهم من طريق عثمان البري، مرفوعًا.

فهذا الحديث أورده الإمام ابن عبد البر في كتابه من رواية ابن وهب، وعلق عليه بأن عثمان البري انفرد به، ورفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

قال فيه الطبراني: "لم يروه عن المقبري إلا عثمان البري"[١]. وقال ابن عساكر: "عثمان هو ابن مقسم البري. والحديث غريب، ورواه علي بن ثابت الجزري عن عثمان بن مقسم فزاد في إسناده أبا سعيد كيسان المقبري"[٢]. وقال ولي الدين العراقي: "سنده ضعيف"[٣]. وقال المناوي: ضعفه المنذري، وقال ابن حجر: غريب الإسناد والمتن[٤].

فتبين من خلال التخريج أن الراوية المرفوعة انفرد بروايتها عثمان البري عن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة وهي رواية لا تصح أبدًا؛ لأن انفراد عثمان بها وهو متروك الحديث قد ضعفها. والمحفوظ من هذه الراوية أنها موقوفة على أبي الدرداء، وقد ذكرها ابن عبد البر في كتابه فقال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، وَسَعِيدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَا: نا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، نا ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: أنا رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ سَيْفٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو كَبْشَةَ السَّلُولِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ يَقُولُ: "إِنَّ مِنْ شَرِّ النَّاسِ مَنْزِلَةً عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمٌ لَا يَنْتَفِعُ بِعِلْمِهِ"[٥].

قلت: وهذه الرواية لا تصح أيضًا من حديث أبي الدرداء؛ لأن فيه رجلاً لم يسمَ، والرجل المبهم في هذه الرواية، قد صرح به الدارمي في روايته وهو عبد الغفار بن القاسم بن قيس، وهو ضعيف جدًا، متروك الحديث.

قال يحيى بن معين: "ليس بشيء"[٦]، وقال ابن المديني: "كان يضع الحديث"[٧]، وقال أحمد بن حنبل: "ليس بثقة"[٨]، وقال البخاري: "ليس بالقوي"[٩]، وقال أبو زرعة: "لين"[١٠]، وقال

---

[١] المعجم الصغير للطبراني (٣٠٥/١).

[٢] ذم من لا يعمل بعلمه (ص: ٣٣).

[٣] المغني عن حمل الأسفار (ص: ٨).

[٤] فيض القدير (٥١٨/١).

[٥] أخرجه ابن المبارك في الزهد (١٤/١) ح (٤٠)، والدارمي في سننه (٣٢٠/١) ح (٢٦٨)، وأبو نعيم في الحلية (٢٢٣/١)، جميعهم من رواية أبي الدرداء.

[٦] تاريخ ابن معين، رواية الدوري (٣/ ٣٦٦).

[٧] الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١١٢/٢).

[٨] المرجع السابق (١١٢/٢).

[٩] ميزان الاعتدال (٢/ ٦٤٠).

[١٠] المرجع السابق (٥٤/٦).

أبو داود: "كذاب"[١]، وقال أبو حاتم الرازي[٢]، والنسائي[٣]: "متروك الحديث"، وذكره العقيلي في الضعفاء[٤]، وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: "وكان ممن يروي المثالب في عثمان بن عفان وشرب الخمر حتى يسكر ومع ذلك يقلب الأخبار لا يجوز الاحتجاج به تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين"[٥]، وقال الدارقطني: "ضعيف"[٦]، وقال الذهبي: "ليس بثقة"[٧]. فتبين أن هذا الراوي متفق على تركه، ولا تصح الرواية عنه، فتبقى الرواية أيضًا ضعيفة لا تصح.

ثانياً: بيان علة المخالفة:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (١٢٢) قال ابن عبد البر: وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، نا قَاسِمٌ، نا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، نا عَلِيُّ بْنُ بَحْرِ بْنِ بَرِّيٍّ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي سَعْدٍ رَوْحِ بْنِ جَنَاحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**فَقِيهٌ وَاحِدٌ أَشَدُّ -أَرَاهُ قَالَ- عَلَى إِبْلِيسَ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ**"[٨]. كَذَا قَالَا عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي سَعْدٍ رَوْحِ بْنِ جَنَاحٍ وَخَالَفَهُمَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، فَقَالَ مَرْوَانُ بْنُ جَنَاحٍ.

يفهم من كلام الإمام ابن عبد البر أن الحديث له إسنادان، الأول: من رواية الوليد بن مسلم عن روح بن جناح، والثاني: من رواية هشام بن عمار مخالفًا لرواية الوليد فرواه عن مروان بن جناح، وبعد البحث والتخريج فلم أقف على من روى هذه الرواية المخالفة غير الإمام ابن عبد البر، وقد بين أن هشام بن عمار خالف جميع الرواة فيها، وأن المحفوظ عند المحدثين هي رواية الوليد بن مسلم، وقد رواها هشام بن عمار في موضع آخر عن روح بن جناح، فلعل الرواية الثانية خطأ من هشام، والله أعلم.

---

[١] الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١١٢/٢).

[٢] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٥٤/٦).

[٣] الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: ٧٠).

[٤] الضعفاء الكبير، للعقيلي (١٠٠/١).

[٥] المجروحين (١٤٣/٢).

[٦] الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (١٦٣/٢).

[٧] الكشف الحثيث (ص: ١٧١).

[٨] أخرجه الترمذي في سننه (٤٨/٥) ح (٢٦٨١)، وابن ماجه في سننه (٨١/١) ح (٢٢٢)، والطبراني في المعجم الكبير (٧٨/١١) ح (١١٠٩٩)، جميعهم من طريق الوليد بن مسلم عن روح بن جناح به، وأخرجه ابن المقرئ في معجمه (ص: ٢٩٠)، من طريق هشام بن عمار عن الوليد عن ابن جريج وروح به، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٣٢/٣) ح (١٥٨٦)، من طريق هشام بن عمار عن الوليد عن روح به. **والحديث إسناده ضعيف جدًا**، قال الترمذي: "حديث غريب"، وقال فيه ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم". العلل المتناهية (١٢٦/١)، وقال الألباني: "موضوع". مشكاة المصابيح (٧٥/١).

ثالثاً: بيان علة الخطأ في الرواية:

مثاله: ما ورد في حديث رقم (٢٠٥) قال ابن عبد البر: وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، نا مَسْلَمَةُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ بِعَسْقَلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حُمَيْدُ بْنُ مَخْلَدِ بْنِ زَنْجُوَيْهِ، ثنا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **"مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنَ السُّنَّةِ حَتَّى يُؤَدِّيَهَا إِلَيْهِمْ كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا أَوْ شَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ"**[١]. قَالَ أَبُو عُمَرَ: "هَذَا أَحْسَنُ إِسْنَادٍ جَاءَ بِهِ هَذَا الْحَدِيثُ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ وَلَا مَعْرُوفٍ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ وَمَنْ رَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ فَقَدْ أَخْطَأَ عَلَيْهِ وَأَضَافَ مَا لَيْسَ مِنْ رِوَايَتِهِ إِلَيْهِ".

أورد ابن عبد البر هذا الحديث، ثم علق عليه بأنه أحسن إسنادًا من غيره، وقد أنكر أنه ورد في رواية أخرى من رواية الإمام مالك، وذكر أن هذه الراوية إنما هي خطأ، وأن من رواها إنما أضاف ما ليس من الرواية. والصحيح أنني لم أقف على الراوية التي ذكرها الإمام ابن عبد البر من رواية الإمام مالك، والحديث روي من أكثر من عشرين وجه وطريق، غير أنها كلها ضعيفة لا يقوي بعضها بعضًا، وقد حكم عليه جماعة من أهل العلم بالضعف والضعف الشديد.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: "هَذَا مَتْنٌ مَشْهُورٌ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ، وَلَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ"[٢]. وقال النووي: "واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه"[٣]. وقال ابن حجر: "الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ فِي مُسْنَدِهِ وَفِي أَرْبَعِينِهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرُوِيَ مِنْ رِوَايَةِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ مِنْ الصَّحَابَةِ أَخْرَجَهَا ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ وَبَيَّنَ ضَعْفَهَا كُلَّهَا، وَأَفْرَدَ ابْنُ الْمُنْذِرِ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ وَقَدْ لَخَّصْتُ الْقَوْلَ فِيهِ فِي الْمَجْلِسِ السَّادِسَ عَشَرَ مِنْ الْإِمْلَاءِ ثُمَّ جَمَعْتُ طُرُقَهُ فِي جُزْءٍ لَيْسَ فِيهَا طَرِيقٌ تَسْلَمُ مِنْ عِلَّةٍ قَادِحَةٍ"[٤]. وقال المناوي: "مع كثرة طرقه لقوة ضعفه وقصورها عن الجبر"[٥].

فنرى هنا أن اتفاق أقوال العلماء على تضعيف الحديث، وعدم صحته حتى وإن كثرت طرقه.

---

[١] أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٨٩/٤) من حديث ابن مسعود، وكذلك في تاريخ أصفهان (٢٤٨/١) من حديث أنس بن مالك، وكذلك (٢٤٢/١) من حديث ابن عباس، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٣٩/٣) من حديث أبي هريرة، وغيرها من الروايات، وكلها لا تصح.

[٢] شعب الإيمان (٢٤٠/٣).

[٣] الأربعون النووية (ص: ٣٨).

[٤] التلخيص الحبير (٢٠٨/٣).

[٥] فيض القدير (٤١/١).

المبحث الرابع: الموارد النصية للإمام ابن عبد البر

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مقدمة في علم الموارد.

المطلب الثاني: الموارد المطبوعة.

المطلب الثالث: الموارد المفقودة.

توطئة

لقد اعتمد العلماء والمحققون على معرفة الموارد التي استُخدمت في مصنفاتهم؛ لبيان صحة نسبة هذه الكتب إلى أصحابها، كذلك لمعرفة مدى الاستفادة والتأثر الذي كان من العلماء بعضهم ببعض، ومعرفة المتقدم منهم من المتأخر، إضافة إلى ذلك الدقة المتناهية، والأمانة العلمية التي كان العلماء يتمتعون بها في نقلهم لأقوال العلماء الذين سبقوهم والإحالة إليهم في ذلك، ويشهد لهذا ما قاله الحافظ ابن عبد البر: "وكان يقال: من بركة العلم أن تضيف الشيء إلى قائله"[١]، وقال الإمام النووي: "ومن النصيحة أن تضاف الفائدة التي تستغرب إلى قائلها، فمن فعل ذلك بورك له في علمه وحاله، ومن أوهم ذلك وأوهم فيما يأخذه من كلام غيره أنه له؛ فهو جدير أن لا يُنتفع بعلمه ولا يُبارك له في حال، ولم يزل أهل العلم والفضل على إضافة الفوائد إلى قائلها، نسأل الله تعالى التوفيق لذلك دائمًا"[٢].

أما عن علاقة علم الموارد بالصناعة النقدية، وهو ما عنته هذه الدراسة في الفصل الرابع؛ ذلك أن الإمام الناقد يعتمد في كثير من أحكامه على الرواة أو الروايات بأقوال من سبقه من العلماء، سواء كانت أقوالهم مبثوثة في مصنفاتهم، أو وردت إليه بالسماع. كما أنه يُشعر بأن الإمام على معرفة واطلاع بأقوال العلماء وأحكامهم في المسألة؛ وهذا لا شكَّ يُعطيه بصيرةً وقدرةً أكثر فيما يتعلق بالصناعة النقدية.

المطلب الأول: مقدمة في علم الموارد

أولًا: تعريف الموارد لغةً واصطلاحاً:

لغة: المَوارد: الطُّرُق إِلَى المَاء، واحِدَتُها مَوْرِدة[٣].

اصطلاحاً: قال المناوي: "الموارد: جمع مورد، وهو موضع الورود، والورود: الإتيان إلى الشيء"[٤].

ثانيًا: نشأة الموارد وتطورها:

قد بلغ اهتمام العلماء بالمصنفات والمراجع مبلغًا كبيرًا، خاصة وأنهم يحيلون في كتبهم إلى كتب أخرى سبقتهم، ولم يكن يعرف هذا العلم باستقلالية تامة، وإنما كان الاهتمام متفرقًا في جهود مبعثرة، حتى بدأ يظهر علم الفهرسة للكتب المتنوعة، إضافة إلى اهتمام العلماء بضرورة

---

[١] جامع بيان العلم وفضله (٩٢٢/٢).

[٢] بستان العارفين (ص ١٥).

[٣] تهذيب اللغة، للأزهري (٢٣٢/١٢).

[٤] التوقيف على مهمات التعاريف (ص: ٣١٥).

نسبة الكتب إلى أصحابها، ويمكن الاستفادة في ذلك بالرجوع إلى بعض الكتب التي تعنى بذلك، مثل: كتاب كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، لحاجي خليفة، وكتاب الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للكتاني، وغيرها من الكتب والمصنفات، إلى أن ظهر في السنوات الأخيرة بعض الرسائل العلمية التي عنيت بالكتابة بشكل خاص في الموارد، وتخص هذه الموارد بكتاب معين، مثل: موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، د. أكرم ضياء العمري، سنة النشر ١٤٠٥هـ، وموارد الإمام ابن عساكر في تاريخ دمشق، د. طلال بن سعود الدعجاني، سنة النشر ١٤٢٥هـ، وغيرهما من المصنفات التي كتبت في هذا الفن المبارك.

ثالثًا: أنواع الموارد:

يمكن لنا أن نقسم الموارد إلى قسمين: من حيث الأخذ والتلقي، ومن حيث الوجود.

فالنوع الأول: الموارد من حيث الأخذ والتلقي:

ويُراد بذلك: الموارد التي يعتمد عليها المصنِّف في كتابه، والتي أخذها وتلقاها عن شيخه مباشرة، أو عن شيخ شيخه، إما سماعاً ومشافهةً، وتُسمَّى ب"الموارد السمعية"، فيعْزُوها إليه من قوله، كأن يقول: قال فلانٌ، أو أخذها من كتابٍ، وتُسمَّى ب"الموارد النَّصِّيَّة".

ويقصد بالموارد السمعية: الروايات التي أخذها عن شيوخه مشافهةً، وهذا يكون بأحد طرق التلقي والأداء المعروفة لدى علماء الحديث، ويكون ذلك بقوله: "حدثني شيخي فلان"، أو "سمعت شيخي فلان"، أو "أنبأني شيخي فلان"، أو "قال فلان"، وغير ذلك من الألفاظ التي تدل على سماع صاحب الكتاب من شيخه، فهذا يعتبر مورد سماعي.

وأما الموارد النصية: فهي الكتب والمراجع التي يستشهد بها المصنف، وقد يكون ذلك بكتب أو نصوص اقتبسها من علماء سابقين جاء في سياق كتابه، فيعرف بذلك أنه أفاد الإمام من ذلك العالم أو وافقه فيما يرى أو ما شابه لك، وهنا سيكون بيان لهذه الموارد النصية في الكتاب وسأبين هذه الموارد على حسب ورودها في كتابه مع بيان الموضع الذي استشهد فيه وإظهار ما يلزم حول هذا المورد.

والنوع الثاني: الموارد من حيث الوجود:

ويُراد بذلك: الموارد التي يعتمد عليها المصنِّف في كتابه، والتي أخذها من كتاب شيخه مباشرة، أو من كتاب شيخ شيخه، أو من فوقه، فيعْزُوها إليه، كأن يقول: قال فلانٌ أو ذكر فلانٌ في كتاب كذا، أو قرأت أو وجدت في كتاب فلانٍ كذا، وتُسمَّى ب"الموارد النَّصِّيَّة"، وهذه الموارد متنوعة من حيث الوجود: فمنها الموجود ما بين مطبوع أو مخطوط، ومنها المفقود.

أما المطبوع: فهو ما تم تحقيقه وطباعته طباعة سليمة خالية من الأخطاء أو التصحيفات، ويعتمد في هذا التحقيق على عدة مخطوطات، تقابل بعضها ببعض، ويرمز لكل نسخة من هذه النسخ برمز معين، وفي حالة وجود فروقات بين النسخ، فيشير المحقق إلى ذلك في حاشية الكتاب، وقد يرجح بحسب ما يراه مناسباً، ويتم توثيق هذا الكتاب بإحدى دور النشر برقم خاص وما شابه ذلك[١].

وأما المخطوط: فهو الذي لا يزال بخط يده مؤلفه أو النساخ عنه، دون أن يخضع إلى قواعد الطباعة الحديثة، وربما تكون هذه المخطوطات غير منقوطة، أو غير مفهومة الخط، فيظهر هنا جهد المحقق لإخراج هذا الكتاب في صورة منضبطة، وتكون هذه المخطوطات في بعض المكتبات التي تعنى بحفظها وفهرستها، ولا زال هناك العشرات بل والمئات من المخطوطات التي لم ييسر الله لها أن ترى النور بتحقيقات معاصرة.

وأما المفقود: فهي الكتب التي صحت نسبتها إلى مؤلفيها، وقد نص عليها أكثر من عالم في كتبهم المتنوعة، غير أن هذه الكتب لم يعرف عنها شيء، ويكون سبب فقد هذه الكتب والمؤلفات، ما حدث من غزوٍ لكثير من بلدان المسلمين، وحرقهم لعشرات المكتبات يومها، وتدميرهم لهذا التراث العظيم، وهناك كتب كثيرة سمعنا عنها، وقرأنا عنها، لكننا لم نرَ منها شيئاً إلى هذه اللحظة.

المطلب الثاني: الموارد المطبوعة

أولاً: كتاب "التمهيد" لابن عبد البر:

قال ابن عبد البر: "وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ مَشْهُورَةُ الْأَسَانِيدِ، وَقَدْ ذَكَرْتُهَا مِنْ طُرُقٍ فِي التَّمْهِيدِ"[٢].

لقد أكثر ابن عبد البر من العزو والإحالة على كتابه: "التمهيد"[٣]، وقصد بهذه الأحاديث: الأحاديث المروية عن عليٍّ رضي الله عنه في سؤاله عن المذي، وقد ذكر ذلك ابن عبد البر في كتابه التمهيد بشكل تفصيلي، مع سياقه لجملة من الأسانيد لهذا الحديث[٤].

وكتاب التمهيد هذا محقَّقٌ ومطبوعٌ باسم: "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، حقَّقه: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وقد أشرف على

---

[١] ينظر: كتاب قواعد وتحقيق المخطوطات، للدكتور/ صلاح الدين المنجد.

[٢] جامع بيان العلم وفضله (٣٧٤/١).

[٣] ينظر: (٥٦/١)، (٦١/١)، (٦٢/١)، (٥٤٧/١)، (٨٢٠/٢)، (٨٩٠/٢)، (٩٤٣/٢)، (١٠٥٩/٢)، (١١٠١/٢)، (١١١٣/٢)، (١٢٠٧/٢).

[٤] ينظر: التمهيد (٢٠٢/٢١).

تحقيقه وطباعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، بتاريخ ١٩٦٧م، في أربعة وعشرين جزءاً.

ويُعدُّ كتاب التمهيد من الموسوعات العلمية المعتمدة في المذاهب الفقهية، وهو عبارة عن شرح للأحاديث النبوية المرفوعة الواردة في كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس، بيْد أنه رتبه ترتيباً آخر يختلف عن ترتيب الإمام مالك، حيث إنه رتبه بطريقة الإسناد على أسماء شيوخ الإمام مالك، الذين روى عنهم ما في الموطأ من الأحاديث، حيث جمع أحاديث كل راوٍ في مسند على حِدَةٍ، معتمدًا في ترتيبهم على حروف المعجم، وترجم للرواة، وخرَّج الأحاديث، وشرحها لغوياً وفقهياً، وذكر آراء أهل العلم والفقه، واقتصر فيه على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من الحديث، متصلًا أو منقطعًا، أو موقوفًا، أو مرسلًا، دون ما في الموطأ من الآراء والآثار، وقد مكث الإمام ابن عبد البر في تأليفه لكتاب التمهيد أكثر من ثلاثين سنة، وهذا واضحٌ تماماً في المادة العلمية الموجودة في هذا الكتاب الرائع، والذي يُعدُّ عمدةً في الفقه المالكي، وقد كُتبت حوله بعض الرسائل العلمية، منها: رسالة دكتوراه بعنوان: "الصنعة الحديثية عند ابن عبد البر من خلال كتابيْه التمهيد والاستذكار"، للباحث: محمد محمود أحمد بكار بإشراف الدكتور: موسى فرحات الزين، وقد نوقشت هذه الرسالة بجامعة الأزهر بمصر بتاريخ ٢٠٠٧م.

ثانياً: كتاب "الاستذكار" لابن عبد البر:

قال ابن عبد البر: "وَالْقَوْلُ عِنْدَنَا فِي شُهُودِ الْجَمَاعَةِ: أَنَّهُ سُنَّةٌ، وَالَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ وَجَمَاعَةُ الْفُقَهَاءِ، أَنَّ شُهُودَ الْجُمُعَةِ فَرْضٌ مُتَعَيَّنٌ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ بَالِغٍ مِنَ الرِّجَالِ، فِي الْمِصْرِ أَوْ خَارِجَ مِنْهُ بِمَوْضِعٍ يَسْمَعُ مِنْهُ النِّدَاءَ، وَسَتَرَى الْحُجَّةَ لِذَلِكَ فِي كِتَابِنَا الِاسْتِذْكَارِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ"[١].

وقد عزا ابن عبد البر وأحال إلى كتابه "الاستذكار" في هذا الموضع فقط، وذكر أنه قد أفاض فيه القول وفصَّله في حكم صلاة الجماعة، وهو كذلك؛ حيث عقد كتاب بعنوان: "كتاب صلاة الجماعة"، وبدأ فيه بباب: "باب فضلِ صلاة الجماعة"، وساق تحته أقوال العلماء وأدلتهم في المسألة، وناقش أقوالهم وأدلتهم، ورجَّح القول بأنها سنةٌ[٢].

وقد طُبع الكتابُ وحُقِّق في ثلاثين مجلداً باسم: "الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار". تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، طبعة دار قتيبة بدمشق ١٤١٤هـ_١٩٩٣م.

---

[١] جامع بيان العلم وفضله (٦٢/١).

[٢] ينظر: الاستذكار (١٣٥/٢_١٤٥).

وأما عن طريقته في كتاب "الاستذكار"، فقد شرح فيه كتاب "موطأ الإمام مالك" المطبوع برواية يحيى الليثي، ورتبه بحسب ترتيب أبواب الموطأ، بخلاف كتابه "التمهيد"، الذي رتبه على أسماء شيوخ الإمام مالك، وقد غلب عليه الصنعة الفقهية أكثر من الصنعة الحديثية، بخلاف كتابه "التمهيد".

ثالثاً: كتاب "الصحيح" للإمام البخاري:

قال ابن عبد البر: "عن ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "بَيْنَمَا أَمْشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خِرَبِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ مَعَهُ مَرَّ بِنَفَرٍ مِنْ يَهُودِ خَيْبَرَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ؟ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، مَا الرُّوحُ؟"، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ بِشْرِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ[1].

عزا ابن عبد البر في هذا الموضع إلى صحيح الإمام البخاري، ولم يعزو إليه في غير هذا الموضع، وقد ذكره هنا بالاختصار، بينما في صحيح البخاري فيه زيادة، كما أنه قال: أخرجه البخاري عن بشر بن حفص، وهو عند البخاري قيس بن حفص[2]، فهو من شيوخ البخاري، وقد روى عنه أحاديث عدة، في العلم واللباس والجزية وبدء الخلق[3]، بينما لا يوجد في شيوخه من اسمه بشر بن حفص.

واسم كتاب البخاري: "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه"، وقد صحَّت نسبة الكتاب إلى الإمام البخاري، وهو أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل، وقد تلقته الأمة بالقبول، وبلغت شهرته الأفاق، واعتنى علماء الأمة بهذا

---

[1] جامع بيان العلم وفضله (٥٥٨/١).

[2] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم-باب قوله تعالى: (وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً) (٣٧/١ح١٢٥)، قال: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَرِبِ المَدِينَةِ، وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ مَعَهُ، فَمَرَّ بِنَفَرٍ مِنَ اليَهُودِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ؟ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لاَ تَسْأَلُوهُ، لاَ يَجِيءُ فِيهِ بِشَيْءٍ تَكْرَهُونَهُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَنَسْأَلَنَّهُ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَالَ يَا أَبَا القَاسِمِ مَا الرُّوحُ؟ فَسَكَتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، فَقُمْتُ، فَلَمَّا انْجَلَى عَنْهُ، قَالَ: «(وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتُوا مِنَ العِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا)». قَالَ الأَعْمَشُ: هَكَذَا فِي قِرَاءَتِنَا. وأخرجه البخاري أيضاً عن موسى بن إسماعيل، عن عبد الواحد، به، بنحوه (١٣٦/٩ح٧٤٦٢). وعن يحيى، عن وكيع (١٣٥/٩ح٧٤٥٦). وعن محمد بن عُبيْد بن مَيمون، عن عيسى بن يونُس (٩٦/٩ح٧٢٩٧). وعن عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه، (٨٧/٦ح٤٧٢١)، ثلاثتهم (وكيع، وعيسى، وحفص) عن الأعمش، به، بنحوه.

[3] ينظر: رجال صحيح البخاري، للكلاباذي (٦١٥/٢).

الكتاب العظيم ما بين شارح ومختصر ومعلق ومتعقب ومستدرك، وهو كتاب مختص بذكر ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأخبار والآثار في أبواب الدين المتنوعة، وقد طُبع هذا الكتاب طبعات متعددة، من أشهرها: طبعة دار طوق النجاة بتحقيق محمد بن زهير ناصر الناصر بتاريخ ١٤٢٢هـ، في تسعة أجزاء.

رابعاً: كتاب "التاريخ الكبير" للطبري:

قال ابن عبد البر: وَذَكَرَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبَرِيُّ فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ الْمُبَارَكِ الطَّبَرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عُبَيْدِ اللَّهِ الْوَزِيرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ الْمَنْصُورَ يَقُولُ لِلْمَهْدِيِّ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ لَا تَجْلِسْ وَقْتًا إِلَّا وَمَعَكَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يُحَدِّثُكَ؛ فَإِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ شِهَابٍ الزُّهْرِيَّ قَالَ: "الْحَدِيثُ ذَكَرٌ، وَلَا يُحِبُّهُ إِلَّا ذُكُورُ الرِّجَالِ، وَصَدَقَ أَخُو زُهْرَةَ"[١].

وقد عزا الحافظ ابن عبد البر في هذا الموضع فقط إلى الطبري في تاريخه، وهو عند الطبري عن المبارك الطبري، أنه سمع أبا عبيد الله، يقول: سمعت المنصور، يقول للمهدي: يا أبا عبد الله، لا تجلس مجلسا إلا ومعك من أهل العلم من يحدثك؛ فإن محمد بن شهاب الزهري قال: الحديث ذكر، ولا يحبه إلا ذكور الرجال، ولا يبغضه إلا مؤنثوهم، وصدق أخو زهرة[٢].

فنلحظ: أن ابن عبد البر وضح الأسماء المهملة كما في أبي عبيد الله والمنصور، وسقطت عنده عبارة "ولا يبغضه إلا مؤنثوهم".

والطبري: هو الإمام أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري، المتوفي ٣١٠هـ[٣]، واسم الكتاب كاملاً: "تاريخ الأمم والملوك، أو تاريخ الرسل والملوك"، وقد صحت نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه[٤]. وهو محققٌ ومطبوع بطبعات وتحقيقات عدة، منها: تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، طبعة دار التراث ببيروت، سنة ١٣٨٧هـ، في أحد عشر جزءاً.

ويُعد كتاب تاريخ الطبري من أجلِّ الكتب الإسلامية التي وثَّقتْ الحقبة التاريخية الأولى، خاصة وأن الإمام ابن جرير الطبري سرد هذا التاريخ بسنده ومتنه، فبدأ بذكر تاريخ آدم عليه السلام إلى آخر ما وصل إليه ابن جرير من تاريخه، ولم يشترط في ذكره للتواريخ أو الأحداث صحة الروايات من عدمها؛ لأنه سار على القاعدة التي تقول: "من أسند فقد أحال"، وقد نص على ذلك في مقدمة كتابه، فقال: "فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض

---

[١] جامع بيان العلم وفضله (٧٨٤/١).

[٢] تاريخ الطبري (٧٢/٨).

[٣] سير أعلام النبلاء (٢٦٧/١٤).

[٤] كشف الظنون (١/ ٢٩٧)، والرسالة المستطرفة (ص ١٣٥).

الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهًا في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أتى من قبل بعض ناقليه إلينا، وأنا إنما أدَّيْنا ذلك على نحو ما أُدِّي إلينا"[1].

خامساً: كتاب "السنن" للإمام أبي داود:

قال ابن عبد البر: وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ جَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ، فَسَمِعَهُ يَقُولُ: "**اجْلِسُوا**"، فَجَلَسَ بِبَابِ الْمَسْجِدِ فَرَآهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ: "**تَعَالَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ**". ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ مِنَ السُّنَنِ[2].

فعزا ابن عبد البر الحديث إلى سنن أبي داود، وقد أخرجه أبو داود، كما أشار ابن عبد البر عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، قَالَ: لَمَّا اسْتَوَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، قَالَ: "**اجْلِسُوا**"، فَسَمِعَ ذَلِكَ ابْنُ مَسْعُودٍ، فَجَلَسَ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَرَآهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: "**تَعَالَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ**"، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "هَذَا يُعْرَفُ مُرْسَلًا، إِنَّمَا رَوَاهُ النَّاسُ عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَخْلَدٌ هُوَ شَيْخٌ"[3].

فنلحظ: أن ابن عبد البر لم يذكر الحديث بلفظه كما عند أبي داود، وإنما تصرَّف فيه بمعناه.

وقد حُقِّق كتاب "السنن" لأبي داود السجستاني وطُبع طبعات عدة، وأشهر هذه الطبعات طبعة المكتبة العصرية ببيروت، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، في أربعة أجزاء.

ويعد كتاب السنن من أهم الكتب الحديثية، كيف لا وهو يعد من أحد الكتب الستة المعتمدة في كتب السنة النبوية، وقد جمع أحاديث رسول الله صلى الله عليه، وقسمها إلى كتب

---

[1] تاريخ الطبري (٨/١).

[2] جامع بيان العلم وفضله (٨٦٦/٢).

[3] سنن أبي داود، كتاب الجمعة–باب الإمام يكلم الرجل في خطبته (٢٨٦/١ح١٠٩١). من طريق مَخْلَدِ بْنِ يَزِيدَ، عن ابْن جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، ثم قال أَبُو دَاوُدَ: "هَذَا يُعْرَفُ مُرْسَلًا، إِنَّمَا رَوَاهُ النَّاسُ عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَخْلَدٌ هُوَ شَيْخٌ". وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١٤١/١ح١٧٨٠) من طريق الوليد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، بنحوه، لكنه رجح الإرسال؛ بأن أصحاب ابن جريج أرسلوا هذا الخبر عن عطاء مرفوعاً. وهو ما أكده الدارقطني في العلل (٣٨٣/١٣ح٣٢٧٤)، فقال: "يرويه ابن جريج، وقد اختلف عنه؛ فرواه معاذ بن معاذ، ومخلد بن يزيد، وأبو زيد النحوي، عن ابن جريج، عن عطاء، عن جابر. وخالفهم إسماعيل بن عياش؛ فرواه عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ مسعود. وخالفهم الوليد بن مسلم، رواه عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عباس. ورواه عمرو بن دينار، عن عطاء، مرسلاً، والمرسل أشبه".

وقسم الكتب إلى أبواب متعددة، وقد خُدم هذا الكتاب خدمة عظيمة فمن شارح إلى مختصر إلى معلق، هذا كله عدا الرسائل العلمية التي كتبت حول كتاب السنن، وهي عشرات الرسائل المتعددة.

سادساً: كتاب "الجامع"، لابن وهب:

قال ابن عبد البر: "لَمْ نَجِدْ لِمَالِكٍ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْئًا، إِلَّا أَنَّ ابْنَ وَهْبٍ ذَكَرَ عَنْهُ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ مِنْ جَامِعِهِ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: "مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ أَنْ يُوَفَّقَ لِلصَّوَابِ وَالْخَيْرِ، وَمِنْ شِقْوَةِ الْمَرْءِ أَنْ لَا يَزَالَ يُخْطِئُ"، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ أَنَّ الْمُخْطِئَ عِنْدَهُ وَإِنِ اجْتَهَدَ فَلَيْسَ بِمَرْضِيِّ الْحَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"[1].

وابن وهب: هو أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي، المتوفي ١٩٧هـ[2]. واسم كتابه: "الجامع". وقد صحَّت نسبةُ الكتاب إلى مؤلفه[3]، وطُبع بدار الوفاء بتحقيق الدكتور/ رفعت فوزي عبد المطلب، والدكتور/ علي عبد الباسط مزيد، بتاريخ ٢٠٠٥ م. وقد بدأ ابن وهب بكتاب الأشربة، وانتهى بكتاب القسامة والعقول والديات، وحقق جزء آخر من كتاب الجامع لابن وهب، وقام بتحقيقه: الدكتور/ مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير، فبدأ بباب النسب وانتهى بباب الرقية، وقد نشرته دار ابن الجوزي بالرياض بتاريخ ١٩٩٥م، ولكن الملاحظ أن الجامع لم يُطبع كاملاً، وإنما طُبع جزءٌ منه، والمفقود منه هو كتاب العلم من الجامع، فلم يُطبع إلى هذه اللحظة، ولعلَّ الله ييسر من يقف على هذا الجزء؛ فيخرج إلى النور[4].

سابعاً: كتاب "التمييز" للإمام مسلم:

قال ابن عبد البر: "ذَكَرَ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، فِي كِتَابِ التَّمْيِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أنا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ عَنِ الرُّدَيْنِيِّ بْنِ أَبِي مِجْلَزٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عَبَّادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: "مَنْ سَمِعَ حَدِيثًا، فَأَدَّاهُ كَمَا سَمِعَ فَقَدَ سَلِمَ"[5].

---

[1] جامع بيان العلم وفضله (٨٨٤/٢). لم أعثر على هذا القول في كتاب الجامع لابن وهب، ولا في أيٍّ من كتبه الأخرى، بيْد أن أبا نعيم في حلية الأولياء (٣٢٠/٦)، أخرجه من طريق ابن وهب عن مالك بنحوه.

[2] سير أعلام النبلاء (٢٢٣/٩).

[3] كشف الظنون (٥٧٦/١)، الأعلام، للزركلي (١٤٤/٤).

[4] ينظر: مقدمة تحقيق الكتاب د. مصطفى أبو الخير (٢_٣٢).

[5] جامع بيان العلم وفضله (١٠٠٨/٢).

فعزا ابن عبد البر الحديث إلى مسلم في تمييزه، وقد أخرجه الإمام مسلم، بالإسناد والمتن كما أشار ابن عبد البر، إلاَّ أن فيه: "فَرَدَّ كَمَا سَمِع"، بدلاً من قوله: "فَأَدَّاهُ كَمَا سَمِع"[1].

واسم كتاب الإمام مسلم: "التمييز"، وقد صحَّت نسبةُ الكتاب إلى الإمام مسلم بن الحجاج[2]، ويُعدُّ من أشهر الكتب التي صنفها الإمام مسلم. وقد حُقِّق هذا الكتاب عدة مرات، فحققه الدكتور/ محمد مصطفى الأعظمي، ونشرته مكتبة الكوثر بالسعودية، بتاريخ: ١٩٩٠م، وحققه أيضاً: الدكتور/ عبد القادر مصطفى المحمدي، ونشرته دار ابن الجوزي، بتاريخ: ٢٠٠٩م.

ويعد كتاب التمييز من الكتب المهمة في بيان علل الأحاديث؛ ومما تميز به الإمام مسلم في هذا الكتاب وفي باقي كتبه المباركة، دقته المتناهية في الحكم على الأحاديث، وطريقة ترتيبها، ومن الجميل في كتابه أنه قدم له بمقدمة رائعة، بيَّن فيها سبب تصنيفه لهذا الكتاب، وكذلك ذكر في كتابه أقسام الناس من حيث الحفظ والإتقان والتساهل في الرواية، وهذا دليلٌ على سعة علمه واطلاعه الواسع على الحديث ورواته، إضافة إلى أنه بدأ يبين الطرق التي من خلالها يحكم على الأحاديث ويعلل الروايات المختلفة، فقال: "وَمِمَّا ذكرت لَك من مَنَازِلهمْ فِي الْحِفْظ ومراتبهم فِيهِ، فَلَيْسَ من ناقل خبر وحامل أثر من السّلف الماضين، إلى زَمَاننَا وإن كَانَ من أحفظ النَّاس وأشدهم توقياً وإتقاناً لما يحفظ وينقل، إلا الْغَلَط والسهو مُمكن فِي حفظه وَنَقله، فَكيف بِمن وصفت لَك مِمَّن طَرِيقه الْغَفْلَة والسهولة فِي ذَلِك"[3]. لذلك فإن كتاب التمييز للإمام مسلم عمدة عند علماء الحديث وطلابه، ولا يمكن الإستغناء عنه، وهذا ما حمل ابن عبد البر أن يعزو إليه في كتابه.

---

[1] أخرجه مسلم في التمييز (ص: ١٧٤)، وأخرجه الخطيب في الكفاية (ص١٧٢)، من طريق هدبة بن عبد الوهاب، عن الفضل بن موسى به، وأخرجه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه (ص٥٤٦)، عن الحسين بن واقد به. وعزاه الهندي في كنز العمال (٢٨٧/١٠ح٢٩٤٦٢)، لابن عساكر، ولم أعثر عليه عنده. والحديث إسناده حسن؛ رجاله ثقات عدا الرديني، فقد ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٣٣٠/٣رقم١١١٨)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥١٥/٣رقم٢٣٢٩)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً؛ ما يعني جهالته عندهما، لأنه لم يثبت فيه تعديل. بيْد أن ابن حبان ذكره في الثقات (٣٠٩/٦رقم٧٨٦١)، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (٣٦٣/٧رقم٣٨٨): "وما أعلم به بأساً".

[2] تجريد أسانيد الكتب المشهورة (ص ١٦٠)، وكشف الظنون (٤٨٥/١).

[3] التمييز، لمسلم (ص ١٧٠).

ثامناً: كتاب "تهذيب الآثار" للطبري:

قال ابن عبد البر: وَذَكَرَ الطَّبَرِيُّ فِي كِتَابِ تَهْذِيبِ الْآثَارِ لَهُ، نا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحُنَيْنِيُّ، قَالَ: قَالَ مَالِكٌ، "قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ تَمَّ هَذَا الْأَمْرُ وَاسْتُكْمِلَ؛ فَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ تُتَّبَعَ آثَارُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يُتَّبَعُ الرَّأْيُ؛ فَإِنَّهُ مَتَى اتُّبِعَ الرَّأْيُ جَاءَ رَجُلٌ آخَرُ أَقْوَى فِي الرَّأْيِ مِنْكَ فَاتَّبَعْتَهُ، فَأَنْتَ كُلَّمَا جَاءَ رَجُلٌ غَلَبَكَ اتَّبَعْتَهُ، أَرَى هَذَا لَا يَتِمُّ"[1].

واسم كتاب الإمام ابن جرير الطبري: "تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأخبار". وقد صحت نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وهذا ما أثبته غير واحد من أهل العلم[2]. وقد حققه العلامة/ محمود محمد شاكر، ونشرته: مطبعة المدني بالقاهرة.

أما عن وصف الكتاب ومنهجه؛ فإن المطالع للكتاب يلمح ما يلي: ذكر المصنف في هذا الكتاب ما صح لديه مما أسنده الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فبدأ بمسند العشرة، وأهل البيت، والموالي، وبعض مسند ابن عباس، ومات قبل إكماله. وتجدر الإشارة إلى أن القدر الموجود بين أيدينا من الكتاب هو مسند عمر بن الخطاب، ومسند علي بن أبي طالب، ومسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهم أجمعين، أما بقية المسانيد التي ذكرها ابن جرير في كتابه فلم تصل إلينا، فما زالت إلى هذه اللحظة في الكتب المفقودة.

إضافة إلى أنه تكلم في كتابه على الأحاديث من حيث الجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف، وبيان العلل، وكذلك تكلم عن فقه الأحاديث، مع بيان اختلاف العلماء وأقوالهم وأدلتهم في المسائل المختلفة، وكذلك تحدث عن غريب الأحاديث ومعاني الكلمات وما شابه ذلك.

تاسعاً: كتاب "الضعفاء الكبير" للعقيلي:

قال ابن عبد البر: وَذَكَرَ الْعُقَيْلِيُّ فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ، ثنا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ، ثنا عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: "رَأَيْتُ رَبِيعَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي الْمَنَامِ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عُثْمَانَ مَا حَالُكَ؟ فَقَالَ: صِرْتُ إِلَى خَيْرٍ إِلَّا أَنِّي لَمْ أُحْمَدْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّا خَرَجَ مِنِّي مِنَ الرَّأْيِ"[3].

---

[1] جامع بيان العلم وفضله (١٠٦٩/٢). لم أعثر عليه في تهذيب الآثار، ولا في كتب الإمام مالك.

[2] الفهرست، لابن النديم (ص ٢٨٨)، كشف الظنون (٥١٤/١).

[3] جامع بيان العلم وفضله (١٠٧٧/٢). لم أعثر على هذا القول عند العقيلي في كتابه.

والعقيلي: هو أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العُقَيليُّ، المتوفى ٣٢٦هـ[١].

واسم كتابه: "الضعفاء الكبير". وقد صحت نسبة هذا الكتاب إلى مصنفه[٢]، وهذا ما نص عليه كثير من العلماء الذين ترجموا للإمام العقيلي، قال الذهبي عند ترجمته: مصنف كتاب الضعفاء[٣]. بينما وصفه ابن عبد البر بالتاريخ. وقد حُقِّق هذا الكتاب، وله عدة طبعات منها: طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق عبد المعطي قلعجي بتاريخ ١٩٨٤ م، وكذلك طبع طبعة أخرى بدار مجد الإسلام ودار ابن عباس بتحقيق الدكتور/ مازن السرساوي بتاريخ ٢٠٠٨ م. وهو من أفضل الطبعات وأجودها.

وقد جاء اسم الكتاب على اللوحة الأولى من النسخ الخطية، وخاصة نسخة الظاهرية: "كتاب الضعفاء، ومن نُسب إلى الكذب ووضع الحديث ومن غلب على حديثه الوهم، ومن يُتهم في بعض حديثه، ومجهول روى ما لا يُتابع عليه، وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعو إليها، وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة، مؤلَّفٌ على حروف المعجم"[٤].

وقد اختُلف في تسمية الكتاب؛ فقيل: "الضعفاء"[٥]، وقيل: "الضعفاء والمتروكين"[٦]، وقيل: "التاريخ الكبير"[٧]، وقيل: "التاريخ"[٨]، وقيل: "الجرح والتعديل"[٩]. فأما تسميته بـ: "التاريخ الكبير"، أو "التاريخ"، ففيه نظر؛ لأن كتاب "التاريخ الكبير"، مصنَّفٌ مستقلٌ، وهو كبير الحجم، ومن خلال النظر في عزو العلماء إليه نجد النقول عنه متعلقة بالثقات والضعفاء؛ ما يؤكد أنه أوسع وأعم من كتاب الضعفاء الذي ينحصر فيه الضعفاء. وأقرب تسميةٍ للتاريخ الكبير "الجرح

---

[١] هذه النسبة إلى عقيل بن كعب بن عامر بن ربيعة ابن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر. ينظر: الأنساب للسمعاني (٣٤١/٩). وهو محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، أبو جعفر العقيلي الحجازي ٣٢٦ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٣٦/١٥).

[١] جامع بيان العلم وفضله (١٠٧٧/٢).

[٢] كشف الظنون (٥٢١/١)، والرسالة المستطرفة (ص ١٤٤).

[٣] سير أعلام النبلاء (٢٣٦/١٥).

[٤] ينظر: مقدمة تحقيق الكتاب، قلعجي (٤٤/١)، والسرساوي (٢٣/١)، وقسم التحقيق بدار الأصيل (٢٤/١). والمقفى، للمقريزي (٤٥٣/٦).

[٥] ينظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي (١١٥/٤)، والبدر المنير (٧٦٩/٥).

[٦] ينظر: المعجم المفهرس، لابن حجر (ص١٧١رقم٦٦١).

[٧] ينظر: التمهيد (٤٤/٥).

[٨] ينظر: البدر المنير (٧٤٦/٥).

[٩] ينظر: البداية والنهاية، لابن كثير (٤٧/١٣).

والتعديل". ويبدو أن العقيلي جمع "التاريخ الكبير"، ثم جرَّد منه الكلامَ على الرواة جرحاً وتعديلاً، فخصَّهم بعد ذلك بكتاب: "الجرح والتعديل"، ثم أفرد المُتَكَلَّم فيهم بكتاب: "الضعفاء". وإنما سُمِّي بـ: "الضعفاء"، أو: "الضعفاء والمتروكين"، على سبيل الاكتفاء بالإجمال الوارد في أول العنوان، أو من قبيل اختصار العنوان الطويل[١].

ويُعدُّ هذا الكتاب مرجعاً مهماً من مراجع كتب الجرح والتعديل، وهي التي تُعنى بذكر أسماء الرواة وأحوالهم، من حيث الصحة والضعف والجرح والتوثيق وما شابه ذلك، مع العلم أن هذا الكتاب اختص بذكر الرواة الضعفاء دون غيرهم من الرواة.

وقد رتَّب الإمام العقيلي كتابه على حسب حروف المعجم، فبدأه بحرف الألف ثم ختمه بحرف الياء. ومن الواضح في هذا الكتاب أنه كان يسوق أقوال العلماء في الرواة بإسناده إليهم.

عاشراً: كتاب "بهجة المجالس" لابن عبد البر:

قال ابن عبد البر: وَأَفْرَدْنَا لِلنَّظْمِ وَالنَّثْرِ بَابًا فِي كِتَابِ بَهْجَةِ الْمَجَالِسِ، وَمَنْ صَحِبَهُ التَّوْفِيقُ أَغْنَاهُ مِنَ الْحِكْمَةِ يَسِيرُهَا، وَمِنَ الْمَوَاعِظِ قَلِيلُهَا، إِذَا فَهِمَ وَاسْتَعْمَلَ مَا عَلِمَ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ"[٢].

فقد أفاد قولُ ابنِ عبد البر: "وَأَفْرَدْنَا"، أن الكتاب من تصنيفه، وأن اسم كتابه: "بهجة المَجَالس وأُنس المُجَالِس وشحذ الذاهن والهاجس". وقد صحَّت نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه[٣]، وقد حقق هذا الكتاب الأستاذ/ محمد مرسي الخولي، ونشرته: دار الكتب العلمية ببيروت.

ويُعدُّ هذا الكتاب من الكتب المعتبرة في الأدب والفنون، وهو خلاصة ما وصل إليه ابن عبد البر من حفظه ورعايته ومطالعته لكتب العلماء الذي سبقوه، فقال فيه: "وقد جمعت في كتابي هذا من الأمثال السائرة، والأبيات النادرة، والحكم البالغة، والحكايات الممتعة في فنون كثيرة وأنواع جمة، من معاني الدين والدنيا، ما انتهى إليه حفظي ورعايتي، وضمته روايتي وعنايتي؛ ليكون لمن حفظه ووعاه، وأتقنه وأحصاه، زيناً في مجالسه، وأنساً لمجالسه، وشحذاً لذهنه وهاجسه"[٤].

---

[١] ينظر: مقدمة تحقيق الكتاب، من قبل قسم التحقيق بدار الأصيل (١/٢٤_٢٩).

[٢] جامع بيان العلم وفضله (١١١٨/٢).

[٣] ينظر: مقدمة تحقيق الكتاب، وفيه صورة واضحة لواجهة مخطوطة الكتاب، نسخة مراد ملا بمعهد المخطوطات، وينظر: كشف الظنون (١/ ٢٥٨).

[٤] بهجة المجالس (٣٦/١).

ويمكن القول: أن هذا الكتاب من أوائل ما صنفه الحافظ ابن عبد البر؛ يشهد لهذا أنه أحال إليه في مواضع عدة من كتبه الأخرى[١].

أما عن منهجه في الكتاب فقد جعله في (١٣٢) باباً، يفتتح الباب منها بما تيسر من الآيات والأحاديث التي تخدم هذا الباب، ثم يورد أشعار العرب وحكمها، أو ما أُثر عن غيرهم من العجم والروم، من كل ما قيل في معنى الباب، أو ضده؛ ليكون أبلغ وأشفى وأمتع.

المطلب الثالث: الموارد المفقودة

أولاً: كتاب "المعرفة" للحلواني:

قال ابن عبد البر: "وَذَكَرَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ فِي كِتَابِ الْمَعْرِفَةِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ يَقُولُ: سَمِعْتُ مَعْمَرًا يَقُولُ: "لَوْ عُورِضَ الْكِتَابُ مِائَةَ مَرَّةٍ مَا كَادَ يَسْلَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ سَقْطٌ". أَوْ قَالَ: "خَطَأٌ"[٢]. وقال في موضع آخر: "وَذَكَرَهُ الْحَسَنُ الْحُلْوَانِيُّ فِي كِتَابِ الْمَعْرِفَةِ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يُوسُفُ بْنُ الْمَاجِشُونِ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ شِهَابٍ، وَلِأَخٍ لِي، وَابْنِ عَمٍّ، وَنَحْنُ فِتْيَانٌ نَسْأَلُهُ عَنِ الْعِلْمِ: "لَا تَحْقِرُوا أَنْفُسَكُمْ لِحَدَاثَةِ أَسْنَانِكُمْ؛ فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه كَانَ إِذَا نَزَلَ بِهِ الْأَمْرُ الْمُعْضِلُ دَعَا الْفِتْيَانَ فَاسْتَشَارَهُمْ يَبْتَغِي حِدَّةَ عُقُولِهِم"[٣].

والحلواني: هو الْحَسَن بن علي بن محمد الهُذَلي[٤] الخَلاَّل، أَبُو عَلِيّ الحُلْوَانيّ[٥]، المتوفَّى ٢٤٢ هـ[٦]. وقد كان ثقةً، حافظاً[٧].

---

[١] ينظر: التمهيد (٢٣/ ٢٤)، والاستذكار (٥١٥/٨)، والاستيعاب (١١٦٥/٣).

[٢] جامع بيان العلم وفضله (٣٣٨/١). ولم أقف على هذا الأثر في مصنف عبد الرزاق؛ غير أني وجدته بسنده في كتاب موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب (١٤/١)، ولكنه عزاه للمزني، وليس لمعمر، فقال: "أَخْبرنِي أَبُو عبد الله الْحُسَيْن بن مُحَمَّد بن الْحسن الْمُؤَدب قِرَاءَة عَلَيْهِ، عَن أبي سعد عبد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد الاستراباذي، قَالَ حَدثنِي مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن هَارُون أَبُو بكر الشَّاشِي بسمرقند، حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَر مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن الأرزناني، قَالَ حكى لنا عَن الْمُزنِيّ، يَعْنِي: أَبَا إِبْرَاهِيم إِسْمَاعِيل بن يحيى، أَنه قَالَ: لَو عورض كتاب سبعين مرّة لوجد فِيهِ خطأ، أَبى اللهُ أَن يكون كتاب صَحِيحاً غير كِتَابه". ولعلَّ هذه العبارات منفصلة، ولكنها متفقة في المعنى، والله أعلم.

[٣] جامع بيان العلم وفضله (٣٦٥/١). وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٣٦٤/٣)، من طريق أبي محمد بن حيان عن أحمد بن الحسين الحذاء، عن علي بن المديني، عن يوسف بن الماجشون عن الزهري به.

[٤] هذه النسبة إلى قبيلة هذيل، ويقال لها: هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. ينظر: الأنساب (٣٩١/١٣).

[٥] هذه النسبة إلى بلدة حلوان، وهي آخر حد عرض سواد العراق. ينظر: الأنساب (٢١٣/٤).

[٦] ينظر: تاريخ بغداد (٢٦٥/٧)، وتهذيب الكمال (٢٥٩/٦).

[٧] ينظر: تاريخ بغداد (٣٦٦/٧).

وأما كتاب "المعرفة"، فقد عزا إليه ابن عبد البر في مواضع عدة من كتبه الأخرى[١]، وكذا عزا إليه ابن حجر[٢]. ولم أقف على من ترجم له، ذكر هذا الكتابَ، غير أن ابن حجر نصَّ على أنه كان صاحب تصانيف، فقال: "ثقة حافظ، له تصانيف"[٣]، وذكر ابن نقطة أنه صاحب السنن[٤]؛ مما يؤكد أن له مصنفات عدة، لكنها في عداد المفقود، منها كتاب المعرفة.

ثانياً: كتاب "جامع القراءات" لابن مجاهد:

قال ابن عبد البر: "وَرَأَيْتُ فِيَ كِتَابِ جَامِعِ الْقِرَاءَاتِ لِأَبِي بَكْرِ بْنِ مُجَاهِدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: أنا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى، ثنا الْفَضْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ مَنَاذِرَ قَالَ: "سَأَلْتُ أَبَا عَمْرِو بْنَ الْعَلَاءِ حَتَّى مَتَى يَحْسُنُ بِالْمَرْءِ أَنْ يَتَعَلَّمَ؟ فَقَالَ: "مَا دَامَ تَحْسُنُ بِهِ الْحَيَاةُ"[٥].

وهو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أبو بكر المقري ٣٢٤ هـ[٦]. وقد ذكر ابن عبد البر كتاب ابن مجاهد باسم: "جامع القراءات"، بينما ذكره غيرُ واحد من العلماء باسم: "كتاب السبعة"[٧]، أو "السبعة في القراءات"[٨]، أو "اختلاف السبعة"[٩]، كما ذُكِر باسم: "كتاب القراءات"[١٠]، و"القراءات الكبير"[١١].

وقال النديم: "وله من الكتب: كتاب القراءات الكبير، وكتاب القراءات الصغير، وكتاب الياءات، وكتاب الهاءات، وكتاب قراءة أبي عمرو، وكتاب قراءة ابن كثير، وكتاب قراءة

---

[١] ينظر: الاستيعاب (١٠٩٢/٣)، والتمهيد (١١٨/١)، (١١٥/٤)، (١٠٥/٦).

[٢] ينظر: الإصابة (١٢٤/٥)، وتهذيب التهذيب (٥/٨).

[٣] تقريب التهذيب (ص:١٦٢).

[٤] إكمال الإكمال (٣٥٥/٢).

[٥] جامع بيان العلم وفضله (٤٠٧/١).

[٦] تاريخ بغداد (٣٥٢/٥).

[٧] تاريخ الإسلام، للذهبي (٨٩٧/٢)، (٤٩٠/٨). وسير أعلام النبلاء، للذهبي (٥٢٧/٩)، (٣٩/١٠). ومعرفة القراء، للذهبي (ص١٠٨)، (ص١٩٧). والوافي بالوفيات (١٣٠/٨). وغاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري (٥٥٩/١)، (٥٦١/١)، (٧٥/٢). وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر (١١١٩/٣).

[٨] تاريخ الإسلام (٥٥٨/٥).

[٩] طبقات المفسرين، للداوردي (٣٨٠/١).

[١٠] تاريخ بغداد (١٥٥/٨)، (٢٤١/٧)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر (١٥٣/٧٢).

[١١] الأعلام (ص٢٦١).

عاصم، كتاب قراءة نافع، وكتاب قراءة حمزة، وكتاب قراءة الكسائي، وكتاب قراءة ابن عامر، وكتاب قراءة النبي صلى الله عليه وسلم"[١].

ويبدو –والله أعلم– أن المراد بكتاب السبعة: (قراءة أبي عمرو)، و(قراءة ابن كثير)، و(قراءة عاصم)، و(قراءة نافع)، و(قراءة حمزة)، و(قراءة الكسائي)، و(قراءة ابن عامر)؛ حيث صنف كلَّ قراءةٍ في كتاب على حدة، ثم بدا له أن يجمعها في كتاب جامع، وهو كتاب "القراءات الكبير"، وعليه تُحمل تسميةُ ابن عبد البر "جامع القراءات".

ولهذا قال محمد محيسن: "أبو بكر ابن مجاهد الإمام المشهور، وصاحب كتاب السبعة في القراءات"[٢].

وبعد البحث والتنقيب والنظر في ترجمة الإمام ابن مجاهد؛ فإن هذا الكتاب مفقودٌ؛ وهو ما أكده الدكتور صلاح ساير العبيدي من كلية الآداب بجامعة تكريت بالعراق، في مقال له نشر بعنوان: (المفقود من مؤلفات ابن مجاهد البغدادي)، فقال: "ذكر علماء التراجم لابن مجاهد كتباً ومؤلفات مفقودة، مثل: جامع القراءات، وقراءة أبي عمرو، وقراءة ابن كثير، وكتاب النقط والشكل، وغيرها، وهناك نُقُول في كثير من كتب القراءات والرسم عن هذه الكتب المفقودة لابن مجاهد، مثل: كتاب الإرشاد لأبي الطيب بن غلبون، وكتاب الإقناع لابن الباذش، وجامع البيان للداني، والمقنع له أيضاً"[٣].

ثالثاً: كتاب "المُغْرِب عن المَغْرِب" للحسين بن سعيد:

قال ابن عبد البر: "وَذَكَرَ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ فِي كِتَابِهِ الْمُغْرِبُ عَنِ الْمَغْرِبِ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَدَّادُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ سُحْنُونَ يَقُولُ: قَالَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ، لِمَالِكٍ: مَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ بِالْبُيُوعِ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ: "وَبِمَ ذَلِكَ؟"، قَالَ: بِكَ، فقَالَ: "أَنَا لَا أَعْرِفُ الْبُيُوعَ فَكَيْفَ يَعْرِفُونَهَا بِي؟"[٤].

وبعد البحث والدراسة المستفيضة لم أقف على هذا الكتاب بهذا الاسم إلا في هذا الموضع، ولم أجد من أحال إليه سواه، كما لم أقف على ترجمة مؤلفه؛ مما يُشير إلى أن الكتاب في عداد المفقود من كتب التراث الكثيرة المفقودة، كما يُشير إلى سعة اطلاع ابن عبد البر ومعرفته بالمصادر والمراجع.

---

[١] ينظر: الفهرست (ص٥٠)، والأعلام (ص٢٦١).

[٢] معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، محيسن (٦٩/١).

[٣] ملتقى أهل التفسير، تاريخ نشر المقال ٢٠١٢/٨/٩م.

[٤] جامع بيان العلم وفضله (٥٣٣/١).

وقد جاء ذكرُ كتبٍ متشابهةٍ في الاسم، فذكر كلٌّ من: الصفدي[١]، وصلاح الدين[٢]، والمقريزي[٣]، والسيوطي[٤]، والسوسي[٥]، كتاباً باسم: "المغرب"، وذكره المقريزي باسم: "المغرب في حلي بلاد المغرب"[٦]، وفي موضع آخر: "المغرب في حلي المغرب"، بدون لفظة "بلاد"[٧]، وفي موضع ثالث: "المغرب في محاسن المغرب"[٨]. وذكره ابن خلكان باسم: "المغرب في أشعار أهل المغرب"[٩]، وذكره الصفدي[١٠]، وصلاح الدين[١١]، باسم: "المغرب في أخبار المغرب". ولم ينسب أحدٌ من هؤلاء العلماء الكتابَ إلى الحسين بن سعيد، وإنما ذكر بعضهم عليَّ بن موسى بن سعيد، وبعضهم ابنَ سعيد. ومن خلال النظر يتبين أنه إذا ذُكر: "ابن سعيد المغربي"، فهو علي بن موسى بن سعيد المغربي الغماري، وأنه صاحب كتاب: "المغرب في أخبار المغرب"[١٢].

ويبدو –والله أعلم– أن الكتاب واحدٌ، وإن اختلفت تسمياتُه، غير أن مؤلفيه أكثرُ من واحد، حيث تعاقب في تأليفه بنو سعيد، واختتم تصنيفه وأتمَّه عليٌّ بن موسى بن سعيد الأندلسي، وهو آخر من نبغ من هذه الأسرة[١٣]. وقد طُبع الكتابُ باسم: "المغرب في حلي المغرب"، طبعته دار المعارف العربية بالقاهرة، سنة ١٩٥٥م، وحققه د. شوقي ضيف.

رابعاً: كتاب "أبيه" عبد الله النمري:

قال ابن عبد البر: وَجَدْتُ فِي كِتَابِ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ بِخَطِّهِ، نا مَسْلَمَةُ بْنُ الْقَاسِمِ، نا أَبُو سَعِيدِ بْنُ الْأَعْرَابِيِّ، ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي الدُّنْيَا، ثنا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، ثنا

---

[١] الوافي بالوفيات (٢٥/٢١).

[٢] فوات الوفيات (١٨/٣).

[٣] اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، للمقريزي (٢٢٧/١)، و(٢٣٢/١).

[٤] حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (٣٨٣/٢).

[٥] سوس العالمة، للسوسي (ص٢٣٣).

[٦] المقفى الكبير، للمقريزي (٢٣٧/١).

[٧] المرجع السابق (٢٣١/٣).

[٨] المرجع السابق (١٠/٧).

[٩] وفيات الأعيان (٢٢٩/٧).

[١٠] الوافي بالوفيات (١٥٨/٢٢).

[١١] فوات الوفيات (١٠٣/٣).

[١٢] ينظر: الوافي بالوفيات (١٥٨/٢٢)، وفوات الوفيات (١٠٣/٣).

[١٣] ينظر: التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، للقِنُّوجي (ص٣١٤)، ودولة الإسلام في الأندلس، لابن عنان (٤٥٨/٥).

الْأَوْزَاعِيُّ، ثنا حُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ[1]، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ قَالَ: "لَقَدْ أَتَيْنَا أُمَّ الدَّرْدَاءِ فَتَحَدَّثْنَا عِنْدَهَا فَقُلْنَا: أَمْلَلْنَاكِ يَا أُمَّ الدَّرْدَاءِ، فَقَالَتْ: "مَا أَمْلَلْتُمُونِي لَقَدْ طَلَبْتُ الْعِبَادَةَ فِي كُلِّ شَيْءٍ فَمَا وَجَدْتُ شَيْئًا أَشْفَى لِنَفْسِي مِنْ مُذَاكَرَةِ الْعِلْمِ أَوْ قَالَ: مُذَاكَرَةُ الْفِقْهِ"[2].

بعد البحث والتدقيق فقد وجدت ترجمةً حافلةً لوالد الإمام ابن عبد البر، وهو: عبد الله ابن محمد بن عبد البر بن عاصم أبو محمد النّمري، المتوفَّى ٣٨٠هـ[3]. وقد كان أحد العلماء البارزين في عصره، غير أني لم أقف له على كتاب معين صنفه بخط يده، ولم يذكره أحد من العلماء الذين ترجموا له وإنما يذكرونه بعمله وأنه كان يُقرأ الناس. ولعلَّه قصد بكتاب أبيه: مروياته التي يرويها فن شيوخه ويدونها في صحيفة، جرياً على عادةِ المحدثين من كتابة مروياتهم عن شيوخهم، وهذا ما يُعرف بالوجادة، وهي أحد طرق تحمل الحديث عن الشيخ[4].

خامساً: كتاب "القياس" لعبيد الله الشافعي:

قال ابن عبد البر: وَذَكَرَ أَبُو الْقَاسِمِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فِي كِتَابِ الْقِيَاسِ مِنْ كُتُبِهِ فِي الْأُصُولِ، فَقَالَ: "مَا عَلِمْتُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَلَا غَيْرِهِمْ، مِمَّنْ لَهُ نَبَاهَةٌ سَبَقَ إِبْرَاهِيمَ النَّظَّامَ إِلَى الْقَوْلِ بِنَفْيِ الْقِيَاسِ وَالِاجْتِهَادِ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ"[5]. وقال في موضع آخر: "وَذَكَرَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ الشَّافِعِيُّ الْبَغْدَادِيُّ فِي كِتَابِهِ فِي الْقِيَاسِ جُمَلًا مِمَّا ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ"[6].

وأبو القاسمُ: هو عُبيْدُ الله بن عُمَر بن أحمد بن جَعْفَر القَيْسيّ الشّافعي، المتوفي ٣٦٠هـ[7]. واسم كتابه: "القياس"، وقد نص الإمام الذهبي على أنه صاحب تصانيف[1]، وقال

---

[1] الصواب: جِسْرُ بْنُ الْحَسَنِ اليَمَانِي. ينظر: تاريخ دمشق (١٥٦/٧٠)، والمزي في تهذيب الكمال (٣٥٥/٣٥)، والتكميل في الجرح والتعديل، لابن كثير (٣٣٧/٤). ويشهد لهذا أنه في ترجمة جسر بن الحسن، ذُكِر عونُ بنُ عبد الله من شيوخه، وذُكِر الأوزاعيُّ من تلاميذه: ينظر: تهذيب الكمال (٥٥٦/٤)، وميزان الاعتدال (٣٩٨/١)، وتهذيب التهذيب (٧٨/٢).

[2] جامع بيان العلم وفضله (٤٢٨/١). وأخرجه أحمد في الزهد (ص١٣٦ح٩٢١)، وأبو نعيم في الحلية (٢٤١/٤)، والخطيب في تاريخه (٦٢٢/١٦)، ثلاثتهم من طريق المسعودي عن عون به، بنحوه.

[3] ينظر: جذوة المقتبس (ص٢٥٦)، وترتيب المدارك (٢٩٩/٦)، ووفيات الأعيان (٧١/٧)، والوافي بالوفيات (٢٦٤/١٧)، وتاريخ الإسلام (٤٨٠/٨)، وشجرة النور الزكية (١٤٩/١)، وجمهرة تراجم فقهاء المالكية (٧٤٩/٢).

[4] ينظر: فتح الباقي بشرح ألفية العراقي (٢٦/٢).

[5] جامع بيان العلم وفضله (٨٦٠/٢).

[6] جامع بيان العلم وفضله (٨٨٣/٢).

[7] ينظر: تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (٢٩٥/١).

الداني: "كان إماماً في الفقه على مذهب الشافعي وغيره، كثير التصنيف في أصول الأحكام وغير ذلك"[٢].

وبعد البحث لم أقف على هذا الكتاب مخطوطًا ولا مطبوعًا، ولم ينص عليه أحد من العلماء، غير أنهم ذكروا له مصنفات في أصول الأحكام، ولعله يندرج تحت هذا الباب، والله أعلم.

سادساً: كتاب "المبسوط" لأبي إسحاق القاضي:

قال ابن عبد البر: "وَذَكَرَ إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي فِي الْمَبْسُوطِ، قَالَ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ: "إِنَّمَا عَلَى الْحَاكِمِ الِاجْتِهَادُ فِيمَا يَجُوزُ فِيهِ الرَّأْيُ، فَإِذَا اجْتَهَدَ وَأَرَادَ الصَّوَابَ يُجْهِدُ نَفْسَهُ، فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ أَخْطَأَ أَوْ أَصَابَ"[٣]. وقال أيضاً: "وَذَكَرَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ فِي كِتَابِهِ الْمَبْسُوطِ، عَنْ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الْقَاسِمِ يَقُولُ: سَمِعْتُ مَالِكًا وَاللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ، يَقُولَانِ فِي اخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... "[٤].

هو أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد القاضي المالكي، المتوفي ٢٨٢هـ[٥].

وقد وقع تصحيفٌ أو قلبٌ في الاسم، والغالب أنه ليس من الإمام ابن عبد البر؛ لأنه في الموضع الآخر، ذكره باسم: "إسماعيل بن إسحاق"، وكذا صنع في كتبه الأخرى[٦]. ويشهد لهذا أن جميع من ترجم له، أو عزا إليه، ذكره على هذا النحو، وذكر كتابه: "المبسوط"[٧]؛ مما يؤكد صحة نسبته إليه.

---

[١] معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص ١٩١).

[٢] غاية النهاية في طبقات القراء (٤٩٠/١).

[٣] جامع بيان العلم وفضله (٨٨٤/٢).

[٤] جامع بيان العلم وفضله (٩٠٦/٢).

[٥] ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٣٩/١٣).

[٦] ينظر: الاستذكار (٩٣/١)، (٤٥٥/١)، والتمهيد (١٩٩/١، والكافي في فقه أهل المدينة (١٦٩/١).

[٧] ينظر: الإرشاد، للخليلي (٥٠١/٢)، وترتيب المدارك (١٤٠/٣)، ومعجم السفر، للسِّلفي (ص٤٣١)، والتوسط بين مالك وابن القاسم، للجبيري (ص١٥٧)، والنوادر والزيادات، للقيرواني (٦٢٣/١)، وديوان الأحكام الكبرى، للجياني (ص٥٨٠)، والبيان والتحصيل، لابن رشد (٨٤/٤)، وشرح التلقين، للمازري (٨٢٨/١)، والديباج المذهب، لليعمري (٢٨٩/١)، والجامع لمسائل المدونة، للصقلي (٨٣٦/٥).

وبعد البحث لم أقف على هذا الكتاب مخطوطًا ولا مطبوعًا، ولعل الله ييسر لنا من يعثر عليه؛ فهو كتاب قيم في الفقه المالكي، اعتمدت عليه أكثر كتب الفقه المالكي، وهو من أشهر كتب القاضي إسماعيل كما نص على ذلك غير واحد من أهل العلم[١].

سابعاً: كتاب "أدب القضاة" للشافعي:

قال ابن عبد البر: "وَقَدْ ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ أَدَبِ الْقُضَاةِ: أَنَّ الْقَاضِيَ وَالْمُفْتِيَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ وَيُفْتِيَ حَتَّى يَكُونَ عَالِمًا بِالْكِتَابِ، وَبِمَا قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي تَأْوِيلِهِ، وَعَالِمًا بِالسُّنَنِ وَالْآثَارِ، وَعَالِمًا بِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، حَسَنَ النَّظَرِ، صَحِيحَ الْأَوَدِ، وَرِعًا مُشَاوِرًا فِيمَا اشْتُبِهَ عَلَيْهِ"[٢].

والشافعي: هو أبو عبد الله محمد بن إدريس، المتوفي ٢٠٤هـ. واسم الكتاب: "أدب القاضي"، كما ذكر ابن عبد البر؛ بيْد أنَّ كلَّ من عزاه للإمام الشافعي، ذكره باسم "أدب القاضي"، وهو الصواب[٣].

وكذا ذكر محقق كتاب أدب القضاء لابن أبي الدم الشافعي، في مقدمة تحقيقه عنوان: "الكتب المؤلفة في أدب القضاء"، وذكر ما أُلِّف في أدب القضاء قبل ابن أبي الدم المتوفَّى ٦٤٢هـ وبعده، وساق تحته العشرات من المصنفات ما بين مطبوع ومخطوط ومفقود، وذكر كتابَ "أدب القاضي" للإمام الشافعي، وأشار إليه أنه في عداد المفقود[٤].

ثامناً: كتاب "الخلاف" لابن خُويز المالكي:

قال ابن عبد البر: "حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خُوَازٍ مِنْدَادٌ الْمِصْرِيُّ الْمَالِكِيُّ فِي كِتَابِ الْإِجَارَاتِ مِنْ كِتَابِهِ فِي الْخِلَافِ قَالَ مَالِكٌ: لَا تَجُوزُ الْإِجَارَةُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ وَالتَّنْجِيمِ"[٥].

---

[١] ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢٩١/٤).

[٢] جامع بيان العلم وفضله (٩٠٨/٢).

[٣] ينظر: قواطع الأدلة في الأصول، للسمعاني (١٦٥/٢)، والفهرست (ص٢٦٠)، وكشف الأسرار، لعلاء الدين البخاري (١٠٢/٤)، والحاوي الكبير، للماوردي (٤١٣/٦)، وإجمال الإصابة في أقوال الصحابة، للعلائي (ص٤٣)، والبحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي (٢٨٦/٨)، وإرشاد الفحول، للشوكاني (٢٣٢/٢).

[٤] أدب القضاة، لابن أبي الدم الشافعي (٥٦/١).

[٥] جامع بيان العلم وفضله (٩٤٢/٢).

وقيل: محمد بن أحمد بن علي بن إسحاق بن خُوَيْز بن مِنْداد المالكي، المتوفى ٣٩٠هـ. وقيل: محمد بن أحمد بن عبد الله بن خواز، وقيل: يكنى بأبي بكر[١].

واسم كتابه: "الخلاف". وقد صحَّت نسبتُه إليه؛ فقد نص على ذلك غير واحد من أهل العلم[٢]. لكن الكتاب في عداد الكتب المفقود، فلم أقف عليه مخطوطًا ولا مطبوعًا.

تاسعاً: كتاب "فضائل سُحنون" للخُشَنيُّ:

قال ابن عبد البر: "وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ حَارِثِ بْنِ أَسَدٍ الْخُشَنِيُّ فِي كِتَابِهِ فِي فَضَائِلِ سُحْنُونٍ، قَالَ: أَنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّاسٍ النَّحَّاسُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُثْمَانَ، سَعِيدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْحَدَّادَ يَقُولُ: سَمِعْتُ سُحْنُونَ بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: "مَا أَدْرِي مَا هَذَا الرَّأْيِ سُفِكَتْ بِهِ الدِّمَاءُ وَاسْتُحِلَّتْ بِهِ الْفُرُوجُ وَاسْتُخِفَّتْ بِهِ الْحُقُوقُ غَيْرَ أَنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا صَالِحًا فَقَلَّدْنَاهُ"[٣].

والخشني: هو أبو عبد الله محمد بن الحارث بن أسد الخُشَنيُّ[٤]، القَيْرَوَاني[٥]، المتوفي ٣٦١هـ[٦]. وقد صحت نسبةُ هذا الكتاب إليه؛ حيث ذكر جماعةٌ من العلماء في ترجمته تصانيفَ عدة، منها هذا الكتاب، غير أنهم ذكروه باسم: "مناقب سحنون"[٧]. وقد ترجم له جماعةٌ آخرون، وذكروا له مصنفات عدة، ولم يذكروا من بينها "فضائل سحنون"، أو "مناقب سحنون"[٨].

وبعد البحث والتنقيب فلم أقف على هذا الكتاب مطبوعًا ولا مخطوطًا، فهو لا يزال في عداد الكتب المفقودة.

---

[١] ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٧٧/٧)، وتاريخ الإسلام (٦٨٠/٨)، والوافي بالوفيات (٣٩/٢)، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة (٧٨/٣).

[٢] ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٧٧/٧)، وتاريخ الإسلام (٦٨٠/٨)، والوافي بالوفيات (٣٩/٢)، ولسان الميزان، لابن حجر (٣٥٩/٧)، وشجرة النور الزكية (١٥٤/١)، ومعجم المؤلفين (٢٨٠/٨).

[٣] جامع بيان العلم وفضله (١٠٧٢/٢).

[٤] هذه النسبة إلى قبيلة، وهي بطن من قضاعة، وهو خشين بن النمر بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن الحاف ابن قضاعة. ينظر: الأنساب (١٣٩/٥).

[٥] هذه النسبة إلى القيروان، وهي بلدة بالمغرب عند إفريقية. ينظر: الأنساب (١٠/ ٥٣٤)، وشذرات الذهب، لابن العماد (٣٢٥/٤).

[٦] تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (١١٤/٢)، سير أعلام النبلاء (٢٣٢/١٢)، وشذرات الذهب (٣٢٥/٤).

[٧] ينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون (٢١٣/٢)، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمخلوف (١٤١/١).

[٨] مرآة الجنان وعبرة اليقظان، لليافعي (٢٨١/٢)، وشذرات الذهب (٣٢٥/٤).

عاشراً: كتاب "الضعفاء" للموصلي:

قال ابن عبد البر: وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَزْدِيُّ الْحَافِظُ الْمَوْصِلِيُّ فِي الْأَخْبَارِ الَّتِي فِي آخِرِ كِتَابِهِ فِي الضُّعَفَاءِ، قَالَ: يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، "مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أُقَدِّمُهُ عَلَى وَكِيعٍ"[١].

والموصلي: هو محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة أبو الفتح الأزدي الموصلي، المتوفى٣٧٤هـ[٢]. وقد صحت نسبة الكتاب إليه؛ حيث عزاه له جماعةٌ من العلماء باسم: "الضعفاء"[٣]. بينما ذكره آخرون باسم: "الضعفاء والمتروكين"[٤]. وبعد البحث تبين أن هذا الكتاب من الكتب المفقودة[٥].

الحادي عشر: كتاب "العلل" للساجي:

قال ابن عبد البر: "وَتَكَلَّمَ فِي مَالِكٍ أَيْضًا فِيمَا ذَكَرَهُ السَّاجِيُّ فِي كِتَابِ الْعِلَلِ، عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَابْنُ إِسْحَاقَ، وَابْنُ أَبِي يَحْيَى، وَابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، وَعَابُوا أَشْيَاءَ مِنْ مَذْهَبِهِ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُهُمْ"[٦].

والساجي: هو أبو يحيى هو زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن السَّاجيُّ[٧]، المتوفى ٣٠٧ هـ[٨]. واسم كتابه: "العلل"، وقد صحت نسبة الكتاب إليه[٩]، وهو ما نصَّ عليه الذهبي، فقال:

---

[١] جامع بيان العلم وفضله (١٠٨٢/٢).

[٢] ينظر: سير أعلام النبلاء (٣٤٧/١٦).

[٣] ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح (٢٨٥/١)، وتهذيب الكمال (٣٤/٢٣)، وسير أعلام النبلاء (٥٣/١٠)، وتاريخ الإسلام (٣٤٨/٥)، والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (٤١٨/٥)، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لابن قُطْلُوْبَغَا (٣٢٦/٤)، والتحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، للسخاوي (٣٩٨/٢).

[٤] ينظر: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لابن بشكوال (ص١٠٢)،

[٥] ينظر: الرسالة المستطرفة (ص١٤٤)، وملخص البحث المحكم بعنوان: "الرواة الذين ضعفهم الإمام الأزدي بلا حجة، الواردة ذكرهم في كتاب تقريب التهذيب: دراسة نقدية"، للدكتور/ محمود حميد العيساوي، نشرته جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد.

[٦] جامع بيان العلم وفضله (١١١٥/٢).

[٧] بفتح السين المهملة وبعدها الجيم، هذه النسبة إلى الساج وهو خشبٌ يحمل من البحر إلى البصرة يعمل منه الأشياء. ينظر: الأنساب (١٠/٧).

[٨] سير أعلام النبلاء (١٢١/١١).

[٩] ينظر: طبقات الفقهاء، للشيرازي (ص١٠٤)، وترتيب المدارك وتقريب المسالك (١٤٢/٣)، والانتقاء، لابن عبد البر (ص١٥٠)، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٣٠٠/٣)، وطبقات الشافعية، للإسنوي (٣١٦/١)، والرسالة المستطرفة (ص١٤٨)، والتنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للمعلمي (٦١٨/٢).

"وللساجي مصنف جليل في علل الحديث يدل على تبحره وحفظه، ولم تبلغنا أخباره كما في النفس"[1]. غير أن هذا الكتاب لا يزال في المفقودات من الكتب ولا يعلم عنه شيء.

[1] سير أعلام النبلاء (١٢٢/١١).

الخاتمة

هذه أهم النتائج التي توصلت إليها خلال بحثي ودراستي، أردفها ببعض التوصيات:

النتائج:

أولًا: نشأ الإمام ابن عبد البر في بيئة إيمانية صالحة؛ ما أهله ليكون أحد علماء المسلمين، لهذا يعد أحد حفاظ المغرب، وهو محدث فقيه جمع بين الفقه والحديث.

ثانيًا: إن كتاب جامع بيان العلم وفضله من الكتب النافعة، ويعد مرجعًا للسنة النبوية، حيث يحتوي على قرابة ألفي حديث مرويٍّ بإسناده إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ثالثاً: يعد كتاب جامع بيان العلم وفضله من الكتب الأصلية التي تروي الأحاديث بأسانيدها.

رابعاً: اتَّسم كتاب "جامع بيان العلم وفضله" بمنهجيته العلمية من حيث التنظيم والترتيب، فقد جاء مسندًا مستوعبًا لأكثر الأحاديث المتعلقة بعنوان الكتاب، وكانت طريقته أنه يحشد في كل باب من المرفوع والموقوف والمقطوع، ومن الموصول والمرسل، ومن المقبول والمردود. كما اتَّسم بالمنهجية النقدية، فقد طرَّز كتابه وملأه بالأحكام النقدية على أسانيد الأحاديث ومتونها. وكذا بالإضافة المعرفية، حيث اشتمل على كثير من الشواهد والقواعد النقدية المتعلقة بالأسانيد أو المتون أو بهما معًا.

خامساً: ظهرت صناعة الإمام ابن عبد البر الحديثية من خلال كتابه وباقي كتبه، وذلك بإيراده الأحاديث النبوية بأسانيدها للنبي صلى الله عليه وسلم، مع بيان المتابعات والشواهد لهذه الأحاديث في بعض الأحيان.

سادساً: ظهرت صناعة الإمام ابن عبد البر الحديثية في تعليقه على أسانيد الأحاديث، فيبين ما ورد فيها من علل وأخطاء، وهذا دليل على دقته في الرواية ونظرته الثاقبة في الأحاديث النبوية، وإحاطته بما اكتنفها من علل خفية.

سابعاً: بلغت سعة اطلاع الإمام ابن عبد البر على الأحاديث والأسانيد، ومعرفته الكبيرة بشيوخه، أنه يكان ينوع في تعريفه بهم فتارة يذكرهم بأسمائهم، وتارة بكناهم، وتارة بأنسابهم وألقابهم، وهذا دليل واضح على سعة علمه وكثرة اطلاعه.

ثامناً: كان الإمام ابن عبد البر على مذهب الإمام مالك في الفقه، مع ميله إلى المذهب الشافعي، ومع ذلك كان منصفًا في دفاعه عن الإمام أبي حنفيه. أما عن مذهبه في الاعتقاد، وخاصة في الأسماء والصفات، فكان على مذهب السلف من الصحابة والتابعين، وقد كره المجادلة والمناظرة في الاعتقاد، وتسامح فيها في الفقه والأحكام.

تاسعاً: يعد الإمام ابن عبد البر من المتساهلين في رواية الحديث الضعيف في فضائل الأعمال، بينما يتشدد في روايتها في الأحكام والحلال والحرام.

عاشراً: يعد الإمام ابن عبد البر من أوائل العلماء الذين قاموا بتقسيم السنة النبوية إلى متواتر وآحاد، ويرى كفر من ردَّ الأحاديث المتواترة، كما يرى وجوب الأخذ بأحاديث الآحاد في العقائد كما يؤخذ بها في الأحكام والفضائل.

الحادي عشر: كان الإمام ابن عبد البر من العلماء الذين أثبتوا القياس واعتبروه مصدرًا من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن والسنة والإجماع.

الثاني عشر: يعد الإمام ابن عبد البر من المتوسطين المعتدلين في نقد الرواة والروايات؛ فقد جاءت أحكامه في غالب الأحيان موافقةً لأحكام العلماء النقاد الذين سبقوه، والذين تبعوه في الحكم على الأحاديث.

الثالث عشر: اعتمد الإمام ابن عبد البر في كتابه على جملة كبيرة من المصادر والمراجع التي سبقته، وقد بلغ عددها قرابة العشرين مرجعًا من المراجع المعتبرة، منها عشرة مراجع مطبوعة، ومنها عشرة مراجع في عداد المفقود.

التوصيات:

أولًا: أوصي طلبة العلم بالاهتمام ببيان الصناعة الحديثية عند العلماء الأجلاء وذلك من خلال مصنفاتهم الحديثية.

ثانيًا: أوصي بالاهتمام الكبير بكتاب "جامع بيان العلم وفضله"، بمزيد من البحث والدراسة في جوانب أخرى متعددة، ومن خلال عقد مجالس علمية لتدريسه واستنباط الفوائد الشرعية منه سواء كان ذلك في المدارس أو في المساجد.

ثالثًا: أقترح كتابة جملة من الأبحاث العلمية وذلك من خلال دراستي لهذا الكتاب وهذه بعض العناوين التي تصلح لأبحاث محكمة:

١_ منهج الإمام ابن عبد البر في نقد الرواة. أو بعض مصطلحات النقد عنده ومراده فيها.

٢_ الفوائد الحديثية أو العقدية أو الأصولية أو التربوية، للإمام ابن عبد البر من خلال كتابه.

٣_ منهج الإمام ابن عبد البر في مختلف الحديث من خلال كتابه.

٤_ شرح كتاب جامع بيان العلم وفضله شرحًا وافيًا يليق بهذا الكتاب المبارك.

ختاماً: أسأل الله عز وجل أن يتقبل مني هذا الجهد، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة، وأن يجعل هذه الدراسة شاهدة لنا عند الله تعالى....

والحمد لله رب العالمين

م	قائمة المصادر والمراجع
*	القرآن الكريم
١	*الإبانة الكبرى لابن بطة*، عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري ابن بَطَّة ٣٨٧هـ، المحقق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، الرياض الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع.
٢	*ابن عبد البر الأندلسي وجهوده في التاريخ*، ليث سعود جاسم، دار الوفاء للطباعة والنشر بالمنصورة، ١٩٨٨م.
٣	*اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء*، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي ٨٤٥هـ، تحقيق: د. جمال الدين الشيال، ود. محمد حلمي محمد أحمد، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
٤	*الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة*، محمد عبد الحي بن محمد اللكنوي ١٣٠٤هـ، المحقق: محمد السعيد بسيوني زغلول، بغداد، الناشر: مكتبة الشرق الجديد.
٥	*إجمال الإصابة في أقوال الصحابة*، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي ٧٦١هـ، تحقيق: د. محمد سليمان الأشقر، الكويت، جمعية إحياء التراث الإسلامي ، ط الأولى ١٤٠٧هـ.
٦	*الأجوبة عن المسائل المستغربة من كتاب البخاري*، يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر النمري ٤٦٣ هـ، قرأه وعلق عليه: عبد الخالق بن محمد ماضي، المملكة العربية السعودية، الناشر: وقف السلام الخيري، ط: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٧	*الإحكام في أصول الأحكام*، علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي ٦٣١هـ، المحقق: عبد الرزاق عفيفي، لبنان، الناشر: المكتب الإسلامي.
٨	*الإحكام في أصول الأحكام*، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ٤٥٦هـ، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، بيروت، الناشر: دار الآفاق الجديدة.
٩	*أحوال الرجال*، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني ٢٥٩هـ، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، باكستان، دار النشر: حديث اكادمي، رقم ط: بدون، تاريخ ط، بدون.
١٠	*أخبار أبي حنيفة وأصحابه*، الحسين بن علي بن محمد بن جعفر الصَّيْمَري الحنفي ٤٣٦هـ، بيروت، الناشر: عالم الكتب، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١١	*الآداب الشرعية والمنح المرعية*، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج الحنبلي ٧٦٣هـ،

	الناشر: عالم الكتب.
١٢	*أدب القضاة*، شهاب الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله الهمداني، المعروف بابن أبي الدم الشافعي ٦٤٢هـ، تحقيق: د. محيى هلال السرحان، بغداد، مطبعة الإرشاد ، ط الأولى ١٤٠٤هـ_١٩٨٤م.
١٣	*أدب المفتي والمستفتي*، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، ابن الصلاح ٦٤٣هـ، المحقق: د. موفق عبد الله عبد القادر، المدينة المنورة، الناشر: مكتبة العلوم والحكم ، ط: الثانية – ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
١٤	*الأدب المفرد*، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري،٢٥٦هـ، حققه وقابله على أصوله: سمير بن أمين الزهيري، الرياض، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
١٥	*الأذكار للنووي*، يحيى بن شرف النووي ٦٧٦هـ، الناشر: الجفان والجابي – دار ابن حزم للطباعة والنشر، ط الأولى ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
١٦	*الأربعون النووية*، يحيى بن شرف النووي ٦٧٦هـ، عُنِيَ بِهِ: قصي محمد نورس الحلاق، أنور بن أبي بكر الشيخي، لبنان، الناشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.
١٧	*إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول*، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ١٢٥٠هـ، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، الناشر: دار الكتاب العربي،ط الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
١٨	*الإرشاد في معرفة علماء الحديث*، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني ٤٤٦هـ، المحقق: محمد سعيد عمر إدريس، السعودية، مكتبة الرشد، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ،١٩٨٨م.
١٩	*الاستذكار*، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم ٤٦٣هـ، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية ط: الأولى، ١٤٢١ – ٢٠٠٠م.
٢٠	*الاستيعاب في معرفة الأصحاب*، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ٤٦٣هـ، المحقق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت–لبنان، ط: الأولى، ١٤١٢ هـ –١٩٩٢ م.
٢١	*أسد الغابة في معرفة الصحابة*، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن

	عبد الواحد الشيباني الجزري، ابن الأثير ٦٣٠ هـ، المحقق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، لبنان، دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٥هـ -١٩٩٤ م.
٢٢	*الإصابة في تمييز الصحابة*، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، لبنان، دار الكتب العلمية ، ط: الأولى١٤١٥ هـ، ١٩٩٤م،
٢٣	*أصول السرخسي*، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ٤٨٣هـ، بيروت، الناشر: دار المعرفة.
٢٤	*أصول الشاشي*، أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي ٣٤٤هـ، بيروت، الناشر: دار الكتاب العربي.
٢٥	*إعلام الموقعين عن رب العالمين*، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية ٧٥١ هـ، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن الجوزي السعودية، للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤٢٣ هـ.
٢٦	*الأعلام*، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي، الزركلي الدمشقي ١٣٩٦هـ، الناشر: دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢م.
٢٧	*الاقتراح في بيان الاصطلاح*، محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، ابن دقيق العيد ٧٠٢هـ، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية.
٢٨	*إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي ٧٦٢هـ، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، القاهرة ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ -٢٠٠١ م
٢٩	*ألفية السيوطي في علم الحديث*، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، صححه وشرحه: الأستاذ أحمد محمد شاكر، الناشر: المكتبة العلمية.
٣٠	*ألفية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث*، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي ٨٠٦هـ، تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي، الرياض، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ط: الثانية، ١٤٢٨ هـ.
٣١	*الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع*، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، ٥٤٤هـ، المحقق: السيد أحمد صقر، القاهرة / تونس، الناشر: دار التراث / المكتبة العتيقة، ط: الأولى، ١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م.
٣٢	*الأموال*، عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي ٢٢٤هـ، المحقق: خليل محمد هراس،

	بيروت الناشر: دار الفكر.
٣٣	*الإنباء في تاريخ الخلفاء*، محمد بن علي بن محمد ابن العمراني ٥٨٠هـ، المحقق: قاسم السامرائي، القاهرة، الناشر: دار الآفاق العربية، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٣٤	*الإنباه على قبائل الرواة*، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم ٤٦٣هـ، المحقق: إبراهيم الأبياري، لبنان، الناشر: دار الكتاب العربي ، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٣٥	*انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك*، محمد بن محمد الراعي الأندلسي ٨٥٣هـ، تحقيق: محمد أبو الأجفان، بيروت، الناشر: دار المغرب الإسلامي.
٣٦	*الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء*، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم ٤٦٣هـ، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية.
٣٧	*الأنساب*، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني ٥٦٢هـ، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، باكستان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط: الأولى، ١٣٨٢ هـ -١٩٦٢.
٣٨	*الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب*، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم ٤٦٣هـ، تحقيق: عبد اللطيف بن محمد الجيلاني المغربي، السعودية، الناشر: أضواء السلف، ط: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
٣٩	*إيضاح الإشكال*، محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي ابن القيسراني ٥٠٧هـ، المحقق: د. باسم الجوابرة، الكويت، الناشر: مكتبة المعلا ، ط: لأولى،١٤٠٨هـ.
٤٠	*البحر المحيط في أصول الفقه*، محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ٧٩٤هـ، الناشر: دار الكتبي، ط: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٤١	*البداية والنهاية*، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ٧٧٤هـ، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط الأولى ١٤٠٨هـ_١٩٨٨م.
٤٢	*البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير*، ابن الملقن عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري ٨٠٤هـ، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، السعودية، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع ، ط: الاولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٤٣	*البرهان في أصول الفقه*، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني ٤٧٨هـ،

	المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، لبنان، الناشر: دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٤٤	*بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس*، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي ٥٩٩هـ، القاهرة، الناشر: دار الكاتب العربي ، عام النشر: ١٩٦٧م.
٤٥	*البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب*، أبو عبد الله محمد بن محمد المراكشي ،٦٩٥هـ، تحقيق ومراجعة: ج. س. كولان، إ. ليفي بروفنسال، لبنان، الناشر: دار الثقافة، ط: الثالثة، ١٩٨٣م.
٤٦	*بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام*، علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي، ابن القطان ٦٢٨هـ، المحقق : د. الحسين آيت سعيد، الرياض، الناشر : دار طيبة ط : الأولى ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٤٧	*البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة*، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ٥٢٠هـ، حققه: د محمد حجي وآخرون، لبنان،الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٤٨	*التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول*، محمد صديق خان بن حسن بن علي القِنَّوجي ١٣٠٧هـ، قطر، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٤٩	*تاريخ ابن الوردي*، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، ٧٤٩هـ، لبنان ،،الناشر: دار الكتب العلمية ، ط: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٥٠	*تاريخ ابن معين (رواية الدوري)*، يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي ٢٣٣هـ، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، السعودية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط: الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩.
٥١	*تاريخ ابن يونس المصري*، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي ٣٤٧هـ، المحقق: بدون، لبنان، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠٠م.
٥٢	*تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين*، عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد ابن شاهين ٣٨٥هـ، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
٥٣	*تاريخ أصبهان، أخبار أصبهان*، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني ٤٣٠هـ، المحقق: سيد كسروي حسن، لبنان، دار الكتب العلمية، ط:

	الأولى، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م.
٥٤	*تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام*، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ٧٤٨هـ، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، لبنان، دار الغرب الإسلامي،ط: الأولى،١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣ م.
٥٥	*تاريخ الرسل والملوك*، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الآملي الطبري ٣١٠هـ، دار التراث ببيروت، ط الثانية ١٣٨٧هـ.
٥٦	*التاريخ الكبير*، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ٢٥٦هـ، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، رقم ط: بدون، تاريخ ط: بدون.
٥٧	*التاريخ المعتبر في أنباء من غبر*، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن المقدسي الحنبلي ٩٢٨ هـ، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين، إشراف: نور الدين طالب سوريا، الناشر: دار النوادر، ط: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١١م.
٥٨	*تاريخ بغداد وذيوله*، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ، لبنان، دار الكتب العلمية ، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٦ م.
٥٩	*تاريخ دمشق*، علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر ٥٧١هـ، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، سوريا، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق رقم ط: بدون، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٥ م.
٦٠	*تاريخ مولد العلماء ووفياتهم*، محمد بن عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن سليمان بن خالد الربعي ٣٧٩هـ، المحقق: عبد الله أحمد سليمان الحمد، السعودية، دار العاصمة، ط: الأولى، ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠ م.
٦١	*تبصير المنتبه بتحرير المشتبه*، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني٨٥٢هـ، تحقيق: محمد علي النجار، وعلي محمد البجاوي، بيروت، المكتبة العلمية.
٦٢	*تبييض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة*، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي ٩١١هـ، تحقيق: محمود محمد نصار، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية ١٩٩٠م.
٦٣	*تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني*، الدكتور بشار عواد معروف، الشيخ شعيب الأرنؤوط، لبنان، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

٦٤	*تحرير علوم الحديث*، عبد الله بن يوسف الجديع، لبنان، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٦٥	*التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة*، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي ٩٠٢هـ، لبنان، الناشر: الكتب العلميه، ط: الاولى ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٦٦	*تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ٩١١هـ، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.
٦٧	*تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري*، محمد بن مطر بن عثمان آل مطر الزهراني ١٤٢٧هـ، السعودية، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٦٨	*تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ*، يوسف بن حسن بن أحمد الصالحي، المعروق بابن المِبْرَد الحنبلي ٩٠٩هـ، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، سوريا، دار النوادر ط: الأولى ١٤٣٢هـ_٢٠١١م.
٦٩	*تذكرة الحفاظ*، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ٧٤٨هـ، لبنان، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٧٠	*التذكرة في علوم الحديث*، ابن الملقن عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري ٨٠٤هـ، قدم لها وضبط نصها وعلق عليها: علي حسن عبد الحميد، الناشر: دار عمَّار، عمَّان، ط: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٧١	*ترتيب المدارك وتقريب المسالك*، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي ٥٤٤هـ، المحقق: جزء ١: ابن تاويت الطنجي، ١٩٦٥ م، جزء ٢، ٣، ٤: عبد القادر الصحراوي، ١٩٦٦ -١٩٧٠ م، جزء ٥: محمد بن شريفة، جزء ٦، ٧، ٨: سعيد أحمد أعراب ١٩٨١-١٩٨٣م، المغرب، الناشر: مطبعة فضالة -المحمدية، ط: الأولى.
٧٢	*الترغيب والترهيب*، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي قوام السنة ٥٣٥هـ، المحقق: أيمن بن صالح بن شعبان، القاهرة، الناشر: دار الحديث - ط: الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٧٣	*التسوية بين حدثنا وأخبرنا*، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الطحاوي ٣٢١هـ، حققه وكتب حواشيه وضبط نصه: سمير بن أمين الزهيري، الرياض، الناشر: مطابع التقنية، تاريخ النشر: ١٤١٠ هـ.

٧٤	*تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة*، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق، لبنان، دار البشائر، ط: الأولى، ١٤١٦ هـ، ١٩٩٦م.
٧٥	*تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس*، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، المحقق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، الاردن، مكتبة المنار، ط: الأولى، ١٤٠٣، ١٩٨٣.
٧٦	*التعريفات*، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ٨١٦هـ، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، لبنان، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
٧٧	*تعظيم الفتيا*، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ٥٩٧هـ، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: الدار الأثرية، ط: الثانية ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٧٨	*تعظيم قدر الصلاة*، محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي ٢٩٤هـ، المحقق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: المدينة المنورة، مكتبة الدار، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ.
٧٩	*تغليق التعليق على صحيح البخاري*، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي ، الأردن، الناشر: المكتب الإسلامي ، دار عمار، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.
٨٠	*تقريب التهذيب*، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، المحقق: محمد عوامة، سوريا، الناشر: دار الرشيد، ط: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
٨١	*التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث*، يحيى بن شرف النووي ٦٧٦هـ، المحقق: محمد عثمان الخشت، بيروت، الناشر: دار الكتاب العربي، ط: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٨٢	*التقرير والتحبير*، محمد بن محمد بن محمد ابن الموقت الحنفي ٨٧٩هـ، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٨٣	*التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح*، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي ٨٠٦هـ، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، المدينة المنورة، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية، ط: الأولى، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م.

٨٤	*التكملة لكتاب الصلة*، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي، ٦٥٨هـ، المحقق: عبد السلام الهراس، لبنان، الناشر: دار الفكر للطباعة –سنة النشر: ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٨٥	*التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير*، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، المحقق: بدون، لبنان، الناشر: دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.
٨٦	*التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*، ابن عبد البر ٤٦٣هـ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، المغرب، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط الأولى ١٣٨٧هـ.
٨٧	*التمييز*، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ٢٦١هـ، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، بالسعودية، مكتبة الكوثر، ط الثالثة ١٤١٠هـ.
٨٨	*التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل*، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي اليماني ١٣٨٦هـ، الناشر: المكتب الإسلامي، ط: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٨٩	*تهذيب التهذيب*، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، الهند، مطبعة دائرة المعارف النظامية، ط الأولى، ١٣٢٦هـ.
٩٠	*تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج المزي ٧٤٢هـ، المحقق: د. بشار عواد معروف، لبنان، مؤسسة الرسالة ، ط: الأولى، ١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠م.
٩١	*تهذيب اللغة*، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، ٣٧٠هـ، المحقق: محمد عوض مرعب، بيروت، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط: الأولى، ٢٠٠١م،
٩٢	*التوسط بين مالك وابن القاسم في المسائل التي اختلفا فيها من مسائل المدونة*، أبو عبيد قاسم بن خلف الجبيري ٣٧٨هـ، تحقيق: باحُو مصطفى، مصر، دار الضياء ط الأولى ١٤٢٦هـ_٢٠٠٥م.
٩٣	*توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم*، محمد بن عبد الله بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي ٨٤٢هـ، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
٩٤	*التوقيف على مهمات التعاريف*، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين

	المناوي القاهري ١٠٣١هـ، القاهرة، عالم الكتب، ط الأولى ١٤١٠هـ_١٩٩٠م.
٩٥	*تيسير مصطلح الحديث*، محمود بن أحمد بن محمود طحان، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط العاشرة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٩٦	*الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة*، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي ٨٧٩هـ، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، اليمن، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، ط الأولى ١٤٣٢هـ_٢٠١١م.
٩٧	*الثقات*، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، البُستي ٣٥٤هـ، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد، خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الهند، الناشر: دائرة المعارف العثمانية ، ط: الأولى، ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣م.
٩٨	*الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، صحيح البخاري*، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ٢٥٦هـ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ط الأولى ١٤٢٢هـ_٢٠٠١م.
٩٩	*جامع بيان العلم وفضله*، ابن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ٤٦٣هـ، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، السعودية، دار ابن الجوزي، ط الأولى ١٤١٤هـ_١٩٩٤م.
١٠٠	*الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع*، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ، المحقق: د. محمود الطحان، الرياض، الناشر: مكتبة المعارف .
١٠١	*الجامع لمسائل المدونة*، أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي ٤٥١هـ، تحقيق: مجموعة باحثين في رسائل دكتوراه، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، توزيع: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط الأولى ١٤٣٤هـ_٢٠١٣م.
١٠٢	*جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس*، أبو عبد الله محمد بن فتوح الحميدي ٤٨٨هـ، بالقاهرة، الدار المصرية للتأليف والنشر، ط الأولى ١٩٦٦م.
١٠٣	*الجرح والتعديل*، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم ٣٢٧هـ، المحقق: بدون، طبعة، بيروت، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، دار إحياء التراث العربي ط: الأولى، ١٢٧١ هـ، ١٩٥٢ م.

١٠٤	*جمهرة أنساب العرب*، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ٤٥٦هـ، تحقيق: لجنة من العلماء، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
١٠٥	*الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني*، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الشهير بالماوردي ٤٥٠هـ، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤١٩هـ_١٩٩٩م.
١٠٦	*الحديث الموقوف الذي له حكم الرفع*. دراسة نقدية لمحمد راغب الجيطان، نشر بمجلة جامعة الشارقة بتاريخ ٢٠١٩ م.
١٠٧	*حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة*، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ٩١١هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار إحياء الكتب العربية ، ط الأولى ١٣٨٧هـ_١٩٦٧م.
١٠٨	*خلق أفعال العباد*، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ٢٥٦هـ، المحقق: د. عبد الرحمن عميرة، السعودية، الناشر: دار المعارف.
١٠٩	*دراسات في الفرق والعقائد*، د. عرفان عبد الحميد، بغداد، الناشر: مطبعة الإرشاد.
١١٠	*الدرر في اختصار المغازي والسير*، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم، المحقق: الدكتور شوقي ضيف، القاهرة، الناشر: دار المعارف ط: الثانية، ١٤٠٣ هـ.
١١١	*الدلائل في غريب الحديث*، قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، ٣٠٢هـ، تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص، الرياض، الناشر: مكتبة العبيكان، ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
١١٢	*دولة الإسلام في الأندلس*، محمد عبد الله عنان المؤرخ المصري ١٤٠٦هـ، القاهرة، الناشر: مكتبة الخانجي، ط: الرابعة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
١١٣	*الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب*، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون اليعمري ٧٩٩هـ، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، القاهرة، دار التراث للطبع والنشر .
١١٤	*ديوان الأحكام الكبرى*، أبو الأَصْبَغ عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي الجياني القرطبي الغرناطي ٤٨٦هـ، تحقيق: يحيي مراد، القاهرة، دار الحديث ط الأولى ١٤٢٨هـ_٢٠٠٧م.

١١٥	ذم *الكلام وأهله*، عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي ٤٨١هـ، المحقق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، المدينة المنورة، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، ط: الأولى، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.
١١٦	ذم *من لا يعمل بعلمه*، علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر ٥٧١هـ، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، دمشق، الناشر: دار الفكر، ط: الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.
١١٧	*ذيل ميزان الاعتدال*، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر العراقي، ٨٠٦هـ، المحقق: علي محمد معوض / عادل أحمد عبد الموجود، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.
١١٨	*رجال صحيح البخاري*، أو الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن البخاري الكلاباذي ٣٩٨هـ، تحقيق: عبد الله الليثي، بيروت، دار المعرفة، ط الأولى ١٤٠٧هـ.
١١٩	*الرَّدُّ عَلى الجَهَمِيَّة*، عُثمَانَ بن سعِيدٍ الدَّارمِيّ، المحقق: أَبُو عَاصِم الشَّوَامِيّ الأَثَرِي، مصر، الناشر: المكتبة الإسلامية ، ط: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
١٢٠	*الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة*، محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني ١٣٤٥هـ، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، سوريا، دار البشائر الإسلامية، ط السادسة ١٤٢١هـ_٢٠٠٠م.
١٢١	*الرسالة*، محمد بن إدريس الشافعي ٢٠٤هـ، المحقق: أحمد شاكر، مصر، الناشر: مكتبه الحلبي، ط: الأولى، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م.
١٢٢	*الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم*، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ٧٤٨هـ، المحقق: محمد إبراهيم الموصلي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
١٢٣	*الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة*، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية ٧٥١هـ، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية .
١٢٤	*الروض الداني (المعجم الصغير)*، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير الطبراني،٣٦٠هـ، المحقق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، بيروت ، الناشر: المكتب الإسلامي ، دار عمار، ط: الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥م.
١٢٥	*الزهد والرقائق لابن المبارك*، عبد الله بن المبارك بن واضح المرْوزي ١٨١هـ، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية.

١٢٦	*سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها*، محمد ناصر الدين الألباني، ١٤٢٠هـ، الرياض، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
١٢٧	*سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة*، محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، ١٤٢٠هـ، دار السعودية، النشر: دار المعارف، ط: الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢م.
١٢٨	*سلم الوصول إلى طبقات الفحول*، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بـ«حاجي خليفة» ١٠٦٧ هـ، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، تركيا، الناشر: مكتبة إرسيكا، عام النشر: ٢٠١٠ م.
١٢٩	*السنة قبل التدوين*، محمد عجاج الخطيب، لبنان، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الثالثة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
١٣٠	*السنة*، أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال ٣١١هـ، المحقق: د. عطية الزهراني، الرياض، الناشر، ط، الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
١٣١	*السنة*، عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ ٢٩٠هـ، المحقق: د. محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، الدمام، الناشر: دار ابن القيم، ط ، الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١٣٢	*السنة*، محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي ٢٩٤هـ، المحقق: سالم أحمد السلفي، بيروت، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية ، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.
١٣٣	*سنن ابن ماجه*، محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجة ٢٧٣هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
١٣٤	*سنن أبي داود*، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير السّجِسْتاني ٢٧٥هـ، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، لبنان، الناشر: المكتبة العصرية، رقم ط: بدون، تاريخ ط: بدون.
١٣٥	*سنن الترمذي*، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي ٢٧٩هـ، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط: الثانية، ١٣٩٥ هـ،١٩٧٥ م.
١٣٦	*سنن الدارقطني*، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني ٣٨٥هـ، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن

	عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٤ م.
١٣٧	*سنن الدارمي*، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام الدارمي ٢٥٥هـ، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، السعودية، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤١٢ هـ – ٢٠٠٠ م.
١٣٨	*السنن الكبرى*، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني البيهقي ٤٥٨هـ، المحقق: محمد عبد القادر عطا، لبنان، دار الكتب العلمية، ط: الثالثة، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣ م.
١٣٩	*السنن الكبرى*، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي ٣٠٣هـ، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، لبنان، مؤسسة الرسالة ، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ،٢٠٠١ م.
١٤٠	*سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين*، يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي ٢٣٣هـ، المحقق: أحمد محمد نور سيف، السعودية، مكتبة الدار المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
١٤١	*سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه*، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني ٤٢٥هـ، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، باكستان ، الناشر: كتب خانه جميلي–لاهور، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
١٤٢	*سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني*، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار الدارقطني ٣٨٥هـ، المحقق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الرياض، الناشر: مكتبة المعارف، ط: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م.
١٤٣	*سؤالات السلمي للدارقطني*، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، ٤١٢هـ، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، دار النشر: بدون، ط: الأولى، ١٤٢٧ هـ، ٢٠٠٦م.
١٤٤	*سؤالات حمزة بن يوسف السهمي*، حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني ٤٢٧هـ، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، السعودية، مكتبة المعارف، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
١٤٥	*سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني*، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، ٢٣٤هـ، المحقق: موفق عبد الله عبد القادر، الرياض، الناشر:

	مكتبة المعارف ، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ.
١٤٦	*سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري)*، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري ٤٠٥هـ، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، لبنان، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
١٤٧	*سوس العالمة*، محمد المختار بن علي بن أحمد الإلغي السوسي ١٣٨٣هـ، المغرب، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر ط الثانية ١٤٠٤هـ_١٩٨٤م
١٤٨	*سير أعلام النبلاء*، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ٧٤٨هـ المحقق: محمد أيمن الشبراوي، مصر، دار الحديث–القاهرة– رقم ط: بدون، ١٤٢٧هـ،٢٠٠٦م.
١٤٩	*سير أعلام النبلاء*، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ٧٤٨هـ، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، لبنان، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
١٥٠	*شجرة النور الزكية في طبقات المالكية*، محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف ١٣٦٠هـ، تحقيق: عبد المجيد خيالي، لبنان، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤٢٤هـ_٢٠٠٣م.
١٥١	*شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، ١٠٨٩هـ، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ،١٩٨٦ م.
١٥٢	*شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة*، هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي ٤١٨هـ، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، السعودية، الناشر: دار طيبة – ط: الثامنة، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.
١٥٣	*شرح التلقين*، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري المالكي ٥٣٦هـ، تحقيق: سماحة الشيخ محمَّد المختار السّلامي، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى ٢٠٠٨م.
١٥٤	*شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع*، حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي ١٢٥٠هـ، الناشر: دار الكتب العلمية.
١٥٥	*شرح السنة*، الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي ٥١٦هـ، تحقيق:

	شعيب الأرنؤوط–محمد زهير الشاويش، بيروت، الناشر: المكتب الإسلامي، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
١٥٦	*شرح علل الترمذي*، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، الحنبلي ٧٩٥هـ، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الأردن، الناشر: مكتبة المنار، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
١٥٧	*شرح مشكل الآثار*، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة بالطحاوي، ٣٢١هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى – ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.
١٥٨	*شرف أصحاب الحديث*، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ٤٦٣هـ، المحقق: د. محمد سعيد خطي اوغلي، أنقرة، الناشر: دار إحياء السنة النبوية .
١٥٩	*شعب الإيمان*، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي البيهقي ٤٥٨هـ، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي ط: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م.
١٦٠	*صحيح ابن خزيمة*، محمد بن إسحاق بن خزيمة ٣١١هـ، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، الناشر: المكتب الإسلامي.
١٦١	*صحيح الجامع الصغير وزياداته*، محمد ناصر الدين، الألباني ١٤٢٠هـ، الناشر: المكتب الإسلامي.
١٦٢	*صحيح وضعيف سنن ابن ماجة*، محمد ناصر الدين الألباني ١٤٢٠هـ.
١٦٣	*صحيح وضعيف سنن الترمذي*، محمد ناصر الدين الألباني ١٤٢٠هـ.
١٦٤	*الصلة في تاريخ أئمة الأندلس*، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال ٥٧٨هـ، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط الثانية ١٣٧٤هـ_١٩٥٥م.
١٦٥	*الضعفاء الكبير*، محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي ٣٢٢هـ، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: بيروت، دار المكتبة العلمية ، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
١٦٦	*الضعفاء والمتروكون*، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي ٣٠٣هـ، المحقق: محمود إبراهيم زايد، سوريا، دار الوعي ، ط: الأولى، ١٣٩٦هـ.
١٦٧	*الضعفاء والمتروكون*، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ٥٩٧هـ، المحقق: عبد الله

	القاضي، لبنان، دار الكتب العلمية بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦، ١٩٨٦م.
١٦٨	*الضعفاء والمتروكون*، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني ٣٨٥هـ، المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تاريخ النشر: بدون.
١٦٩	*الضعفاء*، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، ٤٣٠هـ، المحقق: فاروق حمادة، الناشر: دار الثقافة – الدار البيضاء، ط: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٤م.
١٧٠	*طبقات الحفاظ*، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، المحقق: بدون، لبنان، دار الكتب العلمية ، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ،١٩٨٣م.
١٧١	*طبقات الشافعية الكبرى*، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ٧٧١هـ، المحقق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، مصر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الثانية، ١٤١٣هـ،١٩٩٢م.
١٧٢	*طبقات الشافعية*، جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ ٧٧٢هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط الأولى ٢٠٠٢م.
١٧٣	*طبقات الشافعيين*، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي ٧٧٤هـ، تحقيق: أحمد عمر هاشم، محمد زينهم محمد عزب، مصر، مكتبة الثقافة الدينية، ط: بدون، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
١٧٤	*طبقات الفقهاء*، أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ٤٧٦هـ، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار الرائد العربي، ط الأولى ١٩٧٠م.
١٧٥	*الطبقات الكبرى*، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء البغدادي ابن سعد ٢٣٠هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، لبنان، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠ م.
١٧٦	*طبقات المفسرين*، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي المالكي ٩٤٥هـ، دار الكتب العلمية ببيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.
١٧٧	*طبقات علماء الحديث*، محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي، ٧٤٤ هـ، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، لبنان، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الثانية، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م.
١٧٨	*العبر في خبر من غبر*، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ٧٤٨هـ، المحقق:

	أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: بيروت، دار الكتب العلمية.
١٧٩	*علل الترمذي الكبير*، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي،٢٧٩هـ، المحقق: صبحي السامرائي , أبو المعاطي النوري , محمود خليل الصعيدي، بيروت، الناشر: عالم الكتب , مكتبة النهضة العربية ، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ.
١٨٠	*العلل المتناهية في الأحاديث الواهية*، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ٥٩٧هـ، المحقق: إرشاد الحق الأثري، باكستان، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، ط: الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
١٨١	*العلل الواردة في الأحاديث النبوية*، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني ٣٨٥هـ، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، السعودية، دار طيبة ، ط: الأولى ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
١٨٢	*العلل لابن أبي حاتم*، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر ابن أبي حاتم ٣٢٧هـ، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، ط: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م.
١٨٣	*العلل ومعرفة الرجال*، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ٢٤١هـ، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، السعودية، الناشر: دار الخاني ، ط: الثانية، ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م.
١٨٤	*علوم الحديث ومصطلحه – عرضٌ ودراسة*، د. صبحي إبراهيم الصالح ١٤٠٧هـ، لبنان، الناشر: دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر، ١٩٨٤ م.
١٨٥	*العين*، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري ١٧٠هـ، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
١٨٦	*غاية النهاية في طبقات القراء*، محمد بن محمد بن يوسف المعروف بابن الجزري ٨٣٣هـ، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط ١٣٥١هـ.
١٨٧	*غريب الحديث*، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ٥٩٧هـ، المحقق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، لبنان، الناشر: دار الكتب العلمية ، ط: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٥م.
١٨٨	*فتاوى نور على الدرب*، محمد بن صالح بن محمد العثيمين ١٤٢١هـ.

١٨٩	*فتح الباب في الكنى والألقاب*، محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي ٣٩٥هـ، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، السعودية، مكتبة الكوثر ، ط: الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
١٩٠	*فتح الباري شرح صحيح البخاري*، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ٨٥٣ هـ، المحقق: بدون، دار المعرفة بيروت–لبنان، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
١٩١	*فتح الباقي بشرح ألفية العراقي*، زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي ٩٢٦ هـ، المحقق: عبد اللطيف هميم – ماهر الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: ط الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
١٩٢	*الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني*، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني ١٢٥٠هـ، حققه ورتبه: أبو مصعب «محمد صبحي» بن حسن حلاق، اليمن ،الناشر: مكتبة الجيل الجديد.
١٩٣	*فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي*، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي ٩٠٢هـ، المحقق: علي حسين علي، مصر، الناشر: مكتبة السنة – ط: الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
١٩٤	*الفردوس بمأثور الخطاب*، أبو شجاع الديلميّ الهمذاني ٥٠٩هـ، المحقق: السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية ، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.
١٩٥	*الفقيه و المتفقه*، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، السعودية، الناشر: دار ابن الجوزي ، ط: الثانية، ١٤٢١هـ.
١٩٦	*فهرسة ابن خير*، ابن خير الإشبيلي ٥٧٥ هـ، حققه وضبط نصه وعلق عليه: بشار عواد معروف – محمود بشار عواد، تونس، الناشر: دار الغرب الاسلامي ، ط: الأولى، ٢٠٠٩ م.
١٩٧	*الفهرست*، محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم ٤٣٨هـ، تحقيق: إبراهيم رمضان، بيروت، دار المعرفة، ط الثانية ١٤١٧هـ_١٩٩٧م.

١٩٨	*فوات الوفيات*، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر ٧٦٤هـ، المحقق: إحسان عباس، بيروت، الناشر: دار صادر ، ط: الأولى.
١٩٩	*الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة*، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ١٢٥٠هـ، المحقق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، لبنان، الناشر: دار الكتب العلمية.
٢٠٠	*فيض القدير شرح الجامع الصغير*، محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي ١٠٣١هـ، مصر، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى ، ط: الأولى، ١٣٥٦هـ.
٢٠١	*قفو الأثر في صفوة علوم الأثر*، محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري ابن الحنبلي ٩٧١هـ، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية ، ط: الثانية، ١٤٠٨هـ.
٢٠٢	*قواطع الأدلة في الأصول*، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار المروزي السمعاني ٤٨٩هـ، تحقيق: محمد حسن الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية ، ط الأولى ١٤١٨هـ_١٩٩٩م.
٢٠٣	قواطع الأدلة في الأصول، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد الحنفي ٤٨٩هـ، المحقق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، لبنان، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٩م.
٢٠٤	*قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث*، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي ١٣٣٢هـ، لبنان، الناشر: دار الكتب العلمية .
٢٠٥	*قواعد العلل وقرائن الترجيح*، عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي، الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤٢٥ هـ.
٢٠٦	*قواعد تحقيق المخطوطات*، صلاح الدين المنجد، بيروت، دار الكتاب الجديد، ط ١٩٨٢م
٢٠٧	*الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة*، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ٧٤٨هـ، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، السعودية، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، ط: الأولى ١٤١٣ هـ، ١٩٩٢م.
٢٠٨	*الكافي في فقه أهل المدينة*، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم ٤٦٣هـ، المحقق: محمد محمد أحيد ولد ماديك الموريتاني، السعودية، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، ط: الثانية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٢٠٩	*الكامل في التاريخ*، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، ابن الأثير ٦٣٠هـ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، لبنان، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
٢١٠	*الكامل في ضعفاء الرجال*، أبو أحمد بن عدي الجرجاني ٣٦٥هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة، لبنان، الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٨هـ،١٩٩٧م.
٢١١	*الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار*، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي ٢٣٥هـ، المحقق: كمال يوسف الحوت، السعودية، مكتبة الرشد ، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ،١٩٨٩هـ.
٢١٢	*كشف الأستار عن زوائد البزار*، علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي ٨٠٧هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٢١٣	*كشف الأسرار شرح أصول البزدوي*، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري الحنفي ٧٣٠هـ، دار الكتاب الإسلامي.
٢١٤	*الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث*، إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي ٨٤١هـ، المحقق: صبحي السامرائي، لبنان، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٢١٥	*كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة ١٠٦٧هـ، بغداد، مكتبة المثنى ط ١٩٤١م.
٢١٦	*الكفاية في علم الرواية*، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، بالمدينة المنورة ،الناشر: المكتبة العلمية.
٢١٧	*الكنى والأسماء*، محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد الدولابي ٣١٠هـ، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: لبنان، دار ابن حزم ، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
٢١٨	*اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة*، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، لبنان، دار الكتب العلمية ، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٦م.
٢١٩	*اللباب في تهذيب الأنساب*، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن

	الأثير، ٦٣٠هـ، بيروت الناشر: دار صادر.
٢٢٠	*لسان العرب*، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، ابن منظور ٧١١هـ، بيروت، الناشر: دار صادر ، ط: الثالثة – ١٤١٤ هـ.
٢٢١	*لسان الميزان*، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ٨٥٢ هـ، المحقق: دائرة المعرف النظامية الهند، لبنان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط: الثانية، ١٣٩٠هـ،١٩٧١م.
٢٢٢	*لسان الميزان*، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، سوريا، دار البشائر الإسلامية، ط: الأولى،١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.
٢٢٣	*ما لا يسع المحدث جهله*، عمر بن عبد المجيد الماينجي ٥٨١هـ، تحقيق: صبحي السامرائي، بغداد، الناشر: شركة الأهلية بتاريخ: ١٩٦٧م.
٢٢٤	*المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي*، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي ٣٠٣هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية ، ط: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.
٢٢٥	*المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين*، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، أبو حاتم، البُستي ٣٥٤هـ، المحقق: محمود إبراهيم زايد، سوريا، دار الوعي ،ط: الأولى، ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.
٢٢٦	*مجمع الزوائد ومنبع الفوائد*، علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي ٨٠٧هـ، المحقق: حسام الدين القدسي، مصر، مكتبة القدسي، ط: بدون، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
٢٢٧	*مجمل اللغة لابن فارس*، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني ٣٩٥هـ، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، دار النشر: مؤسسة الرسالة ، ط الثانية – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
٢٢٨	*مجموع الفتاوى*، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ٧٢٨هـ، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المدينة النبوية، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٢٢٩	*المجموع شرح المهذب*، يحيى بن شرف النووي ٦٧٦هـ، الناشر: دار الفكر.
٢٣٠	*المحصول*، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي ٦٠٦هـ، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

٢٣١	*المحكم والمحيط الأعظم*، علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ٤٥٨هـ، المحقق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية ، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٢٣٢	*مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة*، مؤلف الأصل: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية ٧٥١هـ، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي ابن الموصلي ٧٧٤هـ، المحقق: سيد إبراهيم، مصر، الناشر: دار الحديث، القاهرة ، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢٣٣	*المختصر في أخبار البشر*، إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، ٧٣٢هـ، الناشر: المطبعة الحسينية المصرية، ط: الأولى.
٢٣٤	*مختلف الحديث بين المحدثين والفقهاء*، أ. د. نافذ حسين حماد، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ٢٠٠٩م.
٢٣٥	*المدخل إلى السنن الكبرى*، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي البيهقي ٤٥٨هـ، المحقق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الكويت، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي.
٢٣٦	*المدخل إلى كتاب الإكليل*، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه ابن البيع ٤٠٥هـ، المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، الاسكندرية، الناشر: دار الدعوة .
٢٣٧	*مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان*، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد اليافعي ٧٦٨هـ، تحقيق: خليل المنصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤١٧هـ_١٩٩٧م.
٢٣٨	*مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات*، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري ٤٥٦هـ، بيروت، الناشر : دار الكتب العلمية.
٢٣٩	*المستدرك على الصحيحين*، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم النيسابوري ٤٠٥هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، لبنان، دار الكتب العلمية ، ط: الأولى، ١٤١١هـ،١٩٩٠م.
٢٤٠	*المستصفى*، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ٥٠٥هـ، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٢٤١	*مسند ابن الجعد*، علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي ٢٣٠هـ، تحقيق: عامر أحمد حيدر، بيروت، الناشر: مؤسسة نادر –ط: الأولى، ١٤١٠ - ١٩٩٠م.

٢٤٢	*مسند أبي يعلى*، أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى الموصلي ٣٠٧هـ، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دمشق، دار المأمون للتراث ، ط: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م.
٢٤٣	*مسند الإمام أحمد بن حنبل*، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني ٢٤١هـ، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.
٢٤٤	*مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار*، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ٢٩٢ هـ، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم ، ط: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م.
٢٤٥	*مسند الشاميين*، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، الطبراني ٣٦٠هـ، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، لبنان، مؤسسة الرسالة ، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.
٢٤٦	*مسند الشهاب*، محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي ٤٥٤هـ، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: بيروت، مؤسسة الرسالة ، ط: الثانية، ١٤٠٧ – ١٩٨٦م.
٢٤٧	*المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم*، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ٢٦١هـ، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٢٤٨	*المسند*، محمد بن إدريس الشافعي ٢٠٤هـ، لبنان، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، عام النشر: ١٤٠٠ هـ.
٢٤٩	*مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار*، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي ٣٥٤هـ، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة، ط: الأولى ١٤١١ هـ،١٩٩١ م.
٢٥٠	*مشكاة المصابيح*، محمد بن عبد الله الخطيب العمري، التبريزي ٧٤١هـ، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، بيروت، الناشر: المكتب الإسلامي ،ط: الثالثة، ١٩٨٥هـ.
٢٥١	*مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس*، الفتح بن محمد بن عبيد الله بن

	خاقان ابن عبد الله القيسي الإشبيلي، المحقق: محمد علي شوابكة، الناشر: دار عمار – مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.
٢٥٢	*المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر*، محمد بن عبد الله الزركشي بدر الدين، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الكويت، الناشر: دار الأرقم ، سنة النشر: ١٤٠٤ – ١٩٨٤ م.
٢٥٣	*المعجم الأوسط*، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، الطبراني ٣٦٠هـ، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، مصر، دار الحرمين ، ط: بدون، تاريخ ط: بدون.
٢٥٤	معجم *البلدان*، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ٦٢٦هـ، لبنان، دار صادر، ط: الثانية،١٤١٥هـ، ١٩٩٥ م.
٢٥٥	معجم *السفر*، صدر الدين، أبو طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي الأصبهاني ٥٧٦هـ، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، المكتبة التجارية بمكة المكرمة.
٢٥٦	معجم *الصحابة*، عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق ٣٥١هـ، المحقق: صلاح بن سالم المصراتي، المدينة المنورة، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية ، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.
٢٥٧	معجم *الصحابة*، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي ٣١٧هـ، المحقق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الكويت، مكتبة دار البيان، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠٠ م.
٢٥٨	*المعجم الكبير*، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، الطبراني ٣٦٠هـ، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية القاهرة–مصر، ط: الثانية، تاريخ ط: بدون.
٢٥٩	*المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة*، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، تحقيق: محمد شكور الميادیني، بيروت، مؤسسة الرسالة ط الأولى ١٤١٨هـ_١٩٩٨م.
٢٦٠	*المعجم الوسيط*، تأليف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة.
٢٦١	معجم *حفاظ القرآن عبر التاريخ*، محمد محيسن ١٤٢٢هـ، دار الجيل ببيروت، ط الأولى ١٤١٢ هـ_١٩٩٢م.
٢٦٢	*المعجم لابن المقرئ*، محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان ابن المقرئ ٣٨١هـ،

	تحقيق: أبي عبد الحمن عادل بن سعد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٢٦٣	معجم *مقاييس اللغة*، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، ٣٩٥هـ، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٢٦٤	*معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة*، محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي ابن القيسراني ٥٠٧هـ، المحقق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، بيروت، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية ، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م.
٢٦٥	*معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم*، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى ٢٦١هـ، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، السعودية، مكتبة الدار المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥م.
٢٦٦	*معرفة الرجال* عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي ٢٣٣هـ، المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، دمشق، مجمع اللغة العربية ، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٢٦٧	*معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار*، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ٧٤٨هـ، دار الكتب العلمية، ط الأولى ١٤١٧هـ_١٩٩٧م.
٢٦٨	*معرفة أنواع علوم الحديث*، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، ابن الصلاح ٦٤٣هـ، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: بيروت، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر ، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢٦٩	*معرفة علوم الحديث*، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي ابن البيع ٤٠٥هـ، المحقق: السيد معظم حسين، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية ،ط: الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
٢٧٠	*المعرفة والتاريخ*، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، ٢٧٧هـ، المحقق: أكرم ضياء العمري، بيروت، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.
٢٧١	*المغرب في حلى المغرب*، على بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي ٦٨٥هـ، المحقق: د. شوقي ضيف، القاهرة، الناشر: دار المعارف ، ط: الثالثة، ١٩٥٥م.
٢٧٢	*المغني عن حمل الأسفار في الأسفار*، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، عبد

	الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي ٨٠٦هـ، لبنان، الناشر: دار ابن حزم ،ط: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٢٧٣	*المغني في الضعفاء*، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ٧٤٨هـ، المحقق: الدكتور نور الدين عتر، الناشر: بدون، ط: بدون، تاريخ ط: بدون.
٢٧٤	*المغني لابن قدامة*، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ابن قدامة المقدسي ٦٢٠هـ، الناشر: مكتبة القاهرة.
٢٧٥	*المقتنى في سرد الكنى*، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ٧٤٨هـ، المحقق: محمد صالح عبد العزيز المراد، السعودية، الناشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ.
٢٧٦	*المقفى الكبير*، تقي الدين المقريزي ٨٤٥هـ، تحقيق: محمد اليعلاوي، بيروت، دار الغرب الاسلامي ط الثانية ١٤٢٧هـ_٢٠٠٦م.
٢٧٧	*المقنع في علوم الحديث*، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري ٨٠٤هـ، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، السعودية، الناشر: دار فواز للنشر ، ط: الأولى، ١٤١٣هـ.
٢٧٨	*من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)*، يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي ٢٣٣هـ، المحقق: أحمد محمد نور سيف، سوريا، دار المأمون للتراث ، ط: بدون، تاريخ ط: بدون.
٢٧٩	*مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه*، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ٧٤٨هـ، عني بتحقيقه والتعليق عليه: محمد زاهد الكوثري، أبو الوفاء الأفغاني، الهند، الناشر: لجنة إحياء المعارف النعمانية، ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ.
٢٨٠	*مناقب الإمام أحمد*، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ٥٩٧هـ، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر، ط: الثانية، ١٤٠٩ هـ.
٢٨١	*المنتخب من علل الخلال*، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي ابن قدامة المقدسي ٦٢٠هـ، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع.
٢٨٢	*المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*، محيي الدين يحيى بن شرف النووي ٦٧٦هـ، بيروت، الناشر: دار إحياء التراث العربي ، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ.
٢٨٣	*المنهج الحديثي عند الإمام ابن حزم*، طع علي بو سيرح، لبنان، درا ابن حزم –تاريخ

	النشر: ٢٠٠١م.
٢٨٤	*المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي*، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني ٧٣٣هـ، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق، الناشر: دار الفكر ، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ.
٢٨٥	*الموافقات*، إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي ٧٩٠هـ، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، ط الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٢٨٦	*مواهب الجليل في شرح مختصر خليل*، محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي،٩٥٤هـ، الناشر: دار الفكر، ط: الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٢٨٧	*موضح أوهام الجمع والتفريق*، أحمد بن علي الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، دار المعرفة ط الأولى.
٢٨٨	*الموضوعات*، الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر الصغاني٦٥٠هـ، المحقق: نجم عبد الرحمن خلف، دمشق، الناشر: دار المأمون للتراث ، ط: الثانية، ١٤٠٥ هـ.
٢٨٩	*الموضوعات*، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ٥٩٧هـ، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، بالمدينة المنورة، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية، ط: الأولى، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
٢٩٠	*الموطأ*، مالك بن أنس بن مالك بن عامر ١٧٩هـ، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الإمارات، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية ، ط: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٢٩١	*الموقظة في علم مصطلح الحديث*، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ٧٤٨هـ، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، بحلب، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية ط: الثانية، ١٤١٢ هـ.
٢٩٢	*ميزان الأصول في نتائج العقول*، علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي ٥٣٩ هـ، المحقق: د. محمد زكي عبد البر، قطر، الناشر: مطابع الدوحة الحديثة، ط: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
٢٩٣	*ميزان الاعتدال في نقد الرجال*، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ٧٤٨هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط: الأولى، ١٣٨٢ هـ، ١٩٦٣ م.
٢٩٤	*نزهة الألباب في الألقاب*، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني

	٨٥٢هـ، المحقق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، السعودية، الناشر: مكتبة الرشد ، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ،١٩٨٩م.
٢٩٥	*نُزْهَةُ النَّظَرِ فِي تَوضِيحِ نُخْبَةِ الْفِكَرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الأَثَرِ*، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني٨٥٢ هـ، المحقق: أ. د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: (بدون)، ط: الثانية، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
٢٩٦	*نظرات في حديث أصحابي كالنجوم*، المؤلف: صالح بن سعيد بن هلابي، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: السنة الثالثة، العدد الثاني، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
٢٩٧	*نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب*، أحمد بن محمد المقري التلمساني ١٠٤١هـ، المحقق: إحسان عباس، لبنان، الناشر: دار صادر.
٢٩٨	*النهاية في غريب الحديث والأثر*، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن الأثير ٦٠٦هـ، بيروت، الناشر: المكتبة العلمية - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.
٢٩٩	*النَّوادر والزِّيادات على مَا في المدَوَّنة من غيرها من الأُمهاتِ*، عبد الله بن عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي ٣٨٦هـ، تحقيق: عبد الفتّاح محمد الحلو، بيروت، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، ١٩٩٩ م.
٣٠٠	*الوافي بالوفيات*، خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي ٧٦٤هـ، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، لبنان ، دار إحياء التراث بيروت، ط: بدون، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
٣٠١	*الوجيز في أصول الفقه الإسلامي*، أ. د. محمد مصطفى الزحيلي، سوريا، الناشر: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ، ط: الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٣٠٢	*الوسيط في علوم ومصطلح الحديث*، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة ١٤٠٣هـ، الناشر: دار الفكر العربي.
٣٠٣	*وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان ٦٨١هـ، المحقق: إحسان عباس، لبنان، دار صادر،ط: الأولى ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
٣٠٤	*الوفيات*، أحمد بن حسن بن الخطيب، الشهير بابن قنفذ القسنطيني ٨١٠هـ، تحقيق: عادل نويهض، بيروت، دار الآفاق الجديدة ، ط الرابعة ١٤٠٣هـ_١٩٨٣م.
٣٠٥	*اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر*، محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي القاهري ١٠٣١هـ، المحقق: المرتضي الزين أحمد، الناشر: الرياض، مكتبة الرشد ، ط: الأولى، ١٩٩٩م.

فهرس الآيات القرآنية

م	طرف الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١	أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ	البقرة	٤٤	١٤٦
٢	وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ	البقرة	١٤٣	١٣٦
٣	إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ	البقرة	١٤٧	١٤٩
٤	إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى	البقرة	١٥٩	١٤٩
٥	فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ	البقرة	٢٨٢	١٣٨
٦	إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى	البقرة	٢٨٢	١٣٨
٧	وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ	آل عمران	١٨٧	٢٠
٨	فَإِذَا أُحْصِنَّ	النساء	٣	١٤٠
٩	أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ	النساء	٥٩	١٣٦
١٠	فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا	النساء	٦٥	١٣١
١١	وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ	النساء	١١٥	١٣٦
١٢	وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ	المائدة	٤	١٤٠
١٣	فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ	المائدة	٩٥	١٣٩
١٤	وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا	المائدة	٩٥	١٤٠
١٥	لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ	الأنعام	١٠٣	١٥٢
١٦	اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ	الأعراف	٣	١٣٦
١٧	وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ	هود	١١٥	١٥٩
١٨	إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ	الحجر	٩	٢٦
١٩	فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ	النحل	٤٣	١٤٤
٢٠	وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا	النور	٤	١٦٢
٢١	وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ	النور	٤	١٤٠

٢٢	وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ	الأحزاب	٣٦	١٣١
٢٣	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ	الأحزاب	٤٩	١٤٠
٢٤	أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ	غافر	١١	١٥٥
٢٥	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ	الحجرات	١	٤٠
٢٦	وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى	النجم	٣-٤	١٣١
٢٧	مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ	المجادلة	٧	١٤٦
٢٨	وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا	الحشر	٧	١٤٦
٢٩	يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ	الصف	٤	١٥٤
٣٠	وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ	القيامة	٢٣	١٥٤
٣١	إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ	النصر	١	١٥٤

فهرس الأحاديث النبوية

م	طرف الحديث	الراوي الأعلى	رقم الصفحة
١	اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ	أبو أمامة	١٠٥
٢	إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ وَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ	أبو هريرة	٧٨
٣	أَشِيرَا عَلَيَّ فِيمَا آخُذُ مِنَ الْيَمَنِ	معاذ بن جبل	٧٠
٤	أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ	جابر بن عبد الله	٧٢
٥	اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ	عبد الله بن عمرو	٨٧
٦	أَلَا فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ مِنْكُمُ الْغَائِبَ	أبو بكرة	٥٥
٧	إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيَحْمِي عَبْدَهُ الدُّنْيَا	محمود بن لبيد	١٤٨
٨	إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا	عمرو بن العاص	٣٦
٩	إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ وَأَهْلَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَتَّى النَّمْلَةُ فِي جُحْرِهَا وَحَتَّى الْحُوتُ فِي الْبَحْرِ لَيُصَلُّونَ عَلَى مُعَلِّمِ النَّاسِ الْخَيْرَ	أبو أمامة	١٠٩
١٠	إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ	صفوان بن عسال	٤٣
١١	إِنَّ مِنَ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ	أبو هريرة	٦٦
١٢	إِنَّمَا مَثَلُ أَصْحَابِي كَمَثَلِ النُّجُومِ	أبو هريرة	٧٩
١٣	أَوَّلُ النَّاسِ يُقْضَى فِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةٌ	أبو هريرة	١١٠
١٤	بَيْنَ الْعَالِمِ وَالْعَابِدِ مِائَةُ دَرَجَةٍ	أبو هريرة	٦٧
١٥	تَجَاوَزَ اللَّهُ لِأُمَّتِي عَنْ خَطَئِهَا وَنِسْيَانِهَا	أبو ذر	١٦٥
١٦	تَجِدُونَ النَّاسَ مَعَادِنَ	أبو هريرة	٤٤
١٧	تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ وَعَلِّمُوهُ النَّاسَ وَتَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ	عبد الله بن مسعود	٦٤
١٨	تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى بِضْعٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً	عوف بن مالك	٧٤
١٩	الْخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً ثُمَّ يَكُونُ مُلْكًا	سفينة	٨٢
٢٠	خَيْرُ دِينِكُمْ أَيْسَرُهُ وَخَيْرُ الْعِبَادَةِ الْفِقْهُ	أنس بن مالك	٧٥

٢١	الدَّالُّ عَلَى الْخَيْرِ كَفَاعِلِهِ	أنس بن مالك	١٧٠
٢٢	دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الْأُمَمِ قَبْلَكُمُ الْحَسَدُ وَالْبَغْضَاءُ	الزبير بن العوام	١٠١
٢٣	الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ أَهْلَكَا مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ	أبو موسى الاشعري	١٤٦
٢٤	طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ	أنس بن مالك	٣٤
٢٥	الْعِلْمُ عِلْمَانِ عِلْمٌ	الحسن البصري	٩١
٢٦	الْعُلَمَاءُ أُمَنَاءُ الرَّسُولِ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ	أنس بن مالك	٧٧
٢٧	عَلِّمُوا وَيَسِّرُوا، وَلَا تُعَسِّرُوا	عبد الله بن عباس	٨٥
٢٨	فَقِيهٌ وَاحِدٌ أَشَدُّ	عبد الله بن عباس	٢١١
٢٩	قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ	عبد الله بن عباس	١٠٣
٣٠	الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ قَاضِيَانِ فِي النَّارِ وَقَاضٍ فِي الْجَنَّةِ	أبو بريدة	١٦٥
٣١	قُمْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَإِذَا عَامَّةُ مَنْ دَخَلَهَا الْمَسَاكِينُ	أسامة بن زيد	١١٠
٣٢	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَطَبَ اسْتَنَدَ إِلَى جِذْعِ نَخْلَةٍ	جابر بن عبد الله	٨٧
٣٣	كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ	أبو هريرة	٧٣
٣٤	لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَكُونَ خُصُومَاتُ النَّاسِ فِي رَبِّهِمْ	أبو هريرة	٨٠
٣٥	لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ	أبو سعيد الخدري	١٢١
٣٦	لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا	سهل بن سعد	٨١
٣٧	اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا	أم سلمة	٣٧
٣٨	لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ	أبو هريرة	٣٥
٣٩	مَا اسْتُخْلِفَ خَلِيفَةٌ إِلَّا لَهُ بِطَانَتَانِ	أبو سعيد الخدري	١٥٧
٤٠	مَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ	أبو نملة الأنصاري	١٠٠
٤١	مَا ذِئْبَانِ جَائِعَانِ أُرْسِلَا فِي حَظِيرَةٍ	كعب بن مالك	١٤٦
٤٢	مَا مِنْ عَبْدٍ يَخْرُجُ يَطْلُبُ عِلْمًا	أبو الدرداء	٣٧
٤٣	مَا مِنْ قَوْمٍ يَجْتَمِعُونَ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ	أبو هريرة	٩٧
٤٤	مَنْ أَدَّى الْفَرِيضَةَ وَعَلَّمَ النَّاسَ الْخَيْرَ	أنس بن مالك	٢٠٩
٤٥	من تَعَلَّمَ مِنْ أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا	أبو هريرة	٧٦

٤٦	مَنْ حَمَلَ مِنْ أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا	أنس بن مالك	٦٨
٤٧	مَنْ سَكَنَ الْبَادِيَةَ جَفَا	عبد الله بن عباس	١٠٢
٤٨	مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ عَلِمَهُ فَكَتَمَهُ	أبو هريرة	٦٣
٤٩	مَنْ كَتَمَ عِلْمًا	عمرو بن العاص	٥٨
٥٠	مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ	أبو هريرة	٥٤
٥١	مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ	معاوية بن أبي سفيان	٥٤
٥٢	نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي	عبد الله بن مسعود	٨٦
٥٣	نَضَّرَ اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا	أنس بن مالك	٥٤
٥٤	هَذَا عِلْمٌ لَا يَنْفَعُ وَجَهْلٌ لَا يَضُرُّ	أبو هريرة	٧١
٥٥	الْوَلَايَةُ فِي اللَّهِ، الْحَبُّ فِيهِ	عبد الله بن مسعود	٥٣
٥٦	وَمَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ، وَهُوَ يَتَعَاهَدُهُ	عائشة	١٦٦
٥٧	يَحْشُرُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْعِبَادَ	جابر بن عبد الله	٣٩
٥٨	يَشْفَعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَة	عثمان	٣٤
٥٩	يُؤْتَى بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُلْقَى فِي النَّارِ	أسامة بن زيد	١٤٦

فهرس الآثار

م	طرف الأثر	الراوي	رقم الصفحة
١	اسْتَمِعُوا عِلْمَ الْعُلَمَاءِ وَلَا تُصَدِّقُوا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ	عبد الله بن عباس	١٤٩
٢	الإسناد سلاح المؤمن	سفيان الثوري	٢٧
٣	الإسناد من الدين	سفيان الثوري	٢٧
٤	إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَنَا أَنْ لَا نَكْتُبَ شَيْئًا مِنْ حَدِيثِهِ فَمَحَاهُ	زيد بن ثابت	٩٢
٥	إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا	عبد الله بن عباس	١٧٣
٦	إِنَّمَا هُوَ كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ	عبد الله بن عباس	٩١
٧	أَنَّهُ كَانَ يَضْرِبُ وَلَدَهُ عَلَى اللَّحْنِ	عبد الله بن عمر	٩١
٨	بَابٌ مِنَ الْعِلْمِ يَحْفَظُهُ الرَّجُلُ لِصَلَاحِ نَفْسِهِ	قتادة بن دعامة	٩٣
٩	الدِّرَاسَةُ صَلَاةٌ	عبد الله بن مسعود	٩٠
١٠	الْعُلَمَاءُ ثَلَاثَةٌ	أبو حيان التميمي	٤٠
١١	غَائِلَةُ الْعِلْمِ النِّسْيَانُ وَتَرْكُ الْمُذَاكَرَةِ	الحسن البصري	٩٤
١٢	لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَكُونَ خُصُومَاتُ النَّاسِ فِي رَبِّهِمْ	ابن الحنفية	٨٠
١٣	لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ يَكُونُ عِنْدَهُ الْعِلْمُ أَنْ يَتْرُكَ التَّعَلُّمَ	مالك بن أنس	٩٤
١٤	لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا	ابن سيرين	١٧٣
١٥	اللَّهُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ هَكَذَا فَكَشَكْلِهِ	أبو الدرداء	٩٩
١٦	الْمُتَبَايِعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ	عبد الله بن عمر	١٢٨
١٧	مَنُهُومَانِ لَا تَنْقَضِي نَهْمَتُهُمَا	عبد الله بن عباس	٨٨

فهرس الرواة

م	اسم الراوي	الرتبة	رقم الصفحة
١	إبراهيم بن أبي الفياض البرقي المصري	ضعيف	١٩٦
٢	أبو الذيال	لم أقف له جرح أو تعديل	٧٧
٣	أبو حمزة التمار	شيخ	٩٤
٤	أبو سعد الأعمى	لم أقف له على جرح أو تعديل	١٧٩
٥	أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَهْلٍ الْبَغْدَادِيُّ	ثقة	١٧٥
٦	أَيُّوب بن أَبي تميمة، واسمه كيسان، السختياني	إمام جليل	٢٠١
٧	بقية بن الوليد بن صائد الحميري	ثقة إذا حدث عن الثقات	١٩٤
٨	بكر بن سهل بن إسماعيل بن نافع	ضعيف الحديث	٧٠
٩	الحارث بْن غصين أَبُو وهب الثقفي	مجهول	١٩٩
١٠	حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي	صدوق كثير الخطأ	٦٣
١١	الْحَجَّاجَ بْنَ عَامِرٍ الثُّمَالِيَّ	صحابي	١٨١
١٢	حَفْصٌ الْأَبَّرِيُّ	لم أقف له على ترجمة	٧٧
١٣	خالد بن إسماعيل المخزومي	متروك الحديث	٧٦
١٤	خالد بن نزار بن المغيرة، أبو يزيد الأيلي	صدوق	١٨٦
١٥	رشدين بن سعد بن مفلح المهري	ضعيف الحديث	٧٠
١٦	سعد بن عبد الحميد	صدوق	٩٤
١٧	سَعِيد بْن عامر أَبُو مُحَمَّد الضبعي الْبَصْرِيّ	ثقة صالح	١٨٥
١٨	سَعِيْدُ بنُ عُثْمَانَ بنِ سَعِيْدِ بنِ السَّكَنِ المِصْرِيُّ	مصنف	٧٦
١٩	سليمان بن بزيع	ضعيف	١٨٩
٢٠	سليمان بن محمد بن إسماعيل الخزاعي	فيه نظر	١٩٣

٢١	شبل بن عباد المكي	ثقة	١٠٧
٢٢	صَدَقَة بِن عَبْد اللهِ أَبو مُعَاوية الشَّامِيّ	ضعيف	١٨٧
٢٣	ضرار بن عمرو	متروك الحديث	٩٣
٢٤	عاصم بن رجاء بن حيوة الكندي الفلسطيني	ثقة	١٩١
٢٥	عَامِر بن شراحيل	إمام جليل	١٩٠
٢٦	عائذ الله بن عبد الله الخولاني	ثقة	١٧٤
٢٧	عَبَّادَ بْنَ عَبْدِ الصَّمَدِ	متروك الحديث	١٩٦
٢٨	عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين	صدوق	١٨٩
٢٩	عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي	ضعيف الحديث	٩١
٣٠	عبد الرحمن بن يحيى العذري	ضعيف الحديث	٧٦
٣١	عبد الرحيم بن زيد العمي	مجمع على تركه	٧٩
٣٢	عبد الرحيم بن مطرف بن أنيس	ثقة	٧٦
٣٣	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَشِيرٍ الدِّمَشْقِيُّ	ثقة	١٩٢
٣٤	عبد الله بن زياد بن سمعان	ضعيف جداً	٢٠٢
٣٥	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ رَبِيعَةَ الْخُرَاسَانِيُّ	ضعيف	١٧٥
٣٦	عبد الملك بن محمد الرقاشي	صدوق يخطئ	٨٠
٣٧	عِتْبَانُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ	صحابي	١٨١
٣٨	عثمان بن مقسم البري	ضعيف الحديث	٦٦
٣٩	علي بن يعقوب بن سويد	متهم بالكذب	١٨٨
٤٠	عُمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ	ثقة	١٧٤
٤١	قرة بن خالد السدوسي	ثقة ثبت	٢٠٢
٤٢	مُحَمْد بن الفَضْل أَبو النَّعْمَان السُدُوسِيّ البَصْرِيّ	ثقة ثبت	١٨٦
٤٣	مَسْعُودُ بْنُ أَوْسٍ الْأَنْصَارِيُّ	صحابي	١٨١
٤٤	مسلم بن يسار أبو عثمان الطنبذي	مقبول	١٧٥
٤٥	معاوية بن سلمة بن سليمان الكوفي	مقبول	١٩٢
٤٦	النعمان بن ثابت التميمي	إمام في الفقه	٢٠٣
٤٧	نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث	صدوق كثير الخطأ	٦٧
٤٨	يَزِيدُ بْنُ الْأَخْنَسِ بْنِ الْحُبَابِ بْنِ جَرْوِ	صحابي	١٨٠

تم بحمد الله